## أربعة أسابيع ص 6

أبرز أحداث حزيران/يونيو 2009، مغطاة باختصار واف، ليتسنى للقارئ الاطلاع على بانوراما الشهر.

## قارئ/كاتب ص 12

"وارد" مجلة السجل.

## المجالس النيابية ترسّخ «عقيدة» نائب الخدمات ص 16

عشرون عاماً مرت على الحياة البرلمانية في البلاد. حسين أبو رمان يراجع التجربة.

## أوباما: تحسُّن في شعبيته لا ينعكس على صورة بلاده

باراك أوباما، رئيس أميركي يتمتع بشعبية عند العرب، لكن سياسة دولته ما زالت غير مقبولة. ثمين الخيطان يحلل الظاهرة الجديدة الفريدة. ص 20

## وزير الثقافة يدعو إلى «الفرح» و«التقشف» ص 22

صبري الربيحات، الوزير المثير للجدل لوزارة تحت المجهر. محمود منير يبقي النقد راقياً.

## التلوث يذهب.. "جفاء" ص 28

الضغط، المساءلة الشعبية، وموظفون متفانون يصنعون من «الخربة السمراء» قصة نجاح. منصور المعلا يسلط الضوء على هذا النموذج.

### عين ثالثة

## للتعويض عن فرصة ضائعة ص 15

جو ستورك، شخصية ديمقراطية أممية، يضم صوته إلى الأصوات المستنيرة في بلادنا، مدافعاً عن حقوق الإنسان.

### شأن اقتصادي

## ما الذي يجعل قانون الضريبة ناقصاً؟ ص 31

إبراهيم سيف، اقتصادي بارز يختلف مع باسم السالم بوضوح.

### أفق

## ملاحظات حول معنى اليسار ص 46

عزمي بشارة، المفكر القومي، يكتب منتصراً لليسار الديمقراطي.

### مساحة حرّة

## مخبثة أطروحة الوطن البديل ص 52

أنيس القاسم، القانوني المعروف، يبلور أفكاراً أصيلة تساهم في تحصين المجتمع.


# ملف العدد

## العدل وقصوره ص 32

القضاء الأردني بالمعايير الدولية ص 33

استقلالية المجلس القضائي: حلم تتناقله الأجيال ص 34

رقابة غير فاعلة ونصوص تأديبية غامضة ص 35

تعيين القضاة: الواسطة تتسلّل ص 36

قضاء وصحافة وقوانين مؤقتة ص 36

المعهد القضائي: من هنا يتخرّج الحقوقيون ص 37

المحاكم الخاصة: "استثنائية" بنكهة عرفية ص 38

الخرّيجون: معضلة الكَمّ ومشكلة النوعية ص 39

نحو محاكم محوسبة وقضاء بلا أوراق ص 40

التبليغات: المحضر، السكوتر وأرامكس ص 41

إنشاء محكمة دستورية: سجال لا ينتهي ص 42

المحامية «مَرَه» عليها الانتظار في «غرفة النسوان» ص 44

استقلالية القضاء: فك الارتباط مع السلطة التنفيذية ص 45

## مناطق في قلب البلاد خارجة على القانون

الأجهزة الأمنية ذراع الدولة لبسط القانون. إذا اختلت المعادلة برز عدم الاستقرار. «السجل» زارت مناطق في البلاد خارج سلطة القانون. ص 24

## لبنان: الشعب يصالح نظامه الانتخابي

بول سالم، الخبير الدولي في قضايا الشرق الأوسط، يكشف أبعاداً جديدة للحدث اللبناني الأبرز هذا العام. ص 56

## الانتخابات اللبنانية: ذكر ما جرى

فارس بريزات، يرى أن نتائج الانتخابات اللبنانية لم تكن مفاجئة. ص 58

## إيران: أزمة مفتوحة

إيران، بلد يتألق في الأزمات. الانتخابات الرئاسية تحولت أزمةً وضعت ذلك البلد الإسلامي تحت الأضواء مجدداً. محجوب الزويري يكشف ما يجري تحت العباءة الدينية. ص 59

## إسرائيل وأميركا: الاختيار بين الائتلاف والحليف

العلاقة الأميركية الإسرائيلية عالقة ما بين رئيس أميركي يهجس بالتغيير، ورئيس وزراء إسرائيلي يريد المحافظة على ائتلافه الحكومي. برهوم جرايسي يلقي الضوء على مأزق الفريقين. ص 54

## المتربّحون من الحروب الأميركية

ستيفن غلين، المختص في الشؤون الدولية، يرصد ظاهرة رافقت فعل الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، ظاهرة الكسب السهل والتربح من الحروب الأميركية. ص 62

## الآباء يأكلون الحصرم والأبناء لا يضرسون

الاحتفال بيوم تحرير العبيد في أميركا أواسط حزيران/يونيو الماضي كان له مذاق آخر. ففي البيت الأبيض رئيس من أصول إفريقية كما تلاحظ جنيفر الحمارنة. ص 63

## المشاريع الصغيرة والمتوسطة: مساهمة محدودة في محاربة البطالة

تفرض البنوك شروطاً صعبة أمام تنمية نشاطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. محمد علاونة يتناول المعيقات التي تواجه هذا القطاع. ص 48

## المختبرات المركزية عاملون قُلل ومراجعون كُثر

مبنى انتهى عمره الافتراضي، يتكدس أمامه مئات المراجعين وسط إجراءات بيروقراطية طويلة. مريم نصر كانت هناك، ورصدت واقع الأمر. ص 26

## إسلام سمحان: هل يدخل السجن بسبب قصيدة؟

ثمانية أشهر قضاها الشاعر إسلام سمحان، في أروقة المحاكم، بسبب ديوانه «برشاقة ظل»، وأخيراً، أصدرت محكمة البداية حكماً عليه بالسجن لمدة عام. ص 66

## انعزال الاقتصاد الفلسطيني يقلّص تأثره بالأزمة المالية

يبدو الاقتصاد من أقل الاقتصادات تأثُّراً بتداعيات الأزمة، نظراً لمحدوديته، وعدم اندماجه في أسواق المال المتطورة في البلدان الرأسمالية. محمد علاونة يدرس هذه الظاهرة. ص 60

## ضافي الجمعاني: من حزبه إلى سجنه

مذكرات هذا المناضل تؤرخ لمسيرته، وتوثّق أحداثاً عاشها وعايشها خلال نصف قرن. مازن الساكت يتناول هذه المذكرات بالعرض والتحليل. ص 80

## الكابتن أبو العوض: عشنا العصر الذهبي لكرة القدم الأردنية

مواقف لا تُنسى ارتبطت بمسيرة محمد أبو العوض، شيخ المدربين الأردنيين. محمد الفرواتي يسلّط الضوء على مشوار «الكابتن» في الرياضة وفي الحياة. ص 92

## أسعار العقار.. هل توالي انخفاضها؟

يمر قطاع الإسكان في الأردن بأيام عصيبة، جعلت قرارات الشراء من قبل المستهلكين تبدو أصعب من أي وقت مضى. علا الفرواتي تستطلع آراء مختصين. ص 70

## هيمنة اليمين السياسي، وتحذير من خطر الأدب

ثلاثة كتب، تعكس صورة فرنسا اليوم في ثلاثة مستويات: الحياة السياسية، المناخ الفكري الجامعي، ووضع المثقفين. الناقد المعروف فيصل دراج يستعرض هذه الكتب. ص 78

## حيوية التصميم: جسد الفراشة وذيل الطاووس

الفخامة والأناقة كانا عنوان عرض الأزياء الذي أطلقه المصمم اللبناني العالمي في فندق فورسيزنز بعمّان. «السّجل» دوّنت انطباعاتها. ص 89

# «النيابي» وكبريات الصحف: شخصنة الخلافات

**بروحية** تصفية حسابات، شنَّ 17 نائباً هجوماً عنيفاً ضد مشروع قانون تقدمت به الحكومة لإلغاء ضريبة الـ5 في المئة على الإعلانات في وسائل الإعلام، لصندوق دعم الثقافة.

وصوّت 51 من أصل 76 نائباً على ردّ المشروع يوم 6/17، رغم أن 58 نائباً كانوا طالبوا في مذكرة لهم بتحرك المجلس لإلغاء الضريبة.

جاء ذلك بعد ثلاثة أيام على نشر الصحف استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية الذي يُظهر عدم رضا أكثرية قادة الرأي عن أداء المجلس.

مقابل الطريقة «المليشيوية» التي وسمت موقف مناهضي إلغاء الضريبة من النواب، فإن ردود فعل صحف **الرأي**، **الغد**، **الدستور**، و**العرب اليوم**، «انزلقت» إلى مقاطعة تغطية أنشطة مجلس النواب والتخلي عن الرقابة عليه، ومقاطعة وزير الثقافة الذي قيل إنه كان يحثّ النواب على التمسك بالضريبة.

الصحف الأربع عادت بعد خمسة أيام عن قرارها، مبررةً ذلك بالاستجابة «لطلب رئيس مجلس الأعيان زيد الرفاعي»، لكنها أبقت على حالة التوتر بإجراء استطلاع «غير علمي» يسأل: «هل تؤيد استمرار مجلس النواب الحالي؟»، لتخرج بنتيجة أن 94 في المئة أيّدوا حل المجلس.

مجلس الأعيان خفض الضريبة من 5 إلى1 بالمئة، ما مهّد نحو تسوية الأزمة.

# «الضمان».. مشروع قانون منزوع الدسم

**بعد** مخاض صعب، أفرجت حكومة نادر الذهبي عن مشروع قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ولكن بعد «نزع معظم دسمه» بحسب مصدر في المؤسسة طلب عدم نشر اسمه.

المصدر نفسه يرى أن شطب فصل الحاكمية، المعني بترتيب العلاقة بين الوحدة الاستثمارية (الذراع الاستثمارية للضمان) والمؤسسة الأم، والإبقاء على الهيكلية السابقة نفسها، يفضي إلى ضبابية في العمل الاستثماري، فـ«الضمان يملك ولا يحكم في الشأن الاستثماري الذي يتموضع بكامله في يد شخص رئيس الوحدة».

مخاض الحكومة، رغم إغفاله -أو تعمُّد إغفاله - الحاكمية، يبدو سهلاً أمام صعوبة تمرير القانون داخل مجلس النواب، الذي «يتعامل بشعبوية مع هذا القانون المهم»، بحسب مسؤول حكومي فضّل عدم نشر اسمه، بخاصة بعد دخول مجمع النقابات المهنية على خط المعارضة «الشرس»، كما جاء في بيان صادر عن نقيب المهندسين عبد اللّه عبيدات، اتهم فيه «الضمان» بـ«العبث في حزمة الأمان المجتمعي»، و«الإضرار بالحقوق المكتسبة للمنتسبين».

مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عمر الرزاز، يرى بدوره هذه الصعوبة، لكنه أفاد لمقرّبين منه بأنه لن يتحدث بـ«لغتين» مع المواطنين، الذين يعدّهم الهيئة العامة للمؤسسة التي يديرها وفقاً لأرقام الدراسات الإكتوارية وديمومة المؤسسة واستمراريتها، وليس وفقاً لرغبات فئة أو جيل على حساب الأجيال المقبلة.

كانت الدراسات الإكتوارية كشفت عن مأزق أولي للضمان في العام 2017، قبل أن ينفد «الضمان» وأمواله في العام 2050.

# أمرٌ دُبِّرَ في ليل

**أثار** قرار رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، تعيين عاطف الخرابشة مستشاراً له ابتداء من 11 حزيران/يونيو الفائت، ردود أفعال متباينة. حيث رأى فيه أكاديميون في الجامعة، استجابةً لضغوط النائب محمود الخرابشة، خال المستشار الجديد.

«السّجل» رصدت تهامُسَ أكاديميين في الجامعة، على أن ما جرى هو «أمرٌ دُبِّرَ في ليل».

عاطف الخرابشة كان عمل لزهاء عام، نائباً للريماوي للشؤون الإدارية في العام الدراسي 2005/2004.

الريماوي قال لـ«السّجل» إن الخرابشة «كفاءة علمية، وهو من أبناء الجامعة منذ تأسيسها، وإن الجامعة بحاجة إلى خبراته في العمل الإداري».

ونفى رئيس الجامعة توسُّطَ النائب الخرابشة في تعيين ابن شقيقته، وقال: «لم يتم أي حديث بيني وبين النائب منذ أشهر، ولو توسَّطَ لَما اتخذتُ قراراً بالتعيين».

كان النائب الخرابشة بدأ منذ عامين هجوماً على الريماوي، وانفرد بمطالبة الحكومة مؤخراً بإقالة رئيس الجامعة، لـ«ضلوعه بأعمال فساد مالي وإداري في الجامعة»، بحسب تعبيره.

الخرابشة قال لـ«السّجل» إنه لن يتراجع عن موقفه، وإنه سوف يستمر في «مراقبة أداء الجامعة، وكشف قضايا الفساد فيها».

# تشكيك نيابي باستطلاعات الرأي حول أداء «المجلس»

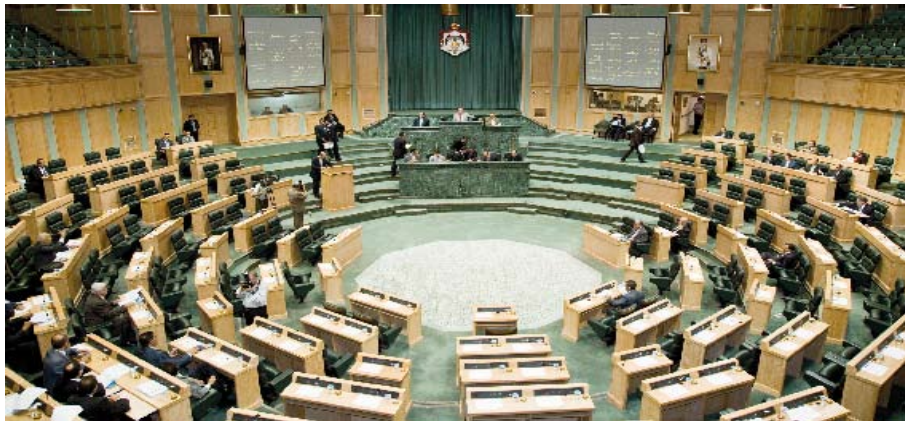

**استطلاعات** الرأي التي أجريت مؤخراً حول أداء مجلس النواب، لم تَرُقْ لغالبية أعضاء المجلس، حتى إن بعضهم ذهب إلى اتهام هذه الاستطلاعات بأنها "موجهة لغايات معينة".

فقد خلص استطلاع لمركز القدس للدراسات، إلى أن 9 في المئة من الأردنيين فقط راضون عن أداء نواب البرلمان، وقال نحو 70 في المئة إنهم لا يتابعون أعمال البرلمان، فيما شكك أكثر من نصف العينة التي شملها الاستطلاع بنزاهة انتخابات العام 2007 التي أفرزت مجلس النواب الحالي، حيث قال 53 في المئة إن تلك الانتخابات شهدت «عمليات شراء وبيع للأصوات» بدرجات كبيرة ومتوسطة.

استطلاع «القدس» تبعه استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، كشف عن أن 51,6 في المئة «غير راضين» عن أداء مجلس النواب الحالي. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن قيام المجلس بمهامه الدستورية، قُيِّم بـ«عدم الإيجابية».

أظهرت النتائج أن الرأي العام يثق بالإعلام والصحافة أكثر مما يثق بمجلس النواب، وأن أداء مجلس النواب الحالي يتوافق وبدرجة 4,8 من أصل 10 نقاط مع تطلعات المواطنين، بمعنى أن مدى توافق أداء المجلس مع تطلعات المواطنين «أقل من النصف».

وجاء في الاستطلاع أنه «عند مقارنة توافق أداء كل من الحكومة الحالية، مجلس الأعيان الحالي والصحافة المحلية، مع تطلعات المواطنين، نجد أن أداء الصحافة (6,4 نقطة) كان الأقرب لتوجهات المواطنين، تلته الحكومة (6,1 نقطة)، ثم مجلس الأعيان الحالي (5,3 نقطة)، فمجلس النواب (4,8 نقطة)».

استطلاع آخر أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ، حول رأي قادة الرأي العام بـأداء المجلس، كشف عن أن 88 في المئة من العينة طالبوا بـ«حل المجلس» فوراً، و«الدعوة لانتخابات مبكرة في غضون أربعة أشهر».

الاستطلاعات التي نشرت نتائجها في وسائل الإعـلام كـافـة، أثـارت غضب الـنـواب، وبـدا ردُّ فعْلهم جليّاً عبر مداخلاتهم في الجلسة الثانية من الـدورة الاستثنائية، حيث قال النائب صالح الجبور: «أستنكر الهجوم مؤخراً على مجلس النواب، ونطلب من الرئيس الدفاع عن المجلس». فيما قال زميله النائب ناجح المومني في الجلسة نفسها: «لقد أصبح الأمر لا يطاق، حيث أصبح النواب هدفاً لمن يسوى ولمن لا يسوى... أطالب المجلس بردٍّ قاسٍ على أصحاب الأقلام المأجورة والمسمومة».

## ورد لم يعد بعد

**لم** تكن المرة الأولى التي ترسل فيها أمٌّ ورد طفلَها لشراء الإفطار من المطعم، الذي لا يبعد عن المنزل أكثر من 200 متر. لكنها صبيحة 4/26 عندما أرسلته كالعادة لهذا الغرض، لم تكن تعرف أن المشوار الذي يستغرق دقائق، سيمتد إلى أسابيع، وربما يفضي إلى ما هو أسوأ.

حتى يوم إعداد هذا التقرير (27 حزيران/يونيو) يكون اختفاء الطفل ورد قد دخل أسبوعه التاسع، إذ خرج الطفل في الحادية عشرة والنصف صبيحة 4/26 من منزله في بلدة جديتا، شمال البلاد، ليشتري الحمّص من مطعم قريب، ولم يعد من يومها.

حملة بحث واسعة قامت بها أجهزة الأمن التي أنشأت بجوار منزل الطفل غرفةَ عمليات عاملة على مدار 24 ساعة، فقامت بتمشيط أحياء البلدة وأحراشها في محيط زاد على الكيلومترين، وفتشت الأودية والكهوف المحيطة بالبلدة، وما نسبته 95 في المئة من الآبار والحفر الامتصاصية في البلدة، وأجرت تحقيقات طالت مئات الأشخاص، وشملت أرباب سوابق وتجاراً وربات منازل وأقارب للطفل.

هـذه ليست المرة الأولـى التي يختفي فيها طفل، فوفق الناطق الإعـلامـي لمديرية الأمن العام، فقد تعاملت المديرية العام 2008 وحده مع 75 حالة فقدان لأطفال، لكن الاهتمام الإعلامي والشعبي بقضية «ورد» لم يكن مسبوقاً. فإضافة إلى تغطية صحفية يومية لأدق المستجدات في مجريات التحقيق، فإن مؤسسات إعلامية وتعليمية ومنظمات مجتمع مدني، ومواقع إلكترونية، أطلقت مبادرات تضامنية مع الطفل وأهله، ونظمت حملات للبحث عنه، وقامت هذه الجهات بطباعة أعداد كبيرة من صوره تم توزيعها في أنحاء البلاد المختلفة.

التغطية الإعلامية غير المألوفة كانت «مسيئة لمجريات التحقيق» بحسب ما يرى الناطق الإعلامي لمديرية الأمن العام في تصريح لـ«السّجل»، كما كانت سبباً في «تفريخ الشائعات»، وهي شائعات «شكلت ضغطاً على أجهزة الأمن العام التي تعاملت معها جميعها بجدية، كما سببت ضغطاً نفسياً هائلاً لأهل الطفل».

يُذكر أن العديد من الشائعات انطلقت منذ الأيام الأولى لاختفاء الطفل، منها شائعة العصابة التي تستأجر فيلاً في عمّان وتخطف الأطفال لتتاجر بأعضائهم، وشائعات العثور عليه في مكبّ نفايات في بلدة المنشية في الأغوار الشمالية، وسقوطه في حفرة امتصاصية في البلدة، والعثور عليه في مدرسة قيد الإنشاء في البلدة.

# رافعة أبراج الأردن: شهر من الرعب

**قبل** عامين، تقدمت عائلات قاطنة قبالة مشروع برجَي «بوابة عمان» في حي أم أذينة، منطقة الدوار السادس، بشكاوى إلى محافظ العاصمة والشرطة بخصوص الإزعاج الذي تسببه لهم أعمال البناء الثقيلة في المشروع الواقع في قلب منطقتهم السكنية، لكن هذه العائلات لم تكن تعرف أن المشروع الذي يضم برجين، أحدهما فندق خمس نجوم والثاني مكاتب فخمة، ويضم كل منهما 42 طابقاً، سيكون مصدر إزعاج آخر، يتجاوز أعمال الطرق والحفر التي قالوا في شكواهم إنها تستمر طوال اليوم على مدار أيام الأسبوع.

شهر من الرعب والتشتت عاشه مواطنون، عندما تحطمت رافعة إنشاءات أفقية عملاقة، يوم 16 أيار/مايو الماضي، وظل الجزء الأكبر منها معلقاً في أعلى البرج معرَّضاً للسقوط في أيّ لحظة.

خبراء حذّروا من أن الرافعة التي يبلغ وزنها 52 طناً تقريباً، وأدى تحطمها إلى إحداث أضرار بليغة في ثلاثة من الطوابق العلوية، سيؤدي سقوطها المحتمل إلى إحداث تصدعات كبيرة في الشوارع والمباني المحيطة بالمشروع، الأمر الذي دفع الشركة المنفذة إلى إجلاء العائلات المقيمة حول المشروع إلى أحد الفنادق القريبة، واتخاذ إجراءات سلامة تمثلت في وضع أكياس تحوي أطناناً من الرمل، وألواح من البوليسترين بسماكة ثلاثة أمتار لامتصاص الصدمة.

منذ اللحظات الأولى للحادث برزت حقيقة أن الإمكانات المحلية عاجزة عن مواجهة هذا النوع من المشاكل، فتحطم الرافعة أدى إلى احتجاز سائق **الونش** في غرفة التحكم على علو يقارب المئة متر، في حين أن أعلى رافعة تمتلكها مديرية الدفاع المدني تبلغ 54 متراً، وذلك بحسب تصريح للناطق الإعلامي في المديرية، الأمر الذي جعل المنقذين يكملون المسافة إلى السائق المحتجز، عبر الحبال.

الشركة المنفذة استقدمت خبراء باكستانيين، اقترحوا آلية تقوم على استخدام 3 رافعات عملاقة، تقوم الأولى بتثبيت الرافعة، والثانية بتفكيكها، والثالثة بإنزال القطع المعطوبة منها. تم استيراد الرافعات المذكورة من دبي، حيث أنهيت الأزمة يوم 15 حزيران/يونيو الماضي، عندما تمّ فكّ أجزاء أساسية في الرافعة وإنزالها، والتخلص من أطنان من الكتل الخرسانية التي كانت عالقة فيها.

الرافعة التي تحطمت بسبب «عطل فني» رجحت تقاريرُ صحفية أن يكون سببه الحمولة الزائدة، تجاوزت تكلفة إنزالها بحسب مصادر حكومية المليون دينار.

انتهاء الأزمة سمح أخيراً للقاطنين في محيط المشروع، التقاط أنفاسهم بعد معاناة استمرت لنحو شهر، قامت الشركة خلاله بترحيلهم إلى فندق قريب مدة يومين، وأعادتهم ثانية إلى بيوتهم بعد توصيات من لجنة للسلامة العامة، شكلتها محافظة العاصمة، رغم احتجاجات السكان، بخاصة وأن شارع نجران الذي يقيمون فيه أُغلق أمام حركة السيارات، ما يعني بحسبهم أن الخطر ما زال قائماً، لكنّ مصدراً من شركة الحمد المنفذة للمشروع قال: «إن الأمر تمّ تضخيمه إعلامياً»، وإن «الرافعة لم تكن بحسب لجنة السلامة العامة تمثل خطراً على السكان»، ومن هنا فإن قيام الشركة بترحيلهم إلى فندق كان فقط من «باب الذوق».

# حظر التدخين.. مع وقف التنفيذ

**بعد** مضي زهاء نصف عام على البدء بتفعيل قانون الصحة العامة الذي يحظر التدخين في الأماكن العامة، ما زالت وزارة الصحة تجد صعوبة في نشر هذه «الثقافة» بين العامة، الذين يجدون في تلك الأماكن ملجأً لهم للتدخين بحرية.

ديما، 27 عاماً، أم لطفلتين، تقول لـ«السّجل» إنها تذهب إلى المطاعم والمولات لـ«التدخين بحرية، وهروباً من المنزل». وتضيف: «زوجي لا يعلم أنني أدخن، لذا أجد في المولات المكان المناسب للتدخين بحرية.. حاولت ترك الدخان أكثر من مرة، بَسْ ما قدرت».

صلاح، 24 عاماً، يقول إن «العادات الاجتماعية تحكم سلوك الشبّان في المجتمع».

«رغم أني رجل، إلا أنني أخشى أن يعرف والدي أنني مدخن. أستغل فترة العمل صباحاً للتدخين، إلا أنني أكره الوقوف للتدخين في الشارع هرباً من المنزل. المولات والمقاهي بنظري هي أفضل الأماكن لذلك».

كانت «الصحة» أعلنت مطلع العام الجاري أنها ستبدأ بتطبيق القانون تدريجياً، وقد قررت في الأول من آذار/ مارس الفائت حظر التدخين في المولات ومطار الملكة علياء الدولي، وحظره في مطاعم الوجبات السريعة اعتباراً من الأول من حزيران/يونيو، تمهيداً لإعلان الأماكن العامة خالية من التدخين مع انتهاء هذا العام.

هذا القانون يفرض عقوبات على من يخالفه، إذ «كل من يدخن أيّاً من منتجات التبغ في الأماكن العامة المحظور فيها التدخين، يعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر، أو دفع غرامة لا تقل عن 15 ديناراً ولا تزيد على 25 ديناراً، وتطبَّق العقوبة نفسها على من باع السجائر بالتجزئة، أو قام بتوزيع منتجات مقلّدة للتبغ»، بحسب القانون.

كما يفرض التشريع عقوبات على من يدخن في دُور الحضانة ورياض الأطفال، أو طبع أو عرض أو نشر أي إعلان لأغراض الدعاية لأيٍّ من منتجات التبغ، حيث يعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بدفع غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار.

وزارة الصحة ذكرت في غير مناسبة أن الأردنيين ينفقون نحو 500 مليون دولار سنوياً على التدخين.

# تجاوزات نيابية مالية.. والمجلس لا يعقّب

**حفل** تقرير ديوان المحاسبة للعام 2008، بمجموعة كبيرة من التجاوزات المالية والإدارية لمجلس النواب، فقد رصد مخالفات تمثلت في قيام نواب بشراء تذاكر سفر من شركات طيران خاصة، رغم صدور قرار عن مجلس الوزراء العام 2005، يلزمهم بشراء التذاكر من الملَكية الأردنية، وذلك بناء على الاتفاقية التي وُقّعت بينها وبين وزارة المالية في العام نفسه.

وجاء في التقرير أنه يتم صرف مياومات كاملة للنواب دون أن يتم التأكد إن كان السفر تمّ بدعوة رسمية أو لا، كما يتم تسديد النفقات الإضافية لأعضاء الوفود البرلمانية المشاركين في مهمات رسمية خارج الأردن دون اعتمادها من مجلس الوزراء، ودون حتى إرفاقها بالفواتير اللازمة، وكلها ممارسات مخالفة لنظام الانتقال والسفر الصادر العام 1981، والنظام المالي الصادر العام 1994. ويورد التقرير مثالاً على ذلك، الرحلة التي قام بها وفد برلماني إلى روسيا العام 2007، حيث صُرف مبلغ 9500 دينار كنفقات إضافية للوفد، كما تمّ صرف 5802 ديناراً بدل حجوزات، رغم أن مياومات السفر صُرفت لهم كاملة. وأشار التقرير إلى أن المجلس يتحمل نفقات إقامة النواب في الفنادق، رغم صرف 2000 دينار سنوياً لكل نائب لتغطية نفقات الإقامة في الفنادق.

التقرير كشف أيضاً مخالفة تمثلت في صرف إعانات مالية دون توضيح المستفيدين منها، حيث تمّ العام 2008، صرف 7000 دينار كمعونة، دون أن يتم إرفاق كشوف بأسماء المستفيدين، وصرف أجور النعي في الصحف اليومية خلافاً لقرار مجلس الوزراء للعام 2005.

كما رصد التقرير مخالفة تجزئة شراء اللوازم المتشابهة في صفقات متعددة، الأمر الذي يخالف نظام اللوازم.

حتى ساعة إعداد هذا التقرير (28 حزيران/يونيو) لم يصدر عن مجلس النواب تعليق على هذه التجاوزات، رغم أن اللجنة المالية الاقتصادية في المجلس بدأت منتصف حزيران/يونيو 2009، بمناقشة المخالفات الواردة في التقرير، لكن تلك المتعلقة بوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى. فقد أوضح رئيس اللجنة مفلح الرحيمي في تصريحات صحفية أن اللجنة استمعت إلى ردود من وزراء المالية والاتصالات والتنمية الاجتماعية والطاقة والزراعة وغيرها، و«أوصت بمتابعة تصويب المخالفات التي ترتّبت على الوزارات»، كما طالبت الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بـ«عدم الاستخفاف بالإيضاحات والمخالفات التي أوردها التقرير».

يُذكر أن كشف هذه المخالفات يأتي في وقت دعا فيه وزير المالية باسم السالم في تصريحات صحفية إلى ضبط النفقات العامة، التي باتت تشكل 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

# إنفلونزا الخنازير.. حالات تُشفى وأخرى تضاف

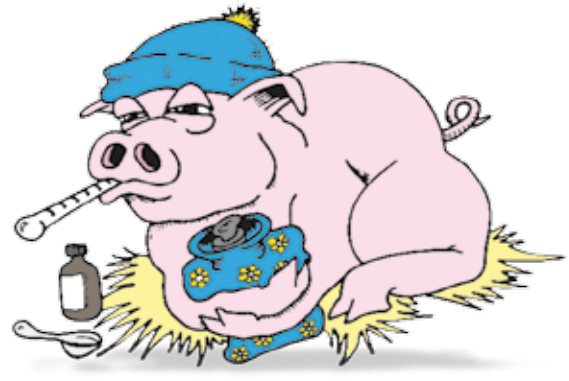

**بلغ** مجموع الإصابات بإنفلونزا الخنازير في البلاد 18 حالة حتى 28 حزيران/يونيو الفائت، وذلك بعد نحو عشرة أيام من تسجيل أول إصابة في الأردن.

وزارة الصحة أعلنت أن سبعاً من الإصابات لشبّان أردنيين وفلسطينيين شاركوا في تجمع طلابي عُقد في واشنطن ضمن برنامج **(YES)** الممول من الحكومة الأميركية.

مدير الرعاية الصحية الأولية عادل البلبيسي، ذكر في لقاءات صحفية «إن الوضع في البلاد لا يدعو للخوف»، وأضاف أن العدوى لا تنتقل إلا بمخالطة المصابين بفيروس **(H1N1)** بشكل مباشر، وأن الحالات التي سُجلت وافدةٌ من الخارج.

وزير الصحة نايف الفايز أعلن عن تأسيس مركز خاص في قسم الطوارئ بمستشفى الأمير حمزة، يعمل على مدار الساعة، مهمته استقبال المراجعين الذين يعانون من أعراض تتشابه مع أعراض مرض إنفلونزا الخنازير، لفرز الحالات قبل إجراء الفحوصات السريرية والمخبرية اللازمة.

كانت وزارة الصحة أعلنت في صباح الثلاثاء 16 حزيران/يونيو عن تسجيل أول إصابتين بإنفلونزا الخنازير لفتاتين كانتا على متن طائرة الملكية القادمة من واشنطن يوم 12 حزيران/ يونيو الساعة الخامسة مساء، و**لوفتهانزا** القادمة من فرانكفورت في 14 من الشهر نفسه.

الوزارة دعت في مؤتمر صحفي، المسافرين على متن الطائرتين مراجعة المستشفيات للتأكد من عدم إصابتهم بالوباء، حيث تلقت الوزارة أكثر من 100 اتصال من مسافرين على متن الطائرتين وغيرهما، ليُكتشف 13 إصابة، أما الإصابات الأخرى فتم اكتشافها لاحقاً، وكانت لقادمين من الخارج باستثناء طفل عراقي في السادسة من عمره، لم يخرج من الأردن.

الوزارة طمأنت العامة أن علاج الوباء متوافر، وأنه لا يستغرق أكثر من خمسة أيام، حيث غادر 11 من المصابين المستشفى بعد تلقيهم العلاج اللازم.

كرمة أبو عياش، 16 عاماً، إحدى المصابات اللواتي شُفين، قالت للصحافة إن العدوى انتقلت لها عندما كانت تُواسي زميلاً ظهرت عليه الأعراض، خلال زيارتها للولايات المتحدة، وإنها لم تتوقع انتقال العدوى لها.

على صعيد متصل، أعلنت الصحة أن الحكومة وضعت إمكانياتها المتاحة لمواجهة المرض، وقررت شراء مطعوم مكافحة المرض عند تصنيعه، ويُتوقَّع أن يتم ذلك نهاية تشرين الأول/أكتوبر، بتكلفة تصل إلى 72 مليون دينار.

وأوضحت "الصحة" أنه سيتم تقسيم المطعوم على مرحلتين، تشمل الأولى الفئة الأكثر تعرضاً للخطورة بتكلفة 15 مليون دينار، وتغطي ما نسبته 15 في المئة من السكان، فيما تغطي المرحلة الثانية الفئات الأخرى لتصل نسبة التغطية إلى 80 في المئة من السكان.

# «الاقتصادي والاجتماعي» بلا أمين عام

**قررت** الحكومة مؤخراً تعيين عبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأسبق رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تتمثل وظيفته بتقديم الاستشارات للحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تعيين الخطيب رئيساً للمجلس مؤشر إيجابي على المنحى الذي تعتزم به الحكومة التعامل مع هذه الهيئة التي كان صدر نظام عن مجلس الوزراء بتأسيسها في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2007، لكنها لم تباشر أعمالها بانتظار تسمية أعضائها البالغ عددهم 44 عضواً، يمثلون: العمال، أرباب العمل، الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، بمعدل 11 ممثلاً لكل طرف.

الخطيب سيمارس مهماته كرئيس «غير متفرغ» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أي أنه لن يتقاضى راتباً لقاء عمله في قيادة المجلس. ويجري البحث الآن عن أمين عام لهذه المؤسسة، كي تشرع في ممارسة وظائفها.

يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث فكرته ومهامه، بدعم الاتحاد الأوروبي الذي رصد 20 مليون يورو لتمويل أنشطته. وسرّعت الحكومة في الآونة الأخيرة من ترتيباتها الخاصة باستكمال تشكيل المجلس، في ضوء الضغط الذي مارسته الجهة المانحة.

وزير العمل السابق باسم السالم كان يعزو سبب تأخر تشكيل المجلس، إلى لجوء بعض الأطراف الشريكة إلى «تبديل ممثليها المقترحين» مرات عدة، مشدداً على أهمية التوافق على أسماء الأعضاء «حتى يأتي المجلس فاعلاً».

بالاتفاق مع الحكومة الأردنية، أدت منظمة العمل الدولية دوراً أساسياً في وضع المقدمات الضرورية لبلورة مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كإطار مؤسسي للحوار الوطني بين أطراف الإنتاج، بما يمكن من الوصول إلى أفضل الحلول التوافقية للمشاكل والتحدّيات في عالم العمل والإنتاج والبيئة، وإلى الموازنة في كل استشارة أو تشريع مقترح بين أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

تعود جذور تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا إلى مشروع الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الذي أطلقته منظمة العمل الدولية العام 2000، وتبنته أكثر من 50 دولة في العالم. الأردن انضم من جهته إلى المشروع في أيار/مايو 2003. وقدّم الاتحاد الأوروبي دعماً معنوياً ومالياً أساسياً لإنجاح مشروع الحوار الاجتماعي في كل مراحله.

# دينا: عروس تُزَفّ بكفنها

**ما** زالت عائلة دينا عبد العال، الشابّة التي توفيت في مطلع حزيران/يونيو الفائت، بانتظار التقرير النهائي لوزارة الصحة للوقوف على أسباب وفاتها، لاتخاذ قرار برفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن ارتكاب الخطأ الطبي بحقها، بحسب ما صرح به ذووها لـ«السّجل».

كانت دينا أُدخلت مستشفى الأمير حمزة وهي تعاني من "ألم شديد في البطن" وفقاً لخطيبها علاء، وقد غادرته بعد تلقي العلاج، لتعود إلى مستشفى البشير في اليوم نفسه، وما لبثت أن فارقت الحياة صباح اليوم التالي، ما دفعَ ذويها إلى التقدم بشكوى رسمية شكلت على إثرها وزارة الصحة لجنة للتحقيق في الموضوع.

اللجنة برئاسة المدير الفني لمستشفى البشير سالم المجالي، وهدفت للكشف عن ملابسات الوفاة، وما إذا كان هناك إهمال وتقصير من الكوادر الطبية. تبع ذلك صدور تقرير الطب الشرعي الذي كشف أن دينا نزفت «لتراً ونصف لتر من دمائها دون تشخيص ألمها»، وأضاف التقرير أن علاج الشابة «لم يكن بناءً على فحوصات مخبرية أو صور أشعة».

رغم أن تقرير الطب الشرعي أكد، وفقاً لمصدر طبي فضل عدم نشر اسمه، أن «خطأً وقع في تقديم الرعاية الصحية المتوقعة للعناية بحالة دينا صحياً»، إلا أن وزير الصحة نايف الفايز «لم يكتفِ» بنتائجه، فشكل لجنة عليا برئاسة أمين عام الوزارة ضيف اللّه اللوزي لدراسة هذا التقرير قبل يوم من إعلان أول إصابة في الأردن بإنفلونزا الخنازير.

كان الفايز صرّح للإعلام أن اللجنة ستقدم التقرير النهائي «خلال اليومين المقبلين»، وبعد مضي أكثر من أسبوع على تشكيل اللجنة انشغلت الكوادر الطبية كافة بإنفلونزا الخنازير، ويبدو أنه تم تأجيل النظر في قضية دينا إلى إشعار آخر.

علاء، خطيب العروس التي كانت تستعد لحفل زفافها، قال لـ«السّجل» في اتصال هاتفي من الديار السعودية، إنه وعائلتها لم يقرروا نوع الإجراء الذي سيتخذونه.

# يجنحون إلى الغش كأنه حقٌّ لهم

**حررت** إدارة الامتحانات والاختبارات المدرسية في امتحانات الثانوية هذا العام، أكثر من 550 مخالفة غش أقدم عليها طلبة من أصل 113 ألف طالب وطالبة، شاركوا في الامتحان.

حالات الغش تتركز عند الذكور أكثر من الإناث، وفقاً للتقرير اليومي لسير امتحان الثانوية العامة الصادر عن وزارة التربية والتعليم. التقرير أكد أن محاولات الغش وصلت إلى مستويات متقدمة في المدارس الحكومية، وكشفَ تنوُّعَ الوسائل التي يلجأ اليها الطلبة.

كما كشف عن ارتفاع نسب الغش عند طلبة الدراسة الخاصة، وانحسارها عند الطلبة النظاميين، وارتفاع نسب الغش في المحافظات مقارنةً بالعاصمة.

«التربية والتعليم» وضعت إجراءات صارمة لمواجهة محاولات الغش من الطلبة، إلا أنها لا تطبَّق بشكل فعّال، على ما يروي لـ«السّجل»، معلمون طلبوا جميعاً عدم نشر أسمائهم، لحساسية الموضوع، وخشية العقوبات الإدارية. حيث يعمد معلّمون في القرى إلى تسهيل الغش بين الطلبة، بدعوى أنهم من أقاربهم. معلم في محافظة الزرقاء قال إنه لم يرفع يده عند القَسَم في مديرية التربية والتعليم، الخاص بمنع الطلبة من الغش. «ما حلفت لأني ما بدّي أمنع الطلاب من الغش، ويقولوا قرايبي عني إني لا أمون».

فيما روى عدد من المعلمين في محافظة مادبا «مواقف طريفة» عن حوادث غش، من بينها تحجج طالب بحاجته للذهاب إلى الحمام، وعند تفتيشه تبين أنه يحمل مجموعة مصغرة عن مبحث المادة موضوع الامتحان. معلم آخر قال إن طالباً سعى إلى إظهار نفسه على أنه يغش حتى يُحرَم من الامتحان، وبالتالي تجنُّب إحراجه بسبب الفشل في نتائج الثانوية.

من جهته، يختلف معلم رياضيات في محافظة إربد، عن أولئك المعلمين الذين يسهّلون الغش، ويسوّغونه. ويقول إن الطلبة الذين يُقْدمون على الغش هم في الغالب من «غير المجتهدين»، أو لا يحظون بمتابعة ذويهم في المدرسة. ويضيف: «لا أتساهل مع الطلبة في قاعة الامتحان، لقناعتي أن الطالب إذا ما تمكن من انتزاع شهادة الثانوية بالغش، فسيعتاد على هذا النمط من التساهل طوال حياته».

الطالب الذي ينجح في الغش، غالباً ما يدخل الجامعة بطرق بعيدة عن التنافس الحر، ومن ثم يتمكن من النجاح في معظم المباحث الدراسية بفعل الواسطة التي تمكّنه أيضاً من الحصول على وظيفة، وتكون المحصلة مستوى إدارياً متردياً في مؤسسات الدولة في القطاعَين العام والخاص.

هذا الازدياد في حالات الغش في الثانوية العامة، يعكس ثقافة اجتماعية مشوهة تشكلت مع مضي الوقت عنوانها «الدفش»، تتكئ على منح الطالب أو الباحث عن عمل، فرصة الالتحاق بالجامعة أو بالوظيفة بطرق غير شرعية، من باب الفزعة لقريب أو لصديق.

الغش في الامتحانات يعدّ وسيلة سهلة لمن ينشد النجاح بأي ثمن، فقد أصبح مربوطاً بالتكنولوجيا الحديثة وتطورات العصر. في السابق كان الطالب يلجأ إلى الكتابة على طاولته أو على يديه، أو ينقل من زميله عن طريق استراق النظر إلى ورقته. أما الآن فقد اختلف الوضع، فالكثير من الطلبة يقضون الأسبوع الأخير قبل الامتحان في الإعداد لوسائل الغش وأدواته، ويبتكرون أساليب يصعب ضبطها من قِبَل المراقبين، مثل طباعة صفحات الكتاب المقرر بخط صغير وأوراق مقصوصة لا يمكن كشفها، واستخدام سماعة «بلوتوث» تخُفى بـ«طاقية» يتم عبرها تلقّي الإجابات من شخص آخر، وإرسال الإجابات عبر الرسائل الخلوية القصيرة، والاتفاق على طريقة رمزية للغش تستند إلى تكرار حركات متفق عليها مع الطالب الذي يريد أن يغش، للإشارة إلى رمز الدائرة الصحيحة مثلاً.

# غياب «أبو أدونيس»

**غيب** الموت في السابع والعشرين من حزيران/يونيو الماضي، الكاتب والإعلامي جورج حداد «أبو أدونيس»، بعد معاناة طويلة مع المرض. كان حداد رقد في مستشفى الجامعة الأردنية، نحو شهر، قبل وفاته نتيجة متاعب صحية في كلْيته، رافقته خلال سنوات حياته الأخيرة، وأجرى خلالها عملية زراعة للكلْية.

وُلد حداد في السلط العام 1934، ودرَس اللغة العربية في جامعة بيروت العربية، وعمل معلماً في مدينة إربد 15 عاماً، قبل أن يلتحق العام 1971، بالتلفزيون الأردني، ليبدأ مسيرته الإعلامية، حيث أسس القسم العبري في التلفزيون، وكان رئيساً له، كما ترأس العام 1974، دائرةَ الأخبار فيه.

رغم تجاوز الزميل الراحل السبعين من عمره، فقد ظل يحتفظ بروح شابة، وحيوية متدفقة، ونزعة منافحة، مع تمسك لا يلين بخطه السياسي والعقائدي المنتمي للفكر القومي، السوري الاجتماعي، فترك غيابه فراغاً في نفوس زملائه وعارفيه الكثر.

عُرف الراحل في الوسط الإعلامي بكتابته كلمات أغانٍ غنّاها على الخصوص المطربُ توفيق النمري، مثلَ «لوحي بطرف المنديل مشنشل برباع»، وأغنية «يمّة طلّ وحيّاني، لوّح بالبندقية»، وقد أمضى العقدين الأخيرين في كتابة زاويته اليومية «هزّة غربال» في **الدستور**. وامتازت هذه الزاوية بنبرتها المعارضة لـ«النظام السياسي العربي».

شُيع جثمان الفقيد، الاثنين، التاسع والعشرين من حزيران /يونيو الماضي، بمشاركة حشد من أبناء عائلته وزملائه ومحبيه.

«السجل» التي آلمها المصاب، تشاطر عائلة الفقيد وأسرة الزميلة **الدستور**، خالص مشاعر العزاء والمواساة.

## الاعتداءات بالضرب

نصبح ونمسي ونحن نقرأ أو نسمع عن الاعتداءات المتكررة من قِبَل البعض على آخرين أو على ممتلكاتهم، ومن الأمثلة الكثيرة على هذه الظاهرة، الاعتداء قبل أشهر على صحفي، ثم اعتداء شاب على فتاتين بمادة حارقة، واعتداء طلاب على مدرّسين، حتى إن مدراء المدارس والمعلّمين أصبح الاعتداء عليهم بالجملة، وكثرت الاعتداءات على الهيئات الطبية، من أطباء وممرضين وإداريين بالمستشفيات والمراكز الصحية، ناهيك عن «الفتوات» التي انتشرت بشكل كبير في مناطق المملكة، والذين زادت اعتداءاتهم على المحلات التجارية وأصحابها، وهناك الاعتداء الأخير - الذي لن يكون آخراً - على إحدى المحطات الفضائية، ما تسبب بخسائر بلغت عشرات الآلاف من الدنانير، رغم أن فتيل هذا الاعتداء ليس سوى لبس أو خطأ فني غير مقصود، على الأغلب.

علاج هذه الظاهرة المخزية يكمن في تنمية الوازع الخلقي. ولو أن كل إنسان تربّى منذ صغره وتعلّم على أن الاعتداء على الآخرين خطأ فادح، وغير مقبول، وبعيد جداً عن الرقي الحضاري، وعن الشرائع السماوية، ولو علم أن الحق لا يؤخذ باليد، وإنما هناك قانون وقضاء عادل، ربما اختلفت ردة فعله على أيّ حادثة أو مشكلة يتعرض لها، وما كان ليفكّر بالاعتداء على غيره.

وهناك دور ملقى على عاتق القضاء، الذي يجب أن تعدَّل قوانينه ومواده بما يتناسب وحجم انتشار هذه الظاهرة، وأن تشرَع القوانين القاسية والرادعة، ليفكر ألفَ مرة من تسوّل له نفسه ارتكابَ هذه الجرائم، بأن في انتظاره عقاباً ليس بالهين، لا أن يُحكم على من شوّه وجه فتاة بشفرة أو «موس» دون أن يكون لها ذنب، بعقوبة غير رادعة، مثل الحبس لشهور قليلة، رغم أنه قد يتسبب في عاهةٍ ربما ترافقها مدى الحياة.

**جمال إبراهيم المصري**

## مكرمة طلاّبية!

وأخيراً، قررت الحكومة أن تقدم لكل نائب ما قيمته 3960 ديناراً كي يوزعها على عشرة طلاب فقراء، أو غير فقراء، لا نعرف! أيْ أن النائب سُيعطي لكل طالب ما قيمته 360 ديناراً لا غير. بالطبع سيكون العدد 1100 طالب يتم اختيارهم من بين مئات ألوف الطلبة الجامعيين الذين يدرسون في الأردن وخارجه، فمن هي هذه الشريحة؟ هل هم أقارب النواب؟ أم هم فقراء المناطق التي يمثلونها؟

الحكومة أرادت أن يوزع النواب هذه المكرمةَ على الطلاب الفقراء، لأن الحكومة (يا حرام)، لا تعرف أين هم الطلاب الجامعيون الفقراء. هذه واحدة، أما الثانية، فلماذا 3960 ديناراً، وليس أربعة آلاف؟ لأن الأربعين ديناراً، وهي تكملة الأربعة آلاف، تعدّ زيادة وتبذيراً لا مبرر له.

الثالثة: من أين استُقطع هذا المبلغ؟ هل هو من فائض الميزانية؟ أم من بند الطوارئ؟ أم هو هبة أم منحة؟ داخلية أم خارجية؟ أم .. أم .. لا ندري. والرابعة: ألم يكن في إمكان الحكومة أن توزع هذا المبلغ، بمعرفة أيّ جهة أخرى غير النواب؟. وأخيراً، هل هناك بين الأردنيين من يعتقد أننا نواجه أزمة اقتصادية؟ أنا أشكّ، ومكرمة الحكومة والنواب خير ذلك!.

**صالح محمود**

## إسرائيل والقانون الدولي

كشفت الممارسات الإسرائيلية الفظيعة، وتجاوزاتها التي انتهكت بها القيم السماوية والأعراف والقوانين الدولية، أن القانون الوحيد الذي تتعامل معه إسرائيل وتؤمن به، هو قانون الغاب.

وقد شكّلت ردود الفعل على هذه الممارسات، تحوّلاً في الرأي العام الأوروبي والغربي، الذي استوعب متأخراً حقيقة الممارسات الإسرائيلية، بعدما كان مستباحاً من قِبَل دعايتها الإعلامية. وقد ضربت إسرائيل بعرض الحائط محاولات التنديد بتجاهلها قرارات الشرعية الدولية، وبارتكابها جرائم حرب، وبإفراطها في استخدام السلاح المحرّم دولياً، فتحركت على إثر ذلك منظمات قانونية وإنسانية للمطالبة بمحاكمة إسرائيل دولياً، وتحميلها مسؤولية الاعتداءات المتكررة على الشعوب العربية، وتذكير إسرائيل والعالم بأن لا أحد فوق القانون.

تجري محاولات لعزل إسرائيل دولياً، وإشعارها بأن قادتها السياسيين والعسكريين يمكن أن يخضعوا لتحقيق دولي، وتذكيرها أن قناعتها بأن لا قانون يحاسبها، يجب أن تتغيّر، إذا أرادت العيش كدولة متحضرة، فضلاً عن ضرورة التفاتها إلى الضغوط الدولية بشأن احترام حقوق الإنسان، وإدراكها أن تحقيق السلام، لا يتحقق إلا بخيار حل الدولتين، من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنهاء خيار ثقافة العنف وإحلال ثقافة الحوار والسلام، ثم الجلوس على طاولة المفاوضات والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته.

**عمار الجنيدي**

خلوي

# إعرف بلدك واربح

# $100,000

## اشترك الآن بأكبر حملة صيفية... واربح جوائز تفوق الخيال

إشترك الآن بإرسال كلمة بلدك أو Baladak بالإنجليزية برسالة قصيرة «SMS» إلى الرقم 99999
ستصلك رساله قصيرة بالسؤال، أجب عليه بإرسال رقم الجواب الصحيح إلى 99999 أو 99990

**ارسل أكثر لتزيد فرصتك بربح الجائزة اليومية $ 1,000**

**أو لربح الجائزة الكبرى $ 100,000**

- أرسل إلى 99999 ستحصل على ٢ نقاط للإجابه الصحيحه وتحصل ولحده للإجابه الخاطئه
- أرسل إلى 99990 ستحصل على ٣٠ نقطه للأجابة الصحيحة و ٨ نقاط للأجابة الخاطئة
- أرسل اكثر وأكثر لتجمع نقاط أكثر وأكثر


امنية
كلمتك مسموعة
خلوي | انترنت | حلول أعمال

MADAHAT

## محمد ماجد العيطان: الفروسية قيم وإخلاص أيضاً

لك الرحمة أبا ماجد، ولنا ولذويك من بعدك الصبر، يا من سطّرت تاريخ حياتك بمداد من الفخر والعزّ والشرف والبطولة، سريعاً اخترتَ أن تلحق بركب الفرسان الذين خدموا ثرى الأردن، ولم يتبقَّ منك سوى ذكريات مشرّفة لكل أردني وأردنية.

عرفتُ انتماءك لثرى الوطن وقيادته، كنتَ مثالاً يحتذى به، منذ أن التحقنا في الكلية العسكرية الملكية، وأحببتك، فربّ أخ لك لم تلده أمك، كنتَ مثالاً للانضباط والإقدام ومواجهة الموت، حمايةً لثرى الأردن وأبنائه.

عرفتك في القوات الخاصة، والعمليات الخاصة، وفي القيادة العامة، والأمن العام، كنموذج يُحتذى به، فكنتَ شعلة من النشاط والبذل والعطاء، لم تعرف الكلل ولا الملل، ولم يتسرب إلى قلبك التواني أو التخاذل عن أداء واجبك. سطّرت يا أبا ماجد، سيرة عطرة، يشهد لها تاريخك العسكري، سيتعلّم الجيل القادم منها معنى الوطن ومعنى الانتماء ومعنى التضحية، سيتعلّم الجيل القادم كيف يترك بصمة عزّ كما تركتَ أنت، وسيتعلّم أيضاً أن الفروسية ليست فقط في حمل السلاح، ولا في الرتب العسكرية، بل أيضاً في القيم والإخلاص للمهنة التي ننتمي إليها.

يا أطيب الناس روحاً ضمّه بدنُ..
أستودع اللّه ذاك الروح والبدنا

كنتَ ممن صنع المنصب، ولست من الرجال الذين صنعهم المنصب، واخترتَ عمل الخير في الهيئة الخيرية لتواصل عملك حتى آخر يوم، لا تعرف إجازة ولا عطلة رسمية. تكفيك رفقة الحبيب المصطفى في الجنّة لكفالتك الأيتام.

بكتك كل العيون أبا ماجد، بكاك الزيُّ والنياشين، بكاك النعش الذي حملك، فكنتَ يوم وفاتك، أنطق منك في حياتك، وبكتك عيناي وما زالتا تبكيانك، يا رفيقي وأخي وصديق عمري، كيف لا أبكيك، وكيف لا أقول فيك:

ذروه فقلبُ الشعب بين ضلوعه..
أصيب بكسر لا يجبّرُ بالصبر
أيا رحمة اللّه جللي قبر الحبيب
وابعثيه شاهداً مع المصطفى يوم الوعيد.

وداعاً أبا ماجد.. وداعاً للثرى وما ضَمَّ.. أعزّ فقيد، وداعاً أيها الحبيب..

سود المقابر أصبحت بيضاً به
وغدت له بيضُ الضمائر سودا
ورأيتُ فيك من الصلاح شمائلا
ومن السماح دلائلَ وشهودا.

أيُّ فارس كنتَ رحمك اللّه!! لقد كنتَ في حياتك زينةَ الدنيا، وأنت اليوم إن شاء اللّه من الباقيات الصالحات، رحمك اللّه وأسكنك فسيح جناته، إنه سميعٌ مجيب.

**أحمد محمد العميان**

## تحسين شردم .. الفريق الرقيق

في أواخر كانون الثاني/يناير 2008 كنتُ أتلقّى العلاج في مستشفى الأمير الحسين بن عبد اللّه بمدينة الحسين الطبية، فإذا بي أُفاجأ بزيارة الفريق الركن المظلي تحسين شردم، أبو زيد، متكئاً على كتف شقيقه الأكبر الفريق الركن الطيار إحسان شردم. وتلمع عيناه بالفرح وهو يقول مازحاً وبصوت تشوبه بحةٌ وضعف: ماذا تفعل هنا؟

ربّاه.. أهذا هو تحسين، قائد القوات الخاصة في السبعينيات؟ أهذا هو تحسين، قائد القوات البرية، ونائب رئيس هيئة الأركان، ومدير الأمن العام، ومعالي مستشار جلالة الملك؟

أما أنا، فتذكرتُه على الفور، وهو يقود فصيلاً مفاوضاً في واشنطن 93-1994. رجل وديع وقريب جداً إلى القلب، وقادر على صنع الابتسام والفرح بعد كل يوم شاقّ في مهمتنا «السلمية» الصعبة. أراه بـ«الشورت»، في غرفته بالفندق، وأصرخ: «ما الذي جرى لساقك هذه أيها الأسد الهصور..». إنها آثار التدريب الشاقّ والجروح الغائرة في إحدى ساقيه، لعلها نتيجة انفجار قنبلة ما.

كان يتمتع بعقلية استخباراتية راقية. لم يكن جسداً يفور بالشجاعة والإقدام فحسْب. بل مناوراً ماهراً قادراً على الإلمام الدقيق بالتفاصيل. يبدو أنه قرأ نبذة عن الزملاء في الفريق المفاوض، فأعطاني لقب «My Uncle»، يريد أن يُفهمَ الجميع أنني أكبرهم سنّاً، وهذا صحيح.

ها هو يقود سيارة صديق أردني مقيم بالقرب من واشنطن، ونحن ذاهبون لعزومة غداء في بيت الرجل.. إنه يزيد في سرعة السيارة حتى يقطع الإشارة قبل الضوء الأصفر. «تعرف يا مروان، أنا خدمت ملحقاً عسكرياً هنا، وأعرف بالضبط توقيتات إشارات المرور هنا. لقد حفظتُها عن ظهر قلب. مبرمجة على الطريقة الأميركية».

تحسين يبدو من الخارج كأنه ممن يلتهمون ذبيحة كاملة، لكنه في الواقع ليس كذلك. إنه يأكل كالعصفور.. «ينقرش»، يتحدث ويمازح الجميع.

يا اللّه ما أحلى معشرك يا أبا زيد. للّه درك أين أنت يا رجل.. أين أنت؟

**مروان دودين**

## أخي عُمَر: حبة سقطت من العنقود

لم يكن له من العمر سوى بضعة أشهر. كان جميلاً وذكياً، نقبّله، نعضّه، نداعبه ونلعب معه. عدنا بعد العطلة من بيت لحم إلى الزرقاء، حيث كنا ملتحقين بمدارس داخلية، نتطلع إلى تقبيل الصغير واللعب معه كما دأبنا. وقد صعقنا حين رأيناه أشبه بجثة هامدة. ما الذي حدث لعمر؟ لقد أصيب المسكين بمرض السحايا، بينما قدم له الأطباء علاجاً لمرض التيفوئيد.

ذلك كله وهو في شهره الثامن، ومنذ تلك السن المبكرة بدأت معاناة عمر مع المرض. طاف الوالدان به على أطباء كثر، في الضفتين آنذاك، وحملاه إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وكان **مايو كلينيك** ذلك الزمان، لكن من دون جدوى.. حتى دفعهما اليأس إلى الشعوذة والعلاج «العربي»؛ من إلباسه ثياب الرهبنة سنة كاملة، إلى تغطيسه في حوض مليء بأوراق التوت، إضافة إلى تلاوة آيات من القرآن على رأسه.

خلال ذلك كله، لم يقطع «أبو ضيف اللّه» الأمل، ولم نقطعه نحن أيضاً.

في المدرسة، دأب سامر الصغير على حمايته، وظل يحرسه و«يدير باله عليه» طيلة فترة الطفولة. وحين شبّ عمر، عملَ مأمورَ مقسم حتى وفاته.

امتاز بالصدق والكرم وعفة القلب واللسان، لم يستغِب أحداً في حياته، وظل يفضّل المواجهة بدلاً من العمل في الخفاء، ورغم ألم ومعاناة استمرا طيلة سبعة وأربعين عاماً عاشها، لم ينقطع عن الضحك ومتابعة الأخبار ومناقشتها معنا.

في أيام العزاء، حانت مني نظرة إلى القاعة الواسعة. هناك حشود الأصدقاء، وهناك سامر ومازن يستقبلان المعزّين، فشعرت فجأة أننا نقصنا واحداً. اختفى عمر عن هذه الأرض، لكنه سيبقى معي في قلبي وأحلامي، سأبقى أحبه.

**مصطفى الحمارنة**

# للتعويض عن فرصة ضائعة

جو ستورك *

**في الثاني عشر من حزيران/يونيو الماضي، اختتم مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المكون من 47 دولة عضواً في الأمم المتحدة، أول مراجعة شاملة لحقوق الإنسان في الأردن. قدمت المراجعة 79 توصية رفض الأردن 26 منها. كان معظم منظمات حقوق الإنسان في الأردن غائباً عن النقاشات المهمة والتفصيلية لسياسات حقوق الإنسان بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو الماضيين، وجاءت تغطية الإعلام في حدودها الدنيا.**

انتُخب الأردن عضواً في مجلس حقوق الإنسان لدى تأسيسه في العام 2006، وانتُخب ثانية في أيار/مايو 2009. وكانت الانتخابات بدلاً من الترشيح مسبق التنظيم من قبل الدول الأعضاء، إحدى التحسينات التي أدخلها المجلس الجديد على مفوضية حقوق الإنسان السابقة. التحسين الثاني كان عملية المراجعة الدورية العالمية، التي كان الأردن قد أتمها لتوه.

تتألف مدخلات المراجعة الدورية العالمية من ثلاثة تقارير: أحدها تعده الدولة، والثاني تعده الأمم المتحدة، والثالث تعده منظمات غير حكومية. لم تقدم المجموعات الأردنية سوى ورقتين، واحدة من المركز الوطني لحقوق الإنسان، وأخرى من ائتلاف من ثلاث منظمات يقودها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. وكانت هناك ست أوراق من مجموعات دولية، من ضمنها **هيومن رايتس ووتش**.

في الأردن العديد من منظمات المجتمع المدني التي تزعم أنها تقوم بحماية حقوق الإنسان وتروجها، فهل إنها أضاعت هذه الفرصة المهمة للدعوة إلى مزيد من الحماية لأنها لم تكن تعرف، أو أنها لا تولي المشاركة في صوغ سياسات حقوق الإنسان في البلاد أي اهتمام؟

تعود أهمية المراجعة الدورية العالمية إلى أنها تمثل مراجعة دولية شاملة غير مسبوقة لحال حقوق الإنسان في بلد ما، ولأن استجابة الحكومة لتوصياتها تمثل سياسة حقوق الإنسان الرسمية في الأردن لسنوات مقبلة. وقد تعهدت المملكة العربية السعودية في أيار/مايو 2009 في مراجعتها الدورية العالمية بوقف إصدار أحكام بالإعدام على الأحداث، ورفع قيود نظام الوصاية للرجال على النساء.

في تقريرها الذي قدمته للمجلس، الذي وصل متأخراً، قدم الأردن نظرة تفصيلية للقوانين الجديدة والبرامج الخاصة بحماية حقوق الإنسان، لكنه لم يقل سوى القليل عن فعاليتها، أو استمرار النواقص في مجال حقوق الإنسان. وقد عبّرت منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية، في صورة منفصلة عن بعضها بعضاً، عن مخاوف وتوصيات متداخلة حول عقوبة الإعدام، جرائم الشرف، الحجز الإداري، العمال المهاجرين واللاجئين، والتمييز ضد النساء، وحرية التعبير والتجمع والمشاركة، وبخاصة التعذيب. وقبل الأردن توصيات بإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة، وحماية العمال الوافدين، وحفظ الحقوق في التعليم والرعاية الصحية والماء.

في الحادي عشر من حزيران/يونيو أكد المركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة **هيومن رايتس ووتش** المخاوف التي ثارت في شباط/فبراير الماضي حول حرية المشاركة، والحجز الإداري والتعذيب، قبيل المراجعة النهائية التي أجراها المجلس للوضع في الأردن. وقد قبل الأردن تسعاً من هذه التوصيات ورفض سبعاً منها تتعلق بالتعذيب.

كانت المراجعة الدورية العالمية التي قدمها الأردن هي الأولى بين جهوده لإلغاء التعذيب. ومنذ العام 1994، فشلت الحكومة في تقديم التقارير المستحقة كل أربع سنوات، إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وخلال جلسات الاستماع للمراجعة، وعد الأردن بـ«التحقيق.... بطريقة مستقلة وشفافة وفي الوقت المناسب»، في مزاعم تعذيب من خلال «آلية شكوى شفافة ومستقلة» لـ«ضمان حصول المحتجزين على طريق للوصول إلى علاج قانوني فعال»، ولضمان «معاقبة» من يمارس التعذيب.

لكن الأردن رفض توصية المراجعة الدورية العالمية التوقيعَ على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، الذي ينص على آليات تفتيش مستقلة. وكان المركز الوطني لحقوق الإنسان أعلن أنه سوف يجعل من التوقيع على البروتوكول أولوية له هذا العام. وتركز المعايير العالمية، مثل البروتوكول الاختياري أو بروتوكول إسطنبول للتحقيق في قضايا التعذيب، على تحقيقات وحالات قمع قام بها أولئك المتهمون بممارسة التعذيب.

ورفض الأردن أيضاً توصية المراجعة الدورية العالمية لإلغاء محكمة الشرطة، حيث يمكن للمدعين العامين والقضاة المعينين من قبل مدير الشرطة أن يقرروا ما إذا كانوا سيعاملون زملاءهم من رجال االشرطة معاملة سيئة، أم إنهم سيوصون بأن يتلقوا عقاباً تأديبياً فقط على سوء المعاملة. (جرم الأردن أخيراً التعذيب، ولكن سوء المعاملة يبقى شأناً غير معرف في القانون). وفي ختام المراجعة الدورية العالمية في 12 حزيران/يونيو، وضعت الحكومة قائمة بالإجراءات التدريبية التي من شأنها منع التعذيب والتحري عنه، ولكنها لم تتبن اقتراحات خاصة بإصلاحات هيكلية. وقد جاء ذلك على الرغم من المفاوضات الجارية لنقل إدارة شؤون السجون إلى وزارة العدل، ومثل هذا النقل لإدارة شؤون السجون من شأنه أن يجعل الحراس هناك موظفين مدنيين، وبذلك فإنهم يخضعون لمدعين عامين مدنيين ومحاكم مدنية.

لسوء الحظ، لم يكن هنالك دعم محلي للترويج لهذه الإجراءات الحمائية الكبرى، كما أننا لم نشاهد تغطية إعلامية تقوم على المعرفة لتعهدات الأردن في مجلس حقوق الإنسان.

* نائب مدير هيومن رايتس ووتش لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا

**شارك في هذه المقالة كريستوف ڤيلكه**

## بعد عقدين على عودة الحياة البرلمانية:

# المجالس النيابية ترسّخ «عقيدة» نائب الخدمات

حسين أبو رمان

حين يقترب مجلس النواب من تطلعات الناس، فإنه يتمتع بمكانة جذابة في أعينهم. بخلاف ذلك، وكما هو حال معظم المجالس النيابية الأردنية، فإن تلك المجالس لا تثير حتى فضول المواطن لمتابعة جلساتها، رغم أنها تقرر مصير المنظومة التشريعية التي تسيّر حياتنا. لا يتواجد، في كثير من الأحيان، زوّار في شرفة المجلس لمتابعة المناقشات، في ما عدا إعلاميين وموظفين ورجال أمن، ما يكرس صورةَ مجالس مهجورة، على العكس من البدايات في العام 1989، حيث كانت الشرفة تكتظ بمواطنين يتفاعلون مع نقاشات المجلس وقراراته.

هذا العام، تحل الذكرى العشرون على انتخاب مجلس النواب الحادي عشر، الذي بدأ معه عهد الانفراج الديمقراطي العام 1989، وما زالت مجالس النواب تتخبط في تلمس طريقها. فبدل أن يكرس المجلس دوره بوصفه سلطة مقابلة لسلطات الدولة الأخرى، ها هو يعمل موزَّعاً بين انشغال أعضائه في تحقيق مكاسب ذاتية، وبين أداء تشريعي ورقابي باهت.

الحياة البرلمانية أفرزت «عقيدة» جديدة، هي عقيدة «نائب الخدمات»، إلى درجة أن تجربة الوزراء النواب في السنوات الست الأولى من التسعينيات أقنعت الملك الراحل الحسين بإغلاق بوابة الاستيزار أمام النواب، منذ ما بعد حكومة عبد الكريم الكباريتي (1997/1996)، بعد أن حوّل نوابٌ وزاراتهم إلى ميدان لخدمة عائلاتهم ومقربين منهم.

**الملك الراحل الحسين أغلق بوابة الاستيزار أمام النواب بعد 1997**

المعضلة التي تواجه الحياة النيابية في الأردن، أقلّها منذ العام 1993، هي أن قانون الانتخاب يتحكم بنوعية النواب الفائزين، والمجلس المنتخَب لا يبدي ميلاً لتغيير القانون الذي أوصله إلى المجلس، ما يجعل البلاد تدور في حلقة مفرغة.

في ذلك العام فُرض الاقتراع بقانون الصوت الواحد، بديلاً للقائمة المفتوحة التي تتيح للناخب اختيار عدد من المرشحين يساوي عدد مقاعد دائرته الانتخابية، أو يقل عنه. أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية محمد مصالحة، يرى أن نظام الصوت الواحد أثّر في النوعية التي تصل إلى المجلس النيابي، بحيث أصبحت الأجندات الفردية الخاصة تطغى على البرامج الوطنية العامة، ما أدى لتحول سلبي في طبيعة المهمة النيابية. يضيف مصالحة: «بتنا أمام علاقة تناسب عكسي، إذ كلما انشغل النائب أكثر بالقضايا الذاتية والجهوية، ضعفَ دوره الرقابي على الأداء الحكومي».

الناطق الإعلامي باسم التيار الديمقراطي الذي يضم ثلاثة أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة فهمي الكتوت، يقول: «صحيح أننا ندور في حلقة مفرغة، لكن الذي أدخلنا فيها يتحمل المسؤولية عن إخراجنا منها»، فالأمر يحتاج بكل وضوح إلى «توافر إرادة سياسية» لممارسة ديمقراطية حقيقية.

يذكّر الكتوت الذي يمثل تياره الديمقراطي أحزاب الشيوعي، وحشد، والبعث التقدمي، بأن الأردن اختار طريق الديمقراطية منذ أواخر العام 1989، مقترنةً بميثاق وطني أعلن في حزيران/يونيو 1991، وبأن هذا الميثاق يمثل مصالحة تاريخية للقوى السياسية المعارضة مع نظام الحكم، مشتملاً على تنازلات من الطرفين من أجل الالتقاء في منتصف الطريق. الكتوت انتقد مظاهر الالتفاف على الميثاق، والعودة إلى تشريعات «عرفية الطابع» لا تخدم عملية بناء الديمقراطية، مثل «قانونَي الاجتماعات العامة والأحزاب».

الميثاق الوطني أعدّته لجنة ملَكية من 60 عضواً برئاسة أحمد عبيدات، رئيس الوزراء ومدير المخابرات الأسبق، مثّلت ألوان الطيف السياسي المختلفة، بما في ذلك التنظيمات والأحزاب التاريخية التي كانت حتى ذلك الوقت غير مرخّصة وتعمل بشكل سرّي، واستغرق إعداد الميثاق عاماً ونيّفاً.

في العام 2001، أُقِـرّ قانون انتخاب جديد «مؤقت» أيضاً في عهد حكومة علي أبو الراغب، أُجريت بموجبه انتخابات 2003، و2007، وما زال هذا

## الميثاق الوطني الأردني 1991 مثّل مصالحة تاريخية للمعارضة مع نظام الحكم

القانون مؤقتاً. القانون أبقى على الصوت الواحد، ومثّل تراجعاً إضافياً بتفتيت معظم الدوائر الكبيرة (محافظات)، إلى دوائر أصغر على مستوى «الألوية»، ما فاقم عملية تأطير الهويات الفرعية القائمة على روابط الدم، وكرّس العشيرة أو العائلة لاعباً حاسماً في القسم الأكبر من الدوائر الانتخابية. وفي غياب البعد السياسي في العملية الانتخابية تعمق التنافس العشائري، وأخذ المال وشراء الذمم يشكل عاملاً سلبياً آخر في تحديد هوية النواب الفائزين.

بهذا تقدمت العشيرة والعائلة كبنية اجتماعية قائمة لملء الفراغ الناجم عن ضعف الحياة الحزبية والسياسية، وتحولت عشائر إلى ما يشبه «مليشيات غير مسلحة» تتنافس على النفوذ لانتزاع حصتها من مقاعد مجلس النواب.

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد شهدت آخر انتخابات نيابية العام 2007، أوسع أشكال التدخل الحكومي منذ العام 1989، ما دفع المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى وصف المخالفات التي رافقت العملية الانتخابية بأنها «شككت في نزاهة الانتخابات وقللت من مصداقيتها». وأكثر من أي وقت مضى، لم تقتصر التدخلات الرسمية في الانتخابات على تبديد فرص مرشحي أحزاب معارضة ومرشحين مستقلين في الفوز، بل انطوت على «هندسة» مسبقة للمجلس النيابي.

المجالس النيابية التي أفرزتها انتخابات نيابية منقوصة الشرعية، تعزز ميل أعضائها لتوظيف النيابة في خدمة أنفسهم وبعضٍ من جمهورهم الانتخابي.

العام 1999 شهد واحداً من أسوأ الانتهاكات الدستورية في تاريخ البلاد على يد المشرعين، إذ سمح البرلمانيون لأنفسهم من خلال تعديل قانون التقاعد المدني رقم 34 لسنة 1959، بتحقيق امتيازات كبرى في ضربة واحدة، وذلك بتشريع نيلهم راتباً تقاعدياً بصرف النظر عن مدة نيابتهم، بينما كان البرلماني لا يستحق التقاعد إن لم يكن متقاعداً أصلاً، إلا بعد مضي خمس عشرة سنة في العمل النيابي، أو إذا كان موظفاً وبلغت خدماته المقبولة للتقاعد، بما فيها عضوية مجلس الأمة خمس عشرة سنة.

أما الامتياز الرئيسي الثاني الذي أتاحه القانون المعدِّل رقم 7 لسنة 1999، فقد تمثل في تعديل الحسبة التقاعدية لمخصصات أعضاء مجلس الأمة، بحيث أصبح الراتب التقاعدي يتكون من «إضافة ثلث راتبه الشهري الأخير إلى جزء من 360 من ذلك الراتب عن كل شهر من خدماته المقبولة للتقاعد»، بينما كان تقاعده يقتصر على ضرب عدد أشهر خدمته المقبولة للتقاعد في أعلى راتب يتقاضاه، وتقسيم حاصل الضرب على 480.

السّفرات الخارجية باتت هي الأخرى مجالاً للتنفيع، فالسّفرة لا بد أن تندرج ضمن واجبات تطوير علاقات الأردن مع العالم الخارجي والارتقاء بقدرات النواب، وسوى ذلك فإنها ليست سوى «شمة هوا» أو للحصول على مياومات بمعدل 300 دينار أردني عن كل ليلة سفر. يؤخذ على العديد من السفرات للدول الأجنبية أنها لا تراعي معيار أن يعرف النائب لغة البلد الذي يزوره.

## انتخابات العام 2007 انطوت على «هندسة» مسبقة للمجلس النيابي

تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2008، شخّص عدداً من المخالفات المالية الصريحة في مجلس النواب بشأن نظام الانتقال والسفر، منها «أنه يتم صرف مياومات السفر كاملة للوفود البرلمانية دون التأكد مما إذا كان السفر بناء على دعوة رسمية أو لا». كما يتم تسديد النفقات الإضافية لأعضاء الوفود ممن هم في مهمات رسمية «دون اعتمادها من مجلس الوزراء».

## المجالس الوطنية الاستشارية (1978-1984)

بعد حلّ مجلس النواب التاسع في العام 1976 إلى أمدٍ غير محدد، وجّهَ الملك الراحل الحسين بن طلال رسالة إلى رئيس الحكومة مضر بدران يدعوه فيها إلى تشكيل مجلس وطني استشاري لإسداء الرأي والمشورة للسلطة التنفيذية، ومناقشة السياسة العامة للحكومة، محدداً مدة ولايته بسنتين. وهذا يعني أن هذه المجالس التي جاءت للتعويض جزئياً عن تعطيل الحياة البرلمانية، كان عليها أن تؤدي دور المجالس النيابية في ما يخص التشريع والرقابة، لكن قراراتها استشارية وغير ملزِمة للحكومة. وهذه المجالس، هي:

- المجلس الوطني الاستشاري الأول: تشكلَ بتاريخ 1978/4/20، من 60 عضواً برئاسة أحمد اللوزي.
- المجلس الوطني الاستشاري الثاني: تشكلَ بتاريخ 1980/4/20، من 60 عضواً برئاسة أحمد الطراونة.
- المجلس الوطني الاستشاري الثالث: تشكلَ بتاريخ 1982/4/20، من 75 عضواً برئاسة سليمان عرار.

في الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس عشر، حاول النائب مجحم الخريشة التجديف عكس التيار، فطالب بوقف جميع سفرات النواب إلى خارج المملكة، «إلا في حالة الضرورة القصوى»، مذكّراً زملاءه بأنه إذا كان مجلس النواب يطالب الحكومة بترشيد النفقات، «فمن الأولى بالمجلس أن يقوم بترشيد نفقاته أولاً».

تراوح مدة السفرات الخارجية في المتوسط بين ليلتين وسبع ليال، أما المشاركون في الوفود، فيراوح عددهم بين نائبٍ وعشرة نواب، بحسب جردة أجرتها «السّجل» للدورة النيابية العادية الأولى للمجلس الحالي، شملت خلال أشهرها الأربعة، 18 وفداً نيابياً بمشاركة 60 نائباً، غطت زياراتهم 12 مدينة وعاصمة، ثلاث منها عربية.

الأمين العام السابق لمجلس النواب محمد مصالحة، استذكر بأنه تم إجراء ترتيب يسمح بالاستماع إلى تقارير من الوفود التي تقوم بزيارات للخارج، لكن «هذا توقّف»، وأكد أن كثيراً من السَّفرات لا يُستغل الاستغلال الأمثل، مشدداً على أهمية استثمار الموارد المتاحة للمجلس لتطوير قدرات النواب والإمكانات اللوجستية للمجلس، و«ليس لترفيه النواب».

موازنة مجلس الأمة بشقّيه من أعيان ونواب، تبلغ 11 مليون دينار، يذهب القسم الأكبر منها للرواتب والمياومات. وقد طالب النائب بسام حدادين في غير مناسبة، بسطَ رقابة مجلس النواب على موازنته الخاصة، بدءاً من مناقشتها وإقرارها تحت القبة.

غياب هذه الرقابة ربما يفسر بعض التجاوزات المالية الأخرى التي رصدها ديوان المحاسبة في تقريره لسنة 2008، التي تشمل «شراء تذاكر السفر للوفود البرلمانية من شركات خاصة» وعدم حصرها بـ«الملَكية الأردنية»، وصرف إعانات بقيمة 7000 دينار «دون إرفاق المعززات والكشوف التي تبين أسماء المستفيدين»، وتحمُّل نفقات إقامة بعض النواب في الفنادق، «رغم قرار المجلس المتضمن صرف 2000 دينار سنوياً لكل نائب لتغطية مصاريف إقامته بالفنادق». ومن ذلك أيضاً صرف أجور النعي في الصحف، خلافاً لقرار صادر عن مجلس الوزراء العام 2005.

تمارس الحكومة سياسة استرضائية تجاه تطلعات النواب لتحقيق امتيازات شخصية، وتسهيلات لتحسين صورتهم أمام ناخبيهم، ما يشجعهم على المطالبة بالمزيد. فمنذ انتخابهم في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، نجح النواب في واحد من أحلك المنعطفات التي مرت بها البلاد، إبان موجة ارتفاع الأسعار، في مضاعفة مخصصات النائب الواحد إلى نحو 2800 دينار شهرياً، إضافة إلى إعفاء جمركي لسياراتهم، ثم مُنحوا حق بيع هذا الإعفاء. هذا إلى جانب تأشيرات الحج وتغطية تكاليف علاج. وتم أواسط حزيران/يونيو الفائت تناقُل معلومات عن «مكرمة حكومية» بقيمة 396 ألف دينار ستوزَّع على النواب للتبرع بها إلى طلبة جامعيين.

**الحكومة مارست سياسة استرضائية تجاه تطلعات النواب لتحقيق امتيازات شخصية**

هذه التسهيلات المالية الأخيرة إذا نُفّذت ستكون أقرب إلى روحية «الرشاوى»: الحكومة «ترشي» النواب، والنواب «يرشون» بعض ناخبيهم. لهذا طالب النائب خليل عطية (عمّان الأولى) تحت القبة، والنائبان محمد الشرعة (بدو الوسط) وصلاح الزعبي (إربد الخامسة) في بيان لهما، بعدم قبولها. يعزز ردة الفعل هذه، غيابُ الشفافية التي تحدد شروط الاستفادة من هذه التبرعات، وعدم وجود ما يضمن ذهابها لمحتاجين حقاً.

«التجاوز» على المال العام، أسهم بدوره في تعميق حالة عدم الرضا عن المجلس النيابي. فقد أظهر أحدث استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية، أن 71 في المئة من قادة الرأي في الأردن، غير راضين عن أداء المجلس.

استطلاع الرأي الذي أُعلن يوم 14 حزيران/يونيو 2009، كشف أن 42 في المئة من قادة الرأي يؤيدون حل مجلس النواب فوراً، وأن أغلبية كاسحة من هؤلاء (88 في المئة) تؤيد إجراء انتخابات نيابية مبكرة في خلال الأشهر الأربعة التالية للحل.

## المجالس النيابية التي سبقت عودة الحياة النيابية العام 1989

بدأت مسيرة المجالس النيابية في المملكة بعد الاستقلال (25 أيار/ مايو 1946)، إثر انتهاء عهد المجالس التشريعية في إمارة شرق الأردن خلال الأعوام 1929-1947. في ما يلي قائمة بتواريخ انتخاب المجالس النيابية ومعلومات حولها:

- المجلس النيابي الأول: انتُخب بتاريخ 1947/10/20. وحُلّ هذا المجلس في 1950/1/1 قبل نهاية ولايته، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة بمشاركة سكان الضفة الغربية.

- المجلس النيابي الثاني: انتُخب بتاريخ 1950/4/20، بمشاركة سكان الضفة الغربية. وحُلّ هذا المجلس في 1951/5/3 لرفضه التصديق على موازنة الدولة لسنة 1951.

- المجلس النيابي الثالث: انتُخب بتاريخ 1951/8/29. وحُلّ هذا المجلس قبيل جلسة الثقة بحكومة توفيق أبو الهدي، لتفادي حجب الثقة عنها.

- المجلس النيابي الرابع: انتُخب بتاريخ 1954/10/16. وحُلّ هذا المجلس بتاريخ 1955/12/19، ثم أعيد حلّه بتاريخ 1956/6/26، إذ إن ديوان تفسير الدستور كان قرّرَ أن الحل الأول غير دستوري.

- المجلس النيابي الخامس: انتُخب بتاريخ 1956/10/21، وفوز أحزاب المعارضة بأغلبية مقاعد المجلس، وتكليف سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الحكومة.

- المجلس النيابي السادس: انتُخب بتاريخ 1961/10/19. وحُلّ بتاريخ 1962/10/1 قبل انتهاء ولايته الدستورية.

- المجلس النيابي السابع: انتُخب بتاريخ 1962/11/27. وحُلّ هذا المجلس بتاريخ 1963/4/21 في اليوم التالي لحجب الثقة عن حكومة سمير الرفاعي.

- المجلس النيابي الثامن: انتُخب بتاريخ 1963/7/6، وحُلّ بتاريخ 1966/12/23 قبل انتهاء ولايته الدستورية.

- المجلس النيابي التاسع: انتُخب بتاريخ 1967/4/18، وهي آخر انتخابات تجري قبل احتلال الضفة الغربية في حزيران/يونيو 1967. وتقرّرَ بتاريخ 1971/3/3 التمديد لهذا المجلس لمدة سنتين، وحُلّ هذا المجلس في العام 1974 إثر إعلان قرارات قمة الرباط التي اعترفت بـ«م.ت.ف» ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وفي 1976/2/4، دُعي هذا المجلس لإجراء تعديلات دستورية، ثم حُلّ بتاريخ 1976/2/7.

- المجلس النيابي العاشر: أُعيد المجلس التاسع (المنحل)، وأجرى تعديلاً على الدستور ليجعل من المجلس الذي أعيد إحياؤه مجلساً جديداً هو «العاشر». وأجرى المجلس في 1984/1/18 انتخابات لسبعة نواب بدلاء عن نواب الضفة الغربية الذين شغرت مقاعدهم، من خلال مجلس النواب. كما أجرى في 1984/3/12 انتخابات تكميلية لثمانية نواب بدلاء عن نواب الضفة الشرقية الذين شغرت مقاعدهم. ومُدّد لهذا المجلس اعتباراً من 1988/1/17. ثم حُلّ بتاريخ 1988/7/30 في اليوم التالي لقرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية المحتلة.

من بين النتائج اللافتة التي أبرزها الاستطلاع، أن ثلثَي قادة الرأي تقريباً ربطوا بين ضعف استقلالية المجلس، وبين منح النواب امتيازات درجت الحكومات على تقديمها لهم. كما أن نسبة راوحت بين 77 و92 في المئة عارضت منح النواب مثل هذه الامتيازات.

الحركة الإسلامية التي كانت أحد أبرز ضحايا سياسة «هندسة» الانتخابات العام 2007، إذ سجلت أدنى فوز لها منذ العام 1989، بهبوط رصيدها من 17 نائباً في انتخابات العام 2003 إلى ستة نواب في الانتخابات الأخيرة، رأت في نتائج الاستطلاع فرصة لإعادة التذكير بموقفها.

الناطق الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين جميل أبو بكر، صرّح بشيء من التنمُّر، بأن نسبة 71 في المئة التي عبّرت عن عدم رضاها عن أداء المجلس هي «أقل من الواقع»، واصفاً أداء المجلس بأنه كان «سيئاً وضعيفاً في كل المجالات، سياسياً وتشريعياً ورقابياً». وأيّدَ أبو بكر حلَّ المجلس وإجراء انتخابات مبكرة على أساس «قانون انتخاب جديد يعكس الحد الأدنى من طموحات الشعب والأحزاب السياسية».

نتائج الاستطلاع لا تروق لكثير من النواب الذين يميلون إلى تقييم أعمالهم من الناحية الكمّية فقط، ويتناسون المضمون على الصعيدَين الرقابي والتشريعي. حتى إن أصحاب الخبرة التشريعية المتراكمة في المجلس، مثل: عبد الرؤوف الروابدة، عبد الكريم الدغمي، وسعد هايل السرور، لم يتركوا هم أو غيرهم من النواب بصماتٍ تشريعية تقترن بأسمائهم، رغم وجود ثغرات ونواقص تشريعية كثيرة؛ من القوانين المؤقتة، إلى تفرُّد المجلس النيابي بالبت في الطعون المقدمة بصحة نيابة أعضائه، إلى غياب المحكمة الدستورية.

النائب بسام حدادين يصف المجالسَ النيابية بأنها قوة محافظة مئة في المئة، مفسراً أنها لم تسْعَ إلى تطوير دورها وصلاحياتها الدستورية، مكتفيةً مثلاً بدورة عادية واحدة مدتها أربعة أشهر لتنفيذ كل المهام الدستورية المنوطة بها. و«ما زالت هذه المجالس ترتضي لنفسها بنظام داخلي شمولي لا يعترف بالتعددية ولا يؤسس لعمل برلماني ديمقراطي»، يضيف حدادين، النائبُ المخضرم الذي يداوم تحت القبة منذ العام 1989.

في محاولة لاستشراف آثار رفع ما عُرف بـ«الغطاء الأمني» عن مجلس النواب، على أداء المجلس في المرحلة المقبلة، أشار حدادين الى «حالة تموضع جديدة في علاقة الكتل والنواب كأفراد بالحكومة، بما في ذلك على صعيد رئاستَي الحكومة ومجلس النواب»، لكنه استبعد أن تصل الأمور إلى حالة من التنافر، لأن الطرفين حسب رأيه، «من رحم واحد سياسياً وطبقياً واجتماعياً»، مضيفاً أن حالات الخروج عن «الطاعة» تبقى فردية، وإن اتخذت شكلاً جماعياً فإن دوافعها تكون في الغالب نفعية.

في تعليقه على استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية حول مجلس النواب، كتب القيادي في حزب الوسط الإسلامي فايز الربيع، مقالةً صوّر فيها سلوك مرشح ما للانتخابات من موقع فردي، مشيراً إلى أنه في ظل سيادة هذا النمط من الترشيحات، فإن عدم رضا الرأي العام عن الأداء النيابي ينبغي أن لا يفاجئنا، مستخلصاً أن «دار لقمان ستبقى على حالها»، إلى أن يكون هناك إصلاح سياسي حقيقي.

الربيع دعا إلى إصدار قانون جديد للانتخاب يشتمل على تمثيل نسبي للأحزاب، وعلى إشراك شخصيات حزبية في التشكيلات الحكومية، لافتاً إلى أن غياب ذلك لا يشجع الناس على الانتساب للأحزاب، ما دام أنهم يستطيعون أن يحققوا حضوراً في الحياة العامة من دون أحزاب ومن دون برامج.

البرلمان بحاجة أيضاً لمعالجة الطريقة التي يدير بها شؤونه، فهي ذات تأثير كبير في فعاليته. في مقدمة ذلك أن تتحول لجان المجلس إلى «المطبخ» الفعلي لدراسة التشريعات، ويُترك للجلسات العامة حق التصويت على هذه التشريعات، ما يوفر لمجلس النواب وقتاً كافياً للارتقاء بآلية الرقابة على الحكومة.

النائب حدادين، يشدد على أن اتجاهات التعديل للنظام الداخلي لمجلس النواب ينبغي أن تعترف بالتعددية النيابية، بما يجعل الإرادة الجماعية للمجلس هي التي تدير شؤونه، بدل تكريس الإرادة الفردية، وبما يسمح بإدارة علاقة المجلس مع السلطة التنفيذية بأقل قدر من الصفقات وأكبر قدر من الاستقلالية، داعياً إلى الاعتراف بالكيانات النيابية، ثم «تشكيل الهيئات القيادية واللجان المتخصصة على قاعدة التمثيل النسبي، وتوزيع الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس على المكتب الدائم لتوفير قيادة جماعية».

## مصالحة: «النيابي» تنقصه أدوات الرقابة على سلوك أعضائه

في اتجاه تحسين الأداء النيابي، يشير مصالحة إلى أن مجلس النواب ينقصه أدوات الرقابة على سلوك أعضائه في داخل المجلس وخارجه، مذكّراً بمظاهر عدم اكتمال النصاب أو فقدان نصاب الجلسات، وبمحدودية المساهمين بفعالية في مناقشة التشريعات، داعياً للاحتكام الى أدوات علمية لتقييم سلوك النواب، وكشف الامتيازات التي ينالونها من طرف الحكومة، وإلى تفعيل التصويت الإلكتروني في المجلس كي تكون نتائج التصويت دقيقة، وتتيح للرأي العام التعرف على اتجاهات تصويت النواب على التشريعات والقرارات التي يتبناها المجلس.

تجربة المجلس الحالي تشير إلى أن جلساتٍ عدة لم تنعقد، ليس فقط لعدم توافر النصاب القانوني أو فقدان النصاب بسبب مغادرة نواب للجلسة، بل لعدم وجود مادة جاهزة لمناقشتها على جدول الأعمال، أو «التهريب» المتعمَّد للنصاب، أي عدم دخول نواب تحت القبة رغم وجودهم في أروقة المجلس حتى لا يكتمل النصاب.

الناطق باسم التيار الديمقراطي فهمي كتوت شدد على أهمية النظام الانتخابي المختلط، الذي أوصت به الأجندة الوطنية (2006-2015)، بوصف ذلك مخرجاً للمأزق الحالي، وهو ما تتوافق عليه معظم الأحزاب السياسية القائمة، لكن التقدم في هذا الاتجاه ما زال رهناً بإرادة سياسية رسمية للانتقال به إلى حيز التطبيق.

# أوباما: تحسُّن في شعبيته لا ينعكس على صورة بلاده

**وصل قارب الرئيس الأميركي باراك حسين أوباما بسرعة إلى ميناء التعاطف العربي والإسلامي، لكن سفينة سياسة بلاده التي لم تكسب بعد ودَّ شعوب المنطقة، لم ترس بعد.**

ثمين الخيطان

هذه الصورة بدت واضحة في نظر كثير من السياسيين والمحللين والصحفيين، الذين يعبّرون عن إعجابهم بسياسات أوباما في وسائل إعلام مختلفة في الدول العربية والإسلامية، لكن سياسات الولايات المتحدة تبقى محل نقد بين شعوب هذه الدول.

يرى هؤلاء في **كاريزما** أوباما ونبرته «التصالحية»، أدواتٍ ساعدت الرجل على التجديف بعكس تيار كراهية للولايات المتحدة، الذي تعزَّزَ خلال ثماني سنوات شهدت «تردّياً» على المسارات المختلفة تحت إدارة سلفه الجمهوري جورج بوش الابن.

«ربما كان للجذور الإفريقية والإسلامية لأوباما تأثير كبير في شعور العرب والمسلمين بنوع من القرابة الروحية مع هذا الزعيم الذي يعتقدون أنه يشبههم»، يقول رئيس تحرير صحيفة «الغد» موسى برهومة لـ«السّجل».

بعض قادة الرأي يفضّل التريث في الحكم على مدى استجابة سياسة واشنطن الجديدة لتوجهات أوباما للتغيير، ويرى أن الرئيس الأميركي يحتاج إلى «وقت كافٍ» لترجمة أقواله إلى أفعال، الأمر الذي كان طالبَ به الرأيَ العام العربي والإسلامي عقب خطابه في القاهرة مطلع حزيران/يونيو الفائت.

مدير مركز القدس للدراسات السياسية، عريب الرنتاوي، يعتقد أن «ما تراكم في 50 سنة لا يمكن أن تشطبه سبع دقائق».

يشيد الرنتاوي بأداء الرئيس الأميركي الذي وصفه بأنه «**كارزمي**، صريح، متواضع وصادق»، متوقعاً لمس تغيير في نظرة العرب والمسلمين حيال الولايات المتحدة، «عندما يضغط أوباما على نتنياهو وتصبح هنالك دولة فلسطينية».

مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية ببيروت، رامي خوري، وصف كلام أوباما بأنه «جميل ومعتدل»، ما يجعله محبباً لدى الناس في العالمين العربي والإسلامي.

«لكن يبقى هنالك تناقض بين سياسة أميركا على الأرض وكلام الرئيس الأميركي»، يقول خوري لـ«السّجل»، موضحاً أن واشنطن ما زالت تحتفظ بنحو 180 ألف جندي في العراق وأفغانستان.

مع ذلك، يرى خوري أن هنالك مجالاً للتفاؤل، انطلاقاً من أن مقاربة أوباما لم يعتمدها أسلافه الذين انحازوا بالمطلق لإسرائيل. ويضيف أن من الواجب منحه الوقت حتى يتمكن من إحداث تغيير في سياسات بلاده الخارجية.

«أمام الرئيس الأميركي عامان ليعمل خلالهما على قيادة سفينة إدارته نحو التغيير المطلوب، فمن المتوقَّع أن يبدأ بعد مضي سنتين من عمر رئاسته بالتحضير لحملة انتخابية من أجل ولاية جديدة»، يقول جورج حواتمة، رئيس التحرير الأسبق ليوميات «جوردن تايمز»، «الرأي» و«الغد».

يعتقد حواتمة أن أوباما، بتركيزه على عملية السلام والمصالحة مع المسلمين منذ البداية، منح نفسه وقتاً كافياً للتعامل مع هذه الملفات، خلافاً لسلفيه بوش الابن وبيل كلينتون، اللذين حاولا لعب دور الوساطة في الربع ساعة الأخير من رئاسة

كل منهما، ولم ينجحا في التعامل مع ضغوط اللوبي الصهيوني.

حواتمة متفائل إزاء ما وصفها «رسائل اعتدال» من الجسم «اليهودي» داخل أميركا، الذي كثيراً ما وجّه دفة الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الأميركي، نحو الدولة العبرية؛ من هذه الرسائل واحدةٌ وجهها إلى أوباما أعضاءٌ في الكونغرس لحثه على دعم السلام القائم على حل الدولتين.

وربما كانت أهم هذه الرسائل هي تلك التي وجهتها منظمة **إيباك** الداعمة لإسرائيل، تذكّره بأن واشنطن يجب أن تبقى «صديقاً مخلصاً لإسرائيل»، وتؤكد على ضرورة أن ينهي الفلسطينيون ما وصفته بـ«العنف، والإرهاب، والتحريض». ولكن الرسالة جاءت «على استحياء»، كما يقول حواتمة.

## حبيب: الإدارات السابقة كانت «تتمنى» على إسرائيل وقف الاستيطان. أوباما «طالب» تل أبيب بهذا الأمر

مديرة مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في عمّان، رندة حبيب، تؤمن بقدرة الرئيس الأميركي على إقناع اللوبي اليهودي في بلاده برؤيته «المعتدلة» للسلام في الشرق الأوسط، من حيث أن هذه الرؤية تلتقي مع مصالح الولايات المتحدة، و«من الطبيعي أن يتمسك الأميركيون بمصلحة بلادهم».

تقارن حبيب بين الإدارات السابقة التي كانت «تتمنى» على إسرائيل وقف الاستيطان، وبين أوباما الذي «طالب» تل أبيب بهذا الأمر. «من الواضح أنه أجرى حساباته وأعلن موقفه وانتهى الأمر»، تقول حبيب.

الوزير والنائب الأسبق سمير الحباشنة يتفق مع حبيب، بالنظر إلى أن الإدارة الأميركية لا تمتلك وحدها قرار واشنطن، ما يفسر الفجوة بين شعبية أوباما الشخص، والولايات المتحدة الدولة، في أوساط العرب والمسلمين. «أعتقد أن القرار الأميركي في كل مؤسساته لم يتبنَّ بعد مقاربة أوباما»، يقول الحباشنة في حديث لـ«السّجل».

هذه النظرة المتأنية لخطاب أوباما وسياساته المعلنة حتى اليوم، لم تجد الصدى نفسه عند متشددين إسلاميين وقوميين ويساريين، يتخذون موقفاً أيديولوجياً معادياً للولايات المتحدة، بصرف النظر عن رئيسها.

لكن خطاب أوباما في جامعة القاهرة أجبر حتى بعض المتشددين، الإسلاميين مثلاً، على الاعتراف، وإن على استحياء، بأنه تضمن لغة جديدة. رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، قال في تصريحات أثناء زيارة له إلى القاهرة، إن «خطاب أوباما قدم لغة جديدة»، وطالب بأن تكون هناك ترجمة عملية لهذا الخطاب.

وعبّر عن فكرةٍ مماثلة عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمد نزال، باعترافه بأن خطاب أوباما في القاهرة تميزَ بالبلاغة. ولكنه قال إن أوباما «في النهاية ليس فيلسوفاً، بل هو رجل سياسة»، و«نحن نتطلع إلى سياسته وليس إلى خطاباته».

في المحصلة، فإن الرئيس الأميركي «حقق اختراقاً كبيراً في حائط الكراهية والعداء لسياسات الولايات المتحدة» في العالم، بحسب ما كتب رئيس تحرير يومية «العرب اليوم» طاهر العدوان (5 حزيران/يونيو 2009)، لافتاً إلى «صراحته غير المعهودة كرئيس أميركي».

غير أن العدوان انتقد أوباما في 13 حزيران/يونيو، بسبب قرار الأخير تسليم 11 ألف معتقل لولاية الحكومة العراقية، واصفاً الرئيس الأميركي بأنه «يمارس مهمة السجّان».

الإخوان المسلمون في الأردن انتقدوا خطاب الرئيس الأميركي في القاهرة. ومع إقراره بالفارق بين نبرتَي أوباما وسلفه بوش، وبوجود نية لدى الرئيس الجديد «للوصول إلى تفاهم مع العالم العربي والإسلامي»، إلا أن الناطق الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين جميل أبو بكر انتقد ما وصفه بـ«دغدغة العواطف» التي قال إن أوباما قام بها من خلال اقتباسه آياتٍ قرآنية.

الحذرُ الذي شابَ الترحيب بخطاب أوباما الجديد ولغته التصالحية، وجد صدى له حتى في العاصمة الإيرانية، حيث حقق المحافظ محمود أحمدي نجاد فوزاً مشكوكاً فيه بولاية رئاسية جديدة حزيران/يونيو الفائت.

الحذرُ إزاء سياسة واشنطن الجديدة يسم الموقفين الرسمي والشعبي، بحسب ما ترى الصحفية الأردنية المقيمة في إيران فاطمة الصمادي. «رغم كل العداء السياسي على المستوى الرسمي، فإن الذاكرة الإيرانية تجاه أميركا مزيج من السلبي والإيجابي»، تقول الصمادي في اتصال هاتفي مع «السّجل»، موضحةً أن الإيرانيين ما زالوا يذكرون دعم واشنطن لهم ضد الاتحاد السوفييتي، ولكنهم لا ينسون في الوقت نفسه الدور الذي قامت به أجهزة الاستخبارات الأميركية للإطاحة بحكومة محمد مصدق العام 1953.

الآراء السابقة بدت وكأنها رجع صدى للمشاعر الشعبية تجاه أوباما، والتي عبر عنها غير استطلاع للرأي أجري في أماكن مختلفة من العالم العربي.

فقد كشف استطلاع أجراه موقع «مكتوب» للأبحاث لصالح قناة «الحرة» الفضائية في أيار/مايو الماضي، أن نحو 70 في المئة من المشاركين يعتقدون أن الولايات المتحدة عازمة على الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، فيما أعرب 36 في المئة عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة تهدف إلى فرض القيم الغربية على المنطقة. ولكن نحو 70 في االمئة من المشاركين رأوا أن إدارة أوباما تود أن تشهد ولادة دولة فلسطينية مستقلة، وأن هذه نيته، فيما رأى نحو 85 في المئة أن أوباما ينوي إيجاد حل للحرب في العراق، ما سينعكس إيجاباً على العالم العربي بأكمله.

لكن هذه الأرقام المرتفعة في تأييد سياسة أوباما وتعليق الآمال عليها في حل مشاكل عدة تشهدها المنطقة بعامة، لم تنعكس على صورة الولايات المتحدة في المنطقة، والتي بقيت سلبية. ففي استطلاع للرأي شمل 11 دولة عربية، بعد تولي أوباما للرئاسة، أعرب نحو 25 في المئة من المستطلعة آراؤهم أن صورة الولايات المتحدة ما زالت سلبية لديهم، وهي نسبة أعلى من مثيلتها في آخر شهر لحكم الإدارة الأميركية السابقة بحسب تقرير لـ **رويترز** بثته في 4 حزيران/يونيو الماضي.

رغم ذلك كله فإن قادة رأي في الشارع العربي والإسلامي يرون أن شخص أوباما يُعَدّ حالة «فريدة غير مسبوقة» بين الرؤساء الأميركيين.

وفي رأيهم أن الرئيس ذا السبعة وأربعين عاماً، كسبَ إعجابَ الكثيرين في العالمين العربي والإسلامي، لكنه ما زال في حاجة إلى مساعدة هذه الدول لشكّ مرساة السياسة الأميركية في شاطئ تعاطف رجل الشارع، حتى يمحو آثار دمار خلفته أمواجٌ عاتية، طوال نصف قرن من «غطرسة» واشنطن.

## مثقفون يستغربون تصريحاته و«ولعه» بالإعلام

# وزير الثقافة يدعو إلى «الفرح» و«التقشف»

**«إن الثقافة والفنون انطلاقاً من كونها جزءاً من الحياة اليومية، لا بد أن تنعكس على حياة الناس، وكلّما حققت الرفاهية وتعاطَى معها الناس، أدّت وظيفتها». تثير هذه العبارة وسواها من عبارات وردت على لسان وزير الثقافة صبري الربيحات الاستغرابَ والاستهجان، بعدما أصبحت مكّوناً أساسياً لخطاب يتداوله الربيحات منذ توليه الوزارة.**

محمود منير

كيف يجب أن تنعكس الثقافة على حياة الناس كونها جزءاً من حياتهم اليومية؟ وكيف للثقافة أن تحقق الرفاهية كلما أدّت وظيفتها؟ سؤالان من بين أسئلة كثيرة تتبادر للذهن عند قراءة تصريحات الوزير هذه، وسواها التي تنساب في صحف محلية وعربية باستمرار.

يقول في تصريح آخر: «إن دور الثقافة هو في إحداث حراك اجتماعي لتوليد الفنون، وإحياء ثقافة الفرح، ليكون الفعل الثقافي مكوناً أساسياً من مكونات حياتنا وفي بلورة الهوية الثقافية، وأن تكون ثقافتنا ثقافة حياة». ربما يتطلب فهم التصريح السابق وعياً من نوع خاص، لما يتلاطم فيه من تعابير واستنتاجات دون مقدمات.

ويدعو الربيحات في مقابلة صحفية إلى ما أسماه «الثقافة المتحفية»، التي «تجسد صلة الإنسان بالمكان وبهويته الوطنية من خلال الفنون الأدائية وجوائز المبدعين ومكتبة الأسرة، وكل ما من شأنه تعزيز وإحياء الثقافة التراثية، وإشاعة أجواء الفرح والحياة الرائدة وعبر التوسع في ثقافة الحياة».

في خطابات الوزير وتصريحاته، تتكرر مفردات وتعابير من مثل: «إشاعة أجواء الفرح» و«الحياة الرائدة» و«التوسع في ثقافة الحياة»، وهي تحتاج، في حدّها الأدنى، إلى توضيح حتى يحويها خطابٌ ثقافي، لا أن يغلب عليها الطابع الإنشائي، والافتقار إلى آليات عمل محددة أو مهام واضحة توضع على أجندة الوزارة، ما ينطبق كذلك على لقاءات الوزير المتجددة مع فعاليات ثقافية واجتماعية، حيث يحكمها إطارٌ فضفاض وأحاديث تميل إلى التعميم، وربما إلى التعمية.

الوزير الذي يريد إدامة «الفرح»، يبثّ عبارات «غير مفهومة»، ولا تحمل دلالاتٍ محددة. من ذلك ما تضمنته كلمته في افتتاح مهرجان جامعة الزيتونة الثاني للثقافة والفنون: «علينا أن نتناقل ونتوارث الأغنيات الوطنية والشعبية ذات المعاني الصادقة، وأن تتوافق مع ما هو من محبة صادقة في القلوب، إلى تعابير وأحاسيس وإخلاص في العمل، وإن حضور مثل هؤلاء النخبة من الفنانين يزيد الفرحة والبهجة في النفوس». يضيف مخاطباً الفنانين: «أنتم صنّاع الفرح»، ومتوجهاً لإدارة الجامعة: «وأنتم صنّاع الحياة».

التناقض الصريح والجذور الفكرية المحافظة، وذات النزعة السلطوية، تبدو حاضرةً بوضوح في قوله ضمن مقابلة مع صحيفة عربية، إن ازدياد الرقابة على المطبوعات والدعاوى القضائية ضد

كتّاب أردنيين وعرب، «يأتي في إطار تنوع ثقافي يدلل على حراك ثقافي... وهذه مناخات دلالة تنوُّع وغنى وظاهرة صحّية»، غير مكترثٍ بدعوات مثقفين وهيئات ثقافية وأخرى معنية بالحريات، بضرورة إلغاء الرقابة.

روائي أردني، فضّل عدم نشر اسمه، لعضويته في إحدى لجان وزارة الثقافة، علّق على ذلك بقوله لـ«السّجل»: «هذا التصريح يدين الوزير، وكان من الأفضل أن يدافع عن حرية الإبداع والتعبير بدلاً من إقامته في الطرف الآخر».

يضيف الروائي: «كثيرٌ من تصريحات الوزير غير مفهومة، ولا تحمل أيَّ دلالة، نريده وزيراً يخطط ويدع الآخرين ينفّذون، لا مجرّد حكواتي في الثقافة. بل إنه ينبغي أن لا يلعب هذا الدور إطلاقاً». ويتابع: «يبدو أن الوزير يعتمد على الأداء الفردي **One Man Show**، بينما تحتاج الوزارة إلى روح الفريق الواحد من خلال عمل اللجان والمديريات، بدلاً من تغليب رأيه الشخصي واجتهاده الخاص».

الباحث موفق محادين، قال لـ«السّجل»: «كل تصريحات الوزير لا تستحق التصريح، كان من الأفضل عدم تورطه في أيّة مقاربات، بخاصة أنه لم يأت من أوساط لها علاقة بالثقافة والمعرفة، مثله مثل معظم وزراء الثقافة السابقين الذي جاءوا في سياق محاصصات عشائرية وجهوية وشللية، وكانت وزارة الثقافة، على الدوام، جائزةَ ترضية للفئات الحكومية الأقل حظاً».

محادين لفت إلى أن الوزير كان يمكنه «التحدث عن الأمن الثقافي، أو علاقة الشرطة بالثقافة، كونها علاقة وطيدة، فالثقافة في مفهومها الأكثر تداولاً - بحسب غرامشي وإيجلتون وألتوسير - هي التشذيب والتهذيب لخامة الطبيعة، أي إخضاع الرأي العام وإعادة إنتاجه في إطار ثقافة السلطة المهيمنة، وعليه، يكون اختيار الربيحات ذكياً».

## ديناميكيته «لم تُفْض إلى نتيجة»، بل قادت أحياناً إلى نتائج عكسية

باحث وناشط حقوقي، طلب عدم نشر اسمه، نظراً لما يربطه بالربيحات من علاقةٍ «طيبة» لا يريد إفسادها، شبّه أداء الوزير «كمن يُعافَى من مرض، فتجده مقبلاً نحو الأكل والشرب والحياة بإفراط، غير أن ذلك لا يعبّر عن توجّه حقيقي لتطوير العمل الثقافي أو للإصلاح والتغيير».

**الوزير و«التغيير»**

منذ دخوله إلى وزارة الثقافة، أعلن الربيحات «التغيير» عنواناً أساسياً لإدارة الوزارة، التي جرّبت وزراء من خلفيات مختلفة، وحظيت باهتمام متزايد تمثَّلَ في رفع موازنتها مراتٍ عدة لتصل نحو 13 مليون دينار، واستيعابها مشاريعَ جديدة من أبرزها: مهرجان الأردن، مكتبة الأسرة، التفرغ الإبداعي، ومشروع مدن الثقافة الأردنية.

سبق للربيحات أن تقلّد حقيبة التنمية السياسية، وهي تجربة تشكل مقياساً لمدى نجاحه أو فشله في موقعه الجديد. فالجميع شهدَ له باجتماعاته التي تواصلت مع فعاليات وقوى سياسية، وإلقائه عشرات الخطب، وإقامته الحوارات، لكن ديناميكيته تلك «لم تُفْضِ إلى نتيجة» كما يرى محلّلون وكتّاب أعمدة، بل إنها قادت أحياناً إلى نتائج عكسية، كما حدث في قانون الأحزاب.

احتجّ الربيحات منذ توليه وزارة الثقافة على «بيئة الموظف»، وعدّها «غير ملائمة». لتحسين هذه «البيئة»، أصدر فور تولّيه المنصب قراراً بتبليط الدَّرَج الداخلي في الوزارة وتبديل الباب الخارجي، كما أمر بإعادة تبليط الرصيف أمام مبنى الوزارة، لكنه أبقى المكاتب والتجهيزات الداخلية التي يستخدمها الموظف طيلة ساعات دوامه، على حالها.

بعدئذ توجّه الوزير إلى الإعلام ليؤكد إنجازه، فصرّح حينها: «بالنسبة لتبليط **البنكيت** والدَّرَج، فقد حاولنا العمل في بيئة مريحة، وسعينا لتحسين البيئة، وهذا أمر طبيعي. ولو كنت عاملاً لا وزيراً، لفعلت الشيء نفسه. رؤيتي أنه لا بدّ من تحفيز العاملين وتوزيع الأدوار عليهم لتنسجم مع الإيقاع. نفكر كيف نُغْني الثقافة الأردنية، وكيف نوزع اهتمام الناس بشكل متساوٍ بين صنوف الثقافة، وكيف يجد كل إنسان أردنـي نفسه في الفعل الثقافي، والباقي مجرد تفاصيل».

الوزير الذي أبدى انضباطاً في جميع المواقع التي شغلها، يؤمن أن الموظف الناجح هو الذي يتأخر بعد ساعات الدوام الرسمي، ويداوم أيام العُطَل من دون أن ينال ما يستحق من مكافآت، ولا يَعُدّ ذلك مقياساً لنجاح العمل فحسْب، بل لـ«قياس الولاء للوطن» كما يردد دوماً.

بعد «التبليط»، زار الهيئات الثقافيةَ في جميع المحافظات الأردنية خلال فترة قصيرة جداً، واستمع للمطالب التنموية لتلك الهيئات، وردّ عليها فوراً - عادةً - بالنفي أو الموافقة. كان من أبرز المطالب التي وافقَ عليها تأسيس فرقة موسيقية في جميع المحافظات لـ«يستفيد منها خريجو كليات الفنون في الجامعات الأردنية»، كما تنوي الوزارة إنشاء مركز ثقافي متكامل في كل محافظة.

المتابع لتلك الزيارات، يلحظ اقتران العمل بالإعلام أكثر من العهود السابقة التي مرّت على الوزارة، ما دفع مسؤولين في مواقع متقدمة في الوزارة، إلى الهمس بتناقض ذلك مع تكرار الوزير لاعتبار فكرة العمل لصالح الوطن، لكن مسؤولين آخرين في مواقع موازية يتصدّون لذلك بقولهم: «إن ما يقوم به الوزير كل نهار يحتاج إلى صفحة كاملة في الصحف اليومية حتى يحظى بتغطية مناسبة».

**«التقشف» مهما كان الثمن**

تنظم الوزارة هذا العام كلاً من مهرجان الأردن واحتفالية الأردن بالقدس عاصمة الثقافة العربية 2009، واحتفالية الكرك مدينة الثقافة الأردنية 2009، ما يتطلب جهداً مضاعفاً من الموظفين، ولكن كل ذلك يجري من دون صرف المكافآت التي يستحقونها، حيث قنّن الوزير المكافآت وحدّدها بسقف معين، وهو ما لم يُرْضِهم، هم الذين يعانون من تدنّي رواتبهم.

يعتقد أحد المدراء في الوزارة، اشترط للحديث مع «السّجل» عدم نشر اسمه، أن سياسة «الترشيد» التي ينتهجها الوزير لا تجدي نفعاً، مقابل ما يطلب من جهد إضافي من الموظفين. يقول: «كان من الأفضل تقدير المكافأة وفقاً للجهد المبذول، كما أن استغراب الوزير من تلقّي الكتاب والفنانين مكافآت نظيرَ مشاركتهم في نشاطات الوزارة هو في غير محلّه، فمحاولات خلط مفهوم خدمة الوطن بفكرة العمل التطوعي المجاني لا تتفق مع مؤسسية وزارة الثقافة، والسعي نحو تحسين الثقافة والمثقف الأردني».

## الربيحات أبدى انضباطاً في جميع المواقع التي شغلها

سياسة «الترشيد»، طالت مهرجان الأردن أيضاً، فرأى الوزير أن تُدعى الفرق الفنية والموسيقية من خلال اتفاقيات التبادل الثقافي التي وقّعتها الوزارة مع هذه الفرق أو الدول التي تمثلها، ما يعني عدم دفع أجور لهم، لكنه بعد مرور شهر، تفهَّمَ ضرورةَ دعوة فنانين عرب مثل: محمد عبده، محمد منير، زياد الرحباني، كاظم الساهر، ماجد المهندس، لكنه عاد مرة أخرى وأصرّ على حضورهم المجّاني، ما استنكره هؤلاء الفنانون عبر وسائل إعلام عربية.

ميزانية المهرجان غير المعلَنة تتجاوز 3 ملايين دينار أردني، نقلاً عن المنسق العام لمهرجان الأردن رشيد ملحس. ما دفع إدارةَ المهرجان لإقناع الوزير بأهمية دعوة الفنانين العرب ودفع أجورهم.

لا يمكن تقييم إنجازات الربيحات، بشكل نهائي، قبل نهاية العام، والنظر إلى نتائج مهرجان الأردن واحتفاليتَي القدس والكرك، أو أقلّه حتى مغادرته هذا المنصب. وعليه، فإن النقد الموجَّه إليه ينطلق من انطباعات سابقة ومؤشرات حالية قد لا تؤول إلى ما يتوقعه منتقدوه، الذين لا يرون من جهتهم أهميةً للانتظار.

بين خطاب وزير الثقافة وسياسات «ترشيده» التي لا تنتهي، ودعوته لـ«تجسيد الولاء للوطن» من خلال العمل الإضافي المجّاني، و«ولعه» بالإعلام، لا يرى مثقفون غرابةً في كل ذلك، إذا ما أُخذت في الحسبان الفترةُ الزمنية القصيرة التي يتسلمها وزير الثقافة عادة، بينما قد لا يختلف خطابه كثيراً عن خطاب وزراء سابقين كانوا مثقفين جاءوا من صلب الحياة الثقافية الأردنية.

## سطو وتجارة سلاح ومخدرات

# مناطق في قلب البلاد خارجة على القانون

السجل - خاص

**يتخذ أفراد يقطنون مناطق في وسط البلاد، من السطو وتجارة المخدرات والسلاح، مدعاة للفخر بخروجهم على القانون، ونوعاً من إبقاء الصلة مع ماضٍ تجاوزته الأحداث والمتغيرات، كان يُوصف من يقوم بهذه الأعمال فيه بـ«الفارس الشجاع».**

◀ الانتقال إلى المدنيّة لا يشكل أيَّ هاجس لدى ساكني هذه المناطق، حيث ما زالت «التعاليل» التي يتصدّرها رواة شفاهيون ينشدون قصائد نبطية، تمجد زمناً غابراً، وترى في الالتزام بالقانون «أمراً معيباً» لا يتناسب مع الإرث والزعامة القبلية.

تشكّل قرية اللُّبَّن جنوب عمّان، ومنطقة الشونة الجنوبية في الأغوار 40 كم غرب العاصمة أهم معاقل تلك المجموعات التي يُتداوَل الحديث عنها في المجالس، على أنها تضم كثيراً من المطلوبين أمنياً، ويتم عبرها عقد صفقات الاتّجار بالمخدرات والسلاح، و«تشليح» السيارات، وقبض الأتاوات.

إلا أن الأمن العام يرى أن ما يدور من كلام حول واقع هذه المناطق، «يندرج تحت باب الإشاعات وتضخيم الأحداث»، نافياً أن تكون هناك أيَّ منطقة في الأردن «عصيّة» على رجاله، حسب تصريح الناطق الرسمي باسم الأمن العام محمد الخطيب.

يأتي هذا النفي في الوقت الذي اضطر فيه «ضحايا» سلوكات خارجة على القانون في هذه المناطق، إلى الاستعانة بأطراف عشائرية، أو دفع مبالغ مالية، للإفراج عن ممتلكاتهم، بحسب ما أكد عدد من المواطنين التقتهم «السّجل».

عادل خالد، موظف حكومي، 40 عاماً، قال لـ«السّجل» إن سيارته من نوع «مرسيدس» اختفت من أمام منزله في منطقة طبربور، مطلع شباط/فبراير الماضي.

قدم عادل شكوى لدى الأجهزة الأمنية، ثم علمَ بعد أسابيع بوجود سيارته في منطقة الشونة، إلا أن «مقربين» منه نصحوه بـ«التفاوض مع مَن يحتجز سيارته».

توجَّهَ عادل إلى الشونة، حيث أخبره محتجز السيارة أنه اشتراها من مواطن بـ1500 دينار، وأنه «لن يعيد السيارة قبل إعادة المبلغ». وفي النهاية، اضطر عادل لدفع المبلغ كي يستعيد سيارته.

في الشونة، يلحظ الزائر المتفحص وجود العديد من السيارات ذات لوحات الترخيص العربية، أو لوحات الترخيص القديمة التي أُلغيت صيف العام الماضي.

لدى سؤال أحد أبناء المنطقة، عرّف على نفسه بـ«أبو سلطان»، في العقد الخامس من العمر، عن هذه السيارات، قال: «إنها لا تخرج من المنطقة»، وإنها تسمَّى «فَلَت»، وأضاف أن من يُعرف أنهم يمتلكون مثل هذه السيارات «لا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص».

الاعتداء على المال العام يبدو أمراً مألوفاً في الشونة هو الآخر، بخاصة في قطاعَي الكهرباء والماء. يشجعُ على ذلك قيامُ وزارة المياه بوضع الأنابيب في أماكن مكشوفة، بعد أن كانت في السابق تُدفن في باطن الأرض.

العديد من سكان المنطقة يعتدون على أنابيب المياه لريّ مزروعاتهم، ما دفع الوزارة إلى قطع المياه مدة أسبوع عن المنطقة في آذار/مـارس الفائت، إلا أن توسّط عدد من المسؤولين أعاد «المياه إلى مجاريها».

تشكّل تجارة السلاح والمخدرات من أبرز مصادر الدخل لبعض أهالي المنطقة، بل إن موقع «اليوتيوب» و«الفيس بوك» يُبَثّ فيهما بين الحين والآخر مشاهد لشبّان يطلقون أعيرة نارية من أجهزة رشاشة في منطقة الشونة، إضافة إلى بثّ صور لجلسات يبدو أنها بغرض «التحشيش».

شهدت الأعوام الأخيرة عمليات مطاردة أو مداهمة ذات صلة بتجارة السلاح والمخدرات، نتج عنها إصابة رجال من الأمن العام، ومقتل عدد من المطلوبين، من بينهم محمود العدوان الذي قُتل مطلع العام الجاري في تبادل لإطلاق النار مع رجال الأمن العام، على ما ذكرته المديرية في حينه.

كما أقدم شابان من أبناء المنطقة على إطلاق النار على شاب مطلع أيار/مايو الفائت، في إحدى ضواحي العاصمة عمّان، وتم نقل المصاب إلى مستشفى البشير، لكن الشابّين تابعاه وأرْدَياه قتيلاً، بحسب بيان رسمي أصدرته مديرية الأمن العام في حينه.

وألقت الأجهزة الأمنية مطلع حزيران/يونيو الفائت، القبض على شابَّين من منطقة الشونة قاما بسرقة **كوابل** كهرباء وهاتف، وأحرقاها في مزرعة بالشونة بهدف بيع النحاس الذي تتوافر عليه. وقد تعرّض رجال الأمن لإطلاق نار كثيف خلال العملية، ولاذ عدد من اللصوص بالفرار.

## الأصل في دولة القانون أن تكون هناك إجراءات رادعة للخارجين على القانون

وزير عدل سابق ذكر لـ«السّجل» أن المدعي العام في الشونة حينها أبلغه أنه لن يوقف أياً من أبناء الشونة، لخشيته على حياته.

المحامي عدي مدانات يمتلك مزرعة بمساحة 12 دونماً في منطقة اللُّبَّن، قال لـ«السّجل» إن منزله الكائن في المزرعة «تعرض للسرقة أربع مرات، من أشخاص معروفين من أصحاب السوابق»، إلا أن الأمن العام لم «يتمكن من إلقاء القبض عليهم».

يوضح مدانات: «في مطلع حزيران/يونيو الفائت استخدم شابّان رافعةً لإنزال خزان حديدي مرفوع على عوارض إسمنتية، وسرقته في وضح النهار»، وعند التوجه إلى المركز الأمني، أبلغه أفراد المركز «أنهم لن يتمكنوا من إلقاء القبض على الشابّين»، وهما من سكان اللُّبَّن.

السطو على منزل مدانات، تزامنَ مع العثور على جثة ابن مسؤول عُماني كان يدرس في الجامعة الأردنية، في منطقة اللُّبَّن، بعد تعاطيه جرعة كبيرة من المخدر تلقّاها من ثلاثة أشخاص من أبناء المنطقة، بحسب بيان رسمي لمديرية الأمن العام.

شبّان قاموا بإحراق سيارة ابن المسؤول، والتخلص من جثته، على ما أفادت به المديرية، و«قد تم إلقاء القبض على الفاعلين».

في جولة لـ«السّجل»، رفض العديد من أبناء المنطقة التجاوب والرد على الأسئلة المطروحة عليهم، نظراً لأن المطلوبين «أبناء عمومتهم وأقرباؤهم».

شاب يقود سيارة نوع **(GMC)** قال لـ«السّجل»: «اسمي خالد، أو أي اسم تحب أن تطلقه عليّ. اللُّبَّن هي معقل تجارة المخدرات والسلاح، وهذا يتطلب قوة قلب ورجولة، واللُّبَّن هي قلعة الرجال».

سألناه عن السيارة التي يستقلها وتحمل لوحة سعودية، فقال بتهكم: «إنها ترخيص اللُّبَّن».

الشاب نفسه أشار إلى عدد من المواقع في القرية يتم فيها تعاطي المخدرات ليلاً، وقال: «بإمكانكم المجيء في ساعة الفجر لرؤية آثار الإبر والمواد المخدرة في هذه المواقع».

شاب آخر اقترب منا ولم يرغب في التعريف بنفسه، قال: «هذي اللُّبَّن.. يأتي إليها رجال المكافحة والأمن، يمرون منها ولا يستطيعون القبض على أحد من أبنائها. هذه دولة اللُّبَّن المستقلة».

ضابط رفيع في الأمن العام أحيل على التقاعد قبل عام، بيّن لـ«السّجل» أن الأمن العام «يحكم سيطرته بشكل كبير على كامل التراب الأردني»، إلا أنه استدرك: «هناك عدد من المناطق التي تتمتع بالتجانس والترابط بين سكانها، تُعَدّ جزئياً أقل خضوعاً للقبضة الأمنية عليها».

الضابط الذي طلب عدم نشر اسمه، قال: «لا أريد أن أبدو كمن يهاجم مؤسسة عمل فيها طوال سنوات، وإذا كان هناك من تقصير في بعض الجوانب فأنا شريك فيه». وأكد أن المناطق التي تشكل مصدر إزعاج للأمن العام هي «الشونة، واللُّبَّن، ومنطقة سطح معان، وسحاب، ومنطقة شرق عمّان بعامة».

رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي أكد، خلال لقاء عُقد بوزارة الداخلية أواخر العام الماضي لبحث قضية المخدرات، أنه «لن يُسمح لأيٍّ كان بحمل السلاح وإطلاق النار بوجه رجل الأمن العام الذي يقوم بواجبه في حماية الوطن والدفاع عن منجزاته»، مشدداً على أنه «لا أحد فوق القانون». لكن الأوضاع ما زالت على ما هي عليه في هاتين المنطقتين، رغم مرور أكثر من ستة أشهر على «وَعيد» الذهبي وتهديده.

مسؤولون حكوميون ونواب سابقون من أبناء منطقة اللُّبَّن، التقت «السّجل» بعضهم، واتصلت ببعضهم الآخر، فضّلوا عدم الحديث في هذا الموضوع نهائياً، أو المساهمة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة. بل إن نائباً سابقاً رفض نشر اسمه، أكد لـ«السّجل» أن اللُّبَّن منطقة آمنة، وأن «كل ما يُشاع عنها هو افتراءات».

بدلاً من الإقرار أن هناك خروجاً على القانون، وبدلاً من التفكير في توفير بدائل تحقق التنمية المحلية، للحيلولة دون اتجاه الشبّان للتجارة بـ«الممنوعات»، و«السطو» على ممتلكات الآخرين، يقول مسؤول حكومي رفيع لـ«السّجل» إنه «يجب عدم الخوض في مثل هذه المواضيع التي تثير الحساسية»، ويضيف: «ساكنو اللُّبَّن أبناء عشائر، ولا يجوز تصويرهم على أنهم قطّاع طرق».

هذه التحدّيات الأمنية وسواها أجملتها دراسة بعنوان «تحدّي الجريمة في العقد المقبل» أصدرها مركز الدراسات الأمنية الاستراتيجية التابع لمديرية الأمن العام، وركّزت على «الفرق بين استعدادات الدول الغنية، والدول الفقيرة التي تحولت إلى أرض خصبة لانتعاش الجريمة التي تهددها وتُنذر بأخطار وشيكة»، كاشفةً عن «عدم قدرة الدول الفقيرة على الوفاء بمتطلبات الوقاية والمكافحة».

ترى الدراسة أن «الديمقراطية وحقوق الإنسان»، يفيد منها «الخارجون على القانون، ويجدون فيها مجالاً حيوياً لحرية الحركة والعبث بالأمن والاستقرار».

الخارجون على القانون بحسب الدراسة، يمكن «أن يجابَهوا بإجراءات استثنائية» للتعامل معهم.

هذا الاستنتاج جدَلي، ويبدو غير مقبول من نشطاء في مجال حقوق الإنسان، حيث يرى الناشط مهيب عودة أن «الأصل في دولة القانون والمؤسسات التي يتم فيها الالتزام بحقوق الإنسان، أن تكون هناك إجراءات رادعة للخارجين على القانون».

## المختبرات المركزية:

# عاملون قُلل ومراجعون كُثر

**مبنى انتهى «عمره الافتراضي»، وبالكاد يستطيع المرء الاهتداء إليه، لوقوعه بين مبنيَين كبيرَين، بالقرب من جسر معلّق ينتهي بنفق يخترق أحد جبال عمان القديمة. يتكدس أمامه منذ ساعات الصباح الباكر مئات المراجعين ينتظرون في صفوف طويلة دورهم لأخذ عينات مخبرية، بعد إجراءات بيروقراطية طويلة تزيد من علّة المريض.**

مريم نصر

في مبنى المختبرات المركزية التابعة لوزارة الصحة، الكائن في شارع الملك حسين (السلط) بين محكمة الجنايات الكبرى والبنك المركزي، تطفو مشاهد بؤس مؤلمة تتكرر يومياً، وقد رصدتها «السّجل» أثناء زيارة ميدانية للمختبرات.

مراجعون ينتظرون لساعات، منهم من يحالفه الحظ في العثور على كرسي، ومنهم من يفترش درجات المدخل، يحملون بطاقات زهرية اللون كُتبت عليها بخط اليد أرقام تبدأ بواحد، وقد تصل إلى ثلاثمئة.

إلى يمين المدخل، يتجمهر مراجعون أمام غرفة صغيرة ينتظرون نداء الموظفة على أرقامهم. وبعد تسجيل الفحوصات المطلوبة، يعود المراجع للانتظار في صف آخر أمام شباك المحاسب لدفع المبلغ المستحق، ثم ينتظر مرة ثالثة حتى يُنادى عليه لسحب الدم، أو تحضير العيّنة.

بعد زهاء الساعة من تواجُد «السّجل» في المبنى، تذمرت إحدى المراجعات بصوت مرتفع، فـ«أم محمد» جاءت إلى المختبرات بالمواصلات العامة من منطقة المقابلين، وتبيّن أنها تنتظر دورها منذ أكثر من ساعتين، وتقول: «بدي أرجع على البيت قبل ما يجي الأولاد من المدرسة، المواصلات بتوخذ وقت، وأنا ما بقدر أستنى أكثر من هيك».

آثرت «أم محمد» العودة إلى منزلها، على أن تعود في صباح اليوم التالي أبكر بقليل، علّها تحصل على رقم مكون من خانتين على الأقل، بدلاً من رقم بثلاث خانات.

بعد قليل، توقفت حافلة تابعة للأمن العام أمام الباب الخارجي للمختبرات. كانت تقل متهمين مكبلي الأيدي ومحاطين بحراسة مشددة. فمحكمة الجنايات تقع على طرف الشارع، وليس هناك ساحة خاصة بها لاستقبال المحكومين.

يشتكي السبعيني عبد الرحمن عمر «من وجود المختبرات

في موقعها الحالي»، حيث لا يستطيع المجيء بسيارته، لعدم توافر أماكن لوقوف السيارات. ويضيف أن «وقوع المختبرات إلى جانب محكمة الجنايات، ووجود جسر أمامها، إضافة إلى كثافة المرور في المنطقة، لا يتيح للمراجعين الوصول بسهولة إلى المبنى».

ينتقد عبد الرحمن بشدة «الإجراءات البيروقراطية»، كما ينتقد حالة المبنى وضيق المكان: «غرفة سحب العينات ضيقة جداً، وليس هناك مكيفات ولا غرف انتظار، ولا حتى **كولر** لشرب الماء، فضلاً عن أن الحمامات قذرة جداً»، ويضيف: «المريض هنا يزداد مرضاً».

إحدى الفنّيات العاملات في المختبرات، فضّلت عدم نشر اسمها، تحدثت عن مشكلات يواجهونها في عملهم. «كادرنا قليل قياساً لعدد العينات التي ننجزها خلال اليوم».

تستقبل المختبرات المركزية يومياً نحو 300 مراجع، إضافة إلى تحضير آلاف النتائج من العينات التي تصلها من مديريات ومراكز الصحة الحكومية المنتشرة في أنحاء البلاد.

في غرفة سحب العينات، هناك ثلاث فنّيات فقط لسحب عينات الدم، فيما لا يتجاوز عدد الفنيات في قسم المختبرات الطبية السريرية 16 فنية، أما عدد الفنيين في قسم الصحة العامة فلا يتجاوز 5، بحسب موقع وزارة الصحة الإلكتروني.

رغم هذه الصعوبات، فإن نتائج الفحوصات في المختبرات المركزية تتميز بدقتها العالية، وفق شهادة مختبرات طبية خاصة في الأردن.

## رغم الصعوبات، تتميز نتائج الفحوصات في المختبرات المركزية بدقتها العالية

تقول فنية المختبرات: «نحن فخورون بما ننجزه، لكن التحدّيات التي نواجهها تؤثر في النجاح الذي نحققه على مستوى البلاد». فمع اكتظاظ المختبرات والنقص في أجهزة الكمبيوتر التي تسجل نتائج الفحوصات، ربما تحدث أخطاء. توضح الفنية: «أحياناً، وبسبب الاكتظاظ، تنسى فنية المختبرات التي تسحب عينة الدم تسجيلَ اسم المريض على العينة، ما يضطرنا إلى التخلص منها». وتضيف: «الموظفة التي تسلم نتائج الفحوصات للمراجعين ليست فنية مختبرات، وكثيراً ما يحدث أن تسلّم نتيجة ما للشخص الخطأ».

مدير المختبرات المركزية أكثم حدادين، يقرّ بوجود مشكلات وتحديات، أبرزها موقع المبنى. «نحن ننتظر أن يفي وزير الصحة بوعده، بنقلنا إلى مكان أفضل للناس».

كان وزير الصحة نايف الفايز، زار المختبرات بشكل مفاجئ، واطلع على سير العمل، ووعد بنقل المختبرات إلى موقع جديد مؤهل لتقديم الخدمة الجيدة للمواطنين.

يقول حدادين: «وزارة الصحة غير مقصّرة في عملها، لكن الأمر يحتاج إلى ميزانية ووقت». ويضيف: «ما نريده الآن على الأقل، نقل قسم المختبر الطبي السريري الذي يستقبل عينات من المراجعين»، كاشفاً أن عمر المبنى يزيد على 60 عاماً. «الشركة الأميركية التي أشرفت على بناء المبنى أعلمتنا أن العمر الافتراضي له قد انتهى».

«هناك مشكلة الإجراءات البيروقراطية أيضاً. فقد طلبنا من وزارة الأشغال استحداث غرفة انتظار للمراجعين، كحل مؤقت إلى أن يتم نقلنا»، لكن الأمر يتطلب وقتاً طويلاً لتنفيذه، على ما يقول حدادين.

من البداهة أن الدولة التي تجني الضرائب من المواطنين، مطالبة بتقديم الخدمة لهم في المجالات المهمة والأساسية، مثل التعليم والصحة، على أن تكون تلك الخدمة على درجة من الجودة والنظافة.

حول الإجراءات البيروقراطية داخل المختبرات، يقول حدادين: «في السابق، كان المحاسب يجلس بجانب فنية المختبرات التي تسجل الفحوصات للمراجعين، لكن تعليمات ديوان المحاسبة الجديدة تنص على وجوب عزل المحاسب في غرفة منفصلة مغلقة، الأمر الذي يتسبب في إطالة وقت الإجراءات وتأخير المراجعين».

## وزير الصحة وعد بنقل المختبرات إلى موقع جديد مؤهل لتقديم الخدمة الجيدة للمواطنين

حدادين يؤكد عدم تساهل المختبرات في إجراءات الأمن والسلامة في نقل العينات. «منذ فترة قريبة، فرضنا نقل العينات في أكياس (**biohazard**) حفاظاً على السلامة العامة».

رغم الجهد الذي يبذله العاملون في المختبرات الطبية بوزارة الصحة، إلا أنهم لا ينضوون تحت أيّ مظلة نقابية أو عمالية لضمان حقوقهم. من أبرز مطالبهم: منحهم علاوة مهنة (علاوة فنية) أسوة بزملائهم في المهن الطبية الأخرى بوزارة الصحة، علماً أن نظراءهم العاملين بالقوات المسلحة وفي مستشفى الجامعة الأردنية يتقاضون علاوة المهنة تلك.

# التلوث يذهب.. «جفاء»

تتعاظم أهمية الحفاظ على المياه الصالحة للشرب، أمام تصاعد أولوية الصناعة والزراعة، وفي ظل تراجع حاد في الموازنة المائية في البلاد خلال العقد الأخير، وهبوط تصنيف الأردن من إحدى أفقر عشر دول، إلى واحدة من أفقر أربع دول في العالم، على هذا الصعيد.

وبهدف توفير مصادر بديلة لري المزروعات، التي تستهلك 64 في المئة من المياه العذبة الجوفية والسطحية، اتجهت وزارة المياه إلى تحسين مخرجات محطات معالجة المياه العادمة، لاستغلال مياهها في الزراعة.

انحسار كميات المياه العذبة، وتردّي الواقع البيئي في جوار محطات المعالجة، وتوقّف دول عربية، من بينها السعودية، عن استيراد الخضار من أربع محافظات أردنية (الزرقاء، البلقاء، إربد وجرش) منذ العام 1992 حتى اليوم، نتيجة «رداءة المنتج الزراعي» المستنبت على مياه غير معالجة، بخاصة على حواف سيل الزرقاء، والمرويّ من سد الملك طلال في وادي الأردن.. كل ذلك دفع وزارة المياه إلى توفير بنية تحتية من محطات الصرف الصحي وفق مواصفات عالمية.

منصور المعلا

تعدّ محطة الخربة السمراء في محافظة الزرقاء، أهم مشاريع الصرف الصحي التي أُنجزت خلال السنوات الأخيرة، لتوفير خدمة الصرف الصحي لـ70 في المئة من سكان العاصمة ومحافظة الزرقاء.

المحطة الواقعة على سيل الزرقاء، تتدفق مياهها المعالجة، عند التقاء وادي الضليل مع وادي سعيدا (15 كم شمال شرق الزرقاء)، وحتى سد الملك طلال على مشارف وادي الأردن.

## تطوير المحطة ساهم في تحسين الأثر البيئي والدورة الغذائية

وتشكل المحاصيل العَلَفية (الذرة والشعير والبرسيم) من أبرز المحاصيل المنتَجة عبر انتشال مياه المحطة المتدفقة في قعر الوادي الممتد بطول 30 كم.

هذا الواقع الجديد على حواف سيل الزرقاء، تشكّلَ بعد أن أنشئت محطة مياه معالجة جديدة على الطريقة الميكانيكية، صيف العام 2006، بدل المحطة القديمة التي كانت تعمل على الطريقة الطبيعية منذ العام 1986.

مزارع الأعلاف عبد الحميد مصلح، 40 عاماً، يقول إن المياه المتدفقة من المحطة الجديدة «مكّنت المزارعين من رفع أسعار الأعلاف على مزارع الأبقار»، حيث كان «الطن يباع بـ20 ديناراً»، إلا أن «تحسن نوعية المياه حسّنَ نوعية البرسيم، ورُفع سعر الطن إلى 50 ديناراً». كما ساهم تطوير المحطة في تحسين الأثر البيئي والدورة الغذائية، ما انعكس على صحة الإنسان.

أما المزارع إبراهيم أبو خالد، 45 عاماً، فقال لـ«السّجل» خلال جولة لها في المنطقة، إن المياه التي كانت تتدفق في الوادي «ذات رائحة منتنة ولا يمكن الاقتراب منها»، أما اليوم فإن المياه تتمتع بـ«صفاء كبير». ويضيف: «بدأت منذ عام ونصف العام في ريّ أشجار الزيتون بهذه المياه، بعد استشارة خبير زراعي أكد لي أن هذه المياه صالحة لري الزيتون وغيره من الأشجار- باستثناء الخضراوات التي تؤكل نية، مثل البندورة والجزر والخس والبقدونس».

على الجانب الآخر من حقول البرسيم، تنفس السكان المحيطون بالخربة السمراء الصعداءَ بعد ثلاثة عقود من لجوئهم إلى خيام (ناموسيات) في الصيف، هرباً من أسراب حشرات كانت «تُقْلع» بكثافة من المياه الآسنة المعالجة جزئياً في تلك المحطة الحيوية. التحول الإيجابي والعودة إلى المنازل بدأ مطلع العام 2006، إثر إحداث تعديلات جذرية في آليات تشغيل «الخربة السمراء»، بعد عقدين من خطط مؤجلة وتلكؤ في التنفيذ.

أحد أبناء قرية الخربة السمراء، المحامي حسن مشاقبة، يستذكر تحوُّل قاع وادي الضليل إلى مكرهة صحية عقب إنشاء المحطة العام 1985، الذي أدى إلى تغير مناخ القرية ومزاج سكانها البالغ عددهم 2000 شخص، غالبيتهم من عشائر بني حسن.

أبناء الخربة السمراء ليسوا وحدهم الذين تمكنت وزارة المياه والري وسلطة المياه من تغيير واقعهم البيئي، فقد نُفذ عدد من مشروعات الصرف الصحي أفاد منها 64 في المئة من السكان، بعد أربعة عقود من بناء أول محطة لمعالجة المياه العادمة في الأردن، العام 1970، حيث بُنيت 22 محطة تعالج ما يزيد على 107,3 مليون متر مكعب مياه عادمة.

أمين عام سلطة المياه منير عويس، قال لـ«السّجل»: «إن المحطة الجديدة حسّنت الواقع البيئي في المنطقة، حيث عادت الحياة الطبيعية إلى الوادي الذي انتشرت فيه الضفادع والقوارض التي كادت تنقرض بفعل التلوث».

عويس يضيف: «كنت أعبر بشكل يومي من المنطقة، وكانت الروائح الكريهة في استقبالي، أما اليوم فأقوم بجولات في إقليم الشمال مروراً بمحطة الخربة السمراء، برفقة وفود عربية وأجنبية، وأكاد لا أصدّق أن تلك الروائح اختفت».

كانت المحطة تستقبل المياه العادمة بكميات تفوق قدرتها، حيث من المفترض أن تعالج بالطريقة الطبيعية 68 ألف متر مكعب من المياه العادمة يومياً. إضافة إلى ملوثات المصانع، بما فيها العناصر الثقيلة. وابتداء من العام 1990 أُغرقت المحطة بكميات من المياه تصاعدت إلى أن وصلت إلى 220 ألف متر مكعب في اليوم الواحد، على شكل مياه عادمة، في العام 2004، كما تبين سجلات وزارة المياه، عبر خطّي نقل، يخرج الأول منهما من محطة «عين غزال» ويصل إلى «الخربة السمرا» مباشرة، ويبلغ قطره 1500 ملم وطوله 34 كم، أما الخط الآخر فيمر بعد خروجه من «عين غزال» بالرصيفة والزرقاء، بقطر 1200 ملم وطول 38 كم، مما اضطر المحطة لاختصار الوقت المطلوب للمعالجة، وإلغاء بعض المراحل لتقوم بمعالجة جزئية، وهو ما أدى بدوره إلى إصابة المنطقة بكارثة بيئية.

الواقع السابق للمحطة، وصرف المياه العادمة غير المعالجة والمخلفات الصناعية في مياه النهر، وتجمُّع المواد الملوثة في سد الملك طلال، كل ذلك أدى إلى تدمير الحياة الطبيعية في المنطقة.

كان السد أقيم لأغراض «الري وتربية الأسماك والاستجمام وتوليد الطاقة الكهربائية»، بحسب مخططات وزارة المياه في حينه، ونظراً لتلوث مياهه، فقد حُظر على المواطنين الاقتراب أو صيد الأسماك منه.

## الميكانيك يطيح بالطبيعة

دراسات بيئية أعدتها وزارة البيئة العام 2004 على مياه السد، كشفت عن تزايد نسبة الأمونيا والفسفور، ما «يساهم في نمو الطحالب التي تقلل من نسبة الأكسجين في مياه السد»، مما «يلحق الضرر بحياة الأسماك». كما بينت الدراسات أن مياه السد تحوي «الأمـلاح غير العضوية والمواد الصلبة الناجمة عن الفوسفات الكيميائية والصناعات الكيميائية وصناعة الورق والكبريت ومصفاة البترول ومصانع الجلود».

إلا أن تشغيل المحطة الميكانيكية صيف العام 2006 ساهم في الحد من ارتفاع نسبِ التلوث في السد، حيث بيّن تقرير لوزارة المياه والري أُعلن شباط/فبراير الفائت، عودة الحياة الطبيعية في المنطقة، ولوحظ وجود الأسماك. وسيتم في العام 2012 السماح للمواطنين بصيد الأسماك بعد تغيير المياه، وتصريف الرواسب الملوثة.

وزارة المياه أعـادت تأهيل المحطة وبناء محطة جديدة قـادرة على معالجة 268 ألف متر مكعب في اليوم.

في جنوب الأردن، هناك محطة أخـرى ساهمت في تحقيق نقلة نوعية في واقع السكان المحليين، هي محطة وادي موسى لتنقية المياه العادمة التي بدأت العمل 2001 بطاقة تصميمية 3400 متر مكعب يومياً.

تعمل المحطة على نظام «الحمأة المنشطة» **(Activated Sludge)** التي تعد من الطرق الحديثة في معالجة المياه العادمة. بحسب مدير مشاريع الصرف الصحي في وزارة المياه أحمد الرشايدة، فإن نظام «الحمأة المنشطة» يقوم على «الاعتماد على البكتيريا النشطة في أحواض التهوية لمعالجة المواد الصلبة الموجودة في المياه العادمة». الرشايدة أكد لـ«السّجل» أن هذا النظام يعدّ «الأرقى عالمياً لمعالجة المياه العادمة».

بلغ معدل المياه المعالجة في هذه المحطة العام 2009 ما مقداره 1500 م3/يـوم، وتُستخدم مياهها الخارجة لري مشروع تطوير البادية حول المحطة وداخلها.

كما تم الانتهاء من مشروع وادي موسى في منطقة بيضا بالبادية الجنوبية، لزراعة المحاصيل العلفية على مساحة تبلغ 1069 دونماً، بالتعاون مع جمعية السد الأحمر لمستخدمي المياه المستصلحة بتمويل من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي. أصبح هذا المشروع تحت مظلة الصندوق الهاشمي لتنمية البادية منذ مطلع العام الجاري، وتبلغ التكاليف التشغيلية نحو 40 ألف دينار، ويستفيد من المشروع 44 مزارعاً، بدخل يقدَّر بحوالي 500 دينار شهرياً لكل مستفيد.

المزارع فالح كريم، 35 عاماً، أب لثلاثة أبناء، قال لـ«السّجل» إن محطة وادي موسى ساهمت في استقراره في منطقة الوادي، بعد أن كان «دائم الترحال».

رغم النجاح الذي «صادف» وزارة المياه في تطوير محطات معالجة المياه، إلا أن الوزارة لم تتمكن بعد من منع عمليات الضخ الجائر للمياه، حيث يمتلك مزارعون أكثر من 6 آلاف بئر تضخ المياه العذبة لأغـراض الزراعة المروية، وقد تراكمت عليهم ملايين الدنانير كمستحقات. وربما يكون هذا هو التحدّي الأبرز للوزارة خلال الفترة المقبلة.

**ها أنا أعود لأرضي لأفلحها بعد أن هجرتها سنواتٍ طوالاً، وبات بامكاني أن أميط اللثام عن وجهي لأستنشق النسيم العليل**

# ما الذي يجعل قانون الضريبة ناقصاً؟

إبراهيم سيف

**فرْض الضرائب على المواطنين ليس مسألةً فنية، وليس قراراً إدارياً بحتاً، فهو قرار ذو استحقاقات سياسية واجتماعية، تحدد علاقة المواطن دافع الضريبة بالوطن من خلال عقد اجتماعي شامل.**

◄ الضرائب التي بدأت بريطانيا فرضَها على المزارعين لحمايتهم من قُطّاع الطرق والمتمردين في القرن السابع عشر، لم تتغير، فالمكلّف ضريبياً يدفع لقاء الحصول على خدمة، كانت تتمثل في ما سبق بالحماية، التي ما زالت مهمة، فالدولة فلسفياً هي التي تقرر البيئة التشريعية، وهي التي تضمن تطبيق القوانين، ما يستدعي مشاركة دافعي الضرائب في كيفية تحديد أولويات الإنفاق، وقبل ذلك، ينبغي أن تعبّر السياسة الضريبية عن واقع اقتصادي معاش، يتمثل بالدور التوزيعي لهذه الضرائب من أصحاب الدخول المرتفعة إلى ذوي الدخل المحدود والمعوزين وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

فإلى أي حد ينسجم مشروع قانون الضريبة المطروح أمام مجلس النواب مع هذه الفلسفة الضريبية؟

سعى وزير المالية إلى فتح حوار مع أصحاب المصالح، ومع جهات مختلفة، لمناقشة مشروع القانون الجديد قبل إقراره من مجلس الوزراء، لكن الحوارات حول مشروع القانون ظلت مجتزأة، وفي كثير من الأحيان مرتبكة، فتارة كانت حجّةُ التغيير الاستجابةَ للأزمة الاقتصادية وبوادر التباطؤ الاقتصادي، وتارةً كانت تنطلق من ضرورة تعديل النظام الضريبي لتسهيل الاستثمار والتخلص من تعدد الضرائب، وفي حالاتٍ أخرى كان التغيير يُبرَّر بضرورة تحقيق التوازن والعدالة بين القطاعات.

أيٌّ من هذه الحجج لم يكن منسجماً مع حقيقة الخطاب الرسمي حول محدودية تأثر الأردن بالأزمة الاقتصادية العالمية. كذلك فإن هذه المسوغات لا تتوافق مع حقيقة أن التعديلات الضريبية المقترحة، لا تمثل بالضرورة حافزاً مالياً يمكن أن يقود إلى زيادة النشاط الاقتصادي. على العكس، فإن مشروع القانون بما يتضمنه من إعفاءات، يخاطر بفقدان إيراد مضمون لصالح إيرادات يمكن أن تتحقق،، وهذا السيناريو غير مبني على دراسات معمقة، وإن كانت هناك دراسات لم يتم نشرها أو الإعلان عنها حتى الآن.

في الترويج للقانون الجديد، لم يتم التطرق إلى حقيقة أنه يعكس تغييرات اقتصادية واجتماعية شهدها الأردن على مدى عقدين من الزمن، وهو يمثل صيغة جديدة للعقد الاجتماعي الجديد. ولم يتم ربط القانون بمتغيرات سياسية، مثل تفعيل قاعدة «لا ضرائب من دون تمثيل»، ولم يتم الحديث عن كيفية ربط الضرائب والمساءلة والشفافية وآليات فعالة للرقابة على الإنفاق، بالتوجهات الجديدة. على العكس من ذلك، أخذت الحوارات طابعَ الاستقطاب، حول مَن مع القانون ومَن ضده، وضاع الجمهور في جزئيات القانون.

في مراجعة سريعة لمشروع القانون، هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية يتضمنها. على سبيل المثال، ليست هناك معارضة لتوحيد الضرائب المتعددة التي يدفعها المواطن تحت مسمّيات عديدة، فهل هناك من يعارض مبدأ إلغاء الضرائب للغايات المحددة التي يتم فرضها بين الفينة والأخرى؟ من الصعب العثور على من يعارض هذا التوجه، لكن في الوقت نفسه ليس هناك من يمتدح، على الأقل، هذه الجزئية في مشروع القانون الجديد.

كذلك، يرتبط بقانون الضريبة الموحد، إلغاء العديد من الإعفاءات التي تمنحها وزراة الصناعة والتجارة. لهذا السبب يروّج وزيرا الصناعة والمالية معاً لمشروع القانون الذي يستهدف، في جانب كبير منه، تسهيل الإجراءات، وحصر الإعفاءات، والتخلص من التضارب القائم في التشريعات المعمول بها. مرة أخرى: هل هذا أمر جيد أم مذموم؟

في جانب الإعفاءات الشخصية، تتجه النية لإلغاء الإعفاءات الشخصية والتمييز بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من تفاصيل تتعلق بالتعليم الجامعي والزوجة والأبناء، بحيث يصبح سقف 24 ألف دينار هو حدّ الإعفاء، وبموجب هذا الحد يصبح 95 في المئة من المكلفين بالضرائب معفيين بموجب القانون، فهل يذهب القانون تجاه تعزيز المواطنة الضريبية والدفع نحو المزيد من الشفافية والرقابة؟ على الأرجح لا، فإعفاء شريحة واسعة بهدف التسهيل عليها، يعني أن دافعي الضرائب سيبقون هم أصحاب المصالح، وسوف يسعون للدفاع عن مصالحهم بالوسائل كافة، ومن لا يدفع سيجد نفسه أقل اهتماماً بسُبل الإنفاق. كذلك فإن توحيد الضرائب على القطاعات، من خلال التخفيض المقترح على البنوك وشركات الاتصالات والتأمين غير مبرر من الناحيتين المالية والاقتصادية.

من الناحية المالية، فإن تخفيضات سابقة على البنوك لم تؤدِّ إلى تراجع الهامش الذي يشكل الفرق بين فائدة الإيداع والإقراض، ولم تمارس البنوك دوراً تنموياً مختلفاً نتيجةً لتخفيض الضرائب عليها، لذلك ليست هناك مبررات مقنعة لهذا التخفيض في ظل الظروف السائدة، وإذا علمنا أن نسبة ملْكية غير الأردنيين في البنوك الأردنية تصل إلى أكثر من 50 في المئة، فإن الإعفاء المقترح سيكون من نصيب استثمارات خارجية.

ومن الناحية الاقتصادية، لن يتأثر توزيع الموارد كثيراً، فهناك طلبات لفتح بنوك جديدة، بمعنى أن الضرائب لن تؤدي دوراً حاسماً في تحديد الإقبال على القطاع أو الهروب منه، وهذا ينفي حجة التوزيع الأفضل للموارد، ويمكن تكرار التحليل نفسه في ما يخص قطاع الزراعة وما يوفره من إيراد للخزينة.

إذا كان مشروع القانون الجديد يعكس تحولات اقتصادية ومجتمعية حدثت على مدى العقدين الماضيين، وإذا كانت هذه الفلسفة هي التي تحكم التغيير، فإن الترويج والإقناع يجب أن يقوما انطلاقاً من هذا المبدأ. أما التركيز على الجوانب الفنية فسيُفقدنا الصورة الكلية.

من حق الدولة فرض ضرائب ضمن الأطر التشريعية والدستورية، ومن حق المواطن المشاركة بالرقابة الفعّالة على آليات الإنفاق. ما لا يصحّ هو تعديل الإطار الضريبي بمعزل عن متغيرات لا تقل أهمية في ما يخص الآليات اللاحقة.

معالجة التشوهات بالتدريج، نهجٌ اتبعته الحكومات منذ مطلع التسعينيات، وحتى الآن ما زلنا نعالج تبعاته.

# العدل وقصوره

ثمة الكثير مما يمكن للأردن أن يفتخر به في مجال القضاء. فنسبة القضاة فيه 13 قاضياً لكل ألف مواطن، أي ما يناهز ضعف النسبة العالمية وهي 6,74 لكل ألف مواطن. ونسبة الفصل في القضايا لديه تزيد على 95 في المئة، وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس. وتراتبية النظام القضائي فيه، البداية، الاستئناف والتمييز، تضمن، إلى حد كبير، تحقيق العدالة في القضايا المعروضة، وتضييق الدائرة التي يمكن أن يتحرك فيها أي فساد محتمل.

مع ذلك، فإن الأردن لم يحصل سوى على 0,45 درجة العام 2006، بحسب المعيار المتدرج الذي يطبقه البنك الدولي ويقيس به مدى احترام دول العالم لتشريعاتها، والذي يبدأ من -2,5 وينتهي عند +2,5. قد تكون هذه النسبة هي الأعلى بين البلدان العربية، لكنها تبقى دون الطموح، وربما كان هذا بسبب التحديات الجمة التي ما زال على الجهاز القضائي مواجهتها، فليس كل ما يجري في قصور العدل على ما يرام. فالأردن في النهاية بلد حديث التكوين، والمجتمع الأردني ما زال يعاني من معوقات كثيرة من مخلفات الماضي، التي تقف أمام تطوره بوتائر أسرع مما هي عليه الآن، وهو ما ينعكس بالضرورة على السلطات جميعاً بالسلب، والسلطة القضائية ليست استثناء.

مع كل تلك الإيجابيات، فإن القضاء الأردني ما زال عليه أن يواجه عدداً من التحديات، وعلى رأسها تحقيق المزيد من الاستقلالية عبر تحقيق الاستقلال المالي والإداري، فالجهاز القضائي في كثير من جوانبه ما زال يتبع السلطة التنفيذية، ما يخلّ بمبدأ الفصل بين السلطات.

هناك أيضاً تحدي تحديث الجهاز القضائي بما يتناسب والتطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا، وصولاً إلى قضاء بلا أوراق. وهناك تحدي المحاكم الخاصة التي يرى كثر أن الأوان حان لإلغائها، فهي في النهاية محاكم استثنائية، وفي صورة أو أخرى فإنها تذكّر المواطن بفترة الأحكام العرفية. وهناك تحدي القضاء العشائري الموازي للقضاء النظامي، والذي ما زال يؤدي دوراً كبيراً في مجتمع يسعى نحو الحداثة.

لقد مضى على الأردن عهد كان فيه للقضاء فقهاؤه وأعلامه الكبار. وما زال الجيل الجديد من المحامين والقضاة يذكرون أعلاماً في تاريخ القضاء من أمثال: موسى الساكت، وعلي مسمار، ومحامين من أمثال: حنا نده، وإبراهيم بكر. وهذا يحيل إلى قضية كليات القانون في الجامعات، التي تخرّج كل عام أعداداً كبيرة من المحامين الذين سرعان ما يصبح بعضهم قضاة، قبل أن تتكون لديهم الخبرات الكافية لذلك، الأمر لا يدعو لليأس، فهناك بين الأجيال الشابة قضاة يتمتعون بدرجة عالية من المهنية والدقة والحكمة الكفيلة بجعلهم أعلاماً جـدداً في عالم القضاء، فلكل جيل تحدياته، ولكل جيل أعلامه.

# القضاء الأردني بالمعايير الدولية

دلال سلامة

أداء السلطة القضائية في بلد ما، هل هو شأن داخلي؟ وهل يجب أن يقف تنوع الأنظمة السياسية والقانونية في بلدان العالم عائقاً أمام تبني معايير دولية يتم بموجبها تقييم مؤسسات القضاء في دول العالم؟

يتعامل العالم مع أداء المؤسسات القضائية في بلدان العالم المختلفة بوصفها أمراً يتعلق أساساً بحماية حقوق الإنسان، فقد نصت المادة 10 من إعلان حقوق الإنسان على أن «لكل إنسان الحق في محاكمة عادلة وعلنية، وأمام محكمة مستقلة، عند تقرير حقوقه وواجباته المدنية، أو أي اتهام جنائي يوجه ضده».

صيانة هذا الحق كانت الحافز وراء إطلاق ما عرف بـ «المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية»، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ميلانو العام 1985، وهي مبادئ، رأت الجمعية العامة أنها واجبة التطبيق، بصرف النظر عن النظام السياسي والقانوني السائد، ودعت حكومات العالم إلى تطبيقها «داخل إطار تشريعاتها القومية، وممارساتها».

## محارمة: لا مجال أبداً لإقرار معايير دولية صالحة لكل الأنظمة السياسية والقانونية

الوثيقة المكونة من عشرين بنداً شددت على ضرورة أن تكون السلطة القضائية ذات استقلال مالي وإداري، كما أكدت حق الأفراد في المثول أمام محاكم عادية، وعدم انتزاع الولاية القضائية من هذه المحاكم لصالح محاكم أخرى خاصة لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة. وأكدت حق القضاة في التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات، وأن يتم تعيين هؤلاء بناء على مؤهلات وتدريبات مناسبة، وأن يُضمن لهم الحق في إكمال مدة خدمتهم المنصوص عليها في القانون. الوثيقة أشارت أيضاً إلى ضرورة أن تكون هناك إجراءات لتأديب القضاة وإيقافهم وعزلهم في حال ارتكابهم مخالفات بصفتهم القضائية والمهنية، مع ضمان حقهم في الحصول على محاكمة عادلة.

يقول حقوقيون إن توافق السلطة القضائية في الأردن مع المعايير الدولية، ما زال دون الطموح، وبحسب مسؤول سابق في وزارة العدل رفض نشر اسمه لحساسية موقعه، فإن محاولات عديدة جرت لإصلاح القضاء، ومع ذلك فإن الأردن ما زال في موقع متأخر في ما يتعلق بالتوافق مع هذه المعايير.

الكاتب المتخصص في الشؤون القضائية عمر المحارمة، يؤكد أنه لا مجال أبداً لإقرار معايير دولية صالحة لكل نظام سياسي وقانوني، مشيراً إلى أن لكل دولة خصوصيتها وقوانينها التي تصاغ بناء على هذه الخصوصية. وهو يرى أن الأردن رغم الانتقادات، أحرز تقدماً على صعيد المؤشرات العالمية. «لدى الأردن ضعف النسبة العالمية من أعداد القضاة، ففي حين تبلغ النسبة العالمية 6,74 قضاة لكل 100 ألف نسمة، فإن في الأردن 13 قاضياً لكل 100 ألف نسمة» يقول محارمة. ويشير إلى أن هنالك أيضاً معياراً متدرجاً يطبقه البنك الدولي، ويقيس به مدى احترام دول العالم لتشريعاتها، وهو معيار يجدد كل أربع سنوات، يبدأ من -2,5 وينتهي عند +2,5. ويؤكد محارمة أن الأردن حصل العام 1998 على درجة (0,41)، وتقدم العام 2006 إلى 0,45، «ويتطلع بحلول العام 2020 إلى الوصول إلى درجة واحدة».

محام متقاعد فضل عدم نشر اسمه، يقول إن السّر في تأخّر الأردن في التقييم العالمي يكمن في أن المؤسسة القضائية في الأردن لم يتحقق لها الاستقلال المالي والإداري المطلوب، «ميزانية المجلس القضائي مرتبطة بوزارة العدل. كما أن تعيينات القضاة وإحالتهم على الاستيداع أو التقاعد وإن كانت تتم بقرار من المجلس القضائي، مشروطة بتنسيب من وزير العدل»، كما يرى.

المحامي المتقاعد يشير إلى حرية القضاة في التعبير، بوصفها واحدة من المعايير الدولية التي لم تتحقق إلى الآن، ففي «مدونة السلوك القضائي» التي أُقرت قبل ثلاث سنوات، هناك مادة تمنع القاضي من إبداء أي «آراء حول الدعاوى التي نظرها هو أو زملاؤه، سواء في المجالس العامة أو الخاصة».

لكن محارمة يؤكد أن القانون الأردني كفل للقضاة حرية التعبير، ويرى أن الحظر الوحيد هو المتعلق بانتماء القاضي إلى حزب سياسي، وذلك بهدف تحصين القاضي من تأثير انتماءاته السياسية في أحكامه.

المحامي المتقاعد يشير إلى قانون مؤقت، عدّل بموجبه قانون آخر متعلق بإجراءات محاكمة القضاة عند ارتكابهم مخالفات، حيث نص التعديل على عدم اتخاذ أي إجراء بحق القاضي قبل الرجوع إلى المجلس القضائي، وهو إجراء يقول محارمة إنه أقر لحفظ هيبة القضاة «فلكل مواطن الحق في التقدم بشكوى إن شعر أنه ظلم، وكثيراً ما اتخذت إجراءات تأديبية في حق قضاة».

**منذ العام 2000 ووزارة العدل تطبق استراتيجية لرسم «خريطة طريق» للاستقلال المالي والإداري للمجلس القضائي، وبنائه بحيث يكون قـادراً على النهوض بالمهام التي يتطلبها هذا الاستقلال.**

# استقلالية المجلس القضائي:
# حلم تتناقله الأجيال

محمد شما

هذا التحرك كان بطلب من الملك عبد اللّه الثاني في العام نفسه، حيث تم تشكيل لجنة لتطوير القضاء للأعوام 2007 - 2009. لكن بعد مرور هذه السنوات «ليس هناك من جديد ما دام أن قانون استقلال القضاء لم يعدَّل» كما يقول رئيس جمعية حقوق الإنسان والبيئة، المحامي طالب السقاف، الذي يعدّ ذلك مطلباً أساسياً.

لا يبدي السقاف أي تفاؤل ما دام أن هناك نصوصاً في القانون تتيح للسلطة التنفيذية التدخل في عمل المجلس القضائي، فتعيين القضاة في المجلس يأتي بتنسيب من وزير العدل، والتفتيش القضائي مرتبط مباشرة بوزير العدل، والتعيين والنقل مرتبطان بالوزير، و«هذا يجعل المجلس القضائي غير مستقل»، كما يقول السقاف.

غير أن المحامي والناشط الحقوقي عاكف المعايطة، يخالف السقاف، فهو يرى أن «القضاة أصبحوا أكثر انفتاحاً ومشاركة في الورش الحقوقية وفي الحياة العامة، كما أنهم يشاركون في دورات متعددة ذات مضامين حقوقية، وهذا لم يكن موجوداً في السابق كما يؤكد.

إضافة إلى ذلك، يرى المعايطة أن «هناك قضاة أصبحوا ينشرون أبحاثهم القضائية على الموقع الإلكتروني للمجلس، وهذا انفتاح جديد لم نعتد عليه من قبل قضاة المجلس». لكنه يرى أن هناك فرصة للمزيد من الاستقلالية، «فالمجلس لو كان مستقلاً مالياً، لكانت فرصة القضاة أكبر في التدريب والتثقيف والتعرف على الاتفاقيات الدولية، وإرسالهم خارج الأردن لدراسة مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية وأهمها اتفاقيات العهد الدولي واتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة **سيداو**، لكونهما لم يدرجا في التطبيق القضائي بعد» كما يقول.

«نريد استقلالية مطلقة للمجلس القضائي من أي تبعية، حتى لو كانت مالية، تؤثر في أدائه»، يقول المحامي والناشط الحقوقي فتحي أبو نصار. «حتى الأوراق والقرطاسية، توفرها وزارة العدل للمجلس»، يشير أبو نصار مستنتجاً أن هنالك تأثيراً حتى على هذا المستوى، ما يجعل هناك ضرورة لاستقلالية مالية وإدارية.

كانت مطالبات ثـارت بين القضاة تقضي بـضرورة تشكيل لجنة تعنى بمتابعة الأمـور المالية بما يضمن الفصل بين السلطات والحيلولة دون تداخلها بما يتعلق بالأمور المالية والإدارية، بشكل يساعد على استقلالية القضاء وتطويره، وذلـك مـن خـلال تشكيل مديريات خاصة يرأسها أمـيـن عـــام، لـكـن تلك الإجراءات تتطلب تعديلات تشريعية للحيلولة دون أي تدخلات بالأحكام الصادرة عن القضاء.

**عاكف المعايطة: القضاة أصبحوا أكثر انفتاحاً ومشاركة في الورش الحقوقية وفي الحياة العامة**

يذهب أبـو نصار إلى تجديد المطالبة بتشكيل لجنة تنسيقية مشتركة مـن نـقـابـة الـمـحـامـيـن والـمـجـلـس الـقـضـائـي، لوضع النقابة في صورة الحراك القضائي، ويقترح أن ينشأ من إيرادات رسوم المحاكم صندوق خـاص يمكن أن ينفق على القضاء من خلاله.

المادة الثالثة من «قانون استقلال القضاء» الصادر العام 2001، تكفل للقضاة استقلاليتهم، فهي تنص على أن «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون». ويمثل المجلس القضائي الأردني قمة هرم السلطة القضائية في البلاد، وذلك بموجب القانون نفسه.

يتألف المجلس القضائي الأردني من أحد عشر عضواً جميعهم من القضاة النظاميين هم: رئيس محكمة التمييز (رئيساً)، رئيس محكمة العدل العليا (نائباً للرئيس)، رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز، أقدم قاضيين في محكمة التمييز، رؤساء محاكم الاستئناف الثلاث (عمان، إربـد، معان)، أقدم مفتشي المحاكم النظامية، أمين عام وزارة العدل، ورئيس محكمة بداية عمان.

يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

السقاف ينتقد تشكيلة المجالس القضائية، لأن قضاة المجلس يُعَيَّنون من قبل وزارة العدل، «فهم ليسوا منتخبين، وبالتالي فإنهم لا يمثلون الفئات المهنية كافة في القضاء» كما يرى.

يزيد السقاف: «لماذا لا يـتـم انـتـخـاب أعـضـاء المجلس القضائي وفق فئات، مثلاً: قضاة المحاكم العليا أربـعـة أشـخـاص، قضاة محاكم الاستئناف خمسة أعضاء، قضاة محاكم البداية عشرة أعضاء، يجتمعون بشكل دوري أسوة بمجلس الوزراء أو مجلس النواب». أعضاء المجلس يجتمعون حالياً كل شهر، لكن السقاف يرى أن اجتماعهم يأتي من أجل الموافقة على تنسيبات وزير العدل فقط.

نقابة المحامين كانت طالبت في العام 1999 بضرورة تمثيل النقابة في عضوية المجلس، منتقدة وجـود رئيس محكمة بداية عمان في المجلس، وعدم وجود رؤساء محاكم البداية في المحافظات.

**هل هناك جهة رقابية تُسائل المجلس القضائي، الذي تشمل صلاحياته عزل القاضي، والاستغناء عن خدمته، وتخفيض درجته؟**

## مساءلة المجلس القضائي

# رقابة غير فاعلة ونصوص تأديبية غامضة

محمد بشير

يتمتع المجلس القضائي، نظرياً، باستقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية. فلوزير العدل ولرئيس النيابة العامة حق الإشراف الإداري على جميع أعضاء النيابة العامة، وللنائب العام حق الإشراف على أعضاء النيابة التابعين له، كما أن لوزير العدل حق الإشراف على أداء المحامي العام المدني ومساعديه وفقاً للتشريعات نافذة المفعول.

ورغم أن المجلس محكوم لقانون استقلال القضاء، الذي يفرد فصلاً كاملاً عن أسس التأديب، إلا أنه يمتلك الحق في الإشراف الإداري على جميع القضاة، ويتمتع بهذا الحق رئيسُ كل محكمة على قضاته، كما أنه هو المخول بتطبيق القانون على نفسه.

المادة 29 من قانون استقلال القضاء تنص على أنه «في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن من المجلس. وفي حالات التلبس، على النائب العام، عند القبض على القاضي أو توقيفه، أن يرفع الأمر إلى المجلس في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية، وللمجلس أن يقرر، بعد سماع أقوال القاضي، إما الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وإما استمرار توقيفه المدة التي يقررها، وله تمديد هذه المدة».

**العقوبات التي يفرضها المجلس التأديبي على القضاة المخالفين، تتنوع بين التنبيه والإنذار وحسم الراتب وتنزيل الدرجة والاستغناء عن الخدمة والعزل**

في العام 2003 أُدخل تعديل على قانون استقلال القضاء إثر تقديم شكوى ضد قضاة أمام المدعي العام.

يُذكر أن هنالك مجلساً تأديبياً مهمته الفصل في القضايا التي تُرفع ضد القضاة، يضم ثلاثة قضاة يعينهم المجلس، ويسمّي من بينهم رئيساً. ويصدر المجلس قراراته بالإجماع أو بالأكثرية، فيما تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب من الرئيس وقرار من المجلس، ولا يحول ذلك دون رئاسته للمجلس التأديبي.

تُرفع الدعوى التأديبية ضد القاضي بلائحة تشمل التهمة أو التهم المسندة إليه والأدلة المؤيدة لها، وتقدَّم للمجلس التأديبي ليصدر قراره بدعوة القاضي للمثول أمامه. وعلى المجلس التأديبي مباشرة الإجراءات خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم اللائحة له.

وتنتهي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي وقبول المجلس لها، أو بإحالته إلى التقاعد، ولا يكون للدعوى التأديبية تأثير في الدعوى الجزائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة نفسها، وللمجلس أن يحيل القضية إلى النيابة العامة رغم استقالة القاضي أو إحالته إلى التقاعد إذا رأى المجلس التأديبي مبرراً لذلك.

أما العقوبات التي يفرضها المجلس التأديبي على القضاة المخالفين، فتتنوع بين التنبيه والإنذار، وحسم الراتب، وتنزيل الدرجة، والاستغناء عن الخدمة، والعزل.

المحامي طالب السقاف يلاحظ عدم وجود نصوص تأديبية للقاضي المخطئ، وإن وُجدت، فإنها تكون لأسباب بسيطة مثل تأخر القاضي في فصل الدعوى، أو تكرار تخلفه عن الحضور إلى مكان العمل. «ليس هناك في القانون نصوص كافية لتأديب القاضي المخطئ، وليس هناك محاسبة للقاضي على الأخطاء المهنية التي يرتكبها، سواء كانت جسيمة أو غير جسيمة»، يقول السقاف، الذي يشير إلى أن مبدأ التعويض غائب، في حين أنه يشكل الضمانة لحياد القاضي ونزاهته. ويمضي السقاف خطوة أبعد بالربط بين مبدأ محاسبة القاضي ومبدأ محاسبة الطبيب، «لماذا أحاسب الطبيب ولا أحاسب القاضي؟» يتساءل السقاف.

**هنالك مجلس تأديبي مهمته الفصل في القضايا التي تُرفع ضد القضاة**

وهو يرى أن من المفترض أن تكون هناك مساءلة للمجلس القضائي من السلطات الأخرى، وكذلك من الجمهور، لكن المشكلة في رأيه، أنه ليست هناك أدوات محاسبة يتضمنها قانون استقلال القضاء الأردني، و«هذا أمر خطير» يقول، «لأن المساءلة تشمل جميع المؤسسات، فالحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وإجراءاتها قابلة للطعن أمام القضاء، وهذه مسؤولية أخرى، كما أن البرلمان مسؤول أمام الملك والحكومة في ممارساته».

حول إلزام القاضي المخطئ بالتعويض يتحدث السقاف عن مبدأ «المسؤولية المرفقية»، وهي مسؤولية الدولة عن مرفق القضاء وعن أعمال منتسبيه، سواء أكانوا قضاة أم من النيابة العامة، وهذه مطالبة قديمة كما يذكر، وفي هذا الحال لا يتحمل القاضي مسؤولية شخصية أو مسؤولية مرفقية. ويشدد السقاف على أهمية المسؤولية المرفقية لما تشكله من تضمين للتعويض والإنصاف.

يتحفظ المحامي عاكف المعايطة على مساءلة القاضي، من باب أنه لا تجوز مساءلة القاضي أو التدخل في العمل القضائي، وأن هناك استقلالية للقاضي لا بد من احترامها كي يواصل عمله وفي حدود معينة يرسمها له المجلس القضائي.

النائب المحامي محمود الخرابشة، يتبنى رأياً مختلفاً نوعاً ما، فيشير إلى نوع من الرقابة في الجهاز القضائي، فمحكمة التمييز تراقب محاكم الاستئناف والبداية والصلح، «بمعنى أن كل محكمة تراقب الأخرى»، كما يلاحظ. لكنه يستدرك قائلاً: «إن على المجلس القضائي أن يبذل المزيد، بأن يكون الرقيب الذاتي على أدائه».

قبلنا هديتكم وسنحكم لكم..**صاحب الحق نطاح**

# تعيين القضاة: الواسطة تتسلّل

مهند صالح

«النظام القضائي الفعال هو حجر الأساس في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة بإقامة العدل بين جميع الناس، وإرساء قيم النزاهة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحفاظ على حقوق المواطن ومكتسباته التي نص عليها الدستور». بهذه العبارات اختصر الموقع الإلكتروني للمجلس القضائي الأردني أهمية القضاء، وأهمية منصب القاضي وحساسيته، ما جعل عملية تعيين قاض تخضع لشروط ومعايير في غاية الدقة.

بحسب الموقع نفسه، يتم تعيين القضاة في الوظائف القضائية بتنسيب من وزير العدل، وقرار من المجلس القضائي، وإرادة ملكية، ويشترط بمن يعين قاضياً أن يكون أردني الجنسية، أكمل السابعة والعشرين من عمره، متمتعاً بالأهلية المدنية، أي غير محكوم بأي جناية باستثناء الجرائم السياسية، وغير محكوم من محكمة أو مجلس تأديبي لأمر مخل بالشرف ولو رد اعتباره أو شمله عفو عام، وأن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق من إحدى كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، أو على شهادة معادلة لها في الحقوق يقبلها المجلس بعد الاستئناس برأي الجهة المختصة بمعادلة الشهادات في المملكة، على أن تكون هذه الشهادات مقبولة للتعيين في القضاء في البلد الذي صدرت فيه.

المحامي إياد الحمارنة، ذكر لـ«السّجل» أن هنالك شروطاً أخرى يجب توافرها في القضاة المعينين، منها سعة الصدر، والحرص على الإجراءات والممارسات الصحيحة للمهنة، والحس الأخلاقي العالي في التعامل مع الآخرين. ويقترح الحمارنة تدريب القضاة على المواقف التي يمكن أن يتعرضوا لها لاحقاً، نظراً للحمل الثقيل الذي يلقى على عاتقهم، وضغوط العمل من الأطراف كافة، والظروف المحيطة ببيئة العمل.

إجراءات التعيين تتضمن أيضاً مقابلة المرشحين من قِبل لجنة مختصة تشكل من قبل وزير العدل، بالاتفاق مع المجلس القضائي، حيث تجرى لهم اختبارات لمعرفة مدى كفاءتهم وأهليتهم لتولي المنصب.

لكن، هل كل شيء على ما يرام في ما يخص القضاة؟ وهل تطبق المعايير بحذافيرها وتسير الإجراءات مثلما رُسم لها؟ هل الجسم القضائي في البلاد مثالي في تركيبته؟ وهل تتدخل الواسطة والمحسوبية في تعيين القضاة الجدد؟

المحامي وائل عَمرو، يرى أنه قد تحدث بعض الحالات الفردية التي تتدخل فيها الواسطة، نظراً لحساسية هذا المنصب، لكنه أكد أن التعميم غير وارد.

لكن محامياً طلب عدم نشر اسمه، لحساسية موقعه كما ذكر، قال إن هنالك مجالاً للواسطة، «مجتمعنا ليس مثالياً، بتركيبته العشائرية وشيوع حالات التوسط للتعيين في مجالات أخرى، فلماذا يستثنى القضاء؟». لكنه أكد أن من الصعب إثبات حالات التعيين بالواسطة، مستدركاً أنه من الممكن استنتاج ذلك من عمليات الاستيداع التي تحدث في وزارة العدل كل عام، ما يعني أن هنالك من عين قاضياً من دون أن تتوافر فيه شروط التعيين، وهنا يأتي الدور السلبي للواسطة.

## قضاء وصحافة وقوانين مؤقتة

في تموز/ يوليو 1997 قامت خمس صحف أسبوعية هي: **الحدث**، **المجد**، **السبيل**، **البلاد**، و**صوت المرأة** برفع قضية ضد الحكومة على أساس عدم دستورية قانون المطبوعات والنشر، لأنه «قانون مؤقت»، وعززت الصحف رأيها اعتماداً على رأي لرئيس محكمة العدل العليا، ورئيس محكمة التمييز آنذاك فاروق الكيلاني، الذي كان صرّح عندما كان رئيساً لمحكمة العدل العليا بأنه «لا يجوز عرض قوانين مؤقتة في جلسات استثنائية وفي غياب البرلمان».

وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه رفعت الصحف نفسها، بالإضافة إلى صحف **الصياد**، **الأمة**، و**حوادث الساعة**، قضية ثانية ضد قرار الحكومة بتعليق الصحف.

بحسب التقرير الثاني للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان حول حرية الصحافة في الأردن الذي أعدته سائدة الكيلاني، فإنه وفقاً للمادة 94 من الدستور، تستطيع الحكومة أن تصدر قوانين مؤقتة في غياب البرلمان إذا ما كانت هناك ظروف ضرورية تستوجب ذلك، مثل الحرب أو وجود صراع داخلي، وأن الحكومة بناءً على تلك المادة قامت العام 1997 بإدخال تعديلات كبيرة على قانون المطبوعات والنشر للعام 1993 وأقرتها تحت غطاء القوانين المؤقتة.

لكن محكمة العدل العليا، برئاسة الكيلاني، رأت عدم وجود حاجة أو ضرورة قصوى تدفع الحكومة لتغيير قانون المطبوعات للعام 1993 في غياب البرلمان. يقول المحامي وائل عمرو، إن القرار كان مفاجئاً للجميع في الأردن، لأن قوانين كهذه، كما يقول عَمرو، «لا تجوز في دولة عصرية منفتحة».

يذكر التقرير الثاني للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان المشار إليه، أن حكومة عبد السلام المجالي لم تقبل قرار الكيلاني الذي تمت إقالته من منصبه بناءً على تنسيب من الحكومة في 23 شباط/ فبراير 1998. وبعد موجات اعتراض عارمة من الجسم الصحفي عادت الحكومة إلى صيغة جديدة لقانون المطبوعات قدمتها في حزيران / يونيو 1998، لمجلس النواب الذي صادق على القانون بعد ستة أسابيع من تقديمه.

# المعهد القضائي: من هنا يتخرّج الحقوقيون

دلال سلامة

في العام 1988، أنشئ المعهد القضائي الأردني ليتولى إعداد رجال قانون يتقلدون الوظائف الحقوقية.

يقدم المعهد ثلاثة برامج، أولها: برنامج «دبلوم الدراسات القضائية»، ومدته سنتان تُقْسَم إلى أربعة فصول، ويلتحق بهذا البرنامج إضافة إلى الطلبة الأردنيين، طلبة عرب يُشترط فيهم أن يكونوا مبعوثين من قبل حكومات بلدانهم. وقد تم مؤخراً إجراء تعديل على نظامه، خُصص بموجبه 70 في المئة من مقاعده لأوائل الخريجين في الجامعات الأردنية، وتم قبول الدفعة الأولى العام 2007.

## إبراهيم الجازي: التفوق الأكاديمي عامل أساسي، لكنه لا يُغْني عن عوامل أخرى

البرنامج الثاني هو: برنامج «التدريب المستمر»، الذي يتم من خلاله إلحاق المتدربين من القضاة العاملين بدورات يتلقون من خلالها تدريباً على أساليب التقاضي الحديثة، والمسائل القانونية المستحدثة، ومواكبة التعديلات في التشريعات الحديثة.

البرنامج الثالث الذي يطرحه المعهد هو برنامج «قضاة المستقبل»، الذي تقوم فكرته على استقطاب المتفوقين من خريجي الثانوية العامة، والأوائل بين طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، إضافة إلى خريجي هذه الكليات من المتفوقين، حيث يقوم البرنامج بدفع تكاليف دراستهم، وابتعاثهم لإكمال دراستهم العليا في الجامعات الأردنية والأجنبية. وقد شهد العام 2008 اختيار 94 طالباً من الفئات الثلاث المذكورة.

يقبل المعهد ثلاث فئات من الطلاب هم: المحامون الذين اجتازوا فترة تدريب ومدتها سنتان، إضافة إلى سنة ممارسة؛ وحاملو إجازة الحقوق من العاملين في وظائف كتابية في المحاكم، ولديهم خبرة بحدّ أدنى ثلاث سنوات، وأخيراً أوائل الخريجين من كليات الحقوق. ويتم القبول بعد اجتياز مسابقة تشمل مقابلة شفوية، وامتحاناً كتابياً، يُستثنى منه أوائل الخريجين.

لكن الأستاذ في كلية الحقوق إبراهيم الجازي، يتحفظ على قبول الفئة الثالثة، ويرى أن التفوق الأكاديمي وإن كان عاملاً أساسياً، لا يغني عن عوامل أخرى «الخريجون في الغالب يكونون في مقتبل العمر» شخصياتهم لم تنضج بعد بما يكفي لتأهيلهم كقضاة، ومن ناحية أخرى، هم يفتقرون إلى الممارسة العملية التي تعدّ ضرورية جداً لعملية التأهيل».

يتولى التدريس في المعهد قضاة من مشارب مختلفة: قضاة المحاكم النظامية الذين أمضوا في الخدمة 12 سنة حداً أدنى، وأساتذة القانون في الجامعات الأردنية، والمحامون الذين لا تقل خدمتهم عن 15 سنة، إضافة إلى القضاة العرب والأجانب وأساتذة الجامعات العربية والأجنبية الزائرين.

أحمد، طالب في المعهد فضّل عدم نشر اسمه الكامل، أثنى على نوعية المواد التي يدرّسها المعهد، والتي تقدم بحسبه تأهيلاً حقيقياً للطلاب. «المادة العلمية التي تدرَّس تتميز بالتنوع والشمول، فنحن نتلقى، إضافة إلى المادة القانونية، مقررات في اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وأساليب البحث العلمي، والكمبيوتر»، يقول أحمد.

لكنه يلفت النظر إلى فروق واضحة بين أداء أعضاء هيئة التدريس من القضاة، وغيرهم من أساتذة الجامعات، يلخصها في أن «القضاة العاملين يقدمون المادة العلمية مدعمة بسنوات طويلة من الخبرة العملية، والممارسة على أرض الواقع، على عكس أساتذة الجامعات الذين لم يخوضوا التجربة العملية، ويقدمون المادة بشكل نظري جاف».

من جهتها، تقول القاضية ناريمان الخيري، التي درَست في المعهد، إن المحاضرين من قضاة وأكاديميين يكمّلون بعضهم بعضاً. «القضاة يقدمون خبرة عملية وحيّة، والأكاديميون من أساتذة الجامعات يقدمون المادة النظرية التي تشكل بالضرورة الأرضية الأساس للتجربة العملية».

أحمد الذي مارس المحاماة لمدة عامين قبل التحاقه بالمعهد، ينتقد اقتصار التطبيق العملي على فصل واحد من أربعة فصول هي مدة الدراسة، حيث يتلقى الطالب في الفصول الثلاثة علوماً نظرية فقط. لكن الحديدي يؤكد أن في التدريب العملي الكفاية، «في الفصل الأخير يتلقى الطلاب تدريباً عملياً لدى المدعي العام وقاضي محكمة الصلح وقاضي محكمة البداية. وفي الفصول السابقة يكون هناك نوع من التطبيق العملي داخل المعهد، من خلال عقد محاكمات صورية ولعب للأدوار الرئيسية في العملية القضائية».

**بحسب الدستور الأردني، تقسم المحاكم الخاصة إلى محاكم خاصة جميع قضاتها نظاميون مثل: محاكم الجنايات الكبرى، صيانة أملاك الدولة، بداية الجمارك، استئناف الجمارك، استئناف ضريبة الدخل، تسوية الأراضي والمياه ومحاكم البلديات؛ ومحاكم خاصة قضاتها أو بعضهم من غير النظاميين، مثل: محكمة أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، ومحكمة الشرطة، والمحكمة العمالية الخاصة.**

# المحاكم الخاصة: "استثنائية" بنكهة عرفية

رائد عواد

تحدد المادة التاسعة والتسعون من الدستور الأردني أنواع المحاكم بثلاثة: نظامية للنظر في القضايا الجزائية المدنية، ومحاكم خاصة لها قوانينها الخاصة كالضريبة والجمارك والجنايات الكبرى، وشرعية، تفصل في قضايا الأحوال الشخصية وقضايا الإرث والأوقاف الإسلامية، وأخرى تفصل في قضايا الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية المختلفة.

«السّجل» لاحظت العدد الكبير من المحاكم في البلاد، وطرحت تساؤلات على بعض المختصين عما إذا كانت المحاكم الخاصة ضرورية.

المحامي المختص في القضايا التجارية والبنكية حمزة العواملة أشار إلى أن المحاكم الخاصة تخل بالتقاضي وأسس المساواة والعدالة بين الفرقاء، وتساوي بين الخصم والغريم، نظراً لأن العديد منها تابع لمؤسساتها الخاصة، فمحكمة الجمارك تتبع دائرة الجمارك، ومحكمة الضريبة تتبع ضريبة الدخل، ومحكمة الأمانة تتبع أمانة عمان الكبرى، وفي ذلك، كما يرى العواملة، «إجحاف بحق الفرقاء المتخاصمين أمام القضاء».

يعرب العواملة عن اعتقاده بأن المحاكم الخاصة يمكن أن تسهل على المواطنين عملية التقاضي في قضاياهم المختلفة، بيد أنه دعا إلى الاستقلال التام لهذه المحاكم عبر تشريع خاص يحكمها وفق قواعد وأصول المحاكم المدنية، ويفصلها عن المؤسسات التي تتبعها وتحت مظلة المجلس القضائي.

المحامي والناشط في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عبد الكريم الشريدة، يرى أن المحاكم الخاصة «استثنائية» ولا حاجة للعمل بها، لكون عملية التقاضي مجحفة بحق المدعى عليهم من ناحية، وافتقارها إلى حق الاستئناف من ناحية ثانية، كما هو متبع، مثلاً، في محكمة أمن الدولة، واقتصارها على حق المدعى عليهم بالتمييز حصراً دون استئناف أحكامها، ما يوحي باستمرار العمل بـ«العقلية العرفية التي يتم التجاوز فيها على القوانين» على حد قوله.

كما أكد الشريدة افتقار المشتكى عليه أمام المحاكم الخاصة إلى الحماية القانونية والضمانات الأولية، موضحاً أن للضابط العدلي الحق في اعتقال أي شخص بأي تهمة أو جنحة، وإيداعه القضاء خلال أربع وعشرين ساعة، الأمر الذي يسهم في زيادة الضغط النفسي على المدعين، وتوسيع عمليات التحقيق قبل إيداعه القضاء، ما يؤدي إلى ضياع حقوق كثيرين، فضلاً عن المماطلة والتسويف، كما يجري في دائرة المخابرات العامة أو محكمة المخدرات الخاصة، بحسب الشريدة.

المحامية والناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة رحاب القدومي، اعتبرت أن وجود محكمة أمن الدولة الخاصة يشير إلى تراجع عن الديمقراطية، نظراً للمآخذ الكثيرة عليها، وهي ترى أن «من الواجب إلغاء العمل بها بعد إلغاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في الأردن».

ورأت القدومي أن الحل يكمن في إنشاء محكمة دستورية لفض أي نزاعات دستورية حول قضايا مختلفة، ومنها المحاكم الخاصة، وهذا شكل من أشكال دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام. إلا أنها أضافت أن هناك «رفضاً حكومياً لفكرة تعديل مواد الدستور، أو إنشاء محكمة دستورية للنظر فيه».

وشددت القدومي على نزاهة القضاء الأردني رغم وجود محاكم خاصة، لكنها عادت لتؤكد أن «دمج هذه المحاكم في جسم القضاء المدني ضمانة لعدالة ومساواة أكثر».

نقيب المحامين السابق صالح العرموطي أشار إلى قضية السياسي العراقي أحمد الجلبي المتهم بالتسبب في انهيار بنك البتراء الأردني وإفلاسه 1989، والذي نظرت قضيته محكمة أمن الدولة الأردنية، وأصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة 22 عاماً، وتغريمه مبلغ 27 مليون دينار هي قيمة ما اتُّهم باختلاسه. وأشار العرموطي إلى أن الشرطة الدولية **الإنتربول** رفضت ملاحقة الجلبي نظراً لأن قرارات محكمة أمن الدولة غير ملزمة للقضاء الدولي.

> **دمج هذه المحاكم في جسم القضاء المدني ضمانة لعدالة ومساواة أكثر**

الشريدة أشار أيضاً إلى ما تشهده بعض المحاكم الخاصة، مثل محكمة الشرطة، التي قد تستغرق فيها بعض المحاكمات مدة طويلة قبل صدور حكم فيها، وهو ما يعني ضياع حقوق مواطنين، ويجعل من المشتكى عليهم عرضة لليأس والعجز من الحصول على حقوقهم نتيجة طول فترة التقاضي.

# الخرّيجون: معضلة الكَمّ ومشكلة النوعية

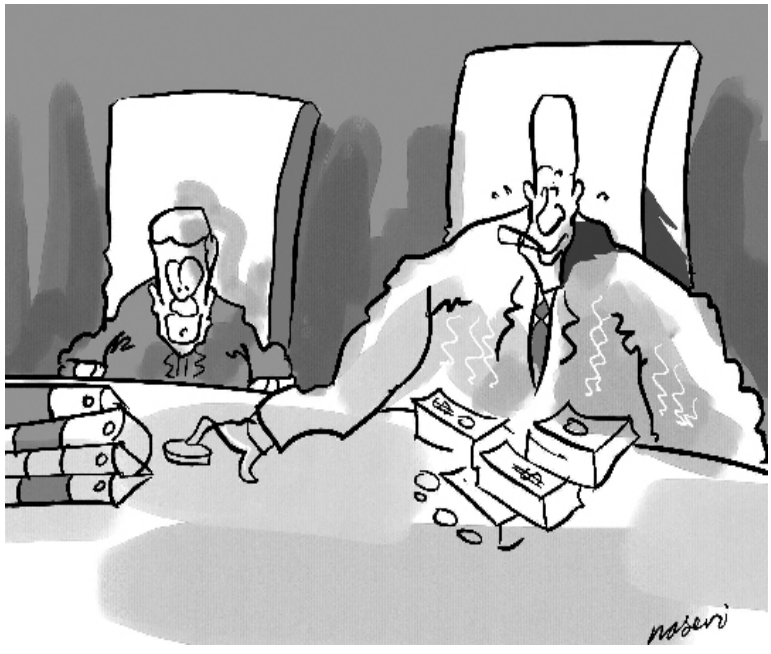


**تضم نقابة المحامين نحو 11 ألف محام مُسجّل في النقابة منهم 8662 محامياً ممارساً للمهنة، ونحو 2257 محامياً متدرباً. إن كانت مسألة الكم مفهومة، فماذا عن النوعية؟**

نور العمد

«في العام 1996، كان رقمي في نقابة المحامين في خانة الخمسة آلاف. أي نحو نصف عدد المحامين المسجلين اليوم»، يقول محام رفض التعريف بنفسه، لحساسية الموضوع كما قال، في إشارة إلى العدد الكبير من المحامين الذين تخرجهم 14 جامعة ما بين خاصة وحكومية، ويدخلون سوق العمل الحقوقي كل عام. فماذا عن هؤلاء الخريجين الجدد؟

الأستاذ في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية فياض القضاة، أشار إلى أن بعض الجامعات تخرّج طلاباً ليس لديهم الحد الأدنى من المعرفة القانونية. ويعزو ذلك إلى الخطط الدراسية التي تدرَّس في كلية القانون، فبعض المساقات الجامعية، كما يرى، يُدَرَّس بشكل نظري بحت دون التركيز على شخصية الطالب. ويختم بملاحظة أن نسب الرسوب في الجامعات الأردنية بسيطة مقارنة مع الجامعات في أماكن أخرى في العالم، «حيث تكون هناك نسبة معينة للنجاح، فلا تعطى الشهادة لأي طالب يكون معدله منخفضاً».

## فياض القضاة: جامعات تخرّج طلاباً بلا حدّ أدنى من المعرفة القانونية

أستاذ القانون المدني المساعد في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية بشار ملكاوي، يرى أن الطالب لا يتلقى أياً من الدروس العملية التي تؤهله للدخول إلى القطاع، داعياً إلى تدريس بعض مواد القانون من خلال منهجية بسيطة حتى لا يجد الطالب نفسه أمام موضوع لا يعي فيه شيئاً.

في محاولة للموازنة بين الكم والنوع في عدد الخريجين، حاول وزير العدل السابق شريف الزعبي، إيجاد معادلة تركز على النوع أكثر من الكم، وبشكل متوازن بما يضمن دخول أفضل الخريجين إلى هذه المهنة. العام 2007، وفي أثناء توليه وزارة العدل، دخل الزعبي في مفاوضات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، انتهت إلى الاتفاق على رفع معدلات قبول الطلاب في كليات الحقوق في الجامعات الحكومية من 55 في المئة الى 70 في المئة، وذلك بهدف تخريج طلبة يتميزون بقدرة على الحكم والمرافعة في القضايا كافة.

ووصف ملكاوي ارتفاع معدلات القبول في كليات القانون بـ«الخطوة الجيدة»، فهو يتوقع أن تنعكس هذه الخطوة إيجاباً على مستوى الطالب في الكلية الذي «سيكون أكثر جدية، وتحصيله العلمي أفضل».

لكن بعض المتخصصين في المجال القانوني، يرى أن رفع معدلات القبول في الجامعات دليل واضح على النية لإحباط الطلبة، ووضع العراقيل أمام إكمال مسيرتهم التعليمية بدراستهم التخصص الذي يريدونه، وتحديداً في الجامعات الخاصة، كون الطالب يدرس على حسابه الشخصي.

محام ناشط في نقابة المحامين أكد لـ«السّجل» أن الجامعات الخاصة لا تطبق معايير القبول الجديدة من حيث المعدل، وأوضح أن النقابة أرسلت مذكرة إلى وزارة التعليم العالي تطالب فيها بضرورة تقيد الجامعات الخاصة بهذا المعيار تحديداً.

عميد كلية الحقوق في جامعة فيلادلفيا، غازي الصباريني، يعارض قرار رفع معدلات القبول في كليات الحقوق، فالطالب بعد تخرجه يلتحق بأحد مكاتب المحاماة للتدريب لمدة سنتين ليصقل خلالها خبراته عبر الامتحانين الشفوي والكتابي، كما يقول.

ويرى الصباريني أن من غير الضروري أن يتم تحديد معدلات القبول بـ 70 في المئة لمعرفة مستوى الطلبة، فمهما كان الطالب ضعيفاً في الدراسة، فإن مستواه الحقيقي يتحدد في فترة تدريبه في أحد مكاتب المحاماة، وخضوعه لامتحانات النقابة.

عمداء كليات الحقوق في الجامعات كافة، عقدوا اجتماعاً قبل ثلاثة أسابيع في جامعة الشرق الأوسط للدراسات، لبحث تداعيات رفع المعدل، واتفقوا على تشكيل لجنة تعمل بالضغط على مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان، ورئاسة الوزراء، والتعليم العالي، لتخفيض معدلات القبول إلى 66 في المئة.

الصباريني، ورغم مطالبته بتخفيض معدلات القبول الى 66 في المئة بدلاً من 70 في المئة، لا يخفي أن مستوى الطلبة في كليات الحقوق متدن مقارنة بالأجيال السابقة، وهو يلقي باللوم على الطلبة أنفسهم وليس على عاتق أعضاء الهيئة التدريسية، «الطلبة لا يبذلون أي جهد في الدراسة، رغم أننا ندمج الجانب التطبيقي والعملي بالجانب النظري».

العام 2007 عقدت وزارتا العدل والتعليم العالي والبحث العلمي وبدعم من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي وجمعية المحامين الأميركية مؤتمراً بعنوان «تطوير تعليم القانون في الجامعات الأردنية»، بهدف وضع خطة لتطوير تعليم القانون في الجامعات الأردنية من خلال الخطة الدراسية لبرنامج القانون التي تضمن تغطية المهارات القانونية المطلوبة والإسهام في تعزيز مهارات سوق العمل. ووضعَ المؤتمر معايير لتعيين أعضاء الهيئات التدريسية، وأخرى لتقييم أدائهم وسبل تطويره وآليات تعزيز العلاقة بين الجامعات والقضاة والمحامين. كما بحثَ علاقة التشريعات بإيجاد تعاون مشترك بين الأطراف الثلاثة، ومدى توافر تعاون مؤسسي بينهم.

# نحو محاكم محوسبة وقضاء بلا أوراق

رائد موسى

آلاف الملفات التي صُفَّت بطريقة شبه عشوائية داخل مستودعات هرمة تصارع الزمن، تتناقلها أيادي موظفين هنا وهناك. هذه هي الصورة النمطية لمستودعات الملفات في محاكم البلاد، وهي صورة ما زالت قائمة، رغم بدء عملية حوسبة القضاء قبل تسع سنوات.

هذه الصورة ليست انطباعية على أي حال، فلها أيضاً مضمونها الذي يتسق مع صورتها النمطية تلك. المحامي ماجد اللفتاوي يربط بين هذه الصورة وبين معاناته في الحصول على ملف قضية أو على قرار سابق لقضية ما، فهي عملية تستغرق، بحسبه، أياماً أو أسابيع، فـ«الحصول على بيانات مهمة من قصر العدل أو مستودعاته أو من غرف الأقلام عملية مرهقة وصعبة»، كما يؤكد، إذ إنها «تتم عبر آلية تقليدية بطيئة ومعقدة».

لكن هذه الصورة بدت وكأنها تسير في طريق التغيير والتطور مع بدء الألفية الثالثة. ففي العام 2002 عقد المؤتمر الأول للقضاء في منطقة البحر الميت برعاية ملكية، وشكلت لجنة ملكية خاصة لتطوير القضاء استمر عملها ثلاث سنوات. بعدها انطلقت الاستراتيجية الوطنية لتطوير القضاء 2004 - 2007، وهي استراتيجية مكونة من سبعة محاور بينها محور حوسبة القضاء والمحاكم الذي وُضع تحت الإشراف المباشر من اللجنة الملكية الخاصة وبالتعاون مع وزراء العدل.

تضمنت الاستراتيجية الاستفادة من البيانات والإحصاءات التي يوفرها النظام، وتفعيل عمل المكتب الفني المنوط به تجميع السوابق القضائية والمراجع الفقهية وتبويبها وتوفيرها للقضاة، وتدريب القضاة والإداريين كافة في المحاكم على استخدام النظام المحوسب.

وزير العدل أيمن عودة، قال إن الوزارة عملت على إنجاز ما نسبته 70 في المئة من عملية حوسبة إجراءات التقاضي الهادفة في النهاية إلى إيجاد محكمة «غير ورقية»، تطبق جميع خدماتها إلكترونياً. ولفت إلى تعاون الوزارة مع صندوق الإنماء الأميركي الذي دخل شريكاً في بعض عمليات الحوسبة.

> **عودة: الوزارة أنجزت 70 في المئة من عملية حوسبة إجراءات التقاضي الهادفة إلى محكمة «غير ورقية»**

وأوضح عودة أن الوزارة تتطلع إلى ربط محاكم المملكة إلكترونياً مع بعض دوائر الدولة المهمة مثل: دائرة الأراضي، ودائرة الأحوال المدنية، ودائرة السير. إلا أنه ذكر أن عملية الربط بالشكل الحالي لم تأخذ صورتها النهائية، ما يقتضي تعديلاً على تشريعات القضاء تأمل الوزارة في تنفيذه قريباً بالتعاون مع رئاسة الوزراء.

المحامي ربيع الزوايدة، المتخصص في قضايا الشركات، يرى أن حوسبة المحاكم تسهّل كثيراً على المحامين، وتوفر عليهم وقتاً ثميناً لإنجاز قضاياهم بسرعة، مشيراً إلى أن تصوير ملف قضية مهمة قد يستغرق ساعتين أو ثلاث ساعات، في حين أنها لا تستغرق في حال اكتمال النظام الإلكتروني أكثر من ضغط بعض الأزرار.

على أن قاضية طلبت عدم الإفصاح عن اسمها، أكدت أن حوسبة المحاكم بشكل كامل عملية «صعبة»، نظراً لأن تشريعات وقوانين أصول المحاكمات لا تسمح بتبليغ أي شخص بجلسة أو لائحة قضائية أو دعوى إلا عن طريقة كتاب قضائي يتوجب على صاحبه التوقيع عليه، هو أو أحد أفراد عائلته، ثم إرجاعه إلى محكمة الفصل المعنية، ما يعني، كما تؤكد، أن ذلك يتطلب تعديل تشريعات القضاء حتى تتلاءم عملية الحوسبة مع إجراءات التقاضي.

المحامي سميح خريس، المتخصص في قضايا محكمة أمن الدولة، ركز على ضرورة تدريب المواطنين والإداريين للتعامل مع شبكة الحواسيب قبل إنجاز حوسبة المحاكم، كما دعا إلى رفع مستوى القضاة والمحامين وكوادرهم الإدارية داخل السلك القضائي، ورفع مستوياتهم الفنية والقانونية قبل إنجاز عملية الحوسبة، دون أن يغفل أهمية العملية ودورها في تطوير القضاء عبر تخزين بيانات جميع أنواع القضايا وأسماء المدعين والملفات الأخرى.

عودة قال إن الوزارة انتهت من تهيئة نظام التبليغات القضائية وتطبيقه في جميع المحاكم، كما انتهت من وضع البنية اللازمة لتبليغ المحامين بمواعيد جلساتهم أمام المحاكم عبر رسائل نصية قصيرة (**sms**)، والبريد الإلكتروني، مؤكداً أن الوزارة ستباشر إدخال خدمة إضافية إلى جانب التبليغ بواسطة المحضرين.

اللفتاوي أشار إلى تقدم القطاع الخاص في مجال حوسبة المحاكم على ما أنجزته الوزارة، مشيراً إلى أن العديد من الشركات الخاصة قامت بتنفيذ برمجيات حاسوبية خاصة لجميع قرارات التمييز والقوانين وتعديلاتها، وطرحتها نظير مبالغ مالية معينة تم بيع قسم منها للوزارة كما قال، ما سهّل على القضاة والمحامين الرجوع إلى بعض الملفات القضائية المهمة إلكترونياً.

وختم اللفتاوي حديثه لـ«السّجل» بالقول إن حوسبة المحاكم بشكل مهني تقتضي «جرأة في اتخاذ القرار داخل المحاكم». ودعا إلى استشارة الجسم القضائي والقانوني في أي عملية حوسبة كاملة لإنجاحها، بغية الوصول إلى محكمة غير ورقية.

مشكورين يا بيك على التكنولوجيا..بسو الله يا سيدي بدور على ملفي مش ملاقيه!

# التبليغات: المحضر، السكوتر وأرامكس

**عمل المحضرين لا يقتصر على إيصال البلاغات، بل يشمل إيصال الأوراق القضائية الصادرة عن المحكمة إلى الأشخاص المعنيين في صورة رسمية.**

مهند حزين

كان المواطن محمد صالح الطهراوي، في عجلة من أمره، فهو يريد إيصال بلاغ من المحكمة إلى شخص كان اشتكى عليه. يقول الطهراوي: «جاء المحضر، وطلب مبلغاً من المال كي يوصل البلاغ إلى مكان إقامة المشتكى عليه، ثم طلب ثمن وجبة إفطار، فقد كان الوقت صباحاً». يضيف الطهراوي: «اضطررت لدفع كل هذه التكاليف، كي أضمن إيصال البلاغ».

الطهراوي، الذي قال إن ما حدث معه، يحدث كل يوم تقريباً مع آخرين، عبّرَ عن استيائه من الطريقة التي يقوم بها المحضرون بعملهم، وأكد أن ما يساهم في ذلك، عدم وجود رقابة عليهم.

**حمّو: أحد المحضرين تعرض لإطلاق نار كي لا يسلّم التبليغ**

في محاولة لحل مشكلة التبليغات، لجأت الحكومة إلى عدد من الإجراءات، لتحسين عملية التبليغ وضبط عمل المحضرين، من بينها تزويد هؤلاء بدرّاجات نارية **سكوتر** ليستخدموها في عملهم، فتعاقدت وزارة العدل على شراء 150 دراجة، تسلمت منها 4 دراجات، سُلمت بدورها إلى المحاكم، ونظمت دورات تدريبية لقيادة هذه الدراجات في المعهد المروري.

المحضر أحمد حمو قال لـ«السّجل» إن من المقرر أن توزَّع بقية الدراجات لاحقاً بعد استكمال الدورات والحصول على شهادات بذلك. وأكد أن اثنين من المحضرين تعرضا لحوادث، فكسرت قدم أحدهما وأصيب الآخر بكسرٍ في اليد أثناء قيادة الدراجة.

في الإطار نفسه، قامت الوزارة أيضاً بشراء 25 سيارة من نوع **فان**، وسلّمت سيارة إلى كل محكمة من محاكم البداية في البلاد، لاستخدامها في نقل الملفات والقضايا بين محاكم البداية ومحاكم الاستئناف، لتسريع عملية التقاضي وتقصير أمدها من خلال اختصار الوقت الذي يتطلبه نقل الملفات بالبريد.

في محاولة أخرى لحل المشكلة، لجأت وزارة العدل إلى التعاقد مع شركة **أرامكس** لخدمات النقل والشحن والبريد الجوي السريع، لإيصال التبليغات وتسليم القرارات والرسائل والملفات المتعلقة بالمحاكم وتجديد عقودها سنوياً، بدلاً من المحضرين.

أحمد المالحي، مدير قسم المحاكم في شركة **أرامكس** قال: إن القسم مستقل بشكل تام عن بقية الأقسام التابعة للشركة، وإن المحضرين تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة في الأداء واللباقة في التعامل والإقناع، بعد تنظيم دورات مكثفة لهم وتدريبهم ميدانياً وتوزيعهم على المناطق بالشكل المناسب. وأشار المالحي إلى أن **أرامكس** تفرض على المحضرين إرفاق كل محضر مع شاهد لضمان سير عملية التبليغ.

ويحصر المالحي المشاكل التي يتعرض لها المحضرون أثناء قيامهم بعملهم، بالمعاناة المستمرة مع العناوين التي تُكتب بشكل غير دقيق، ما يؤدي إلى إرباك عملهم وتأخيره، فيقع اللوم على المحضر.

المحامي وائل عَمرو، فضّل **أرامكس** على المحضرين، لأن بعض المحضرين، كما أكد، يقوم بتلقي مبالغ مالية من طرفي الدعوة مقابل الإسراع في تسليم التبليغات أو التغاضي عن تسليمها، وقد تنتهي المدة القانونية خلال تلك الفترة، ما يعني تأجيل المحكمة، مع ما يتبع ذلك من ارتباك في العملية القضائية.

محضرو وزارة العدل رفضوا ما يتردد عن تلقيهم رشى لتنفيذ عملهم. يقول حمّو، إن عمل المحضر يقتضي منه تنفيذ النظام بوصفه همزة الوصل بين المدعي والمدعي عليه، وليس إرضاء الخصوم.

يذكر حموّ أن المحضر يعيش أوضاعاً صعبة نظراً لضآلة الراتب ونقص بدل المواصلات. ويوضح حموّ الذي يعمل محضراً منذ مدة طويلة، أنه في العام 1985، كان مبلغ بدل المواصلات 10 دنانير، والآن، بعد ما يقارب من خمس وعشرين سنة، تضاعفت خلالها الأسعار وزادت تكاليف الحياة، بلغ 14 ديناراً فقط.

واشتكى حموّ من عدم دقة العناوين المعطاة من قبل المحامي أو أثناء تسجيل القضية في المحكمة، ومن التعرض للاعتداءات من قبل بعض المبلَّغين، وبخاصة في مناطق المخيمات والبادية، مشيراً إلى أنه حدث أن أحد المحضرين تعرض لإطلاق نار كي لا يسلم التبليغ.

# إنشاء محكمة دستورية: سجال لا ينتهي

منصور المعلا

**مع أن لجنة الميثاق الوطني للعام 1991 أوصت بتأسيس محكمة دستورية، فإن هذا الأمر لم يتحقق بعد ما يقارب العقدين على تلك الدعوة، فقد رأت الحكومات المتعاقبة أن هناك مسائل أكثر إلحاحاً، وأن المناخ السياسي غير ناضج بعد لتطبيق خطوة كهذه.**

في 2003/1/12، في عهد رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب، تم تشكيل لجنة كُلفت بدراسة إنشاء محكمة دستورية. وبعد عشرين يوماً عقدت خلالها خمسة اجتماعات سلمت اللجنة تقريرها في 2003/2/2، الذي خلصت فيه إلى أنه «لا مبرر حالياً لإنشاء محكمة دستورية، والضرورات غير ملّحة لإنشائها».

مقرر اللجنة العين طاهر حكمت بيّن «أن اللجنة اعتمدت في توصياتها على أن النظام القانوني الحالي في الأردن، يعطي آليات كافية لممارسة الرقابة على دستورية القوانين، وبالشكل الذي يخدم مصلحة الوطن ومصلحة الفرد».

يرى حكمت أن إنشاء مثل هذه المحكمة يتطلب بالضرورة تعديلاً للدستور، وهو أمر غير ضروري، لأن الدستور رمز من رموز الاستقرار باستمراره، إضافة إلى أنه يقتضي تأهيل كوادر قضائية ذات خبرة ومراس في العمل القانوني، ولها إطلالة على الموضوعات المتعلقة بالحياة العامة والحياة السياسية.

ويشير حكمت إلى أن اللجنة «بحثت النقاط التي تتولد عن موضوع المحكمة الدستورية، والتي كانت موضوع نقاش وطني على ما يبدو، وحملت في كثير من الأحيان أكثر مما تحتمل من الناحية السياسية».

منظمات المجتمع المدني لا تتوقف عن المطالبة بإنشاء محكمة دستورية، لقياس مدى دستورية القوانين، وبخاصة المؤقتة منها، والتي تصدر عادة في غياب مجلس الأمة، رغم أن هذه المطالبة مضت عليها سنوات طوال، دون أن تتحقق.

كان إقرار قانون الجمعيات للعام 2008 من قبل مجلس النواب، أثار اعتراضات من مؤسسات المجتمع المدني، التي قالت إن هذا القانون الذي أصدرته الحكومة السابقة على شكل قانون مؤقت، «مخالف للدستور».

كما اعترضت الأحزاب السياسية، على قانون الأحزاب للعام 2007، وعدّته قانوناً «غير دستوري»، ودعت هي الأخرى إلى إنشاء محكمة دستورية، تكون مهمتها الأساسية والأولى «الفتوى في دستورية القوانين».

هذا لم يمنع نقابة المحامين ومنظمات المجتمع المدني، من المطالبة بإنشاء المحكمة، رغم أن لجنة المحكمة الدستورية المنبثقة عن لجان «الأردن أولاً» أجمعت في توصياتها العام 2003 على أن «إنشاء المحكمة الدستورية حالياً، هو أمر غير وارد، وغير ملح، ويستلزم تعديلات دستورية أساسية».

وقالت اللجنة في حينه إن الدستور الأردني أخذ بنوعين من الرقابة، الأول: رقابة ذات طبيعة مزدوجة سياسية قضائية، عن طريق استحداث هيئة ذات تشكيل خاص باسم المجلس العالي لتفسير الدستور، والثانية: عن طريق الرقابة القضائية.

ونشرت النقابة في مجلتها القانونية بحثين عن المحكمة الدستورية، الأول بعنوان «مدى حاجة المملكة الأردنية الهاشمية إلى إنشاء محكمة دستورية» للمحامي محمد سالم ملحم، والثاني بعنوان «في غياب محكمة دستورية» للمحامي موسى فهد الأعرج.

يرى ملحم في بحثه أن الحاجة أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى إنشاء محكمة دستورية. واستعرض الأسباب «الملحة» لإنشائها، ومنها أن الأردن، بقيادة الملك عبد اللّه الثاني، يسعى إلى إحداث ثورة بيضاء في كل الأمور التي تهم الشعب الأردني.

وتحدّث ملحم عن «ضعف الرقابة السياسية المتمثلة في البرلمان، وعدم وجود كفاءات قانونية داخل المجلس، وبخاصة في المجال الدستوري»، و«ندرة حالات التصدي للقوانين والمواد القانونية المخالفة للدستور». وأشار إلى أن إنشاء

المحكمة يؤدي إلى «عدم تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات»، ويسهم في «تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الأردنيين».

كما استعرض حجج المؤيدين لإنشاء هذا النوع من المحاكم، ومنها أن المحكمة الدستورية ستكون «المرجع والملاذ للطعن، سواء أكان مباشرة أم بالتصدي أم بالتعرض أم بالإحالة لفحص مدى دستوريتها»

ومن الحجج المؤيدة «سيادة مبدأ الفصل بين السلطات»، و«سيادة حكم القانون وإرساء مبدأ دولة القانون»، و«الرقابة القضائية المستمرة والدائمة على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية»، وهما الجهتان اللتان حدد الدستور حقهما في التشريع».

أما المعارضون لإنشاء المحكمة، فأورد ملحم العديد من أسباب معارضتهم، ومنها «الحساسية المفرطة التي قد تنشأ ما بين السلطتين القضائية والتنفيذية. ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن «المحكمة العليا الدستورية في الولايات المتحدة تغولت في أحكامها».

ومن أسباب الاعتراض أيضاً، أنه «ليس هناك جهاز قضائي متخصص في هذا المجال»، كما يقول ملحم، وبالتالي فإنشاء محكمة دستورية يحتاج إلى جهاز قضائي رفيع المستوى أكاديمياً وعلمياً، وخبرة طويلة في هذا المجال.

في البحث الثاني، اعتبر الأعرج أن المحكمة الدستورية لبنة مهمة وأساسية في بناء النظام القضائي لكل دولة لها دستور، مشيراً إلى أن الرقابة على دستورية القوانين أولى من مراقبة مشروعية القرارات الإدارية.

ورأى أن الوسيلة المتبعة حالياً للطعن في دستورية القوانين، طريقة الدفع الفرعي، لا تقوم مقام محكمة دستورية، ولا تغني عنها، ولو كان الأمر كذلك، لاستغنت العديد من الدول عن وجود هذه المحكمة، واكتفت بوسيلة الدفع بعدم الدستورية.

وذهب إلى أن كيان الدولة القانونية، وهي دولة الحاكمين والمحكومين المتقيدين جميعاً بالقانون، لا يكتمل دون وجود محكمة دستورية، مؤكداً أن كيان الدولة القانونية الحديثة لا يستوي من دون وجود محكمة دستورية.

ويمنع اعتداءها على الدستور (وهي تضع القواعد القانونية التي تلزم الإدارة العامة والأفراد)، لا يستقيم ومفهوم الدولة القانونية».

وقال: «إن محكمة دستورية متخصصة بالرقابة على دستورية القوانين في حال إنشائها، سوف يكون من مهمتها دون مواربة، أن تقضي في ما إذا كان القانون المؤقت المطعون بدستوريته، هو تدبير ضروري لا يحتمل التأخير، ولعل الفرق شائع بين قاض إداري (محكمة العدل العليا)، ونطاق حركته الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية، وبين قاض دستوري نطاق حركته الرقابة على مشروعية القوانين ومطابقتها القانون الأسمى في الدولة».

وبما يتعلق بتعديل الدستور لإنشاء المحكمة الدستورية، فإن قانونيين عديدين رأوا أن إنشاء محكمة دستورية، أمرٌ في غاية الأهمية، ويستوجب تعديل الدستور.

تقوم عليه القوانين الحالية. ففي أعقاب استقلال الأردن عن بريطانيا سنة 1946، أقرّ المجلسُ التشريعي الدستورَ الأردني الثاني سنة 1947. وقام الملك عبد اللّه الأول سنة 1950، بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل سنة 1949، بضم الضفة الغربية رسمياً إلى شرق الأردن، رغم المعارضة الشديدة من جانب الدول العربية لتلك الخطوة.

**الأحزاب دعت إلى إنشاء محكمة دستورية، مهمتها الفتوى في دستورية القوانين**

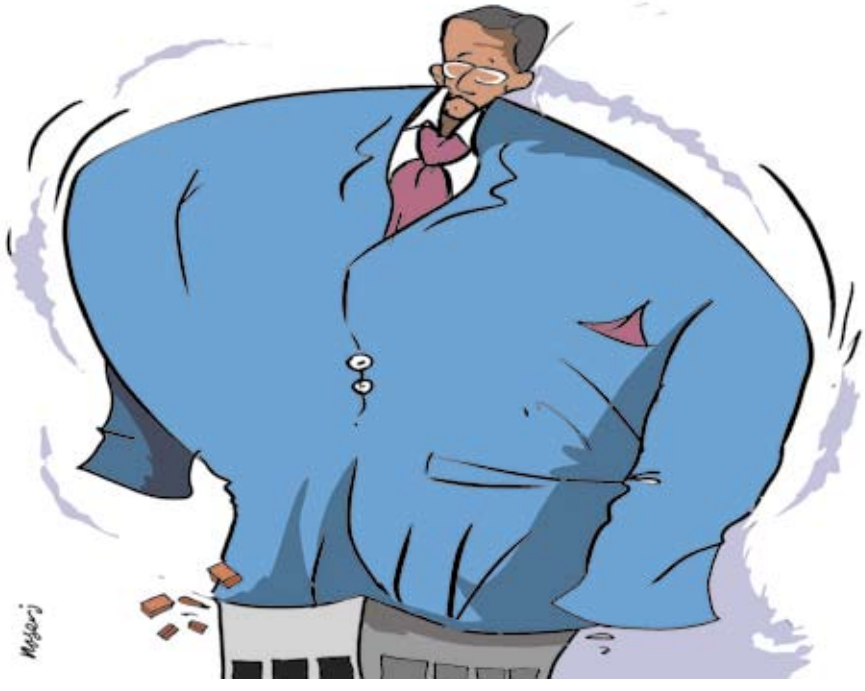

## لجنة مختصة في «الأردن أولاً» لم تأخذ بمطلب إنشاء المحكمة

وأوضح الأعرج أنه «إذا كانت المحاكم العادية في الدولة القانونية تقف حائلاً بين ظلم الأفراد لبعضهم بعضاً، وكانت المحاكم الإدارية (محكمة العدل العليا حالياً)، هي الحارس الذي يقيم العدل بين الإدارة العامة (الحكومة)، وبين الأفراد، فإن عدم وجود حارس يراقب السلطة التشريعية

وكانت لجنة «إنشاء المحكمة الدستورية» المنبثقة عن لجان «الأردن أولاً»، شدّدت على أن تعديل الدستور ومداه «مسألة تحتاج قراراً مستنداً إلى دواع جوهرية وحساب للإيجابيات والسلبيات، بما يحقق الصالح العام للمواطنين، على أساس أن التغير الحقيقي هو الذي يستجيب لحاجات موضوعية، وليس لمجرد التغيير فقط. كما أن قرار إجراء التغيير والتعديل الدستوري، يتم عبر البنى الديمقراطية ذات الاختصاص، ووفقاً للأصول الدستورية، وحين يصبح التغيير في مرتبة متقدمة في سلم أولويات الوطن».

دستور 1928، الذي صدر في عهد الأمير عبد اللّه في ظل الانتداب البريطاني، أعدّ الإطار العام الذي

وفي أعقاب ذلك أعدّ دستوراً معدلاً للمملكة الأردنية، وقد جعل الملك طلال ذلك الدستور أكثر تحررية، وتم التصديق عليه سنة 1952.

إلا أن دستور 1952 شهد تعديلات في الأعوام 1974 و1976 و1984. وأتاح تعديلان أقرّا سنة 1984 للملك، حل مجلس الأمة وتأجيل انتخابات مجلس النواب سنة كاملة. كما أتاح له تعديل 1976 إرجاء الانتخابات النيابية إلى أجل غير مسمى.

الملك يرجئ هذه الانتخابات لسنتين وفي «ظروف قاهرة» يرى معها أن إجراء الانتخابات أمر متعذر. وهذا ما حدث في 16 حزيران/يونيو 2001. وجرت انتخابات نيابية جديدة في 17 حزيران/يونيو 2003.

## تمييز في قصر العدل

# المحامية «مَرَه» عليها الانتظار في «غرفة النسوان»

سوسن زايدة

شهدت نقابة المحامين الأردنيين خلال الأعوام الأخيرة، زيادة كبيرة في عدد المحاميات العاملات والمتدربات، ووفقاً للنقابة، فقد وصل عددهن إلى 1841 محامية و700 متدربة، بنسبة 21 في المئة من إجمالي عدد الأعضاء المسجلين في النقابة.

من حيث المبدأ، لا يميز قانون نقابة المحامين بين المحامي الرجل والمحامية المرأة، وكذلك كل القوانين المتعلقة بالقضاء، لكن واقع الحال مختلف كثيراً، وذلك بحكم السيادة الذكورية التي تتضح في تشكيل مجلس نقابة المحامين، فعبر تاريخ النقابة الطويل، الذي يعود إلى العام 1950، لم تتمكن سوى سيدتين من النجاح في الحصول على مقعد في مجلس النقابة، هما سميرة زيتون، وإملي بشارات، فيما بقي منصب النقيب وبقية مقاعد المجلس حكراً على الرجل في دوراته الثلاث الأخيرة.

«هناك تمييز واضح جداً، لمسته منذ أن كنت متدربة»، تقول المحامية نداء، الممارسة للمهنة منذ تسع سنوات. «مشكلة المتدربة تبدأ مع أستاذها، فمعظم المحاميات يعانين من إساءة المعاملة من المحامين الأساتذة»، تضيف نداء.

إذا كان المحامي المتدرب، بوصفه رجلاً، يعاني من تمييز أو استغلال المحامي الأستاذ، فإن نداء ترى أن «كثيراً من المحاميات يعانين من هذه النظرة التمييزية» وأن المتدربة تعاني أكثر «لأن الأساتذة يتعاملون معها كفتاة تقبل أن تعدّ القهوة والشاي والضيافة وتنظيف المكتب أكثر من المتدرب».

الدراسات تشير إلى ثغرة كبيرة بين عدد المحاميات المتدربات وعدد الممارسات، ففيما تزيد نسبة المتدربات على 35 في المئة، لا تشكل المحاميات المزاولات للمهنة سوى 21 في المئة. والسبب في ذلك ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء أكثر منها لدى الرجال. أما السبب الآخر فهو تفضيل المرأة للزواج والتخلي عن سنوات التعليم والتدريب إرضاء لرغبة الزوج.

سلمى نموذج للمحامية الأم المتزوجة، فهي بعد أن كانت محامية نشطة تترافع في قضايا عديدة في بداية حياتها المهنية، تتطلب منها متابعة مسائل إجرائية أكثر، رأت نفسها مجبرة على تقليص عدد القضايا بعد أن أنجبت طفلها الأول.

لا يقتصر التمييز بحق المحامية، بوصفها متدربة أو زوجة وأم، فالمحامية تصطدم بمعاملة تمييزية أكثر عندما يتعلق الأمر في التعامل مع دوائر القضاء ومؤسسات الدولة الأخرى، وبخاصة المحاكم الشرعية والمراكز الأمنية.

«التمييز كبير في المحاكم الشرعية»، تقول سلمى، مؤكدة «نظرة القاضي الشرعي لي تختلف لأنني غير محجبة. وعندما جربت أن أتدرب محاميةً شرعية لم ينظر القاضي لي كمحامية، حتى تعبير (أستاذة) لم يستعمله، بل يقول: (يا أختي روحي استني بغرفة النسوان)».

في المحاكم الشرعية لا يجري التعامل مع المحاميات مثلما يجري مع المحامين، وهو ما منع سلمى من الاستمرار في تدريبها، وبالتالي إلغاء فكرة ممارسة المهنة في المحاكم الشرعية. «واجهت صدمات في المحاكم الشرعية لأنني لست محجبة، ولست مستعدة لقبول التعامل الفوقي معي، لذلك قررت أن أتوجه للمحاكم النظامية حيث لا يوجد تمييز ضدي كامرأة».

عزوف المحاميات عن التخصص في القضايا الشرعية ومنعهن من الوصول إلى منصب قاض شرعي -كما هو حال عبير التميمي التي رفضت لجنة المسابقة القضائية الشرعية طلب مشاركتها كامرأة، استناداً إلى قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم 19 لسنة 1972- ترك المرأة خلال عملية التقاضي عرضة للذكر، خصماً، ومحامياً، وقاضياً، إضافة إلى قانون الأحوال الشخصية الذي يميز ضد المرأة.

فالشابة لينا التي اختارت هذه المهنة بحثاً عن المغامرة والتحدي في قضايا الجنايات الكبرى، اصطدمت بعدم قدرتها على مجاراة جرأة زملائها الرجال في تناول قضايا الاغتصاب، وهتك العرض وغيرها من الموضوعات التي تتطلب الدخول في تفاصيل «جنسية» لا تسمح لها تربيتها «المحافظة» بالحديث فيها صراحة أمام محامين وقضاة وموكلين من الرجال.

**من حيث المبدأ، لا يميز قانون نقابة المحامين بين المحامي والمحامية، لكن واقع الحال مختلف كثيراً**

المحامية تغريد التي تمارس المهنة منذ خمس سنوات، ترى أن هناك تمييزاً ضدها في مراكز الشرطة. «البعض يخاطبني (مَرَة) بدلاً من (أستاذة)، وهذا مصطلح مهين بالنسبة لي، هناك استخفاف بالمرأة».

وترى نداء أن هناك تقصيراً نقابياً كبيراً، رغم أن هناك محاميات ذات كفاءة، وهناك مؤتمرات تناقش موضوع التمييز «إلا أنك في النهاية تحاربين مجتمعاً يحمل فكرة دونية تجاه المرأة».

# استقلالية القضاء: فك الارتباط مع السلطة التنفيذية

عطاف الروضان

لم يَخُلْ الباب السادس من الدستور بمواده السبع التي تؤكد على أهمية السلطة القضائية واستقلالها، دون استمرار التذمر من معيقات عديدة تمنع تحقق هذه الاستقلالية بشكل تام وكامل.

ورغم أن المادة 97 من الدستور تنص على أن «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون»، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك، كما يرى مختصون وقضاة. يقول قاض فضّل عدم نشر اسمه إن «استقلال القضاء لن يتحقق ما دام الجهاز القضائي يتبع السلطة التنفيذية مالياً وإدارياً، فتعيين القضاة والموظفين وإنهاء خدماتهم بيد السلطة التنفيذية».

إن معرفة القاضي بأن السلطة التي يمثلها تابعة بالتراتبية لوزير العدل ومن ثم إلى رئيس الحكومة، حقيقة ماثلة أمامه أثناء أداء عمله، وهذا من شأنه في كثير من الأحيان، التأثير في القاضي، بحسب المحامي هاني الدحلة، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

يطالب الدحلة بأن لا يكون للسلطة التنفيذية القول الفصل في تعيين القضاة أو إحالتهم إلى التقاعد، وذلك لضمان استقلال القضاء. ويضيف أسباباً مجتمعية أخرى تؤثر في القضاء مثل الاعتبارات العشائرية والجهوية، التي يرى أن «أهميتها في هذا المجال تحديداً تتراجع أمام عوامل أخرى، مثل تأثير بعض مراكز القوى والنفوذ» على حد تعبيره.

قاض سابق يرى أن قانون استقلال القضاء بشكله النافذ حالياً، هو سبب عدم استقلال القضاء فعلياً، «فالعديد من نصوص هذا القانون تمنح رئيس المعهد القضائي سلطات واسعة، فهو الذي يعين القضاة وينسّب بإحالتهم للتقاعد والمشاركة بالتصويت على هذا التنسيب». ويتساءل القاضي الذي طلب عدم نشر اسمه لحساسية الموضوع: «كيف يمكن لأعضاء المجلس القضائي أن يرفضوا تنسيب رئيسهم المعين من السلطة التنفيذية أصلاً؟».

رئيس المجلس القضائي السابق القاضي محمد صامد الرقاد، قال في محاضرة له: «إن استقلال القضاء يصنعه القضاة الأقوياء»، وذلك بأن يكونوا أقوياء مستقلين ولا تأثير لأي جهة في نظرهم للقضايا المعروضة عليهم. وعبّر عن ذلك برسالة وجهها إلى الملك عبد اللّه الثاني قال فيها «إن أهم مظاهر عدم استقلال القضاء هو تبعية هذه السلطة إلى سلطة أخرى ممثلة بوزارة العدل».

كما أشار الرقاد في رسالته العام الماضي، إلى أن بطء النظر في القضايا والفصل في النزاعات هي أبرز أسباب التباطؤ في تحسين الجهاز القضائي واستقلاله، حيث إن استقلال القضاء حق للمواطنين، لكي يشعروا بالاطمئنان على أن منازعاتهم تُنظر بعدالة ونزاهة وحياد، ما يحقق سيادة القانون.

المحامي مراد خريسات، يرى أن تدخل الحاكم الإداري في اختصاص المحاكم من إيقاع عقوبات على متهمين، مظهر آخر لعدم استقلال القضاء، حيث أوكل قانون منع الجرائم هذه الصلاحيات للحاكم الإداري بإيقاع عقوبات إدارية مثل جلب الشخص دون الأخذ في الحسبان تبرئته في المحاكم العادية، «ما يشكل امتهاناً وإحراجاً للسلطة القضائية التي ترى قراراتها يُضرب بها عرض الحائط» كما يقول.

كما أن كثيراً من مهام السلطة القضائية سُحبت منها لصالح المحاكم الخاصة، كما يرى خريسات، مثل محكمة أمن الدولة التي يرى أنها في الأصل يجب أن تتبع السلطة القضائية. وهو يؤكد أن هذه المحكمة مخالفة للدستور، «فهي نشأت في ظل قانون الطوارئ الملغى». المفارقة أن بقاء تلك المحاكم، كما يرى، يمس استقلال القضاء، كما أنها سبب لعدم الوثوق به في كثير من الحالات، ناهيك عن أنه يشكل انتقاصاً من حق الشخص بالحصول على درجات التقاضي.

السلطة التنفيذية تقر ببعض هذه الانتقادات، بل إنها حاولت إصلاحها، ومن ذلك محاولاتها لتأهيل القضاة ورفع مستوى كفاءتهم، فقد تم وضع استراتيجية لتطوير القضاء لتعزيز النزاهة والاستقلالية، وتعزيز كفاءة الجهاز القضائي وتطوير الأنظمة والإجراءات، وتقليل الطلب على المحاكم، وتعزيز الرقابة والتفتيش القضائي، وتطوير البنية التحتية للمحاكم، وتعزيز القدرة المؤسسية لوزارة العدل، ومحور أتمتة وظائف وزارة العدل والمحاكم وحوسبتها.

## خريسات: الحاكم الإداري يتدخّل في اختصاص المحاكم

الاستراتيجية التي أطلقتها وزارة العدل منذ العام 2000 نصت على عدد من الخطط للنهوض بالقضاء وتعزيز مكانته، ورفده بالمقومات الكفيلة بضمان استقلاله ونزاهته.

كما تبنت الوزارة استراتيجية شاملة للتطوير القضائي للأعوام 2004 - 2007، اصطُلح على تسميتها «استراتيجية تطوير القضاء الأردني»، وانبثق عنها نحو 600 مشروع منها ما تم تنفيذه، ومنها ما هو قيد التنفيذ.

# ملاحظات حول معنى اليسار

عزمي بشارة

**ليست الاشتراكية بنظر اليسار الديمقراطي ملْكية الدولة لوسائل الإنتاج، بل هي حركة لتنظيم المجتمع بشكل أكثر عدالة ومساواة وديمقراطية. ومن بديهيات الفكر الاشتراكي أنه إذا كانت الملْكية العامة على وسائل الإنتاج تعني ملْكية الدولة، فمن الواضح والبديهي أن تكون ملْكية دولة ديمقراطية.**

◄ يحق لنا الادعاء أن اليسار الأوروبي بشكل عام، ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان أشدّ المدافعين عن توسيع الديمقراطية. على هذا، فإن اليسار غير الديمقراطي ليس يساراً بتعريف الكاتب لليسار، ذلك أنه لا يمكن في عصرنا فصل فكرة المساواة عن فكرة الديمقراطية.

لقد أدت الثورات الصناعية المتتالية إلى تغير سريع في علاقات الإنتاج والملْكية السائدة. وقد عبّر اليسار الديمقراطي عن نفسه في هذه الثورة بوسائل عديدة: النضالات النقابية المتواترة، الحركة الطلابية، الثورة الثقافية في الستينيات، الحركات النسوية، والتضامن مع حركات التحرر الوطني. كما عبّر عن نفسه أيضاً بالإصرار على تحرير قطاعات اجتماعية معينة من قوانين السوق، وبالنضال من أجل إخضاعها لأهداف اجتماعية سامية ولو على حساب التنافس وقوانين السوق، وبالنضال من أجل إخضاع المؤسسات الحكومية كافة للمراقبة والمساءلة، بما فيها تلك الأجهزة التي كانت تضع ذاتها فوق المحاسبة، بالاعتماد على شبح تهديد أمن الدولة أو وحدة الأمة وغير ذلك.

وعمل اليسار دائماً حين كان يساراً، على تنظيم الناس في مبادرات ذاتية وفي إدارات ذاتية ديمقراطية بما يتعلق بأحيائهم وبيئتهم وأماكن عملهم. لكن اليسار من ناحية أخرى يحارب استغلال هذه المبادرات لصالح ترسيخ ومأسسة النزعة المحافظة، التي قد تُستغل لمحاربة الحداثة، أو محاربة تشريعات تقدمية قد تقوم بها الدولة لتعزيز الحريات الفردية أو مساواة الرجل بالمرأة. وقد تكون البنية الاجتماعية المحافظة خاضعة في بعض الحالات، لسيطرة قوى أكثر محافظة من القوى التي تسنّ القوانين في الدولة.

لدى اليسار نزعةٌ فطرية سليمة تدفعه لأن يكون مع الشعب ومع الجماهير، لكن هذا يفترض، رغم صعوبة الأمر، أن يضع خطاً فاصلاً بين الشعبية والشعبوية، وأن يعتمد التوعية والتنوير والارتباط بمصالح الناس والجماهير الواسعة. وبذلك يختلف عن اليمين الشعبوي.

ينطلق اليسار، كما نفهمه، من افتراض أن الحرية تحقق جوهر الإنسان، وتصبح بالتالي شرطاً لتطور قدراته ومواهبه ولتحقيق الطاقة الكامنة فيه. لذلك، فإن النضال ضد العولمة لا يتوجه ضد تعميم الحاجات ولا تعميم التكنولوجيا، وإنما ضد تكريس العولمة نفسها للعجز عن تلبية الحاجات التي تخلقها وتعممها.

وإذا كان اليسار في الدولة الدكتاتورية يطالب بالديمقراطية السياسية كضرورة من ضرورات العدالة الاجتماعية، إلا أن الديمقراطية المقصودة ليست مجرد تعددية سياسية قد تتحول في بعض الدول إلى تعددية أقوامية **إثنية** أو طائفية أو عشائرية تعيد إنتاج النظام التقليدي، بل هي ضمانات ممأسسة ومتفق عليها، من كل الفئات الشرعية الفاعلة سياسياً لحقوق المواطن السياسية والاجتماعية، ولسيادة القانون واستقلال القضاء وحق محاسبة ومساءلة السلطة السياسية.

وجدت أزمة اليسار أكثر تعبيراتها وضوحاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. لكن الأزمة تعود إلى ما قبل ذلك، وفي غمار هذه الأزمة نشأت نزعتان لدى قوى اليسار المأزومة التي لم تعد تجد لها خصوصية سياسية واجتماعية، بعد أن فقدت القاعدة الاجتماعية الطبقية والسياسية الحزبية التي استندت إليها:

- في العالم الثالث، انزلق قسم من اليسار المغترب عن القضايا الوطنية والقومية إلى التخلي الكامل عن قيم اليسار، بخاصة تلك التي تؤكد على العدالة الاجتماعية والمساواة، وتحوّلَ هذا «اليسار السابق» إلى الدعوة لاستيراد «وصفة الديمقراطية» على دبابة، وإلى عدّ العلمانية والعلمنة مهمة اليسار الأولى، بل الوحيدة، وتجاهل مهماته الأصلية التي تميزه، وركّز على العلمانية وحدها، التي قد تجمعه مع دكتاتوريات ومستعمرين ضد جماهير الشعب الفقيرة المنضوية تحت لواء الحركات الدينية.

تصبح العلمانية والديمقراطية في هذه الحالة مقولات جاهزة، تُردَّد كنوع من التقليعة السياسية دون مضمون اجتماعي سياسي، من قِبل نخب لا تأثير لها في المجتمع والسياسة. وغالباً ما انزلقت هذه «المراجعة النقدية» إلى معاداة الحزبية والحزبيين، وإلى معاداة عملية بناء المؤسسات، وأدارت ظهرها لمجتمعها في جمعيات نخبوية (وغير ديمقراطية في العادة) لا علاقة لها بالواقع السياسي القائم. وباتت هذه المراجعة النخبوية معادية للديمقراطية، بل ومجهضة لعملية التحول الديمقراطي.

- وقد انزلق قسم آخر من اليسار إلى التمسك بتعابير ومصطلحات معادية للتطور والتقدم، وبات يستخدم شعاراتٍ أصوليةً محلويّة تناهض الحداثة. هذا الجزء من «اليسار» سابقاً، بحثَ عن قواسم مشتركة مع أيٍّ كان في العداء للغرب وللعولمة، متجاهلاً، بل ومتستراً على حقيقة، أن هذا العداء قد يكون مدفوعاً بمنطلقات مختلفة، بل متناقضة. وفي سبيل هذه القواسم المشتركة في معاداة الغرب، تم تأجيل قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما تم تحييد النضال من أجل عقلنة العلاقات السياسية والاجتماعية في بلده.

اليسار، الذي لم يرَ العلاقة بين الأمة الحديثة والمواطنة، وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وشرعية الدولة، وتصارعها مع مفهوم الأمة، وضمور مفهوم المواطن مع عدم وضوح مفهوم الأمة، لم يكن بوسعه أن ينجب أيَّ فكر يساري ديمقراطي خلاّق قادر على تحديد تحدّيات المرحلة، وأشكال مواجهتها سياسياً على الطريق من أجل سعادة الإنسان وحريته في أوطاننا. فهذا الهَمّ يمر عبر المسألة العربية ومواجهة واقع التفتيت والتجزئة.

إن صيغة هذا الفكر عربياً غير ممكنة دون الربط بين قيم اليسار (المساواة، العدالة الاجتماعية، الحرية، قيم التنور الاجتماعي والتقدم وعقلنة العلاقات الاجتماعية والسياسة وأنسنتها)، وبين الديمقراطية كنظام حكم، وبين القضية القومية. كما أن الحديث عن وحدة الأمة بغياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو خداع. فالثقافة السياسية اليسارية والديمقراطية غير قادرة على التغلغل والارتباط بقضايا الناس وحياتهم وثقافتهم دون الفعل السياسي، ودون الارتكاز على الانتماء للشعب، ودون معالجة قضايا الناس وأسباب معاناتهم الحياتية اليومية في الدول القائمة.

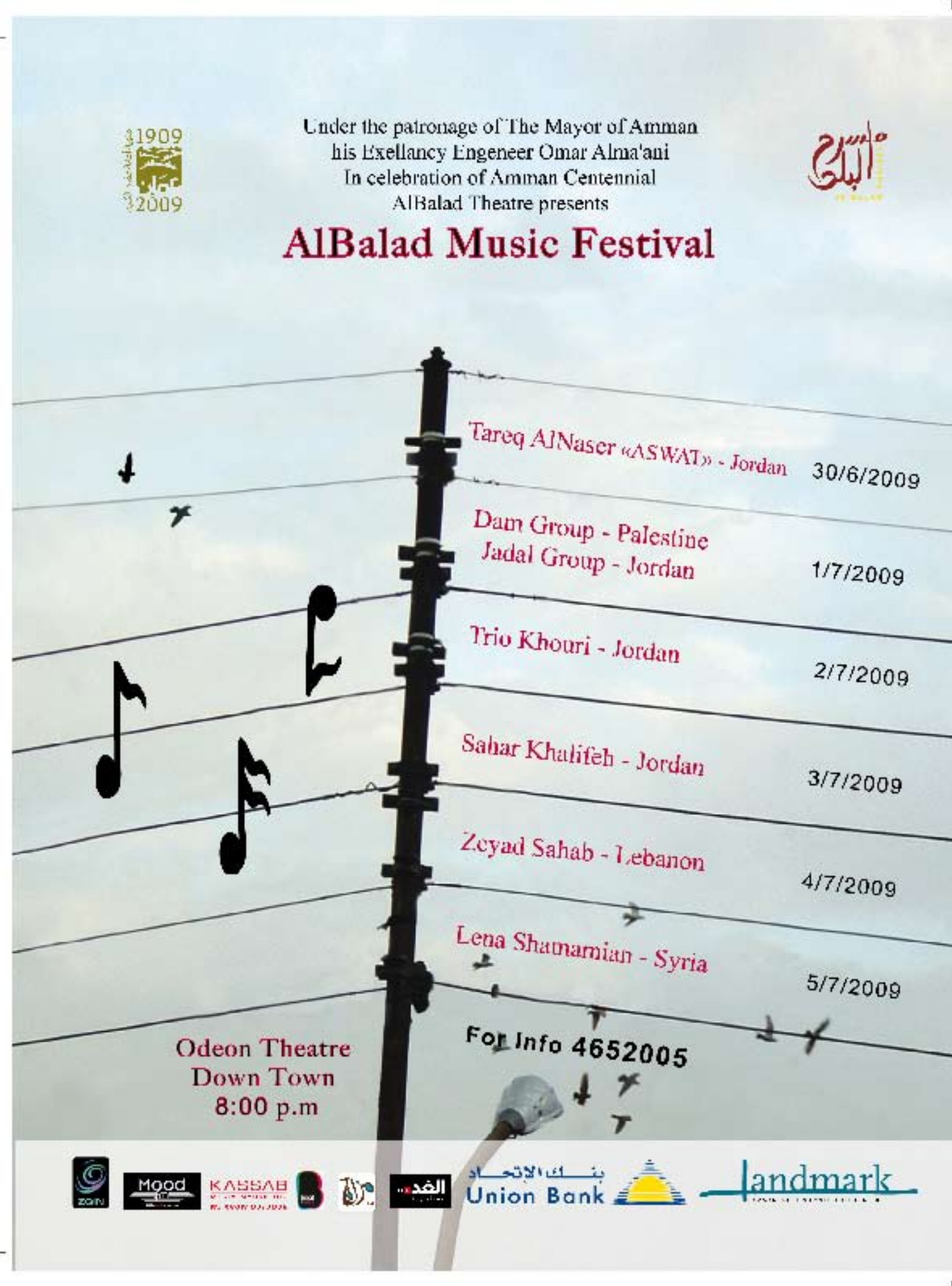
1909
2009
Under the patronage of The Mayor of Amman
his Exellancy Engeneer Omar Alma'ani
In celebration of Amman Centennial
AlBalad Theatre presents
AlBalad Music Festival
Tareq AlNaser «ASWAT» - Jordan 30/6/2009
Dam Group - Palestine
Jadal Group - Jordan 1/7/2009
Trio Khouri - Jordan 2/7/2009
Sahar Khalifeh - Jordan 3/7/2009
Zeyad Sahab - Lebanon 4/7/2009
Lena Shamamian - Syria 5/7/2009
Odeon Theatre
Down Town
8:00 p.m
For Info 4652005
Mood
KASSAB
الغد
بنك الإتحاد
Union Bank
landmark

# المشاريع الصغيرة والمتوسطة: مساهمة محدودة في محاربة البطالة

محمد علاونة

**ما زالت البنوك تفرض شروطاً صعبة أمام تنمية وتوسيع نشاطات المشاريع الصغيرة، التي توظف أكثر من 60 في المئة من إجمالي القوى العاملة المقدَّرة بحسب وزارة العمل بـ1.2 مليون شخص.**

وبينما استوفت تلك المشاريع شروط نجاحها، مثل مساهمتها بأكثر من 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وحجمها البالغ 98,5 في المئة من إجمالي المؤسسات العاملة، بحسب بيانات وزارة التخطيط للعام 2008، إلا أن الشروط المفروضة من القطاع المصرفي الخاص يصعب الإيفاء بها من طرف أصحاب تلك المشاريع. من بين تلك الشروط: الضمانات المالية، عدد الكفلاء، والسجل المالي الجيد.

يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على المستوى العالمي، وذلك بحسب طبيعة اقتصاد كل دولة وخصائصها، وقد وضعت كل دولة معايير محددة بها لتحديد هذه المشاريع. من أبرز المعايير التي اتفقت عليها جميع الدول: العمالة، ورأس المال.

غرفة تجارة عمان، ترى أن كل منشأة تشغل أقل من 10 عمال وبرأسمال أقل من 30 ألف دينار، منشأة **ميكروية**. وفي حال راوح عدد العمال بين 10 و49، وتجاوزَ الرأسمال 30 ألف دينار، فالمنشأة تُعدّ صغيرة. وإن راوح عدد العمال بين 50 و249 وبرأسمال يزيد على 30 ألف دينار، فالمنشأة متوسطة.

وقـدّرت غرفة صناعة عمان عدد الشركات الصغيرة بـ17175 شركة، بينما هنالك 900 شركة متوسطة و165 شركة كبيرة. تكشف هذه الأرقام أن أقل من 1 في المئة من الشركات في الأردن كبيرة، و5 في المئة متوسطة، و94 في المئة شركات صغيرة، بمعنى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل 99 في المئة من المنشآت الصناعية الأردنية من حيث العدد.

ماليزيا مثلاً تصنف المشروع على أنه صغير، إذا كان عدد العمال فيه لا يتجاوز الثلاثين، بينما تذهب كلٌ من الولايات المتحدة، بلجيكا، اليونان، وسنغافورة، إلى رفع هذا العدد إلى 50 عاملاً، بينما يرتفع في اليابان إلى 300، ويصل إلى 500 في كلٍّ من فرنسا وألمانيا وإيرلندا والدنمارك.

أما من حيث معيار رأس المال، فتصنف الولايات المتحدة المشروعَ على أنه صغير إذا كان رأسماله أقل من مليونَي دولار. ويقل المبلغ في اليابان إلى 940 ألف دولار، بينما تحدده سنغافورة بـ280 ألف دولار. وفي دول الخليج، صنفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، المشاريع على أنها صغيرة، إذا كان لا يزيد عدد العمال فيها على 30 عاملاً، ويقل رأسمالها عن مليونَي دولار، أما التي لا يزيد عدد العمال فيها على 60 عاملاً، ويراوح رأسمالها بين مليونين وستة ملايين دولار، فقد صنفتها على أنها مشاريع متوسطة.

يتم قياس دَور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد، عبر ثلاثة معايير رئيسية: المساهمة في التشغيل والإنتاج، وحصتها في العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد، والمساهمة في زيادة الدخل القومي، فهي تساعد على ذلك خلال فترة قصيرة نسبياً، نظراً لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنةً بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع، بحسب الخبير الاقتصادي أحمد النمّري.

قطاعياً، تتركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعَي الصناعة والتجارة.

يـقـول رئـيـس غـرفـتَـي صناعة الأردن وعمّان حاتم الحلواني، إن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 98,7 في المئة من إجمالي المنشآت البالغ عددها 25 ألف منشأة، وهي تشغّل أكثر من 180 ألف عامل، وهذا العدد يشكل حوالي 48 في المئة من نسبة القوى العاملة في الأردن.

**هذه المشاريع تساهم بأكثر من 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي**

بما أن حصة المشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن أكثر من 98 في المئة من إجمالي المنشآت، في الوقت الذي يساهم فيه القطاع الصناعي، الجانب التحويلي وليس الاستخراجي، بنحو 0,8 نقطة من معدل النمو المقدَّر بنسبة 4 في المئة أو ما يعادل 17,3 في المئة من النمو ككل، فإن هذه النسبة تعدّ جيدة، بحسب النمّري، لكنه يرى أن هناك خللاً في معادلة التشغيل.

يقول: "هذه المنشآت تبتعد كثيراً عن الشرط الثاني، وهـو مساهمتها في الـتـشـغـيـل، كـون البيانات تشير إلى وجـــود نحو 180

ألف عامل يعملون في هذه المنشآت، لكن معظمهم غير أردنيين".

واقع النشاط الاقتصادي في البلاد، لم يمر بأيّ مستوى من التطور التدريجي الذي يرسي القواعد الإنتاجية المتعددة، بل اتّجه مباشرة إلى مرحلة الصناعات الحديثة من خلال استيراد تقنية الإنتاج من الدول المتقدمة، ما أدى إلى غياب طبقة من الحرفيين والعمال المهَرة الوطنيين، الذين يتولّون تشغيل المنشآت الصغيرة، ويقومون بالجانب الابتكاري فيها. وقد نتج عن هذا اعتماد المنشآت بخاصة الصناعية منها على العمالة الأجنبية، بحسب الخبير الاقتصادي محمد البشير.

يرى البشير عائقَين يحدّان من نشاط المنشآت الصغيرة: التمويل، وغياب التنسيق. بما يتعلق بتسويق هذه المنشآت، يقول: «هنالك تناقض واضح بين عدد المنشآت الصغيرة الصناعية ومثيلاتها التجارية»، في إشارة إلى مشكلة في التسويق مع وجود أكثر من 75 ألف تاجر مسجلين في غرفة تجارة الأردن.

يقترح البشير أن يجري التنسيق بين هؤلاء الصناعيين والتجار في هذا الشأن، كما يقترح وجود مظلة واحدة ترعى شؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثلما هو متبع في دول أخرى تدرك أهمية هذا القطاع، فأنشأت وزارات أو هيئات مستقلة لمتابعة شؤونها. «لا بد من وضع استراتيجية موحدة وتنسيق الأدوار بين جميع هذه الجهات، توفيراً للوقت والمال والكوادر البشرية، وضماناً لعدم الازدواجية في العمل».

هذا ما ذهب إليه أيضاً الخبير الاقتصادي غسان معمّر، الذي يرى أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يفتقد للإطار التنظيمي الموحد. «على سبيل المثال تتوزع النواحي النظامية والإجرائية لهذه المنشآت على كل من وزارة الشؤون البلدية من حيث إصدار رخص أو تصاريح، ووزارة التجارة والصناعة ممثلة في الغرف التجارية الصناعية من حيث إصدار السجل التجاري ونظام الدفاتر التجارية، كما أن هناك أكثر من 12 جهة حكومية لديها علاقة وثيقة ذات تأثير في وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل وزارات الصحة والاتصالات والنقل والتعليم والسياحة».

النمّري يلفت إلى مسألة تتعلق بالعمالة. «هذه المنشآت لم تستطع الحد من البطالة في البلاد»، التي تبلغ 15 في المئة بحسب بيانات الإحصاءات العامة. ويضيف: «هناك أكثر من 300 ألف عامل وافد، بينما تقدَّر قوة العمل في الأردن، بحسب بيانات وزارة العمل، بـ1,2 مليون. هذا يعني أن الوافدين يحصدون حصة كبرى في وظائف تلك المنشآت».

يوضح النمّري: «في المناطق الصناعية المؤهلة وحدها، التي تصنَّف بوصفها منشآت صغيرة ومتوسطة، فإن العمال الأجانب يحصدون ثلث الوظائف المتوافرة فيها».

وزير العمل غازي شبيكات ينفي في تصريح لـ«السّجل» فكرة أن العمالة الوافدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشهد زيادة غير طبيعية، وقال إن معظم الوافدين يعملون في قطاع الخدمات، بعيداً عن الصناعة والتجارة، في إشارة منه إلى «التحميل والتنزيل والنظافة».

يستند شبيكات إلى أن العمالة الوافدة لا تستطيع الحصول على تمويل، على سبيل المثال من صندوق التنمية والتشغيل، «إحدى الجهات الداعمة لتلك المشاريع».

أما موقف القطاع المصرفي الأردني، بشكل عام، فلا يشكل حالةً شاذة، في إحجامه عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كنوع من ردّ الفعل على تجنُّب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جاء إنشاء مؤسسات إقراضية متخصصة في معظم دول العالم. وغالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية.

على سبيل المثال، أنشئت في الولايات المتحدة

## أميركا أنشأت في العام 1945 هيئة متخصصة لضمان القروض

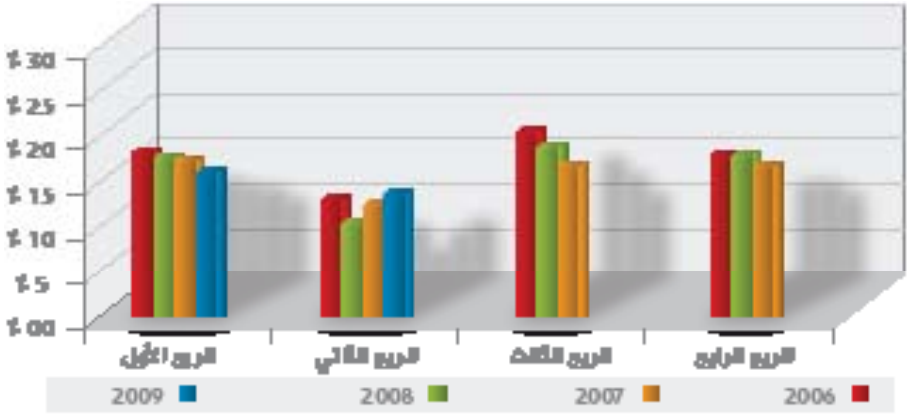


خلال العام 1945، هيئة متخصصة في ضمان القروض لدعم تلك المشاريع وتمويلها. أما في الأردن، فقد جاءت فكرة تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض كجهة منفذة لبرنامج ضمان القروض برأسمال قدره 10 ملايين دينار في العام 1994.

البيانات الأخيرة الصادرة عن الشركة، تفيد بأن قيمة المبالغ المضمونة لجميع برامج ضمان القروض خلال العام ارتفعت في العام 2007 إلى 17,1 مليون دينار، مقابل 15,2 مليون دينار العام 2006.

بينما انخفض رصيد المحفظة المضمونة بمقدار 1,9 مليون دينار، ليصبح 49,2 مليون دينار، مقابل 51,1 مليون للعام الماضي، في حين ارتفعت قيمة إجمالي السقوف الممنوحة للبنوك المشاركة بمقدار 9,7 مليون دينار، لتصبح 78,5 مليون دينار، مقارنة مع 68,8 مليون دينار العام الماضي.

وعلى صعيد البرامج المختلفة للضمان، فقد ارتفع عدد القروض الإنتاجية للعام 2007 ليصل إلى 180 قرضاً، مقارنة مع 153 العام 2006، وارتفعت قيمة المبالغ المضمونة إلى 3,8 مليون دينار، مقابل 3,1 مليون دينار العام 2007، لتصبح قيمة محفظة القروض الإنتاجية المضمونة في نهاية العام 2007، نحو 8,8 مليون دينار. أما السقوف الإنتاجية الممنوحة للبنوك المشاركة، فقد بلغت 29,2 مليون دينار في العام 2007.

مع عدم توافر مسح حتى الآن يبين حجم العمالة الوافدة في المشاريع المتوسطة والصغيرة، إلا أن قراءة تحليلية لبيانات صادرة عن وزارة العمل، تخلص إلى أن العمالة الوافدة تشغل ربع شواغر العمل في تلك المنشآت.

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل 60 في المئة من الطبقة العاملة، يعني أن نحو 600 ألف عامل من مليون يعملون بها، مع استثناء المتعطلين المقدَّر عددهم بـ 200 ألف، بحسب بيانات الإحصاءات العامة.

في قراءة تحليلية، يخلص المرء إلى أن نحو 300 ألف عامل وافد حائزين على تراخيص عمل، يتوزعون بحسب بيانات وزارة العمل، على القطاعات المختلفة: الصناعة (حصتهم 25,1 في المئة)، الخدمات (36 في المئة)، الزراعة (23,6 في المئة).

نحو 200 ألف عامل وافد من هؤلاء يعملون في منشآت صغيرة ومتوسطة، عند استثناء حصة الإنشاءات البالغة 15,3 في المئة، نحو 45 ألف عامل، واستثناء نصف قطاع الخدمات، 18 في المئة من أصل 36 في المئة، أي نحو 50 ألف عامل، على اعتبار أن قطاع الخدمات يشمل أيضاً الخدمات المساندة لعمليات النقل المستقلة غير التابعة لتلك المنشآت، ووجود عمال نظافة تابعين لمؤسسات حكومية، لكن في القطاع نفسه هنالك المقاهي والفنادق والمطاعم التي يعمل بها وافدون، وهي تعدّ منشآت صغيرة.

تشير البيانات الصادرة عن مؤسسة المدن الصناعية إلى وجود 28. 14 ألف عامل وافد، مقابل 9 آلاف أردني، من إجمالي 38 ألف فرصة عمل في تلك المناطق.

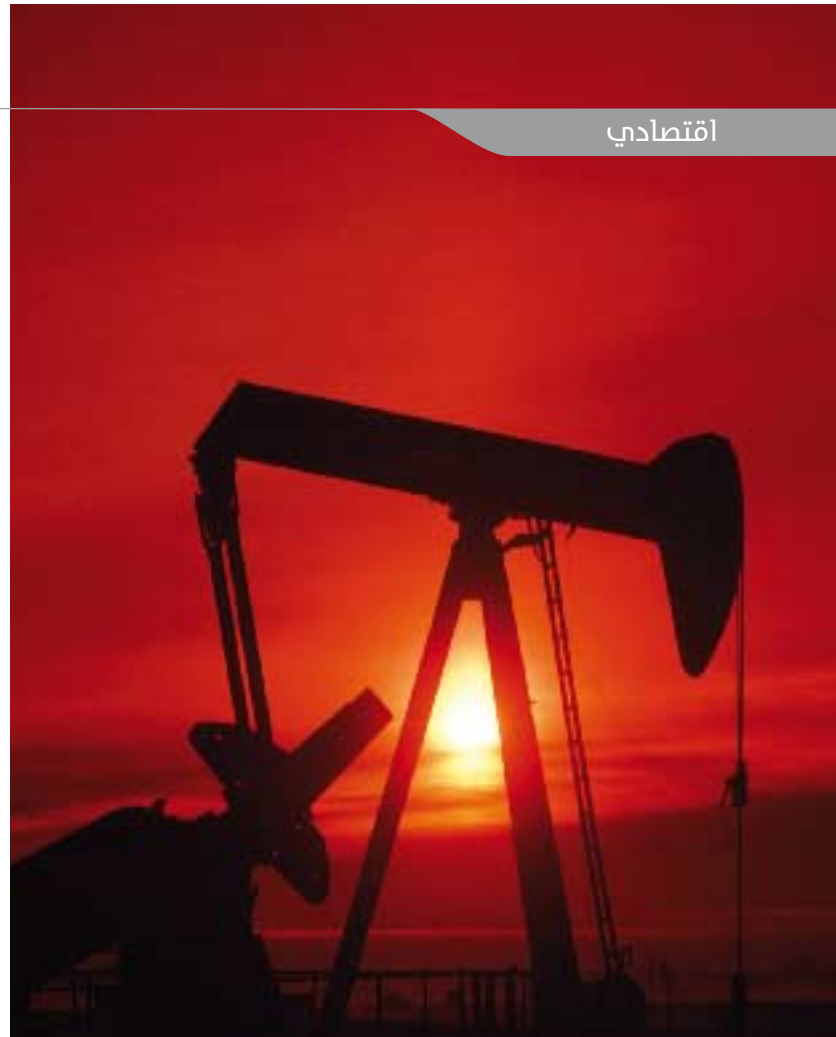

# أسعار النفط: هل تعيد مشهد خوف عاشه العالم؟

محمد كامل

**هل تعيد أسعار النفط فرض مشهد الخوف الذي عاشته دول العام المنتجة والمستهلكة، عندما تجاوز سعر النفط 147 دولاراً للبرميل، في 11 تموز/يوليو 2008؟**

يبدو أن المشهد نفسه سيتكرر، مع الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط خلال أيار/مايو 2009، بالتزامن مع الآمال بعودة النمو للاقتصاد العالمي.

فقد سجل النفط أعلى مستوى له يوم الخميس 11 يونيو/حزيران 2009، عندما وصل إلى مستوى 73,23 دولار، وهو أعلى مستوى لسعر الخام للمرة الثانية منذ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2008 حين سجل السعر 75,69 دولار، بينما سجل سعر 33 دولاراً للبرميل في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008.

لكن الملاحَظ في اتجاهات أسعار النفط، تقلُّص الفجوة بين أسعار النفط الفورية وتلك الآجلة التي غالباً ما تتمتع بهامش ملموس يجده المضاربون فسحة لتحقيق أرباح. تقلُّص هذا الهامش يعني أن النفط يجد دعماً حقيقياً يعززه الطلب ونقص المعروض، لا المضاربة.

فمنذ الربع الثالث من العام 2008، كانت أسعار هذه الخامات في العقود الفورية تُتداول بخصم كبير مقابل أسعار العقود المستقبلية.

بالنسبة لمزيج غرب تكساس، بلغ هذا الخصم ذروته في كانون الثاني/يناير 2009 عند 36 دولاراً للبرميل، حين استقر سعر العقد، تسليم كانون الأول/ ديسمبر 2012، بحدود 70 دولاراً للبرميل، بحسب البيانات الصادرة عن أسواق النفط.

بحلول أيار/مايو 2009، تقلصت تلك الفجوة بين السعرَين إلى نحو 10 دولارات مع ارتفاع أسعار العقود الفورية.

أحد أسباب التقارب بين أسعار العقود الفورية وتلك المستقبلية عند مستويات أسعار أعلى، يتمثل في الاعتقاد المتزايد بأن منظمة الدول المصدّرة للنفط **أوبك** تتحكم بإمداداتها، بحيث تستقر الأسعار عند المستوى الذي تراه عادلاً، البالغ 75 دولاراً للبرميل.

المنظمة عززت هذا الاعتقاد في اجتماعها الأخير بفيينا في أيار/ مايو، حيث أبقت على حصص الإنتاج من دون تغيير، لكنها أوحت إلى أنها ما زالت تميل إلى خفض إضافي في الإنتاج.

**أوبك** أشارت في اجتماعها إلى أن «حجم معروض النفط في السوق ما زال يفوق الطلب الفعلي»، وأن مخزونات النفط «ما زالت مرتفعة»، رغم انخفاضها مؤخراً.

رغم تحسُّن آفاق الاقتصاد العالمي، ترى **أوبك** أن تطور الطلب العالمي على النفط في 2009 «ما زال الأضعف منذ فترة طويلة جداً».

وكالة الطاقة الدولية أشارت في تقريرها الصادر في أيار/مايو 2009، إلى إمكانية انخفاض الطلب العالمي على النفط في العام الجاري بنحو 0,2 مليون برميل يومياً، إذ تتوقع تراجعه بمقدار 2,6 مليون برميل يومياً خلال العام الجاري، وبما نسبته 3 في المئة عن العام 2008، وهو ما يمثل في الوقت نفسه تراجعاً بواقع 3,4 مليون برميل عما كان متوقعاً في أيلول/سبتمبر 2008.

هذه التوقعات تعدّ الأكثر تشاؤماً عند المقارنة مع معظم التوقعات الأخرى، ما يعكس نظرة أكثر ضبابية حول نمو الاقتصاد العالمي.

على سبيل المثال، يتوقع مركز دراسات الطاقة الدولية أن يتراجع الطلب في 2009 بواقع 1,4 مليون برميل يومياً، قبل أن يرتفع مجدداً خلال الفترات اللاحقة بشكل ربع سنوي، بينما تتوقع **أوبك** تراجع الطلب بنحو 1,6 مليون برميل يومياً.

محللون اقتصاديون تحدثوا عن الدور الذي قد تكون لعبته عملية تصريف المخزون في خفض الطلب على النفط في الأجل القصير، مشيرين إلى أن الطلب قد يعاود الارتفاع، وبشكل أسرع من المتوقع، مع ارتفاع المخزون مجدداً.

أما في جانب الإمدادات، فإن **أوبك** نجحت، بشكل كبير، في الحد من إمدادات النفط إلى السوق منذ أن بدأت في خفض إنتاجها في أيلول/ سبتمبر 2008، إلا أن البيانات الأخيرة تُظهر أن الإنتاج قد يكون عاود الارتفاع.

المنظمة أشارت إلى أن إنتاج دول أعضائها، باستثناء العراق، ارتفع إلى 25,8 مليون برميل يومياً في نيسان/أبريل 2009، من 25,6 مليون برميل يومياً في آذار/مارس 2009. بذلك، يشكل ما تم خفضه فعلياً

نحو 77 في المئة من إجمالي الخفض المعلن البالغ 4,2 مليون برميل يومياً عن مستويات أيلول/سبتمبر 2008، مقارنةً مع ما نسبته 82 في المئة في آب/أغسطس 2008.

رغم أنه ما زال من المبكر جداً الاستنتاج من ذلك عدم التزام بعض أعضاء **أوبك** بقرارات المنظمة، إلا أن «تعافي» أسعار النفط مؤخراً، قد يكون دفع ببعض الدول الأعضاء إلى عدم التقيد التام بحصة إنتاجها.

**أوبك** تقول إن معظم الإنتاج الإضافي في نيسان/أبريل جاء من فنزويلا (إنتاجها ارتفع بواقع 27 ألف برميل يومياً عن مستواه في آذار/مارس 2009)، وإيران (90 ألف برميل يومياً)، وهما الدولتان اللتان تعدّان بأمسّ الحاجة لرفع العائدات النفطية من أجل دعم ميزانيتيهما.

من جهة ثانية، جاء نحو ثلثَي الخفض المسجل في إنتاج **أوبك** من السعودية والإمارات والكويت، مع أن إجمالي إنتاج هذه الدول الثلاث لا يتجاوز 50 في المئة من إجمالي إنتاج المنظمة.

وفي حال التزمت جميع الدول الأعضاء في **أوبك** بقرارات المنظمة، وفي ظل التوقع بأن يأتي الإنتاج من خارج المنظمة مستقراً، فإن تعافي النشاط الاقتصادي العالمي يشير إلى أن السوق النفطية قد تشهد، بشكل تدريجي، توازناً أكبر خلال الفترة المتبقية من العام.

ومن شأن ذلك أن يوفر أسباباً لرفع أسعار النفط خلال العام 2009، حتى لو أدت عمليات جني الأرباح إلى الحد في الأجل المتوسط من حجم الضغوط التي رفعت أسعار النفط.

## ثلثا الخفض المسجّل في إنتاج «أوبك» من السعودية والإمارات والكويت

وفي حال تحققت تلك التطلعات المتفائلة، فمن المرجح أن يشهد الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري تراجعاً أقرب إلى 1,4 مليون برميل يومياً المتوقعة من مركز دراسات الطاقة الدولية.

استجابةً لذلك، قد لا تلجأ **أوبك** إلى تنفيذ بقية الخفض المعلن في إنتاجها، بل ربما ترفع إنتاجها في النصف الثاني من العام الجاري بواقع 0,2 مليون برميل يومياً، مع سعي بعض الدول الأعضاء إلى تحقيق إيرادات نفطية أكبر.

وفي حال قررت **أوبك** خفض إنتاجها بمقدار نصف مليون برميل يومياً إضافية في العام الجاري -إما عبر التزام أعضائها بحصص الإنتاج الحالية، أو نتيجة أي حدث أمني في نيجيريا مثلاً- فإن أسعار النفط قد ترتفع بوتيرة أسرع بكثير.

حينها، قد يتجاوز سعر برميل النفط الخام مستوى 75 دولاراً بنهاية العام 2009.

لكن مع ارتفاع تكلفة الطاقة، فقد يضع هذا السيناريو المزيد من الضغوط على النشاط الاقتصادي العالمي وتطلعات نمو الاستهلاك النفطي في العام 2010.

أسعار النفط قد تشهد المزيد من تراجع الأسعار في حال ارتفع المعروض، نتيجة زيادة الإنتاج من كلٍّ من **أوبك** (نتيجة عدم التزام أعضائها بالحصص المقررة)، ومن خارجها - ربما بزيادة المعروض في 2009 بنحو 0,4 مليون برميل إضافية.

## تطورات أسعار النفط

| | |
|---|---|
| 1970 | حدد السعر الرسمي للنفط السعودي بـ 1.8 دولار للبرميل وفق وزارة الطاقة الأميركية. |
| 1974 | الحظر الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك خلال حرب تشرين الأول / أكتوبر، يتسبب في صدمة نفطية أولى. وتجاوز سعر برميل النفط الذي تستورده مصانع التكرير الأميركي 10 دولارات. |
| 1979 | تسببت الثورة الإسلامية في إيران في صدمة نفطية ثانية، وتجاوز سعر برميل النفط 20 دولاراً. |
| 1980 | الحرب العراقية الإيرانية تدفع سعر برميل النفط لأكثر من ثلاثين دولاراً، ليبلغ 39 دولاراً مطلع 1981. |
| 1983 | بدأت أسعار النفط تطرح في بورصة نيويورك لتبادل السلع نايمكس. |
| 1990 | يتجاوز سعر البرميل لفترة قصيرة 40 دولاراً قبل حرب الخليج الأولى. |
| أيار / مايو 2004 | يتجاوز البرميل مجدداً عتبة 40 دولاراً بسوق نيويورك. |
| أيلول/سبتمبر 2004 | يصل السعر إلى 50 دولاراً، والأسواق قلقة بشأن الإمدادات. |
| حزيران/ يونيو 2005 | سعر البرميل 60 دولاراً. |
| آب/ أغسطس 2005 | الإعصار كاترينا يضرب خليج المكسيك، ويدفع سعر برميل النفط إلى أكثر من 70 دولاراً. |
| أيلول/سبتمبر 2007 | سعر برميل لايت سويت كروود يتجاوز 80 دولاراً، والسوق قلقة من تراجع مخزونات النفط الأميركية. |
| 18 تشرين الأول/أكتوبر 2007 | سعر البرميل يصل إلى 90 دولاراً. |
| 31 تشرين الأول /أكتوبر 2007 | تجاوزت الأسعار على التوالي عتبة 94 و95 دولاراً بعد تراجع كبير للمخزون الأميركي، وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. |
| 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2007 | سعر البرميل يصل إلى 96 دولاراً. |
| 6 تشرين الثاني /نوفمبر 2007 | سعر البرميل يسجل 97 دولاراً. |
| 7 تشرين الثاني /نوفمبر 2007 | سعر البرميل يسجل 98 دولاراً. |
| 21 كانون الأول/ديسمبر 2007 | سعر البرميل يصل إلى 99.29 دولار قبل تراجعه دون 90 دولاراً نهاية كانون الأول/ ديسمبر. |
| 2 كانون الثاني / يناير 2008 | سجل البرميل لفترة وجيزة سعر 100 دولار بسوق نيويورك، متأثراً بأعمال العنف في نيجيريا، والخوف من تراجع جديد بالمخزون الأميركي. |
| آذار/ مارس 2008 | بعد فترة توقف يعاود سعر البرميل صعوده بالتوازي مع تراجع سعر صرف الدولار ليصل إلى 105 دولارات في السادس من آذار/مارس 2008، ومن ثم 111 دولاراً في 13 آذار/مارس، وتراجع مجدداً دون 100 دولار نهاية الشهر. |
| نيسان/ابريل 2008 | سعر البرميل يحطم يومياً أرقاماً قياسية متأثراً بتراجع سعر صرف الدولار، وتراجع المخزون الأميركي، وحفاظ أوبك على مستوى الإنتاج، ونمو الطلب الصيني. |
| 9 نيسان/ابريل 2008 | سجل برميل النفط سعر 112 دولاراً. |

**الأفكار المبدعة لا تقتصر على الكتّاب المحترفين. هذه الأفكار قد يطرحها مواطنون عاديّون؛ خبراء، مهنيون، سياسيون، موظفون، أو رجال دولة لديهم ما يقولونه. مع كل عددٍ من «السجل»، ستكون هناك قضية جديدة يطرحها ضيفٌ جديد على هذه المساحة الحرة.**

# مخبثة أطروحة الوطن البديل

أنيس فوزي قاسم

**بين الفينة والأخـرى يطرح بعض رموز المؤسسة الإسرائيلية فكرة أن الأردن هو «الوطن البديل»، وهي تعني، باختصار، أن الأردن هو في الواقع الدولة التي يطالب بها الفلسطينيون، باعتبار أن معظم سكان الأردن فلسطينيون أو من أصول فلسطينية. وإذا تم إنجاز ذلـك - وفقاً للأطروحة الصهيونية - سـوف تنتهي مشاكل الفلسطينيين، وبالتالي يرتاح الإسرائيليون من هذا الهَمّ.**

بدايةً، لا بدّ من تفكيك هذه الأطروحة، قبل الوصول إلى أسباب هذا الطرح المتكرر ودواعيه. هذة المقولة تعني أن تعاد هيكلة الأردن، بحيث تبرز الشخصية الفلسطينية، لا الأردنية من أصل فلسطيني، وتأخذ مواقعها القيادية في قطاعات الدولة المختلفة، التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية، وتعني التركيز في القطاعات المختلفة على القضية الفلسطينية أكثر مما هي حالياً، وذلك لكي يشعر الفلسطينيون أنهم يعيشون في «دولتهم» بكامل رموزها الوطنية. وفي النتيجة سوف تصبح الحدود الأردنية الإسرائيلية هي الحدود الفلسطينية الإسرائيلية، وهي أطول حدود تكون بمحاذاة إسرائيل، إذ إنها سوف تمتد إلى حوالي 650 كيلو متراً. ولنا أن نتصور كذلك ولادة خلايا فلسطينية بموافقة السلطة السياسية في الدولة الجديدة، أو بعدم موافقتها، تتسلح بأسلحة صاروخية على غرار أسلحة حزب اللّه، وتنتشر على الحدود «الفلسطينية - الإسرائيلية». فهل يمكن لإسرائيلي أن يقبل بتطور وضع كهذا على خطوط ممتدة من أم قيس إلى العقبة؟ وإذا كانت إسرائيل لا تطيق قطاع غزة أو جبهة جنوب لبنان، على ضيقهما، فهل تستطيع أن تتعايش مع «دولة فلسطين» بهذه الحدود وبهذا العمق الذي يلامس حدود العراق؟. الأسوأ من ذلك أن المشروع الصهيوني يقفز عن الدولة والكيان الأردني.

وقد يقال إن إسرائيل سوف تفرض على «دولة فلسطين» هذه، معاهدةَ سلام، مثل معاهدة كامب ديفيد أو معاهدة وادي عربة. والرد على ذلك هو: هل هذه نماذج ناجحة للسلام مع إسرائيل؟ وهل تطمئن إسرائيل إلى أن بعض العناصر الفلسطينية سوف لا تجد منافذ لتهريب السلاح من إيران، أو من عراق المستقبل، إلى قواعد سرية في الأغوار والتلال المطلة على نهر الأردن، كما حدث في معركة الكرامة؟

لا بدّ أن صانعي السياسة الإسرائيلية يدركون هذه المخاطر، ولا يجوز الاعتقاد أن مثل هذه السيناريوهات تغيب عن مسؤولي التخطيط فيها. وإذا كان الحال كذلك، فلماذا يطرح الإسرائيليون هذه المقولة بين الحين والآخر؟

من المؤكد أن الأطماع الصهيونية التوسعية ليست سرّاً، منذ أن قدّم حاييم وايزمن، رئيس الحركة الصهيونية آنئذٍ، خريطة الدولة اليهودية المقترحة إلى مؤتمر السلم في باريس في العام 1919، وقد اعتبر أن الحدود الشرقية للدولة اليهودية تجري بمحاذاة خط حديد الحجاز، أي أن معظم أراضي المملكة الأردنية الحالية تقع ضمن خريطة وايزمن. ومن السذاجة الاعتقاد أن هذا المخطط الصهيوني قد تغيّر، أو أنه قابل للتغيير، بخاصة إذا لاحظنا القلق الإسرائيلي الشديد من تطور التكنولوجيا النووية (وليس السلاح النووي) الإيرانية، والكورية أيضاً. فالأردن - أو أغلبية الإقليم الأردني - ما زال ضمن مرمى الأطماع الصهيونية، سواء ظل الأردن أردنّاً، أو تحوّل إلى فلسطين.

إن تكرار مقولة الوطن البديل على لسان قادة إسرائيل بمواقعهم السياسية المختلفة (ليكود، عمل، كاديما... إلخ) تنطوي على مخابث عديدة، أهمها إحداث ضغوط على السياسة الأردنية، لحملها على اتخاذ قرارات معينة، أو الابتعاد عن اتخاذ قرارات أخرى. وحالياً، يطرح الأردن حلّ الدولتين بقوّة، ويستخدم نفوذه الدبلوماسي لدفع هذا البديل، وهو بديل متناقض مع تطلعات الحكومات الإسرائيلية الحالية والسابقة.

المخبثة الأشدّ لؤماً، تقصد إلى تحريك الفتنة الداخلية في الساحة الأردنيـة، وتحريض بعض العناصر وتأليبها على أخرى. كما لا يخلو الحال من تأجيج مشاعر بعض العناصر الفلسطينية، للتفكير بأطروحة الوطن البديل، وفي الحالين، خلق وضع مأزوم في الساحة الأردنية، وإحداث شروخ في المجتمع الأردني، واللعب على مشاعر بدائية هنا وهناك.

هذه المخابث الإسرائيلية لا تذهب أدراج الرياح بنفسها، ولا تتلاشى بذاتها، لأنه يعاد طرحها وبتكرار لا ينقطع، مما يؤكد أنها سياسة إسرائيلية مبرمجة يتم طرحها بمقاصد صهيونية سامّة، مما يوجب على الأردنيين، قيادةً ونخبة، وضع سياسات وطنية تسدّ الباب في وجهها، وأن يجري الالتزام بسياسات تمّ تقنينها في قوانين أصبحت عناوين مميزة للأردن في وحدته وانسجامه.

على سبيل المثال، إن قانون الجنسية الأردني الصادر في العام 1954، جاء أساساً لتنظيم جنسية الفلسطينيين القاطنين في الضفة الشرقية ومن بقي منهم في الضفة الغربية، وهو قانون –رغم أنه قديم نسبياً- تقدمي، والتزم معايير حقوق الإنسان قبل أن تصبح هذه المعايير شعارات القرن الحادي والعشرين.

لقد تميّز هذا القانون بأنه حرم تجريد الأردني من جنسيته، إلاّ في أضيق الحدود، وفي جميع الحالات يحتاج الأمر إلى إجراءات معقدة، بما فيها صدور قرار من مجلس الـوزراء (وليس قرار من وزير الداخلية مثلاً) وتصديق الملك. هذه الإجـراءات قُصد منها وضع العراقيل في وجه تجريد الأردني من جنسيته، إلاّ لأسباب قوية يقرر فيها مجلس الـوزراء بوصفه صاحب الولاية العامة في الدولة.

لقد تم إهدار هذه الضمانات القانونية دون انسجام مع تاريخ الأردن. فبعد قرار فك الارتباط بين الضفتين في العام 1988، أصبح بإمكان مسؤول متوسط الرتبة أن يسحب الجنسية من أردني، بمقولات لا ترقى إلى أيٍّ من الأسباب المهمة الواردة في قانون الجنسية، ولا يحتاج هذا المسؤول إلى قرار من مجلس الوزراء ولا يحتاج إلى مصادقة الملك. هكذا أصبحت الجنسية لبعض الأردنيين ليست أكثر من رخصة قيادة سيارة يمكن لشرطي السير سحبها.

إن الاعتصام بالقانون هو الأداة الرئيسية في تحصين الجبهة الداخلية، والوقوف في وجه المخابث الصهيونية التي سوف لا تتوقف ولن تتوقف، لإدراكها أن العداء بين الصهيونية والشعوب العربية عداء أصيل قد يعرف المهادنة، إلاّ أنه لا يعرف السلام.

شركة الأردن الدولية للتأمين م.ع.م.

Jordan International Insurance

# Have a safe trip

# رحلة سعيدة

حياتكم و سلامتكم هي أغلى ما تملكون،
ونحن حريصون على حمايتها وإعطائكم
كل وسائل الراحة والسلامة حتى تتمتعون
برحلة ممتعة دون التفكير بالمخاطر.

## Travel
Insurance Program

هاتف: ٥٩٠١١٥٠ ٦ ٩٦٢+ فاكس: ٥٩٢٨٢٣٢ ٦ ٩٦٢+ ص.ب ٣٢٥٣ عمان ١١١٨١ الأردن

www.jiig.com E-mail: marketing@jiig.com

# إسرائيل وأميركا: الاختيار بين الائتلاف والحليف

**الانطباع الأقوى عن الخطاب السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي ألقاه في منتصف حزيران/ يونيو في تل أبيب، هو أنه كان موجهاً لتثبيت ائتلاف حكومته اليميني المتشدد أكثر من كونه موجهاً للعالم. فقد كان نتنياهو معنياً بأن يعلن لأطراف الائتلاف الذي يقوده أنه لم يغير مواقفه، وأنه لم يقبل بحل الدولة الفلسطينية التي أعلن أنه يريدها، فوضع شروطاً أفرغتها من محتواها.**

برهوم جرايسي

هذا الانطباع ورد أيضاً في إحدى الرسائل التي مررها مسؤولون أميركيون للحكومة الإسرائيلية، بحسب ما نشرته صحيفة **هآرتس** بعد أيام على الخطاب، فمن حيث الجوهر لم يأت نتنياهو بجديد في ذلك الخطاب، سوى أنه كرر مواقفه المتشددة، من خلال سلسلة شروط يكفي كل واحد منها لأن يعرقل العملية التفاوضية ويشلها قبل أن تبدأ، وعلى رأس هذه الشروط «الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية»، وما يتبع ذلك من رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

يرتكز الائتلاف الحاكم برئاسة نتنياهو رسمياً، على 74 نائباً من أصل 120 نائباً. وإذا ما اعتبرنا أن هناك خمسة نواب من حزب العمل برئاسة وزير الدفاع إيهود باراك، فإن الائتلاف يرتكز فعلياً على 69 نائباً. لكن هذه ليست الركيزة الأساسية من جهة نتنياهو، وإنما نتائج الانتخابات البرلمانية التي حققت لمعسكر اليمين المتشدد والمتدينين والأصوليين أغلبية 65 نائباً من أصل 120 نائباً، إذ أبقى نتنياهو كتلة متشددة من أربعة نواب خارج حكومته ليضم له حزب العمل، لكن تلك الكتلة ما زالت تدور في فلك الحكومة، بمعنى أنه في حال حدوث ضغط سياسي على حكومة نتنياهو، فإنه سيعتمد على أغلبية ثابتة رافضة لأي توجهات غير تلك التي طرحها في خطابه.

القاعدة التي ترتكز عليها حكومة نتنياهو تتكون من: حزب الليكود برئاسة نتنياهو؛ وتضم كتلته البرلمانية 27 نائباً، جميعهم، من دون استثناء، من اليمين المتشدد، إذ إن التيار اليميني الأقل تشدّداً في حزب الليكود انشق قبل نحو أربع سنوات مُشكّلاً حزب «كديما»، لكن نتنياهو، لدى تشكيل لائحة الحزب للانتخابات، سعى لضم شخصيات متشددة كلياً، من أجل تعزيز موقفه الرافض، مثل: الوزير بنيامين بيغين الذي استقال من حكومة بنيامين نتنياهو الأولى مطلع العام 1997 احتجاجاً على توقيع اتفاق الانسحاب من الخليل مع منظمة التحرير الفلسطينية، والوزير موشيه يعلون، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، إضافة إلى أعضاء كنيست معروفين بمواقفهم اليمينية، وأعضاء جدد يمثلون المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة.

**خلافاً لرؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين، يرتكز نتنياهو على أغلبية برلمانية تحفظ خطه السياسي وتتماشى معه**

ما إن انتهى نتنياهو من خطابه حتى انهالت ردود الفعل الغاضبة من حزب الليكود نفسه، وأعلن عدد من أعضاء الكنيست رفضهم الكلي حتى للدولة في شكلها الذي عرضه نتنياهو في خطابه. ومن يعرف نتنياهو منذ بداياته السياسية يعرف تماماً أنه سعى لردود فعل كهذه، فهذا كفيل بأن يُظهره أمام العالم وكأن «المواقف الجديدة» التي طرحها قد تقود إلى أزمة داخلية في حكومته.

الكتلة الثانية في حكومة نتنياهو هي لحزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة العنصري المتطرف وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، ولها 15 نائباً. وهذا الحزب يتبنى عملياً موقف رئيسه، صاحب القرار الوحيد في الحزب. وهو لا يعترض على إقامة كيان فلسطيني في مناطق معينة في الضفة الغربية، شرط الحفاظ على جميع المستوطنات، حتى أصغرها، تحت الإدارة الإسرائيلية، وأن يكون هذا الكيان مجرد كانتونات جغرافية غير متصلة وبموجب المواصفات التي أطلقها نتنياهو. بل إن ليبرمان مستعد لإجراء تبادل سكاني مع «الدولة الفلسطينية»، بحيث يتم ضم مناطق يقطنها فلسطينيو 48، محاذية للضفة الغربية، فيها كثافة سكانية عالية، مقابل ضم المستوطنات كافة لإسرائيل رسمياً، وهو الأمر الذي يرفضه

الفلسطينيون، بمن فيهم فلسطينيو 48.

أما كتلة حزب العمل بزعامة باراك، وهي الكتلة الثالثة من حيث حجمها في الحكومة، فإنها في السياق المألوف، في الحلبة السياسية الإسرائيلية. ومن المفروض أن تكون هذه الكتلة في خانة «الاعتدال» النسبي، وأن تربط بقاءها في الحكومة بالتقدم في العملية التفاوضية، لكن هذه مجرد انطباعات سائدة عن هذا الحزب، فحزب العمل بزعامة باراك، يستكمل مرحلة ابتعاده عن دائرة التأثير أولاً، إذ بات «العمل» حزباً من الدرجة الثانية، وحزبَ ظِلّ لحكومات اليمين. وثانياً، أنه تخلى حتى عما كان ينادي به لفظياً لأسس الحل الدائم وفق منظوره، ولم يعد لديه برنامج سياسي واضح في هذا المجال.

لذلك، فإن مسألة التقدم في العملية التفاوضية أو عدمه، لن تكون السبب الأول لخروج هذا الحزب من الحكومة، هذا إذا فكر رئيسه أصلاً بالانسحاب من حكومة نتنياهو.

الكتلة الرابعة بعد حزب العمل هي كتلة شاس، والخامسة «هبايت هيهودي»، التي تمثل مستوطني الضفة الغربية، فكتلة «شاس» التي دعمت في سنوات التسعين اتفاقيات أوسلو، باتت لا تكف في السنوات الأخيرة عن الجنوح نحو اليمين المتشدد. وهي تعارض أي وقف للبناء في المستوطنات. ولهذا فهي، بالكاد، تقبل بما جاء في خطاب نتنياهو. وهذا يسري أيضاً على كتلة «هبايت هيهودي»، التي تحفظت على ذكر «الدولة» في خطاب نتنياهو، لكنها رحبت بموقف عدم تجميد الاستيطان.

أما كتلة «هئيحود هليئومي»، التي تمثل المستوطنين أيضاً، وتعدّ الأكثر تطرفاً، فهي من مركبات منظمة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الولايات المتحدة. ولهذه الكتلة أربعة نواب، وهي المكملة لقاعدة النواب الـ 65 التي يرتكز عليها نتنياهو، والتي بقيت خارج الائتلاف الحكومي.

بناء على هذا المشهد الحزبي، فإن نتنياهو، خلافاً لكل رؤساء الحكومات الإسرائيلية في السنوات الـ 16 الماضية، يرتكز على أغلبية برلمانية تحفظ خطه السياسي وتتماشى معه. ولهذا فمن دون ضغوط خارجية فعلية على الحكومة الإسرائيلية، تساهم في تغيير الأجواء السائدة في الشارع الإسرائيلي، فإنه لن يكون هناك أي احتمال لتحقيق انطلاقة وتقدم في أي مسار سياسي في ظل الحكومة الحالية.

الأنظار تركز الآن على العلاقات الإسرائيلية الأميركية في ضوء تغير الخطاب الصادر عن البيت الأبيض، مع وصول الرئيس باراك أوباما إلى منصبه مطلع العام الجاري.

حتى الآن، ثمة تضارب خطابات ورسائل قصيرة متبادلة بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي. ورغم كثرة الحديث عن احتمال أن تمارس الإدارة الأميركية ضغوطاً على حكومة نتنياهو، إلا أن الانطباع السائد حتى الآن في سدة الحكم في إسرائيل هو أن الخلاف السياسي الظاهر من خلال خطاب الطرفين لن يقود إلى صدام فعلي، رغم أن صداماً كهذا حدث في مطلع التسعينيات، حين ضغطت إدارة جورج بوش الأب على حكومة إسحاق شامير، في حينه، ما ساعد على إسقاط تلك الحكومة.

لكن نتنياهو قد يعتقد مرّة أخرى أن في إمكانه ممارسة ضغط مرتدّ على أوباما من خلال الحلبة الأميركية الداخلية، وهذا ما كان فعله في النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية ضد إدارة الرئيس بيل كلينتون. لكن السفير الأميركي الأسبق في كل من دمشق وتل أبيب، مارتن إنديك، تنبه لذلك مسبقاً فحذر نتنياهو في مقابلة مع صحيفة **يديعوت أحرنوت** قبل بضعة أسابيع، من أن يحاول تجنيد الجمهوريين في واشنطن للضغط على أوباما، وقال إن على نتنياهو أن يعلم أن الجمهوريين الآن في وضع صعب، فهم ليسوا أغلبية في الكونغرس ولا في مجلس الشيوخ.

## التقدم أو التراجع في العملية التفاوضية، لن يكون سبباً لخروج وزراء من الحكومة

وأضاف إنديك: «إن بيبي يعاني من حقيقة أن كثيرين في الإدارة الأميركية يعرفونه جيداً، بل وأكثر من اللازم، فقد كانوا هناك أيضاً في فترة كلينتون، وهم لا ينسون ما كان. لا علم لي بما إذا كان هذا سيؤثر في أوباما، فهو الشخص الذي يقرر رأيه بنفسه، لهذا فإن في إمكان نتنياهو أن يبني علاقة قائمة على الثقة، والشرط هو أن يفعل ما يقال».

مجال المناورة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية يبقى محدوداً لأي رئيس أميركي، والأسابيع المقبلة ستحدد ما إذا كان أوباما قادراً على كسر بعض قيود هذه العلاقة أم لا.

# لبنان: الشعب يصالح نظامه الانتخابي

**كانت الانتخابات اللبنانية التي جرت في السابع من حزيران/يونيو الماضي مهمة على أكثر من مستوى. فعلى المستوى الإجرائي، كانت تلك أول انتخابات حرة ونزيهة في لبنان منذ 37 عاماً، أي منذ العام 1972. جرت هذه الانتخابات من دون احتلال أجنبي؛ على أساس قانون انتخابات قبلت به جميع الأحزاب والجماعات الرئيسية في لبنان؛ وأدارتها بمجملها وزارة الداخلية التي يرأسها وزير ناشط في منظمات المجتمع المدني كان حياده ونزاهته فوق مستوى الشبهات.**

بول سالم*

خلال الحرب الأهلية بين العامين 1975 و1990، كانت هناك انتخابات؛ انتخابات ما بعد الحرب في العام 1992، 1996، وانتخابات العام 2000، وكان السوريون هم الذين قرروا نتائجها؛ وفي انتخابات العام 2005، وبعد مغادرة السوريين، أجريت الانتخابات على أساس قانون انتخابات كان السوريون قد صمموه مسبقاً، واعتُبر قانوناً غير عادل، حتى من جانب من فازوا في الانتخابات. لذا، فإن انتخابات العام 2009، سمحت بمصالحة بين الشعب اللبناني ونظامه الانتخابي، وكذلك مع الديمقراطية بعامة. كما أن الجمهور الانتخابي والأحزاب، الذي فاز منها والذي خسر، اعترفت جميعها بشرعية العملية وقبلت نتائجها.

كما أن انتخابات العام 2009 جاءت مناقضة لتوجه عام في المنطقة، ففي كثير من البلدان العربية، لا وجود لانتخابات حرة أو نزيهة، كما أنها غير مهمة في تحديد من سيحكم ومن سيكون في المعارضة، فهي عموماً تدار من قبل نظام سلطوي بهدف إعطاء انطباع بالديمقراطية والمشاركة، لكنها في الواقع لا تسمح بأي منها.

انضمت إيران أخيراً إلى النموذج العربي الواسع حين خشيت السلطات هناك حتى من أن الهامش المحدود من الديمقراطية والمشاركة التي سُمح بها، قد تشكل تهديداً للنخب الحاكمة. وفي بلدان لا تحكم فيها دكتاتورية متمترسة - مثلاً في فلسطين في مرحلة ما بعد الاحتلال (وقبل ذلك في لبنان) - عادة ما تؤدي الانتخابات إلى انقسام داخلي وما يقرب من حرب أهلية. وفي الانتخابات الأخيرة تجنب اللبنانيون محاذير الانقسام الداخلي، وتعزز، في الواقع، السلم الأهلي.

على المستوى السياسي، كانت للانتخابات أهميتها على أكثر من مستوى. ورغم أن الأغلبية التي حققها تحالف 14 آذار في البرلمان الأخير، قد استعيدت في الانتخابات الجديدة، فإن هذه الأغلبية تحظى بالاعتراف بشرعيتها حتى من جانب المعارضة. في برلمان العام 2005، حصل تحالف 14 آذار على الأغلبية، جزئياً من خلال قانون انتخابات غير عادل، وجزئياً من خلال تحالف انتخابي بين حزب اللّه وحركة أمل. أما في هذه الانتخابات فإنهم فازوا بالأغلبية بأنفسهم.

إن شرعية تجديد الأغلبية يعني أن تحالف 8 آذار، لم يعد في إمكانه أن يستخدم عذر عدم الشرعية لينسحب من الحكومة، أو محاصرة وسط بيروت، أو إغلاق البرلمان كما فعل على مدى السنوات القليلة الماضية. وعلى الشرعية المستعادة للنظام والأغلبية أن توفر المزيد من الاستقرار السياسي للنظام في الفترة المقبلة.

مع أن نتائج الانتخابات لم تختلف كثيراً عن نتائج العام 2005، إلا أنها شهدت تحولات كبيرة في بعض دوائرها، وبخاصة المسيحيون، أما السنّة والشيعة والدروز، فإنهم يصوّتون بوصفهم كتلاً لقادتهم، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للمسيحيين، ففيما تلقى الجنرال ميشيل عون الدعم من أكثر من 70 في المئة من أصوات المسيحيين في العام 2005، فإنه لم يحصل سوى على أقل من 50 في المئة من الأصوات في هذه الانتخابات. ومن المؤكد أن السباق كان قوياً بين المعسكرات المسيحية المتنافسة، بحيث أن الانتخابات في معظم المناطق المسيحية قد حسمتها الأقليات السنية أوالشيعية أو الأرمنية، التي تأرجحت أصواتها في صورة أو أخرى في المناطق الرئيسية مثل: الكورة، وجبيل، والمتن، وبعبدا، وزحلة. السبب الرئيسي لانحدار شعبية عون هو تحالفه الوثيق مع حزب اللّه، والذي لم يكن قائماً في انتخابات 2005.

من المهم ملاحظة أنه بينما حصلت قوى 14 آذار على أغلبية برلمانية شرعية، فإن من الصحيح أيضاً أن تحالف 8 آذار قد حصل على أصوات أعلى على مستوى البلاد؛ وقد أثار عدد من قادة المعارضة هذه القضية. وعلى أي حال، فإن الفارق بين الأغلبية الشعبية والأغلبية الانتخابية هي سمة مشتركة بين الأنظمة الانتخابية

التي تقوم على الأغلبية في العالم أجمع، فإن حصل حزب على أقلية في منطقة معينة، ولكن بهامش كبير، وخسر الأغلبية في مناطق بهامش ضيق، فإنه سوف يخسر الانتخابات مع أنه حصل على أغلبية الأصوات الشعبية. هذه الظاهرة مركبة في لبنان، فبحسب اتفاق الطائف والدستور، يحصل المسلمون والمسيحيون على تمثيل متساو في البرلمان، ما يعني أن بعض المناطق لها أصوات

## تحالف 8 آذار لم يعد في إمكانه أن يستخدم عذرَ عدم الشرعية لينسحب من الحكومة

أكثر مما هو موجود في مناطق أخرى. وهذا أمر لا يمكن تغييره ما لم يستغن لبنان عن نظام الأغلبية الانتخابية أو يعيد النظر كلياً في اتفاق الطائف، وهو أساس الاستقرار الحالي للبلاد.

رغم أن الجنرال ميشيل عون قد شعر بالإحباط من نتائج الانتخابات، فإن حزب اللّه بدا مرتاحاً تماماً لها. فتاريخياً، كان حزب اللّه يفضّل أن يبقى حركة مقاومة مسلحة مستقلة، بحجم قليل من التمثيل في البرلمان والحكومة، أكثر مما يريد من كونه حزباً في الحكم. ورغم أن حزب اللّه حاول جاهداً أن يحقق الفوز لتحالف 8 آذار، فإنه يعرف أيضاً أنه لو فاز، سيواجه تحديات جدية: فالبلدان العربية والغرب كان سيعيد النظر فوراً في علاقته بلبنان؛ وإسرائيل كانت ستعلن لبنان هدفاً مشروعاً، ما يجعل حزب اللّه أكثر انكشافاً؛ وحزب اللّه سيكون حينذاك، مسؤولاً عن المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية اليومية للبنان، وبخاصة بعد أن حدد بوضوح الخطوط الحمراء في معارك الشوارع في بيروت في العام الماضي. يمكن لحزب اللّه أن يكون مرتاحاً تماماً بفوز تحالف 14 آذار بالأغلبية.

كان فوز تحالف 14 آذار في الانتخابات مهماً في صورة خاصة لكي يشفي الجراح من معارك بيروت في العام الماضي. فسنّة بيروت الذين شعروا بالعدوان عليهم وهزموا أمام الشيعة من مقاتلي حزب اللّه، شعروا الآن بالإنصاف والانتعاش بنتيجة الانتخابات. شعر سنّة بيروت بالأمان مرة أخرى، وفي إمكان حزب اللّه أن يفكك صورة الجانب العسكري وتأكيد دوره بوصفه لاعباً ديمقراطياً يقبل هزائمه الانتخابية بروح رياضية. ومن المؤكد أن التوترات الطائفية قد هدأت بفعل نتائج انتخابات السابع من حزيران/يونيو.

بالانتقال إلى نقطة أخرى، فإن التحدي الأول يتمثل في تشكيل الحكومة، فبخلاف الحكومات السابقة، لن تكون هذه الحكومة انتقالية أو حكومة لإدارة الأزمة، بل حكومة يُتوقع منها أن تحكم لأربع

سنوات بأغلبية شرعية وبرلمانية مستقرة ورئيس منتخب شرعياً. وسوف تكون الحكومة بالضرورة ائتلافية تجمع بين أغلبية 14 آذار وأقلية 8 آذار وتقاسماً للسلطة بالنسبة للرئيس. وسوف تكون المساومة الرئيسية حول ما إذا كانت قوى 8 آذار ستحصل على أن تكون في المرتبة الثالثة في الحكومة. فإذا أصر حزب اللّه على حق الفيتو، فقد يكون من الصعب تجنب ذلك؛ ولكن قوى 14 آذار سوف تساوم على تجنب ذلك، أو على الحصول على ثمن أعلى لمنحه ذلك الحق.

سلطة الرئيس سليمان أضعفت بهذه الانتخابات، فالمرشحون المقربون منه دخلوا الانتخابات وخسروا في عدد قليل من المناطق الرئيسية، وبينما انتُخب في العام الماضي بوصفه مرشح إجماع فوق السياسات الحزبية، فقد كان متوقعاً منه في هذه الانتخابات أن يدخل اللعبة السياسية والانحياز إلى بعض الأطراف. وهو سوف يستمر في محاولة الحصول على حصة في الحكومة المقبلة، ربما من خلال وزارتي الداخلية والدفاع، ولكن سيكون عليه العمل لاستعادة وضعه رئيساً للإجماع.

عموماً، كانت انتخابات السابع من حزيران/يونيو الماضي حدثاً إيجابياً بالنسبة للبنان، فقد أعادت الصدقية للمؤسسات الانتخابية اللبنانية؛ خلقت أغلبية شرعية للحكم؛ وهدأت من التوترات الطائفية؛ ووفرت قاعدة صحية للحاكمية. سوف تواجه الحكومة الجديدة تحديات جدية في مجال الإصلاح السياسي والسياسة الاقتصادية وفي تقوية القوات المسلحة الوطنية اللبنانية.

## الجنرال ميشيل عون شعر بالإحباط من نتائج الانتخابات، لكن حزب اللّه بدا مرتاحاً تماماً لها

رغم الحدث الانتخابي الإيجابي، فإن لبنان يبقى هشا في مواجهته للهزات في المنطقة، وقد كان إيجابياً بالنسبة للبنان أن جرت الانتخابات في وقت كانت فيه سياسات سورية، والسعودية، والولايات المتحدة تنحو إلى مزيد من الانفتاح والتعاون. وعلى أي حال، فإن التوجهات في كل من إسرائيل وإيران تتحرك في اتجاهات متعارضة، وبينما يتوق لبنان إلى تقوية استقراره وأمنه، فإن التوترات بين إسرائيل وإيران، وفي الساحات المختلفة للصراع العربي الإسرائيلي، والتوتر حول النفوذ الإيراني وبرنامجه النووي، قد يُدخل المنطقة في خط المواجهة مرة أخرى، ويضع لبنان مجدداً أمام خطر الاشتعال.

*** مدير معهد كارنيغي للشرق الأوسط، ومقره بيروت، لبنان.**

# الانتخابات اللبنانية: ذِكْرُ ما جرى

**لم يكن فوز قوى الرابع**
**توقع كثير من المعلقي**
**متوقعاً هو فوزه بهذا ال**
**لم يكن أركان التحالف**
**يكن الفوز، مفاجئاً، ولما**

فارس بريزات*

يعود فوز قوى 14 آذار إلى أولاً، السنّة هم الذين حسم

كانت ساحة تنافس شديد بين المرشحين. ورغم أن التنافس الحقيقي كان في المناطق المسيحية. فقد كان السنّة ملتزمين بنسبة بلغت نحو 90 في المئة بالقوائم، عملاً بشعار «زي ما هي» الذي رفعه تيار المستقبل. وكان الالتزام الشيعي مشابهاً، فيما كان المسيحيون ملتزمين بانقسامهم بين الفريقين. الالتزام السنّي، من المقيمين أو القادمين من المهجر، قلبَ نتيجة الانتخابات لصالح قوى 14 آذار في كل من زحلة والكورة. في زحلة مثلاً كان الفرق بين كل من المرشحين السبعة من قائمة 14 آذار ومنافسيهم من 8 آذار نحو 8000 صوت تقريباً. وكان الالتزام أكثر وضوحاً في دائرة بيروت الثالثة التي ترأس قائمتها العشرية سعد الحريري، وحصد 78382 صوتاً، فيما حصل أقل الناجحين على 75954 صوتاً.

ثانياً، الأخطاء السياسية لقوى الثامن من آذار، التي كان أبرزها وصف زعيم حزب اللّه حسن نصر اللّه لأحداث السابع من أيار 2007 بـ «اليوم المجيد للمقاومة» قبل أسابيع من الانتخابات، وهي الأحداث التي قام خلالها مسلحو حزب اللّه باجتياح بيروت والجبل والسيطرة على تلفزيون المستقبل التابع لتيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، الممثل الأقوى للطائفة السنّية في لبنان. تمكن مستشارو تيار المستقبل من استغلال هذا الخطأ الاستراتيجي وتوجيه هجوم سياسي وإعلامي منظم على قوى 8 آذار، وتحديداً حزب اللّه، في ما بدا وكأنه ردة فعل سنّية شملت حلفاء تيار المستقبل من المسيحيين والدروز والشيعة على مواقف حزب اللّه وتصريحات زعيمه.

ثالثاً، إعلان مستشاري قوى 8 آذار عن توقعاتهم بالفوز بما يزيد على 70 مقعداً. وكان جلياً أن هذه التوقعات غير ممكنة، لكنها أسهمت في تكثيف العمل الانتخابي بين قوى 14 آذار لحشد أكبر قدر من الأصوات لمنع فوز المعارضة. التوقعات الأخرى كانت تضع فوز المعارضة ضمن 65 - 67 مقعداً، لكن هذه التوقعات لم تأخذ في الحسبان عوامل خارجية لا يمكن التقاطها قبل 10 أيام من يوم الاقتراع، وهي الفترة التي يمنع قانون الانتخاب اللبناني فيها إجراء ونشر استطلاعات للرأي حول الانتخابات. وأبرز هذه العوامل الناخبون المغتربون الذين يقدَّر عددهم بنحو 90 ألفاً تم استقدامهم من المهجر. وكان لهؤلاء الأثر الأكبر

المتن الشمالي، هما سامي الجميل، وميشيل المر، وحسم معركة الكورة لصالح هذه القوى.

رابعاً، لم يأت تدخل البطريرك مار نصر اللّه صفير قبل يوم واحد من الانتخاب من فراغ. إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقوله البطريرك يؤثر في القرارات الانتخابية لعدد لا يمكن تجاهله من الناخبين المسيحيين، ولهذا تدخّل البطريرك وحاول أن يوجه الناخب المسيحي. ورغم ذلك لم يحسم تدخل البطريرك المعركة الانتخابية لصالح 14 آذار في المناطق المسيحية الخالصة (أي ذات المقاعد المسيحية فقط، وإن كان فيها أقليات من الطوائف الأخرى)، بما في ذلك المناطق المحيطة ببكركي، مقر البطريرك. ولا شك أن تدخل البطريرك كان له أثر في تقريب عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة 14 آذار في كسروان التي قادها منصور البون ودعمتها القوى المسيحية الأخرى (القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، والكتائب بقيادة أمين الجميل)، حيث بلغ الفرق بين آخر الناجحين من قائمة العماد ميشيل عون - التغيير والإصلاح - وبين أول الراسبين من قائمة 14 آذار 1333 صوتاً فقط.

أكدت نتائج الانتخابات أن العماد ميشيل عون، زعيم تيار التغيير والإصلاح قد فاز في المناطق المسيحية الخالصة، فيما لم يتمكن حزبا القوات والكتائب من تحقيق اختراقات في هذه المناطق، سوى في منطقة بشري معقل سمير جعجع. وبهذا يكون «التغيير والإصلاح» قد أصبح ثاني أكبر تجمع في مجلس النواب بعد تيار المستقبل وأكبر تيار ممثل للمسيحيين في المجلس.

تكمن مشكلة لبنان في أن الانتخابات النيابية لا تغير كثيراً من المعادلات السياسية القائمة، لأن التقسيم الطائفي للسلطة يحد من قدرة القوى السياسية المنتصرة في الانتخابات على الحكم بمفردها. لذلك، يبدو أن نظام التمثيل النسبي للقوى السياسية الذي يعدّ لبنان دائرة واحدة، هو المخرج من أتون الطائفية السياسية، وهو الضامن للمواطنة أساساً للعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولخلق مجتمع سياسي مدني منتصر على البدائية السياسية الطائفية.

*** أستاذ مشارك في العلوم السياسية، رئيس هيئة الأبحاث في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية – جامعة قطر.**

# إيران: أزمة مفتوحة

**قبل ثلاثين عاماً فاجأ الإيرانيون العالم بثورة أنهت حكماً ملكياً دام أكثر من 2500 عام. حدثٌ غيَّر كليّاً الديناميات السياسية في الشرق الأوسط والعالم؛ غيَّر التحالفات وشبكات الأصدقاء والأعداء.**

محجوب الزويري

كثير من الأحداث التي عصفت بالشرق الأوسط، وربما بأجزاء أخرى من العالم، حضرت فيها إيران السياسة والدين والخطاب. نظام ودولة تحولت من لاعب مشارك في أحداث المنطقة والعالم، إلى طرف غير مرغوب فيه تتسابق الدول على عزله حتى عبر قرارات الأمم المتحدة.

يتذكر العالم الجمهورية الإسلامية في إيران عندما تحدث الأزمات وتتعقد الأمور بما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، أو عندما يهاجم حزب اللّه إسرائيل، أو عندما يتم الحديث عن البرنامج النووي الإيراني، وأخيراً عندما يتوجه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع. فقبل كل انتخابات تحتل إيران عناوين الأخبار، وتبدأ التوقعات بتغيير يأتي به الإيرانيون. لقد تولد نوع من القناعة لدى دوائر غربية أن المجتمع الإيراني نشط بما فيه الكفاية ليغير من

مصيره، وقد تعززت تلك القناعة في سرعة الإيرانيين في مطابقة حياتهم مع النظام الجديد، كما تكرر ذلك في التغيير التدريجي الذي بدأه المجتمع الإيراني مطلع التسعينيات الذي جاءت نتيجته من خلال انتخاب حجة الإسلام محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران العام 1997. لقد كان تكرار الانتخابات يثير أملاً متزايداً في أن هناك في الجمهورية الإسلامية من هم جادون في التغيير بطريقة سلمية، وأن هذا يبدو خياراً استراتيجياً. هذا الأمل ضعف، بشكل كبير، خلال الأعوام 2004-2009، وذلك بسبب الإقصاء المبرمج للقوى التي تسعى للتغيير، والمقصود هنا قوى التيار الإصلاحي، فقد هُزمت تلك القوى في الانتخابات البرلمانية السابعة 2004، ثم تكررت الهزيمة في الانتخابات الرئاسية التاسعة العام 2005، وتلت ذلك هزيمة في الانتخابات البرلمانية الثامنة العام 2008، وأخير الانتخابات الرئاسية العاشرة. تلك الهزائم لقوى التيار الإصلاحي أرسلت رسالة واضحة بأن إيران غير جادة في مواصلة طريق التغيير، وأن هناك تياراً قوياً يريد العودة بإيران إلى أوائل أعوام الثورة. هذا التيار يواجه - في ما يبدو - أزمة ومعارضة داخلية من قطاع من الإيرانيين يرى أن طريق التغيير لا رجعة عنها، ولعل مثل هذا التيار هو الذي يصر اليوم على أن يحتكم إلى الشارع في مواجهته لقوى التيار المحافظ، أملاً في أن يثبت على الأقل أن شعلة المطالبة بالتغيير في إيران ما زالت متقدة.

لقد كشفت نتائج الانتخابات الإيرانية العاشرة، أن الإيرانيين منقسمون حول ماهية المسار الذي يجب أن تتخذه الجمهورية الإسلامية بعد ثلاثة عقود. هذا الانقسام ليس مرتبطاً فقط بمن يفوز في الانتخابات، بل يتجاوز ذلك إلى الاختلاف بين مشروعين: الأول، تمثله قوى التيار المحافظ، التي تجمع بين المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية وقطاع من البازار( التجار). وممثلو هذا المشروع قلقون من التغيير لأنه - بالنسبة لهم - يمثل تهديداً للثورة والجمهورية، لذا فإنهم يسعون إلى المحافظة على الخطاب الديني التقليدي وعلى الأدوات التقليدية في السياسة. الثاني، تمثله قوى التيار الإصلاحي، التي ترى ضرورة التغيير، لأن في ذلك تعزيزاً لمناعة الدولة والثورة أمام التحديات المستجدة. هذا التغيير بالنسبة لتلك القوى، ينسجم مع أصل الثورة التي قامت حمايةً لحقوق الشعب أمام الاستبداد والظلم.

**تولّدت قناعة لدى دوائر غربية أن المجتمع الإيراني نشط بما فيه الكفاية**

الإصرار على الاحتكام إلى الشارع تقليد يعرف الإيرانيون، كما الشعوب الأخرى، مدى أهميته وخطورته، لذلك، جاء الاحتكام إليه من جانب القوى الإصلاحية، بعد سلسلة الهزائم المتتالية التي دفعت بها إلى الوراء منذ العام 2004، ما قد يعكس خياراً ربما يبقى مفتوحاً على المستقبل. الأمر الآخر في هذا السياق هو ردّة الفعل الدولية التي حاولت أن ترى في ما حدث، مثل التظاهرات التي اندلعت، احتجاجاً على نتائج الانتخابات، ما تحب أن تراه يحدث في طهران من تغيير، وهو أمر يعكس حالة من عدم الفهم للحالة الإيرانية بعد ثلاثين عاماً على تأسيس الجمهورية الإسلامية. من الصعب رؤية بعد خارجي في ما حدث، لأن هذه الانتخابات، وعلى خلاف غيرها من الانتخابات، كانت إيرانية بامتياز من حيث الاهتمام والحملات الانتخابية، لذلك، فإن إقحام الغرب لنفسه أو إقحامه من جانب إيران يعكس ملامح أخرى لأزمة فقدان الثقة المتواصلة بين الطرفين.

ما حدث في إيران وردة الفعل الرسمية حوله، يذكّر بردة الفعل الأميركية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وهو نوع من التراجع لـ«صورة النموذج». فقد قدمت إيران نفسها نموذجاً مختلفاً له معجبوه بسبب الحراك السياسي المتواصل فيها حتى مع وجود ذلك الحراك تحت العباءة الدينية، لذلك، فإن الحكومة القادرة على ضبط المشهد الأمني والعودة بالأمور إلى حالة الهدوء، قد تحتاج إلى جهد أكبر لجبر الآثار السلبية التي تتركها تلك الأحداث على إيران الداخل والخارج معاً.

# انعزال الاقتصاد الفلسطيني يقلّص تأثره بالأزمة المالية

**ربما كان الاقتصاد الفلسطيني من أقلّ الاقتصادات تأثّراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تكشفت في منتصف أيلول/سبتمبر 2008، نظراً لمحدودية هذا الاقتصاد، وانعزاله، وعدم اندماجه في أسواق المال المتطورة في البلدان الرأسمالية.**

محمد علاونة

التأثير الأكبر في الاقتصاد الفلسطيني، هو ذلك المستورد من الأزمة، الذي قد يطال إسرائيل، نظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصادَين في مجال التجارة الخارجية، ولحجم سوق عمل الفلسطينيين في إسرائيل.

## تباطؤ يشهده الاقتصاد الإسرائيلي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينية

حيث إن التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد الإسرائيلي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينية، وتسريح جزء لا يستهان به منها، بحسب تقرير صادر عن مركز الإحصاء الفلسطيني في حزيران/يونيو 2009.

الأزمة لن تؤثر، بشكل واضح، في القطاع المصرفي الفلسطيني، لمحدودية حجم ارتباطه مع المصارف العالمية، باستثناء تلك المصارف المرتبطة بالقطاع المصرفي الأردني في حال طالت الأزمةُ الاقتصادَ الأردني، لكن محدودية حجم ودائع البنوك المقيمة في فلسطين لدى البنوك خارج الأراضي الفلسطينية والتابع معظمها للجهاز المصرفي الأردني، إضافة إلى محدودية ودائع البنوك الخارجية لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، التي تناقصت في الفترة الأخيرة، بشكل واضح، بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، وتباطؤ النمو.. كل ذلك ساهم في إبعاد تداعيات الأزمة.

هذا ما يعكسه حجم ودائع الأفراد في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، المقيمين وغير المقيمين، حيث توضح الإحصاءات استقرار حجم الودائع، بحيث يبدو أنه ليس هناك توجه نحو سحب الودائع، بل على العكس، هنالك حالة استقرار.

هذه الحالة عكسها التقرير الأخير للبنك المركزي الأردني، الذي أظهر وجود ارتفاع طفيف في قيمة هذه الودائع، فقد ازدادت الودائع الجارية للمقيمين ما بين أيلول/سبتمبر 2008 وآذار/مارس 2009 بمقدار 16 في المئة، وزادت الودائع لأجل بمقدار 10 في المئة، وودائع التوفير بمقدار 34 في المئة، كما تراجعت ودائع غير المقيمين الجارية بمقدار 1 في المئة، وزادت ودائع التوفير بمقدار 43 في المئة.

يرى التقرير أن البنوك المحلية والعاملة في فلسطين بمنأى عن الأزمة، مع الرقابة الأخيرة المفروضة على سياسات الإقراض، بخاصة بعد نشوء أزمة الرواتب بداية العام 2006، كما أن التقرير لم يلحظ أي إجراءات عملية للبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية للحد من التسهيلات المصرفية، ولم يلحظ أي تعاميم أو قيود صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية للبنوك.

بما يتعلق بالقطاع المالي، تشير البيانات الصادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية، إلى أن مؤشر القدس انخفض 2,37 في المئة لشهر أيلول/سبتمبر 2008، الذي تكشفت فيه الأزمة العالمية، مقارنة مع آب/أغسطس للعام نفسه، وانخفض حجم التداول بنسبة 5,13 في المئة، كما انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة المتداولة بنسبة 2,34 في المئة للفترة نفسها، وليس هناك أي مبرر لهذا الانخفاض، لا سياسياً ولا اقتصادياً، ولا على صعيد أوضاع الشركات، التي حقق بعضها أرباحاً جيدة العام 2008، بحسب تعميم أصدرته سوق المال الفلسطينية بداية العام 2009.

التعميم عدّ التراجع الحاد الذي شهدته الأسهم الفلسطينية في الفترة الزمنية القصيرة التي تلت الأزمة، ردةَ فعل نفسية غير مبررة على ما يحدث في الأسواق العالمية والإقليمية، وأن الهبوط في سوق فلسطين نابع من الخوف لدى صغار المستثمرين مما يحدث في العالم.

السبب في ذلك يعود إلى محدودية ارتباط البورصة الفلسطينية بالأسواق الأخرى، وهو عامل يقلل من تأثرها بالتقلب في البورصات العالمية، كما أن الإجراءات التي اتخذتها سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال فرض قيود مشددة لمنع الصفقات الوهمية، تمنع حدوث أزمات حادة داخل سوق الأسهم.

أما على صعيد القوة الشرائية للمواطن، فإن أثمان السلع والخدمات مرتفعة نسبياً، وفي حال انتقال الأزمة، فإن أسعار السلع والخدمات ستنخفض، وسيكون هذا مفيداً للمستهلك الفلسطيني. وتشير البيانات إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 10,90 في المئة

منذ بداية العام 2009 وحتى نهاية أيار/مايو 2009، مقارنة للفترة نفسها من العام 2008، وهي البيانات الأخيرة الصادرة حتى حزيران/يونيو 2009، لكن يبقى ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية رهينة التغير في أسعار صرف العملات عالمياً من جهة، والتغير في أسعار السلع والخدمات من جهة أخرى.

كما أن انخفاض أسعار النفط جراء التوقعات بانخفاض الطلب على الطاقة في الاقتصادات الكبرى، يثير ارتياحاً لدى المستهلك العادي، بخاصة بعد أن شهد عاماً كاملاً من الارتفاع الحاد في سعر النفط وصل الذروة في 11 تموز/يوليو 2008 عندما تجاوز 147 دولاراً للبرميل.

ومن حيث التجارة الخارجية، يبين تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، ومن المتوقّع أن تسعى إسرائيل لضخ المزيد من السلع إلى السوق الفلسطينية كونها الأقرب وتتعامل بالعملة نفسها، وذلك بهدف تجنب الخسائر المتوقعة في حال التصدير إلى اقتصاد عالمي يتعامل بعملات أخرى. وفي ظل عدم تأثر كل من القطاع المصرفي والسوق المالية بهذه الأزمة بشكل ملحوظ، يبقى الأثر المستورد لهذه الأزمة من الاقتصاد الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الفلسطيني: الاقتصاد الإسرائيلي.

فقد سجّل حجم التبادل التجاري في جانب الصادرات من السلع والخدمات لإسرائيل 500 مليون دولار، بما نسبته 94 في المئة تقريباً من إجمالي الصادرات للعالم الخارجي ككل للعام 2007، فيما سجل حساب الواردات من إسرائيل للعام نفسه 2121 مليون دولار للسلع فقط، وبما نسبته 70 في المئة من إجمالي الواردات من العالم الخارجي، ويزيد حجم الواردات الفلسطينية من إسرائيل على ثلاثة أضعاف الصادرات إليها، وبالتالي فإن التأثر المتوقّع بانخفاض أسعار السلع والخدمات سيكون تأثيره الإيجابي في جانب الواردات أكبر من تأثيره السلبي في جانب الصادرات على الاقتصاد الفلسطيني.

أما في حال استمرت إسرائيل في تخفيض عملة الشيكل مقابل العملات الأجنبية لرفع صادراتها، فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر في الواردات الفلسطينية، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بخاصة أن الواردات تسجَّل بالدولار، بينما يسجَّل الاستهلاك المحلي بالشيكل، وهذا ينعكس على حجم المشتريات، نظراً لأن رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والعاملين في إسرائيل بالشيكل.

على صعيد الفلسطينيين العاملين في الخارج، فإن الدخل المتحقق لهؤلاء أحد دعائم سد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطينية، بخاصة دخل العاملين في إسرائيل، فقد حقق حساب دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل العام 2006 نحو 264 مليون دولار، بما نسبته 60 في المئة من إجمالي دخل العاملين في الخارج، وبالتالي تبقى مسألة فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الإسرائيلي ومدى تأثيرها في الفلسطينيين مربوطة بمعدلات البطالة مستقبلاً في الاقتصاد الإسرائيلي، وأثر الأزمة العالمية في هذا العامل.

وتعدّ التحويلات من الخارج من أهمّ العناصر المؤثرة في بنية الاقتصاد الفلسطيني، بخاصة الإنفاق الحكومي والإنفاق الفردي، وهي ركيزة أساسية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات وموازنة السلطة الفلسطينية.

هذه التحويلات بشقيها المقدّمة للقطاع العام والقطاعات الأخرى (أسر ومؤسسات)، سجّلت في العام 2006 نحو 1,39 بليون دولار. 78 في المئة من هذه القيمة قُدّم من الدول المانحة للقطاع الحكومي، و22 في المئة منها قُدّم بوساطة أفراد ومؤسسات أخرى لقطاعَي الأسرة والمؤسسات الخاصة والأهلية الفلسطينية، حيث تشكل المنح المقدمة للقطاع الأسري 61 في المئة من المنح المقبوضة للقطاعات الأخرى غير الحكومية، وتعدّ هذه النسبة ذات أهمية في حال تأثرت بالأزمة المالية سلباً، من خلال تآكل قيمة هذه التحويلات نتيجة التغير في أسعار صرف العملات.

| المؤشر | 2008 | سيناريو 2009 |
|---|---|---|
| إجمالي إيرادات الحكومة (مليون دولار) | 1567.0 | 1630.0 |
| إجمالي نفقات الحكومة (مليون دولار) | 2825.0 | 2780.0 |
| الاستهلاك الحكومي (مليون دولار) | 2197.4 | 2185.8 |
| عدد السكان (بالألف) | 3596.7 | 3702.2 |
| معدل التغير في الأسعار (٪) | 9.9 | 4.1 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار) | 4639.7 | 4495.9 |
| الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار) | 5357.4 | 4997.0 |
| الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي | 7786.5 | 7881.9 |
| الاستهلاك الخاص | 3427.6 | 3347.5 |
| إجمالي الاستثمار | 1299.1 | 1124.0 |
| الصادرات | 426.0 | 390.9 |
| الواردات | 2710.4 | 2552.3 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 1289.9 | 1214.4 |
| نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي | 1489.5 | 1349.7 |
| نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي | 2164.9 | 2129.0 |
| النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٪) | 2.3 | -3.1 |
| النمو في الدخل القومي الإجمالي (٪) | 6.1 | -6.7 |
| النمو في الدخل القومي المتاح الإجمالي (٪) | 6.5 | 1.23 |

## انخفاض غير مبرر شهده مؤشر القدس للأسهم الفلسطينية

وتشكل قيمة المساعدات نحو 70 في المئة من قيمة الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي، ويبين توزيع المساعدات من الدول المانحة للعام 2006 أن الأكبر نصيباً من حيث قيمة المساعدات هي دول الاتحاد الأوروبي، التي ساهمت بنسبة 61 في المئة من إجمالي قيمة المساعدات، تليها الدول العربية التي ساهمت بقيمة 27 في المئة، ثم الولايات المتحدة الأميركية، وساهمت بنسبة 10 في المئة.

لكن التقرير يخلص إلى أنه في حال استمرار الأزمة المالية العالمية وحتى عامين مقبلين، سيتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مباشر، ويبقى التطور المستقبلي لهذه الأزمة هو الحكَم على مدى التأثير في اقتصادات العالم المختلفة، وعمقه وهيكليته.

ويُتوقَّع أن تتأثر أسعار السلع والخدمات بالانخفاض، بخاصة مواد الإنشاءات والإيجارات العقارية، وهو ما يُعدّ في مصلحة المستهلك.

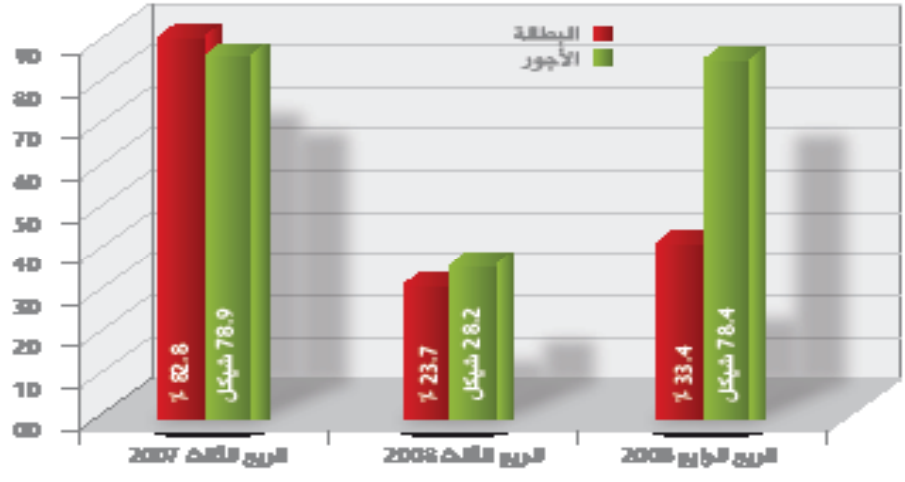

# المتربّحون من الحروب الأميركية

**الاحتلال ليس فعلاً عسكرياً وسياسياً فقط، بل هو فعل اقتصادي أيضاً، فأكلاف الحرب، وكذلك مكاسبها، جزء من أسباب شنها الذي ترصد له البلايين من الدولارات.**

ستيفين غلين

لبناء إمبراطورية، ليس كافياً أن تقيم حساباً لأكثر من نصف نفقات الدفاع في العالم، كما تفعل الولايات المتحدة، فغزو بلدان أجنبية وتحويلها إلى ولايات وكيلة لها، يتطلب تحسين البنية التحتية الموجودة، أو تغييرها. ولأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام، أو هكذا كان يبدو قبل أن ينهار تحت ثقل جشعه قبل نحو 18 شهراً، فعليك أن تضع تراتبية من المتعهدين. أما التفويضات فيتم التصدق بها على شركات مثل: **كيربي، بكتل، داينكروبس، وفلورز**، التي تنجب بدورها متعهدين من الباطن يمكنهم أن يشتتوا أكثر أنظمة المراقبة ضخامة.

كل هذا مدون في تقرير مؤقت للجنة التعهدات في زمن الحرب في العراق وأفغانستان، الذي أطلقه الكونغرس العام 2008، للتحقيق في حالات ثراء من الاحتيال المرتبط بعقود متعلقة بالحرب. يوضح التقرير المكون من 110 صفحات، والمعنون بـ«أي ثمن؟» كيف أن جزءاً كبيراً من مبلغ 830 بليون دولار الذي خصصه الكونغرس للوفاء بالتزامات أميركا في زمن الحرب في العراق وأفغانستان، ببساطة، قد اختفى. وأن أكثر من 13 بليون دولار مخصصة للإنفاق على «عمليات فرض الاستقرار» في فترة ما بعد الحرب - كل شيء، من تجهيزات الأغذية وحتى خدمات غسيل الملابس والأمن - تخضع اليوم للتدقيق من جانب خبراء في القانون، نظراً لأخطاء ناجمة عن الإهمال، وأعمال محاسبة غير دقيقة، وسرقة مباشرة. وبالنسبة للأميركيين، الذين تسمح لهم أعمارهم بتذكر «طفايات السجائر الخمسة آلاف» في عهد الرئيس ريغان، ولجان تقصي الحقائق، سوف يشعرون بشيء من الحنين. وخلال رحلة ميدانية إلى كابول في نيسان/أبريل طاف أعضاء اللجنة على المقرات الجديدة للقوات الأميركية في أفغانستان، وجاء في التقرير الذي وضعوه: «لاحظنا وجود شروخ، وتمديدات صحية غير مناسبة (ما يعني حمامات غير صالحة للاستخدام)، وأنظمة صرف صحي غير مناسبة من حيث الحجم، وأنابيب مكسورة، وأخرى تسرب الماء، وممرات هابطة وغير ذلك من العيوب الإنشائية». وفي العراق، وافقت الحكومة على إنفاق ملايين الدولارات لبناء قاعة للطعام لم تعد هناك حاجة إليها بعد أن بدأت القوات الأميركية في الانسحاب من البلاد.

**شبكة كهرباء بغداد، مثلاً، لم تعد بعد إلى مستويات خدمتها في فترة ما قبل الحرب**

هناك مبلغ كبير جداً يراوح ما بين ثلاثة وخمسة بلايين دولار وزعتها واشنطن على كبار المتعهدين لإعادة إعمار العراق، في ما يشبه أحداث فيلم «فدية كنغ»، فهو لم يُستخدم، كما أن كثيراً من العمل المطلوب من هؤلاء المتعهدين - معظمهم عبر العقود سيئة الذكر التي لا تخضع للمناقصة، بل تفصَّل على مقياس شركة محددة - قد تعطل نتيجة التأخير والنفقات الزائدة، فشبكة كهرباء بغداد، مثلاً، لم تعد بعد إلى مستويات خدمتها في فترة ما قبل الحرب.

كان هنالك نقص في الرقابة أو غياب لها، فحتى نيسان/أبريل 2007، مثلاً، لم تكن الوكالات قد بدأت في التعرف على التكاليف التفصيلية عن اثنين من المشاريع التي تصل تكاليفها الإجمالية 600 مليون دولار، وأعطيت إلى معهد **ريسيرتش تريانغل** بين 2003 و2005 بهدف تطوير الحاكمية المحلية في العراق، وكان ذلك بالنسبة لمتعهد عام. أما المتعهدون من الباطن - والذين يساعد نحو ربع مليون منهم البنتاغون في اثنتين من حروب أميركا في الشرق الأوسط، ويدير معظمهم أجانب – فإنهم يعملون من دون أي مراقبة على الإطلاق.

التقرير يوبخ وزارة الدفاع لتخصيصها كثيراً من مواردها لغايات الحرب في حملاتها - القتل الزائد عن الحد، إن أردت - في الوقت الذي تهمل فيه الحاجة إلى مراقبة مرحلة إعادة البناء. وحتى الآن، بحسب الدراسة، «لا تستطيع وزارة الدفاع توفير حساب كامل لكل ما يقدمه المتعهدون من دعم تعتمد عليه... رقابة غير دقيقة، بيانات عن العمل مكتوبة بطريقة هزيلة، الحاجة إلى المنافسة، وقد ساهمت النواقص التي يعاني منها المتعهدون في تبديد بلايين الدولارات». ورغم إثراء العديد من الوكالات المدنية وتلك التابعة للبنتاغون، إلى جانب الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في أعمال إعادة البناء، يلاحظ التقرير أنه «ليس هنالك من موقع للتخطيط والتنسيق والإعلام، وما زالت الحكومة تفتقر إلى معايير واضحة وسياسة واضحة خاصة بالوظائف الحكومية الأصلية».

يجب ألا يدهش شيءٌ من هذا أحداً، فدائرة التواطؤ كبيرة، وفي مركزها القادة المدنيون من أمثال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومحافظوه الجدد. وقد قام وزير الدفاع الحالي، روبرت غيتس، بعمل بطولي لتنظيف الأوساخ التي تركها رامسفيلد خلفه، إضافة إلى توزيع موازنات أكبر على الوكالات المدنية مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التي سَمح بوقوعها في غياهب النسيان تقريباً، حين كانت نفقات البنتاغون تحقق حصصاً متضخمة، كما وضع غيتس جانباً أموالاً لتوظيف نحو 20 ألف ضابط مهمتهم فرض النظام على فوضى الإنفاق في مرحلة ما بعد الحرب في العراق وأفغانستان. وفي النتيجة، فإن غيتس يعيد التوجه، الذي بدأ في عهد إدارة كلينتون وتضخّم في عهد بوش، للتخفيف من التزامات الحكومة الأميركية تجاه الشركات الخاصة مثل **هاليبرتون وبلاكووتر** التي يخشاها الجميع.

الآن، على غيتس الاعتراف بما أصبح واضحاً للجميع خارج واشنطن: الطريقة الأفضل لتخفيض تكاليف الحروب غير الضرورية، مثل الحرب الكارثية التي شنتها واشنطن على العراق، هو التأكد من أنها لن تقع مرة أخرى.

## يوم الحرية في عهد أوباما

# الآباء يأكلون الحصرم والأبناء لا يضرسون

**شهدت الولايات المتحدة أخيراً حدثين جعلا من الاحتفال بـ«يوم الحرية» في 19 حزيران/يونيو الماضي أمراً استثنائياً.**

جينيفر الحمارنة

كانت تلك هي المرة الأولى التي تحتفل فيها البلاد بإنهاء العبودية وعلى مقعد الرئاسة رئيس من أصول إفريقية، هو باراك أوباما. كما كانت تلك المرة الأولى التي يعتذر فيها مجلس الشيوخ الأميركي عن العبودية والفصل العنصري في الولايات المتحدة.

في 19 حزيران/يونيو 1865، وصل جنود أميركيون بقيادة الجنرال غوردان غرينجر مدينة غالفستون في تكساس، معلنين أن الحرب الأهلية قد انتهت، وأن العبيد أصبحوا أحراراً. ومع أن الرئيس أبراهام لنكولن كان قد أصدر إعلان التحرر في العام 1863، فإن تطبيق هذا الإعلان قد تأخر عامين ونصف العام، حتى وصلت كتيبة الجنرال غرينجر إلى تكساس في التاسع من حزيران/يونيو 1865.

وسرعان ما أصبح الاحتفال بيوم الحرية يوم عطلة تعترف به 31 ولاية، وكان السيناتور أوباما، قبل تسلمه الرئاسة، قد طالب بالاحتفال بذلك اليوم عيداً وطنياً.

واليوم، وهو يجلس على مقعد الرئاسة، أصدر أوباما بياناً جاء فيه أنه بعد نحو قرن ونصف القرن، «يمكن لأحفاد كل من العبيد ومالكي العبيد الاحتفال معاً بالحقوق والحريات التي نشترك فيها، في رحاب هذه الأمة العظيمة التي نحبها جميعاً».

### أوباما: الأميركيون من أصول إفريقية، ساعدوا في بناء أميركا لبنة لبنة

وأوضح أوباما أن «الأميركيين من أصول إفريقية، ساعدوا في بناء هذه الأمة لبنة لبنة، وساهموا في تنميتها بكل طريقة ممكنة، حتى حين كانت حقوقهم وحرياتهم منكرة عنهم».

عشية التاسع عشر من حزيران/يونيو الماضي، أصدر مجلس الشيوخ قراراً «يعترف بالمظالم الجوهرية وبقسوة ووحشية ولا إنسانية العبودية وقوانين جيم كرو» التي سمحت بالعزل العنصري حتى الستينيات من القرن الماضي.

القرار الذي لا يحتاج توقيع أوباما، ينص على أن الكونغرس «يعتذر للأميركيين الأفارقة نيابة عن شعب الولايات المتحدة، على المظالم التي ارتكبت ضدهم وضد أجدادهم، والذين عانوا الكثير من قوانين العبودية وجيم كرو».

وقد لقي القرار ترحيباً لم يكن دائماً من القلب.

وصرّح السيناتور توم هاركين (آيوا)، الذي كان رأس الحربة في تقديم القرار: «قد تتساءلون لماذا لم نقم بذلك قبل 100 عام». وهو سؤال طرحته صحيفة **الجذر**، وهي مجلة إلكترونية تقدم وجهات نظر الأميركيين من أصول إفريقية حول القضايا الراهنة، وحاولت الإجابة بالقول: «من الطبيعي أن الجميع يعرف أن اعتذاراً في وقت مبكر من دون العمل الشاق لإنهاء التمييز والظلم العنصري، كان سيتحول إلى إشارة فارغة. أما اليوم، كما هو الحال مع كثير من الأمور، يصبح العمل الشاق والتقدم أكثر أهمية من مجرد كلمات».

بحسب الإجراءات المتبعة، سيحول القرار إلى الكونغرس، ولكن في ضوء مخاوف أثارها بعض أعضاء الكونغرس من أصول إفريقية، بدأ تحويل القرار يواجه بعض العقبات، فقد أشار بعض أعضاء المجلس إلى استدراك ملحق بالقرار يشير إلى أنه، أي القرار، لا يعطي الحق في أي مطالبات ضد حكومة الولايات المتحدة، وذلك في محاولة للحؤول دون أي مطالبة من جانب أحفاد العبيد بالحصول على تعويضات، كما قال بعض نقاد الاستدراك، بخاصة أن الاعتذار الذي أصدرته الحكومة للأميركيين من أصول يابانية، والذين حصروا في معسكرات اعتقال خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن مرفقاً بأي استدراك. وقالت عضو الكونغرس باربارا لي (كاليفورنيا) من المؤتمر الوطني للسود في الكونغرس، إنهم في المؤتمر يدرسون لغة القرار، فيما رفضه آخرون على الفور.

وقال الجمهوري بني ثومبسون: «إن نشر الاستدراك ينقص الكثير من معنى الاعتذار»، وأضاف: «عدد منا جاهز للتصويت ضده وهو في صيغته الحالية. وهنالك أعضاء تقدميون كثر يحملون الشعور نفسه».

أما السيناتور رونالد بوريز، وهو الوحيد من أصول إفريقية في مجلس الشيوخ، فقد تحدث عقب صدور القرار قائلاً: «أود أن أعلن على رؤوس الأشهاد، أن نشر الاستدراك ليس من شأنه في أي صورة من الصور، أن يلغي أي خطوات مستقبلية قد تثار في هذا المجلس مطالبةً بتعويضات».

مع ذلك، فإن الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة، التي يرجع تأسيسها إلى نحو 100 عام، أعربت عن سرورها لصدور قرار هاركن. فقد جاء في بيان أصدره رئيس الجمعية مع بنجامين تود جيلوس «إن الاعتذار عن العبودية وحقبة الفصل التي أمر بها جيم كرو قد مضى زمنها، وهي خطوة نحو شفاء جروح الأميركيين من أصول إفريقية، رجالاً ونساء على مدى القرن الماضي».

على أي حال، فإن هذه الخطوة تمهد الطريق أمام قرار من الكونغرس يعتذر فيه عن نحو 250 عاماً من العبودية، بعد ما يقرب من نصف قرن على إلغائها.

# فحص العذرية:
# انتهاكٌ تُقِرّه التقاليد

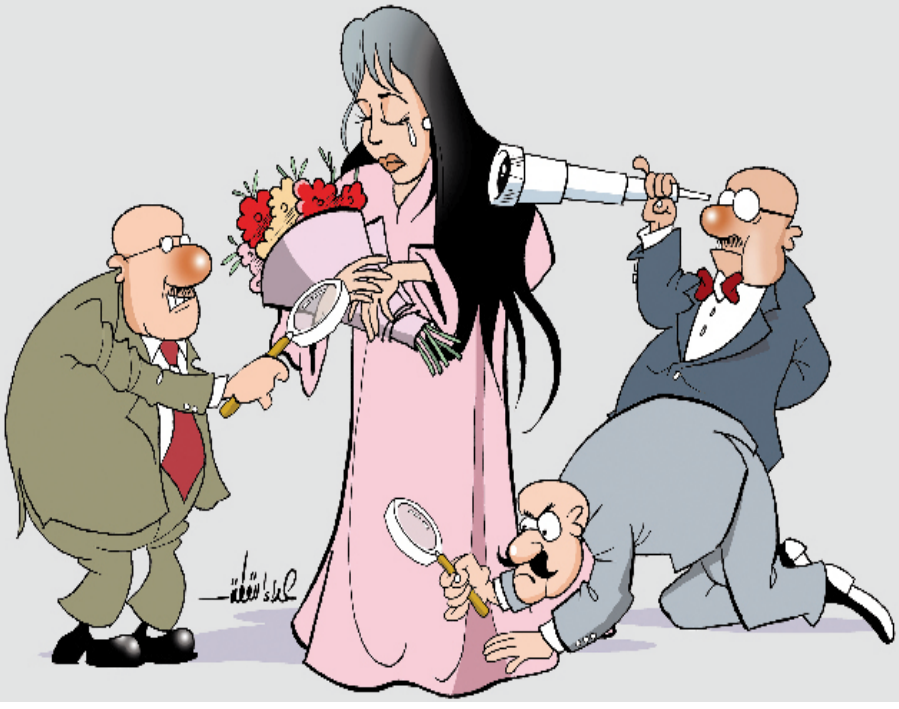

لم تكن (ر) تعرف أن ساعات قليلة فقط ستفصل بين «أجمل ليلة في حياتها»، و«أسوأ يوم». لم تكن تتخيل بعدما كانت ترقص مع عريسها مزهوّة في ليلة زفافهما، محاطَين بعائلتيهما، أن الجميع سيلتقون ثانيةً في صباح اليوم التالي، لكنْ في مشهد مغاير تماماً، إذ ستدخل (ر) إلى المركز الوطني للطب الشرعي صفراء الوجه، زائغة العينين، مصحوبة بعائلتها وعائلة زوجها، كي تخضع لفحص طبي يُثبت عذريتها. فزوجها في ليلة الدخلة لم ير الدم، علامة العذرية.

بقي الجميع في الخارج، زوجها وعائلته، بنظراتهم المشككة واتهاماتهم الصامتة، وأهلها برؤوسهم المنكّسة. أشقاؤها كانوا متحفزين، وقد أعلنوا صراحة أنهم سيقتلونها إنْ لم تثبت «براءتها». لكن النهاية كانت سعيدة، فقد نالت (ر) تقريراً يفيد أنها عذراء. والأشقاء الذين كانوا مستعدّين لارتكاب جريمة قتل اشتروا «حلوان» وزّعوه على موظفي المركز، أما التقرير فقد تمت طباعة ألف نسخة منه، تم توزيعها على أهالي البلدة.

هذه واحدة من قصص كثيرة يشهدها المركز الوطني للطب الشرعي، لفتيات يأتين برفقة أزواجهن وأهاليهن، ويخضعن لفحص طبي يقرر إنْ كنَّ عذراوات أم لا. وبحسب تصريحات أدلى بها مدير المركز الوطني للطب الشرعي، مؤمن الحديدي، مؤخراً، فإن المركز يُجري 1200 فحصَ عذرية سنوياً.

دلال سلامة

◄ الفحص يجري لفئات متنوعة من الفتيات، فهو يتم بأمر من المحكمة من أجل نفي حوادث الاغتصاب أو إثباتها، أو لإثبات الادعاء بالعنّة الذي تتقدم به النساء ضد أزواجهن، أو لرغبة الرجل التأكد من عذرية عروسه قبل الزواج، وهناك فئة من الأزواج الذين لا يلحظون نزول الدم، الدالّ على العذرية بحسبهم، في ليلة الزفاف، فيأتون مباشرة للتأكد. وهناك فتيات يتقدمن إلى الفحص من تلقاء أنفسهن، للاطمئنان على وضعهن، بحسب تصريحات الحديدي. هناك أيضاً فحوص العذرية التي تجري للطفلات اللواتي يتعرضن لحوادث تسبب جروحاً في المنطقة التناسلية، ويرغب أهاليهن في الاطمئنان، حيث تُمنح الطفلة التي يثبت حدوث تمزق لديها في غشاء البكارة نتيجة الحادث، تقريراً طبياً بذلك.

الرقم الذي كشف الحديدي الستارَ عنه أثار ضجة كبيرة، وتساءل كثيرون إن كان فحص العذرية سيصبح أحد بنود فحص ما قبل الزواج، وهو بند يفرضه الناس لا الحكومة.

الطبيبة الشرعية إسراء الطوالبة، تنفي أن يكون الأمر بالطريقة التي صورتها وسائل الإعلام، فأغلبية فحوص العذرية التي يُجريها المركز تكون لأزواج يأتون بعد ليلة الزفاف، يريدون التأكد من عذرية زوجاتهم، لأنهم لم يشاهدوا علامة العذرية.

الفحص تجربة مريرة تخوضها الفتاة، وتضطر خلالها إلى مواجهة ضغط نفسي هائل.

(ل) تبلغ من العمر 27 عاماً، تعرضت إلى تحرش جنسي عندما كانت في الحادية عشرة من عمرها، من أحد الجيران، وقد فزعت لدرجة أنها لم تخبر أحداً، وظلت طوال سنوات مرعوبة من فكرة أنها فقدت عذريتها، لكنها لم تمتلك أبداً الشجاعة لإجراء الفحص. وصل الرعب لديها مداه عندما بلغت الثانية والعشرين من عمرها، وتقدم شاب لخطبتها.

«لم يعد هناك مفر. ذهبت إلى طبيبة نسائية، وكنت خائفة بشدة من الفحص ومن النتيجة، ثم أصابني خجل شديد عندما استلقيت على كرسي الفحص وطلبت مني الطبيبة أن أباعد بين ساقي، حيث شعرتُ بجسمي يتشنج بشكل لا إرادي». تقول (ل) إن الطبيبة استطاعت بصعوبة كبيرة إكمال الفحص، حيث اتضح في النهاية أنها عذراء.

الطوالبة تقول إن الفتيات اللواتي يخضعن

للفحص يكنّ في حالة نفسية شديدة السوء. «نحاول في المركز طمأنة الفتيات، لكنهن في الغالب يُصَبن بالذعر، وتتشنج أجسادهن، بخاصة عندما تكون لجنة الفحص مكونة من أطباء شرعيين عدة».

باستثناء الحالات التي يُجرى فيها الفحص لإثبات حدوث اعتداء أو نفيه، فإن حقوقيين ينتقدون بشدة فحص العذرية، ويعدّونه انتهاكاً لجسد المرأة وإنسانيتها.

المحامية لين الخيّاط تقول: «إن السند القانوني الوحيد لإجراء الفحص هو في حالة إثبات جريمة الاغتصاب أو نفيها، أو عندما تدعي المرأة على زوجها بالعنّة، ما عدا ذلك ليس قانونياً، ويمثل انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان التي نصّت عليها الاتفاقيات الدولية».

الطوالبة توافق خيّاط على أن الفحص يمثل انتهاكا للمرأة، وتشرح إن المركز «مع ذلك مضطر لإجراء هذه الفحوص من أجل حماية المرأة، فالفتاة التي تثبت عذريتها تتم حمايتها من الطلاق وحتى من ارتكاب جريمة قتل، أما الفتاة التي يثبت العكس، فيتم حمايتها أيضاً، لأنها تسلَّم إلى إدارة حماية الأسرة، حتى لا تطارَد من قبل عائلتها».

## الفتاة مغلوبة على أمرها وتخضع لضغوط اجتماعية كبيرة

لكن خيّاط ترى أن الحماية التي يقدمها القانون للفتاة في حال ثبوت عدم عذريتها هي «حماية غير حقيقية»، فما يحدث هو أن الفتاة تُرسل إلى المحافظ لتخضع إلى التوقيف الإداري، وإذا لم يتعهد أحد من أفراد أسرتها بالحفاظ على سلامتها، فإنها ستظل موقوفة إلى الأبد. «الحماية الوحيدة هي في إجراء تعديلات على القانون تضرب على أيدي من يحملون سيوف الشرف، وتكفل للفتاة حقها في أن تكمل حياتها بشكل طبيعي»، تقول خيّاط، وتضيف: «حتى إن أخطأت المرأة فالرجل يخطئ أيضاً، وأخطاؤه أكبر من أخطائها».

رئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان عدنان بدران، يقرّ بأن الفحص «يتعارض مع الاتفاقيات الدولية»، ويستدرك بالقول إن المركز مع ذلك، «لا يستطيع التدخل إلا عندما تتقدم الفتاة بشكوى تقول إنها أُجبرت على إجراء الفحص، لكن ما يحدث هو أن الفتيات يخضعن للفحص برضاهن».

خيّاط ترفض ذلك، وتقول إن الاتفاقيات الدولية هي، في كل الأحوال، أقوى من القوانين الوطنية، أما موافقة الفتاة فلا يمكن الاعتداد بها، لأن الفتاة بحسْبها تكون تحت ضغوط مجتمعية هائلة لإثبات براءتها.

الطوالبة، ومن خلال تعاطيها مع الكثير من الحالات، تؤكد أن موافقة الفتاة ليست حقيقية، وأن الفتاة مجبرة على الفحص، وحتى لو جاءت مع أهلها أو زوجها وخضعت للفحص دون مقاومة، فهي مضطرة له كي تثبت «براءتها»، لأنها في الغالب تأتي وقد تلبّستها التهمة، وخضعت للتشهير من أهل الزوج. «في حالات نادرة يأتي الزوج مع زوجته دون مرافقة أحد، ويطلب إجراء الفحص بخصوصية، لكن في حالات كثيرة تأتي العائلتان بكامل أفرادهما، الوالدان والأعمام والأخوال وحتى الأجداد، ويتم التراشق بعبارات نابية مثل: أنتم أعطيتونا مرة مش بنت، أو أعطيتونا بنت مستعملة». تضيف طوالبة: «هناك فتاة عمرها 17 سنة جلبها سبعة أشقاء لها وكانوا مسلّحين، البنت كانت مضروبة بشدة.. من يستطيع الادعاء هنا إن الفتاة غير مجبرة على إجراء الفحص».

ما يثير التساؤل، كما تقوله الطوالبة، هو أنه بعد أن تُتَّهم الفتاة من زوجها وعائلته، فإنها تعود لإكمال حياتها معه بعد تسلّمه تقرير عذريتها. «ما يحدث هو أنهن يشعرن بالامتنان لظهور براءتهن، ويقلن إنهن لا يردن سوى الستر».

بالنسبة لأخريات، فإن الشرخ الناتج عن التجربة يكون أعمق بكثير من القدرة على تجاوزه، ويمثل ذلك حالة (ع) وتبلغ من العمر 35 عاماً.

(ع) التي تعمل أستاذة جامعية، كانت من اللواتي تعرضن لتجربة الفحص المريرة، فهي لم ينزل الدم منها ليلة زفافها، ما أدى إلى ثورة زوجها واتهامه لها بأنها كانت لها علاقات سابقة. (ع) صعقت باتهامات زوجها لها، وتشكيكه في أخلاقها، ولأنه لم تكن لها خبرات سابقة، ولأنها لم تكن مثقفة جنسياً بما يكفي، فقد بدأت تتذكر حوادث من طفولتها فكرت أنها ربما كانت السبب للحالة، مثل وقوعها ذات مرة، أو ركوبها الدراجة في طفولتها. لكن ذلك بالتحديد زاد من ثورة زوجها، وجعل شكوكه تتحول إلى يقين، فقد اعتبر أن ما بدأت تسرده من حوادث هو مبررات تحاول بها خداعه، ما دفعه إلى التشهير بها لدى عائلته وعائلتها، وتوجيه عبارات شديدة الإيذاء لها.

(ع) ذهبت إلى المركز الوطني للطب الشرعي، وخضعت للفحص الذي أثبت عذريتها. وقد استخدمت التقرير في قضية رفعتها لاحقاً على زوجها اتهمته فيها بالقدح والذم والتشهير.

خيّاط تقول إن مجرد طلب شخص من المرأة أن تقوم بإجراء الفحص لا يعدّ في القانون ذماً وقدحاً، ولكن «إذا قام الشخص بتوجيه اتهامات صريحة يطعن فيها بشرفها، سواء كان ذلك بالكلام أو حتى بالإشارة باليد، فإن من حقها أن ترفع عليه دعوى». لكنها تؤكد مع ذلك على أن القانون يميّز ضد المرأة. مثلاً المرأة التي تدّعي على زوجها بالعنّة، تُعرَّض إلى فحص العذرية مرتين، أول مرة عند رفع القضية، والمرة الثانية بعد عام، وهي المهلة التي تُمنح للزوج. «هذا تمييز غريب، الطب متطور، ويمكنه أن يحدد من اليوم الأول قدرة الزوج الجنسية عن طريق فحصه، لكن الزوج لا يُفحص، بل المرأة هي التي تتعرض لهذا الفحص مرتين».

الاتفاق على أن الفحص يعدّ انتهاكاً لجسد المرأة أدى إلى مطالبات بإلغائه. فخيّاط تطالب بمنع الفحص إلا في الحالات التي ينظمها القانون، الأمر الذي يرفضه بدران، الذي يقول إن أيّ تعديلات على القانون يجب أن تنسجم مع خصوصية المجتمع، وعاداته وتقاليده، وأحكامه الشرعية.

## الاتفاق على أن الفحص يعدّ انتهاكاً لجسد المرأة أدى إلى مطالبات بإلغائه

الطبيب محمد بشير شريم، مؤلف كتاب «الفوارق بين الرجل والمرأة»، يدعو مع خيّاط إلى حصر الفحص فقط في المواقف التي ينص عليها القانون، ويقول إن «خصوصية» المجتمع يجب أن لا تكون ذريعة نتمسك بها لنمنع التطور. «من قال إن العادات والتقاليد والأعراف يجب أن تظل ثابتة كما هي؟ كل ما في حياتنا من ممارسات يجب أن يخضع للتحليل والمناقشة العقلية، ويجب في النهاية أن ينسجم مع المنطق».

لكن الطوالبة تقف موقفاً وسطياً، وتقول إن إلغاء الفحص ليس حلاً عملياً، ولكن يمكن بحسبها حصره بالمركز الوطني للطب الشرعي. «إغلاق المركز أبوابه أمام الناس سيدفعهم إلى التوجه إلى أطباء آخرين، في حين أن الفحص دقيق ويحتاج إلى خبرة، ولا يمكن لأي طبيب أن يقوم بإجرائه. إخلاء المجال لهؤلاء الأطباء سيكون له انعكاسات سلبية كبيرة».

## ما يثير التساؤل، أن الفتاة بعد أن تُتَّهم من زوجها، تعود لإكمال حياتها معه بعد تسلّمه تقرير عذريتها

هذه الانعكاسات السلبية يؤكد عليها شريم، إذ يروي قصة فتاة أخبر شخصٌ أهلها أنه شاهدها تستقل سيارة بصحبةَ شاب، فأحضروها إلى عيادة طبيبة من أجل فحصها. «الطبيبة فحصت الفتاة وأبلغت أهلها أن ابنتهم ليست عذراء، فما كان منهم إلا أن وجهوا لها 28 طعنة في العيادة نفسها، ولكن بعد أن فحصها الطبيب الشرعي اتضح أنها كانت عذراء».

## إسلام سمحان:

# هل يدخل السجن بسبب قصيدة؟

ثمانية أشهر قضاها الشاعر الأردني إسلام سمحان 28 عاماً، في أروقة المحاكم على خلفية القضية التي رفعتها ضده دائرة المطبوعات والنشر، متهمة إياه بـ«الإساءة للأديان، وأرباب الشرائع السماوية، وإهانة الشعور الديني»، في ديوانه **برشاقة ظل**، الصادر عن دار **فضاءات** للنشر العام 2008.

لكن الحكم لم يأت ليسدل الستار على المعركة، بل ليبدأ فصلاً جديداً فيها، فقد أصدرت محكمة البداية يوم 21 حزيران/ يونيو الفائت، حكماً على سمحان بالسجن لمدة عام، إضافة إلى عشرة آلاف دينار غرامة على دار النشر، وهو حكم يؤكد الشاعرُ في تصريح لـ«السّجل» أنه سيقوم باستئنافه، في حين أصدرت الدار الناشرة **فضاءات** بياناً عبّرت فيه عن «صدمتها» من القرار، وأكّدت رفضها لـ«جميع إجراءات المنع، والتفسير الخاطئ والمزاجي للقوانين التي تمارس ضد حرية التعبير التي يكفلها الدستور الأردني».

المفارقة أن الديوان الذي احتفت به حال صدوره العديدُ من الصحف المحلية والعربية، إضافة إلى مواقع إلكترونية، واشترت نسخاً منه وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى، ظل متداولاً في الأسواق الأردنية لمدة ثمانية أشهر، قبل أن تتحرك دائرة المطبوعات والنشر بقضيتها ضده، رغم أن الشاعر وقبل إصداره الديوان أودعَ -كما هو متعارف عليه- نسخةً من المخطوط في الدائرة، وحصل بالمقابل على رقم إيداع من المكتبة الوطنية.

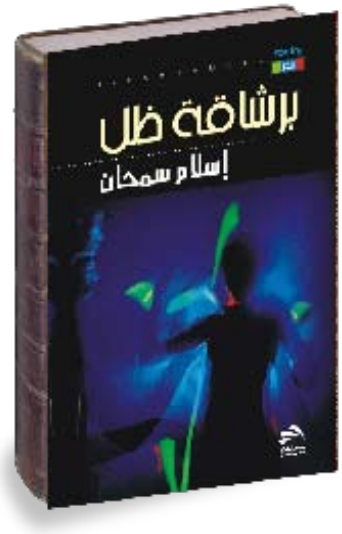


الذي حدث هو أن فايز الفايز نشر في أيلول/ سبتمبر 2008، مقالة على موقع **عمون**، أشار فيها إلى عبارات في الديوان قال إنها تتضمن إساءة إلى الدين الإسلامي، مثل «رصيف البار ليس له كفواً أحد»، «النبي يقرأ فنجان السماء»، و«فنجان القهوة تقرأه نساء النبي».

المقالة التي كُتبت «بلغة تحريضية»، وفقاً لصحفي فضل نشر اسمه لحساسية الموضوع، طالبت بـ«تحرك فوري للوقوف على هذا التسيب»، واستنفرت «الحساسية الشعبية إزاء أي مساس بالرموز الدينية».

تبع المقالةَ لقاءٌ أجرته إذاعة **حياة إف إم** الدينية مع مفتي المملكة نوح القضاة، عرض فيه المذيع على المفتي عبارات مجتزأة من الديوان، حيث أفتى الشيخ وعلى الهواء مباشرة بتكفير الشاعر، تلا ذلك انتقاد شديد اللهجة من قاضي القضاة وإمام الحضرة الهاشمية أحمد هليل، وفقاً لما أورده موقع **عمون** الإلكتروني، قال فيه إن «الجهات الرقابية المعنية لن تسكت عن الموضوع». وسرعان ما انضم الإخوان المسلمون إلى الحملة، فأصدرت الجماعة بياناً حرضت فيه على الشاعر، وقالت: «إن التلكؤ والتسويف باتخاذ الإجراءات الرادعة بحق سمحان وأمثاله، سيكون سبباً لفتنة لا أحد يعلم أين تصل».

الحملة التي تصدّرها متدينون، إضافة إلى مئات التعليقات على مواقع إخبارية طالبت بـ«رأس الشاعر»، توّجَتْها دائرة المطبوعات والنشر برفعها القضية في تشرين الأول/أكتوبر 2008، حيث تم توقيف الشاعر أربعة أيام في سجن الجويدة، خرج بعدها بكفالة.

سمحان الذي يعمل محرراً ثقافياً في صحيفة **العرب اليوم**، عبّر عن دهشته من الحكم، وقال إن القضية كانت تسير لصالحه، فحتى إفادات شهود الإدعاء كانت لصالحه. يقول: «مفتي العاصمة الذي كتب تقريراً قال فيه إنني أسيء إلى الدين، قال للقاضي عندما سأله عن علاقته بالشعر إنه لا علاقة له به، وموظفو دائرة المطبوعات قالوا إنهم لم يقرأوا الديوان، بل رُفعت القضية بسبب الضجة التي أثيرت حوله».

سمحان يقيم في حي شعبي بمدينة الزرقاء، وقد قاطعه معظم جيرانه. «الذين كانوا يدعونني إلى حفلاتهم، ويصطحبونني إلى جاهات أبنائهم، لم يعودوا يردون التحية»، وهو يتلقى باستمرار رسائل خلوية وإلكترونية تصفه وعائلته بألفاظ بذيئة، بحسب ما قال لـ«السّجل».

> **التضامن معه جعله مصرّاً على مواجهة المحنة بالمزيد من الشعر الذي يحتفي بالحياة**

يقول سمحان إنه يتوقع في كل مرة يخرج فيها من منزله أن تفاجئه «طعنة أو رصاصة»، وهو يتصل بزوجته كل ساعة ليطمئن عليها وعلى طفليه: «أسألها في كل مرة، هل حدث شيء؟ هل اتصل أحد؟ هل قرع الجرس؟».

مقابل ذلك، كان لا بدّ من تضامن معه. رابطة الكتاب الأردنيين وكّلت محامياً للدفاع عنه، وأصدرت بياناً تضامنياً معه بعد صدور قرار الحكم، كما وقّعت العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية رسائل تضامن معه.

هذا الدعم منح سمحان القوة للاستمرار، وجعله مصرّاً على مواجهة المحنة بالمزيد من الشعر الذي يحتفي بالحياة.

Sony Ericsson
J132

**مجاناً** مع عرض العسكريين ١٢
**مجاناً** مع عرض العسكريين ٦

Motorola
W175

**مجاناً** مع عرض العسكريين ١٢
**مجاناً** مع عرض العسكريين ٦

_G
KP100

**مجاناً** مع عرض العسكريين ١٢
**مجاناً** مع عرض العسكريين ٦

Nokia
1208

**مجاناً** مع عرض العسكريين ١٢
**مجاناً** مع عرض العسكريين ٦

Samsung
B13C

**مجاناً** مع عرض العسكريين ١٢
**مجاناً** مع عرض العسكريين ٦

# احصل على جهاز مجاناً كل سنة

## مع عروض العسكريين ٦ و ١٢

تعبيراً منا عن الامتنان والشكر المتواصل لجميع من يخدم الوطن، نقدّم لكم عروضاً مميّزة على الأجهزة الخلوية مع عروض العسكريين.

- العرض متوفر في فروع الشركة.
- احصل على بطاقة شحن بقيمة ٢٠ دينار مجاناً مع هاتف _G KP100.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على ١٧٧٧ زيد أحمد الكويتي أو موقعنا الإلكتروني www.orange.jo

orange

## جهود غير كافية في مكافحة الاتّجار بالبشر

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية في السادس عشر من حزيران/يونيو الماضي، تقريرها السنوي التاسع المتعلق بـ«مكافحة الاتّجار بالبشر»، الذي قالت فيه إن الأردن، لا يلتزم بشكل كافٍ بالمعايير الدولية بهذا الخصوص.

التقرير غطى الفترة من نيسان/إبريل 2008 إلى آذار/مارس 2009، وصُنفت فيه الدول إلى ثلاث فئات: الأولى، وتضم الدول التي تفي بالحد الأدنى من المعايير الدولية؛ والثانية: الدول التي تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق ذلك، ومن بينها قائمة «المراقبة الخاصة»، التي تضم الدول التي تمتلك سجلاً سيئاً، ومهددة بالنزول إلى الفئة الثالثة («اللائحة السوداء»). وتقع ضمن الفئة الثالثة تلك الدول التي لا تفي بالحد الأدنى من المعايير الدولية، ولا تبذل أي جهود لتحسين سجلها.

الأردن الذي كان العام 2008، ضمن فئة «المراقبة الخاصة»، نجح هذا العام في الانتقال إلى الفئة الثانية، التي كان ثابتاً عليها العامين 2006 و2007، بفضل جهود بذلها لتحسين سجله، ولكن التقرير وصف هذه الجهود بأنها «محدودة»، فقد أشار إلى أن الأردن ما زال يُعدّ مقصداً وممراً لرجال ونساء من جنوب، وجنوب شرق آسيا، يُجبَرون على أعمال السُّخرة، وأشار إلى ورود أنباء عن نساء من المغرب وتونس أجبرن على العمل في الدعارة، بعد أن قدمن للعمل في مطاعم وأندية ليلية، وقال إن نساء من سيريلانكا وأندونيسيا والفلبين، قدمن ليعملن كعاملات في المنازل يتعرضن إلى العمل بالسُّخرة، وأنهن يعانين من تقييد الحركة، واحتجاز جوازات السفر، والتأخير في دفع الأجور، وإلى الإساءات الجنسية والجسدية من قبل أصحاب العمل.

وذكر التقرير أن هناك 600 عاملة منزل ينتمين إلى الجنسيات الفلبينية والسيرلانكية والأندونسية لجأن إلى سفارات بلادهن في عمّان، وأن معظمهن كنّ من ضحايا العمل بالسُّخرة.

التقرير لم ينتقد فقط افتقار الأردن إلى ملجأ لإقامة الضحايا، بل نبّه أيضاً إلى أن قانون مكافحة الإتجار بالبشر الذي صدر العام 2008، حيث يفتقر إلى «تعريف محدد للضحية»، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى معاملة الضحية كمجرم، كما هي الحال عندما يفر الضحايا من مخدوميهم، ثم يُقبض عليهم لأنه ليس بحوزتهم وثائق، ويعاقَبون رغم أن وثائقهم محتجَزة من قبل أصحاب العمل.

التقرير الذي يعدّ الأول في عهد الإدارة الأميركية الجديدة، سجلَ هذا العام ارتفاعاً في عدد الدول الموضوعة على قائمته السوداء، فمن 40 دولة مسجلة في العام الماضي، ارتفع العدد ليصبح 52 هذا العام. وحذّر التقرير من أن الأزمة العالمية ساهمت في تنامي تجارة البشر، مع تزايد الحاجة إلى البضائع والخدمات الرخيصة.

الدول الموضوعة على اللائحة مهددة بعقوبات، منها إيقاف المساعدات الأميركية، باستثناء ما كان منها ذا طابع إنساني، ومهدد أيضاً بوضع قيود على تعاملاتها التجارية، وعلى القروض المقدمة إليها من البنك الدولي.

من الدول العربية التي اشتملت عليها القائمة: الكويت، السعودية، وسورية، وهي مدرجة في الفئة الثالثة، التي تسمى: «اللائحة السوداء».

## صَلْب رجل في ساحة عامة بعد قطع رأسه

أصدرت منظمة العدل الدولية بياناً أدانت فيه قيام السلطات السعودية بـ«قطع رأس رجل وصَلْبه» في ساحة عامة في الرياض. الرجل الذي يدعى أحمد بن عضيب العنزي، سعودي الجنسية، كان أدين بتهم اختطاف رجل وابنه وقتلهما، إضافة إلى تهم ممارسة اللواط وحيازة مواد جنسية فاضحة، وإشهار سلاح ضد قوات الأمن.

المنظمة قالت على لسان نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيها، حسيبة حاج صحراوي، إنه «لمن المرعب أن قطع الرؤوس والصلب ما زال يمارَس حتى اليوم»، كما دعت العاهل السعودي إلى أن «يُظهر قيادة حقيقية بتخفيف جميع أحكام الإعدام، إذا ما أرادت السعودية أن تلعب دوراً قيادياً على الصعيد العالمي، أو ضمن مجموعة العشرين».

كانت المنظمة الدولية وجهت العديد من الانتقادات إلى السعودية في ما يتعلق بإجراءات المحاكمات، التي تقول إنها «تفتقر إلى الاتساق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، فهي عادة ما تتم خلف أبواب مغلقة»، كما أن السلطات «لا تفسح المجال أمام التمثيل القانوني الكافي»، إضافة إلى أن قرارات الإدانة غالباً ما تُتَّخذ «بناء على اعترافات يتم الحصول عليها تحت وطأة الإكراه، بما في ذلك التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، أثناء فترة الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي».

وفق منظمة العفو الدولية، نُفذ في السعودية 102 حكم إعدام في العام 2008 وحده، وبسبب السرية التامة لنظام القضاء الجنائي هناك، فإنه من غير الممكن معرفة عدد الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، غير أن المنظمة تقول إن هناك ما لا يقل عن 136 محكوماً ينتظرون تنفيذ الحكم فيهم.

## استمرار اعتقال صحفي رغم قرار بالإفراج عنه

رغم حصوله على حكم قضائي بالإفراج عنه، إلا أن جهاز الأمن الوقائي، التابع للسلطة الفلسطينية، ما زال يحتجز الصحفي الفلسطيني مصطفى صبري.

صبري، 43 عاماً، الذي يعمل مراسلاً لصحيفة **فلسطين** الصادرة في غزة، والتابعة لحركة حماس، ولمجلة **المجتمع** الكويتية، كان اعتُقل يوم 21 نيسان/أبريل الماضي في مدينة قلقيلية، حيث تمت مداهمة منزله ومصادرة أجهزة كمبيوتر وأقراص مدمجة وملفات.

بحسب تصريح أدلت به زوجته إلى مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية **سكايز**، فإن أخباره انقطعت حتى يوم 3 أيار/مايو الماضي، عندما اتصل بها طالباً منها أن ترسل بطاقة وكالة الغوث إلى المستشفى، لأنه سيُنقل إلى هناك بسبب تدهور حالته الصحية، وقالت إنها تمكنت مع أفراد عائلته من رؤيته «خمس دقائق في المستشفى، لأنه كان تحت رقابة عناصر الأمن الوقائي»، كما أكدت أنه «تحدث عن تعرضه للضرب».

عائلة صبري رفعت دعوى قضائية لدى محكمة العدل العليا في منتصف أيار/مايو، وأصدرت المحكمة يوم 15 يونيو/حزيران قراراً بالإفراج عنه، لكن الحكم حتى ساعة إعداد هذا التقرير (28 حزيران/يونيو) لم ينفَّذ. وقد أصدر مركز **سكايز** بياناً استنكر فيه استمرار اعتقال صبري «دون مسوغ قانوني»، وذكر أن هذا يعدّ «تحدياً للسلطة القضائية»، التي «يجب أن تكون المرجع الوحيد الصالح لأي توقيف ومحاكمة».

يأتي اعتقال صبري ضمن حملة للاعتقالات طالت صحفيين، نفذتها مؤخراً أجهزة أمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحسب بيان أصدره المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، فإن هذه الاعتقالات تدل على «تدهور للحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية»، كما تأتي انعكاساً «لاستمرار التوتر بين حركتي فتح وحماس».

## اغتيال صحفي، ومحاولة لاغتيال آخرين

اغتيل المراسل الرياضي لقناة **البغدادية** العراقية، علاء عبد الوهاب، بواسطة انفجار عبوة ناسفة.

عبد الوهاب (37 عاماً) متزوج وأب لثلاثة أطفال، يعمل أيضا محرراً رياضياً لصحيفة **نينوى**، كان خارجاً من مقر عمله في مدينة الموصل يوم الأحد 2009/5/31، عندما انفجرت عبوة ناسفة وضعها مجهولون تحت مقعد القيادة في سيارته، وأسفر الانفجار عن إصابته بجروح بالغة توفي على إثرها في اليوم نفسه، في حين أصيب زميل له كان يرافقه بجروح بسيطة في ساقيه.

في اليوم نفسه، تعرض فنيون يعملون في قناة **العراقية** إلى محاولة اغتيال، أيضاً بواسطة عبوة ناسفة وُضعت في سيارة تابعة للقناة تحمل أجهزة بث فنية، ما أدى إلى إصابة مهندس صوت إصابة بالغة، في حين أُصيب فني الصوت والسائق بإصابات بسيطة.

بحسب مرصد الحريات الصحفية العراقية، فإن 247 صحفياً عراقياً وأجنبياً، و52 فنياً، قُتلوا منذ الغزو الأميركي للعراق، في حين أن هناك 14 صحفياً مختطفاً ما زالوا في عداد المفقودين.

المرصد عدَّ مدينة الموصل «من أخطر الأماكن على حياة الصحفيين»، حيث قُتل فيها وحدها 34 صحفياً وإعلامياً.

## إجازة قانون جديد للصحافة رغم الاحتجاجات عليه

أجاز البرلمان السوداني قانوناً للصحافة والمطبوعات، كان أثار لأشهر عدّة حالةً من الجدل، حيث واجهته معارضة كبيرة في أوساطٍ الصحفيين السودانيين الذين تظاهروا في شوارع الخرطوم في وقت مبكر من أيار/مايو الفائت، وذلك احتجاجاً على بنود في القانون رأوا أنها «تقوّي قبضة السلطات على الإعلام»، وتتضمن إجراءات مثل الغرامات والإتلاف وإيقاف الصحف ومنعها من الصدور عن طريق سحب الرخص.

كما انتقد الاتحاد العام للصحفيين السودانيين وجود رقابة مسبقة على الصحف يتم بموجبها «منع المقالات قبل صدورها».

القانون الجديد أجيز بعد إجراء تعديلات على مشروعه، ومنها إلغاء مادة وردت في المشروع متعلقة بفرض غرامة تصل إلى خمسين ألف جنيه سوداني، على أن يُترك تقدير الغرامة للمحكمة في حالة مخالفة الصحفي لقانون الصحافة، كما منع القانون مصادرة الصحف، لكنه منح الحكومة حق إغلاق الصحيفة دون أمر من المحكمة، على ألاّ تتجاوز مدة الإغلاق ثلاثة أيام.

القانون الذي دعا إلى «عدم فرض أيَّ قيود على حرية النشر الصحفي بشأن الأمن القومي والنظام إلا وفقاً للقانون»، ما زال يواجه رغم التعديلات، معارضةً من صحفيين سودانيين انتقدوا استمرار الرقابة على الصحف، وحقَّ الحكومة في الإيقاف الإداري للصحف، وتفويض المحكمة في تقدير الغرامة التي تراها مناسبة، كما انتقدوا عدم وجود مادة في القانون تُلزم الحكومة بتقديم المعلومات إلى الصحافة.

## مقاضاة مدوّن بتهمتَي «السبّ والقذف»

حكمت محكمة مصرية على مدوّن مصري بغرامة مالية مقدارها 45000 جنيه مصري (5759 يورو)، إثر قضية رفعتها عليه شركة للكيماويات، اتهمته فيها بـ«السبّ والقذف».

كان المدون تامر مبروك كتب في مدونته، منتقداً قيام شركة **تراست** للكيماويات بإلقاء نفايات كيماوية في بحيرة المنزلة، وقناة السويس، كما انتقد مخالفة الشركة قوانينَ العمل، وانتهاكها حقوقَ الإنسان، الأمر الذي دعا الشركة إلى رفع قضية في كانون الثاني/يناير 2009، حيث نالت حكماً لصالحها عندما حُكم على المدون بغرامة مقدراها 340 يورو، لكنه في الاستئناف الذي تمّ في أيار/مايو الفائت، نال حكماً أقسى بكثير عندما رُفعت الغرامة إلى 5759 يورو.

منظمة **مراسلون بلا حدود** أصدرت بياناً انتقدت فيه الحكم، ووصفته بأنه يشكل «إهانة لحرية التعبير، ووسيلة واضحة للقضاء عليه». المنظمة قالت أيضاً إن «موقف القضاء غير مقبول تماماً، فقد أنهيت محاكمة الاستئناف في قضية تامر مبروك بعجلة، ولم تتم إعادة النظر في ملفه».

مبروك الذي يُعدّ أول مدون مصري تلاحقه شركة في دعوى قضائية، قال في شهادته أمام المحكمة، إن الشركة عرضت عليه في البداية مسح ما نشره في المدونة مقابل مبلغ مالي كبير، وعندما رفض تمّت مطالبته بكتابة اعتذار، وتكذيب.

## منع ندوة تناقش قضية «التجنيس السياسي»

استخدمت السلطات البحرينية القوات الخاصة لمنع منظمين ومواطنين من حضور ندوة عامة كان من المقرر عقدها، لمناقشة قضية «التجنيس السياسي في البحرين». حيث قامت القوات الخاصة بمحاصرة مقر فرع جمعية «وعد»، المكان الذي كان مزمعاً إقامة الندوة فيه، ومنعت أي شخص من الدخول إلى المبنى الواقع في المحرق.

«التجنيس السياسي» واحدة من أبرز القضايا التي تتفاعل في المجتمع البحريني، حيث تُتَّهم الحكومة البحرينية بأنها تمنح الجنسية بشكل غير قانوني، لتغيير التركيبة الطائفية للمجتمع، وجعل الطائفة الشيعية أقلية في البلاد.

وكانت ستُّ جمعيات سياسية شاركت بتنظيم الندوة أصدرت بياناً احتجّت فيه على قرار المنع، وقالت إنه «جزء من انتهاك حرية الرأي والتعبير في زمن الإصلاح».

كما عبّر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه لـ«تدهور حرية التعبير»، وقال على لسان رئيسه نبيل رجب: «إنه من المحزن أن تُقمع الأصوات المنتقدة لسياسة السلطة، والمحزن أكثر أن تقوم بالعملية القمعية دولةٌ عضو في مجلس حقوق الإنسان».

يُذكر أن هذه هي الندوة الثانية التي تقوم السلطات بمنعها لمناقشة القضية التي بدأت وتيرتها تتصاعد منذ العام 2000.

# المستهلكون في حيرة

**يمر قطاع الإسكان في الأردن بأيام عصيبة، جعلت قرارات الشراء من قِبَل المستهلكين تبدو أصعب من أي وقت مضى.**

علا الفرواتي

رغم أن أسعار الشقق هبطت إلى نحو 15 في المئة، إلا أن مبيعاتها ما زالت في انخفاض، وما زال المستهلكون في حيرة من أمرهم.

رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري، يؤكد أن تردد المواطنين في شراء شقق، يعود لتوقعهم مزيداً من الانخفاض في أسعارها. فضلاً عن ما أسماه العمري «تشدد البنوك في منح التسهيلات الائتمانية للأفراد».

يمثّل الصيف، في العادة، موسمَ الذروة لمبيعات الشقق السكنية، حيث يعود عدد كبير من المغتربين الأردنيين من الخارج بمدخرات تكفي لشراء منزل. وفي العادة فإن حركة العقار في الصيف تعوض عن كساد مرحلي يشهده هذا القطاع.

لكن الحال ليست على ما يرام في هذا الصيف. أصحاب المشاريع الإسكانية يشكون من مبيعات قليلة، رافقها تشدد بنكي في منح التسهيلات للمؤسسات والأفراد على حد سواء. تضافُر هذه العوامل، مضافاً إليها انخفاضٌ مرحلي في أسعار الحديد والمشتقات النفطية، ساهم في خفض أسعار الشقق السكنية وتراجعها إلى مستويات غير مسبوقة، وذلك بعد قفزات متتالية للأسعار صعوداً، شهدها سوق العقار في السابق، جعلت من الصعب على كثيرين شراء منازل، بخاصة أن الأردنيين يفضّلون امتلاك منازل على استئجارها، حيث تؤكد الإحصاءات الحكومية أن أكثر من 72 في المئة من الأردنيين يمتلكون منازلهم.

حسين البسيط، موظف في السعودية، نصحه كثيرون من أقاربه وأصدقائه بعدم شراء منزل «هذه الأيام»، وانتظار مزيد من الانخفاض في الأسعار، بخاصة أن الشاب الثلاثيني لا يمتلك سوى دفعة أولى، فيما سيضطر للحصول على قرض بنكي لاستكمال شراء شقة سكنية في الجبيهة، المنطقة التي تقطنها شريحة كبيرة من متوسطي الدخل.

لكن العمري يرد قائلاً: «من يراهن على انخفاض آخر في الأسعار مخطئ تماماً. جميع المؤشرات تدل على أن الأسعار تتجه إلى ارتفاع». يستشهد العمري بالارتفاع المطرد لأسعار الحديد، محلياً، بعد أن كانت أسعاره انخفضت بحدة منتصف العام الماضي.

رئيس جمعية المستثمرين يؤكد أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بعد أن كسرَ النفط حاجز 70 دولاراً للبرميل، يعني أن أسعار العقارات ستعود إلى الارتفاع مجدداً.

عاملون في قطاع الإسكان يدْعون المواطنين لاستغلال قرار حكومي بإعفاء الشقق السكنية التي تقل مساحاتها عن 120 متراً من الضرائب والرسوم. الحكومة كانت ألغت هذا الإعفاء أوائل العام 2008 عندما انتعش سوق العقار، لكنها عادت وفعّلت الإعفاء في خطوة تستهدف إعادة الحياة إلى هذه السوق التي كادت تنهار.

يتم حالياً إعفاء أول 120 متراً من الشقق التي تقل مساحتها عن 150 متراً، وإذا زادت المساحة على 150 متراً، فإن المشتري يدفع رسوم التسجيل المترتبة على شراء الشقة بالكامل.

الإعفاء الحكومي يعني أن الشقة السكنية الواقعة ضمن هذه المساحات سينخفض سعرها بنحو 3500 دينار في المتوسط.

أكرم رمضان، مستثمر في القطاع، يرى أن استقرار أسعار مواد البناء الأساسية لن يدوم طويلاً. يقول: «نحن متخوّفون من ارتفاعات مقبلة.

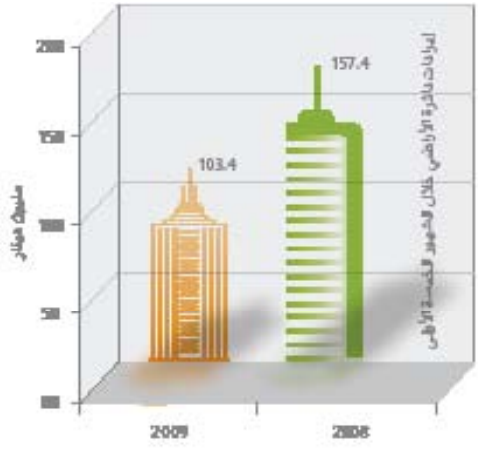

من خبرتي ومعرفتي التي تتجاوز العقدَين في هذا القطاع، أعتقد أنه لن تكون هناك انخفاضات أخرى على الأسعار».

رمضان يؤكد أن الأسعار قد تميل إلى الارتفاع، بخاصة في ما يتعلق بالإسكانات التي يتم إنشاؤها حالياً. ويوضح: «الشقق الجديدة ستكون أسعارها مرتفعة، بما لا يقل عن 5 إلى 6 في المئة».

رمضان يرى أيضاً أن من الخطأ مقارنة سوق العقار الأردنـي بأسواق دول خليجية انخفضت أسعار الشقق فيها بأكثر من 30 في المئة، ويقول إن الحالة في الأردن «مختلفة تماماً».

دبي التي كانت مثالاً لانفتاح اقتصادي جذب استثمارات عقارية غير مسبوقة، انخفضت أسعارُ العقار فيها ما بين 30 و40 في المئة، في الوقت الذي انخفض فيه عدد قاطنيها نحو 10 في المئة.

لكن مؤشرات تعافي القطاعات الاقتصادية في جميع المجالات، جعلت كثيرين يتفاءلون بعودة قطاع العقار إلى الانتعاش.

بالعودة إلى دبي، يرى تقرير حديث أصدره بنك **ستاندرد تشارترد** مؤشرات عدّة تدلل على استقرار أداء سوق العقارات على مستوى دبي والإمارات بشكل عام، حيث إن الاستقرار الذي بدأ يعكسه سوق العقار في دبي بعد تراجع الأسعار، شكّلَ مفاجأة للعديدين الذين كانوا يتوقعون المزيد من التراجع.

كشف التقرير أن أوضاع السيولة في الإمارات بدأت تعود إلى طبيعتها، لافتاً إلى تراجع الفائدة على القروض بين البنوك. وتحدث عن مؤشرات تعافي الائتمان الشخصي، مع تحسن شروط تمويل العقارات. ورأى أن التراجع في حركة الائتمان في الإمارات كان إيجابياً، وأسهم في عودة الفجوة بين القروض والودائع إلى مستويات صحية أكثر.

يؤكد رمضان: «نتمنى أن لا تكون هناك زيادات في الأسعار، لأن هذا يؤثر سلباً في السوق».

كـانـت شـركـة «الـمـزايـا» القابضة، رأت أن انخفاض أسعار العقارات في الأردن لم يصل إلى مستوى خطير، لاعتبارات من بينها كثرة أعداد المستثمرين في العقارات، وصغر حجم الشركات الإسكانية، وتباعد المناطق الجغرافية التي تنشط فيها، ما يؤدي إلى توزيع المخاطر على عدد أكبر من المستثمرين، بـدلاً من تركّزها في شركات عملاقة.

لفت تقرير «المزايا» إلى أن انخفاض تكلفة البناء والنقل، ارتباطاً بأسعار مواد البناء والنفط، بحيث وصل الانخفاض إلى نسبة 50 في المئة، لم يفلح في التأثير في أسعار العقارات بعامة، التي فقدت جزءاً من قيمتها، لكن ذلك لم يتعدَّ 15 في المئة في أغلب المواقع، بعكس الأثر الواضح في قطاع الأراضـي، وبخاصة أراضي المضاربات في المناطق الصحراوية شمال البلاد وشرقها.

كما هو الأمر بالنسبة للعديد من المواد والسلع الأساسية، ومنها الحديد أخيراً، فإن هناك توقّعات بأن يبدأ المستهلكون بالشراء عندما ترتفع الأسعار مجدداً، مما قد يؤدي الى إقبال شديد على الشراء قد ينعكس بارتفاع مباشر في الأسعار، ضمن معادلة العرض والطلب.

يقول رمضان: «أتمنى أن لا يتسبب المواطنون في فـورة بالأسعار عبر الشراء غير المحسوب، والمبني فقط على تقلبات السوق. نتمنى أن يكون مستهلكونا أكثر وعياً».

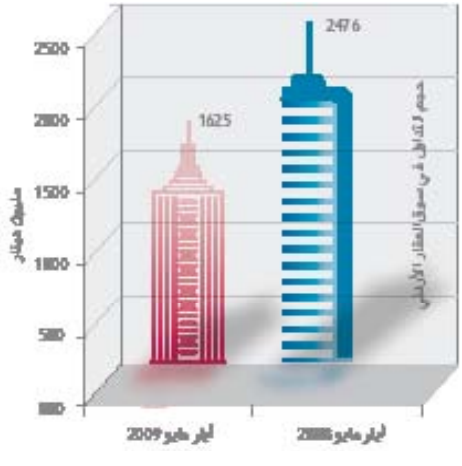

علا الفرواتي

عندما قررت الحكومة الأردنية رفع دعمها التاريخي عن المشتقات النفطية، ظل الشارع «هادئاً»، وتقبّلَ المواطنون، ربما على السطح، «الحقائق الجديدة» بشيء من عدم المبالاة، أو ربما «الرضا» بالمحتوم.

لكن، في عالم افتراضي آخر، غير ذلك الذي تلتقطه وسائل الإعلام، ويشعر به راكب سرفيس أو عابر طريق، كانت الأصوات ترتفع وتيرتها، مطالبةً الحكومة بعدم مس قُوْت المواطن ومصدر دفئه. هذه الأصوات كانت تأتي من الإنترنت، وتحديداً من سيد مواقع «التشبيك الاجتماعي»: **فيسبوك**.

## تحوّلَ الموقع إلى ما يشبه أواخر الصفحات في مجلات الستينيات والسبعينيات

غير بعيد عن الأردن، تعالت أصوات من مصر، داعيةً إلى إضراب، فاحتجاجات.. وكان مصدرها أجهزة كمبيوتر صغيرة يستخدمها شبّان وشابات رأوا في **فيسبوك** منصة للحوار، ومنبراً نحو التغيير المنشود.

والآن، ما الذي حدث لهذه المنصة الحرة، التي عجز أعتى حراس الأوتوقراطية عن المساس بها.

في الفترة الأخيرة، وبخاصة في الأردن، أصبح **فيسبوك** أكثر اجتماعية، وأصبح شبيهاً بموقع (**Twitter**)، الذي انطلق في العام 2006، ويتيح للمستخدم إطلاع الآخرين من أصدقائه ومعارفه على أخباره وما الذي يفعله الآن.

**فيسبوك** تحول أيضاً على صعيد الشكل، إلى ما يشبه أواخر الصفحات في مجلات الستينيات والسبعينيات، وامتلأت صفحاته بـ (**quizzes**)، أو اختبارات قصيرة تساعد الناس في فهم أنفسهم، مثل اختبار «فين حتروح شهر العسل»، أو «إنتي شبه أنهي فاكهة؟»، أو «ما هو الشيء الذي ينقصك في الوقت الحالي؟»، أو «من أنت من شخصيات ديزني لاند؟».

خبير الإنترنت، الذي فاز بجائزة شركة **مايكروسوفت** العالمية في مسابقة تصميم المواقع الإلكترونية مهند ناجي، يقول لـ«السّجل»:«لا شك أن **فيسبوك** تغير.. لقد أصبح أكثر سخفاً».

لكنه يستدرك: «السبب في ذلك لا يعود لمطوّري الموقع، بل لأن إدارة **فيسبوك** كشفت عن الشيفرة المصدرية للموقع، ما مكّن مطورين من صنع تطبيقات يمكن للمستخدمين تحويرها ببساطة».

كانت إدارة **فيسبوك**، أعلنت أنها جعلت لغة الترميز للموقع «**Facebook Markup Language FBML**» موسعة وأكثر مرونة، مما يتيح للمطورين من خارج الموقع إمكانية إنشاء تعليمات برمجية مخصصة (**custom tags**) خاصة بهم.

على سبيل المثال، قام مطورو تطبيق **iLike** بتوفير علامة تُظهر الأغنيات المفضّلة وقوائم تشغيل الأغاني.

إدارة الموقع قامت مبدئياً بضم التعليمات التي أعدها الموقع فقط. وأعلنت عن سعادتها بتقديم خاصية جديدة اسمها: التعليمات المخصصة. مع هذه الخاصية يمكن لأي مطور إنشاء علامات **FBML** جديدة. ويمكن للمطورين استخدام هذه التعليمات في تطبيقاتهم الخاصة، أو يمكنهم مشاركة تعليماتهم المخصصة مع مجتمع مطوري **فيسبوك** بالكامل، مثل مكونات **FBML** التي تم إنشاؤها مسبقاً.

لكن خبير مواقع الإنترنت عمّار إبراهيم، يؤكد لـ«السّجل» أن استخدامات **فيسبوك** الاجتماعية والحرية التي منحها المستخدمين في اختيار التطبيقات التي تروقهم، جعلت الموقع أقوى من أي وقت مضى، بخاصة أنه لم يعد يفرض التطبيقات على المستخدمين، بل أصبح منصة لتطوير التطبيقات.

«ربما تغير **فيسبوك** هنا، لكنه ما زال أداة سياسية قوية، وأداة اجتماعية قوية وأداة اقتصادية قوية. **فيسبوك** تغيّرَ نحو الأفضل تماما»، يقول إبراهيم الذي ابتاع سيارته منذ عامين عن طريق هذا الموقع. أما طارق خلف الذي يعمل مصوراً، فقد التقى بفتاة أصبحت زوجته الآن، عبر صفحات **فيسبوك**.

يجسد **فيسبوك** ثقافة دولية، حيث يسمح هذا الموقع الإليكتروني الذي أسسه طالب في جامعة **هارفارد** اسمه مارك زوكنبرغ العام 2004 للأعضاء المشاركين بنشر لمحات مختصرة عن حياتهم، وتبادل معلومات شخصية مع الأصدقاء والتواصل مع الآخرين.

وفقاً لما نشره الموقع في صفحته الافتتاحية، فإنه يسهّل عمليات تبادل المعلومات من خلال نشر بعض البيانات والصلات الاجتماعية الفعلية للمترددين عليه.

كما أن إمكانية نشر الصور والملاحظات وتصنيف اهتمامات المشاركين في مجموعات منفصلة، يسمح للمستخدمين بترتيب بياناتهم الاجتماعية على نحو أيسر، هذا ما يفسر إنفاق المشاركين ما معدله عشرون دقيقة يومياً في متابعة الموقع، كما أوردت شركة **comScore** لقياس استخدام الإنترنت في الآونة الأخيرة.

اقتصر الموقع في بادئ الأمر على طلبة جامعات **Ivyleague** وعدد محدود من مدارس منطقة بوسطن، لكنه اتسع خلال عام واحد ليضم ما يزيد على مليون مستخدم.

# الموقع بالأرقام

## النمو العام

- أكثر من 200 مليون مستخدم.
- أكثر من 100 مليون مستخدم يدخلون إلى الموقع مرة واحدة على الأقل كل يوم.
- أكثر من ثلثي المستخدمين ليسوا طلاباً جامعيين.
- الفئة العمرية الأسرع نمواً بين المستخدمين هي تلك التي تبلغ من العمر 35 سنة وما فوق.

## للمشاركة

- لكل مستخدم ما متوسطه 120 صديقاً على الموقع.
- أكثر من 4 مليارات دقيقة تُنفق على الموقع كل يوم في جميع أنحاء العالم.
- أكثر من 30 مليون مستخدم يقومون بتحديث سؤال: «ماذا يدور في عقلك؟» مرة واحدة على الأقل كل يوم.

## تطبيقات

- أكثر من 850 مليون صورة يتم تحميلها إلى الموقع كل شهر.
- أكثر من 10 ملايين فيديو يتم تحميلها كل شهر.
- أكثر من مليار نوع من المحتويات، الأخبار، المدونات، الوظائف، الملاحظات والصور يتم تحميلها كل أسبوع.
- أكثر من 2,5 مليون دعوة لحدث معين كل شهر.
- أكثر من 30 مليون مجموعة نشطة.

## النمو الدولي

- أكثر من 50 لغة تُستخدم على الموقع، مع أكثر من 40 في طور التطوير.
- نحو 70 في المئة من المستخدمين من خارج الولايات المتحدة الأميركية.

## منصة عالمية

- أكثر من 950 ألف من المطورين وأصحاب المشاريع من أكثر من 180 بلداً.
- في كل شهر يتعامل أكثر من 70 في المئة من المستخدمين مع التطبيقات التي تطورها شركات خارج فيسبوك.
- أكثر من 52 ألف تطبيق متاحة حالياً في دليل التطبيقات.

# العالم يربط الطاقة المتجددة بأسعار النفط

**«البترول ما إله أمان»، هذا ما استنتجه كثيرون حول العالم، نتيجة تقلُّب الأسعار لهذه السلعة الأساسية في جميع الدول، أكانت متقدمةً أم متخلفة، صناعية أم زراعية أم بلا هوية اقتصادية. وأصبح هناك ما يشبه اليقين بأن النفط يرتفع سعرياً بلا رقيب أو حسيب.**

علا الفرواتي

هذه الحقيقة مهمة أكثر من أي وقت مضى، بخاصة بعد أن فرض ارتفاعُ الأسعار التفكيرَ في بدائل جديدة نسبياً. لهذا انشغل العالم كله في الفترة الأخيرة بالتفكير في وسائل «الطاقة البديلة» الأنجع.

في العام 2008، حين لامس سعر برميل البترول 150 دولاراً، كان الحديث عن الطاقة البديلة سيد الموقف، وبدأت حوارات بين العلماء أو على مستوى الدول والحكومات، حول الوسيلة الأفضل والأرخص للحصول على الطاقة.

الأردن لم يكن بعيداً عن هذا. الحكومة وقّعت اتفاقيات عدة لاستخراج الطاقة البديلة إما من الشمس، أو الرياح، أو الصخر الزيتي، مع البريطانية «شل»، والبرازيلية «بتروبراس» وغيرهما.

لكن الاهتمام بالطاقة البديلة خبا تدريجياً، وشيئاً فشيئاً تخلّت حكوماتٌ عن بعض مشاريع الطاقة البديلة عندما قلّت جدواها مع انخفاض أسعار النفط عالمياً. هذا التوجُّه، إلى جانب أزمة الائتمان، كانا من أبرز العوامل التي هددت «الثورة الخضراء».

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الطاقة البريطانية

## نصائح للقطاعات المختلفة:

### القطاع الصناعي

يعدّ هذا القطاعُ المتضررَ الأكبر من ارتفاع أسعار الطاقة، بخاصة الوقود، المصدر الأساسي للطاقة في الكثير من الصناعات.

في هذا القطاع، لم يعد اتخاذ جراءات «التدبير المنزلي»، مثل إطفاء ض الإضاءة ووحدات التكييف، كافياً، د من إعداد دراسة شاملة من قِبَل ن للكشف عن أماكن الكفاءة المنخفضة ر أسباب ذلك، وما هي الحلول، وهي موجودة ومتنوعة ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية، وتسترد التكاليف إن وُجدت خلال مدة زمنية قصيرة، بين شهور عدة وسنتين فقط. مثلاً في العديد من المصانع التي نفذت برامج ترشيد الطاقة وإدارتها في الأردن، أمكن تحقيق توفير فعلي يراوح بين 10 و25 في المئة في معظم الأحيان، وأحياناً كثيرة لم تزد فترة استعادة التكلفة على سنة واحدة. ويجب على القطاع:

- رفع كفاءة أنظمة الاحتراق في المراجل (البويلرات).
- المعايرة المناسبة لدرجة الحرارة وضغط البخار في المراجل.
- التأكد من عزل الأنابيب الحارة والباردة بشكل مناسب.
- إمكانية استعادة الحرارة أو البرودة من الهواء أو الماء قبل التخلص منها.
- استخدام الإضاءة الكفؤة والمناسبة وتشغيلها حسب الحاجة.
- مراقبة ماكينات الإنتاج أثناء توقف الإنتاج، والتأكد من توقفها بالكامل أو حسب الأصول.
- تركيب مغيرات السرعة الإلكترونية على المراوح والمضخات ذات الحمل المتغير.
- إلغاء غرامة معامل القدرة وتقليل الفقد الكهربائي عن طريق تركيب المكثفات المناسبة.

## القطاعان التجاري والحكومي

يتركز استهلاك الطاقة في هذين القطاعين على الإضاءة والتكييف والتدفئة. لحسن الحظ فإن هذه الأنظمة هي الأكثر قابلية لتحسين الكفاءة، حيث يمكن تحقيق وفر من 15 إلى 30 في المئة، في أغلب الأحيان، ودون استثمار كبير، فمثلاً نفذت شركة خدمات الطاقة الأردنية مشروعاً في وزارة المياه ونجح في تخفيض فاتورة الكهرباء بمعدل 20 في المئة، كما نجح المستشفى في تخفيض مصاريف الطاقة السنوية بمبلغ 70 ألف دينار.

## القطاع المنزلي

هذا القطاع يضم الشريحة الأكبر والأكثر انتشاراً وأهميةً في جهود التوعية، ويُتوقّع أن يتأثر، بشكل كبير، بارتفاع أسعار الطاقة والوقود، بخاصة عبر مصاريف التنقل (السيارات والمواصلات) وأنظمة التدفئة. لذلك يُنصح باستخدام السيارات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل حركة السيارات الكبيرة، والتأكد من مزية المركبة وكفاءة تشغيلها من قِبَل المختصين، ولا مانع من بين الأهل والجيران وزملاء العمل على استعمال سيارة واحدة دوريا بينهم. كما أن هناك مسؤولية كبيرة على عاتق الحكومة بتوفير بيئة مناسبة للمنافسة في القطاع الخاص، لإنشاء وسائل نقل جماعي كفؤة وآمنة ومريحة وموثوقة، كي تغير من عادات المجتمع الذي يعتمد، بشكل كبير، على السيارة الخاصة في الذهاب للعمل.

أما أنظمة التدفئة، فيمكن تحسين كفاءتها بتنظيف البويلر من الداخل حسب الأصول، ومعايرة الاحتراق، ويُنصح أن تقوم الشركة المورّدة بذلك سنوياً، كما ينبغي إحكام إغلاق النوافذ والأبواب وفرش الأرضيات شتاءً.

**سولارسينتشري SolarCentury**، جيريمي ليجيت، قال في تصريحات لـ **الغارديان** البريطانية في كانون الثاني/يناير من العام الجاري: «الحديث عن وفاة الطاقة المتجددة، سابق لأوانه، لكن من الواضح أن هناك خططاً لإلغاء العديد من مشاريع إنشاء مزارع كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والعديد من المشاريع في ظل المناخ الاقتصادي الحالي»، وأضاف أنه يرى أن انخفاض أسعار النفط «أمرٌ مؤقت»، وأن مصادر الطاقة المتجددة «سوف تستأنف نموّها».

في الشهر نفسه، انخفض مؤشر شركات تكنولوجيا الطاقة النظيفة من 450 نقطة قبل 12 شهراً، إلى 175 نقطة.

محلياً أيضاً، كانت الحكومة بمؤسساتها المختلفة بدأت تقديم النصائح للعامّة حول أنجع طرق التوفير في استهلاك الكهرباء، والحرارة المثلى لأنظمة التدفئة والتكييف، وأهمية استخدام المصابيح الموفرة للطاقة.

لكن الحديث عن طرق توفير الطاقة، تراجعَ بعد أن كان «حديث الساعة»، بالتزامن مع الانخفاض النسبي لأسعار الطاقة التقليدية.

مالك الكباريتي، خبير ترشيد استهلاك الطاقة والرئيس الأسبق للمركز الوطني لبحوث الطاقة، يؤكد لـ«السّجل» أن الاهتمام بترشيد الطاقة يجب أن يظل مستمراً، ويضيف: «يمكن للقطاعَين التجاري والمنزلي الاستفادة من إجراءات وقرارات حكومية عدة تضمنت حوافز لمستخدمي الطاقة البديلة، أهمها إعفاء أدوات توفير الطاقة من الضرائب كافة».

كانت الحكومة قررت في آذار/مارس 2008 إعفاء الأجهزة والمعدات والأنظمة المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة والبديلة من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات.

الكباريتي يرى أن توفير فاتورة الطاقة على الحكومة «سيسهم في تحويل الأموال التي تم توفيرها، إلى مشاريع بنية تحتية وخدمات كبرى، مثل المدارس والمستشفيات».

أمجد علقم، مدير شركة خدمات إدارة الطاقة- السعودية، قال لـ«السّجل»: «عندما ارتفعت الأسعار بطريقة خيالية، أصبح هناك اهتمام مفاجئ بالطاقة البديلة. لكن مع نزول الأسعار، بدأ هذا الاهتمام بالتلاشي حدَّ الغياب».

ويضيف: «الاهتمام المفاجئ الذي حدث على صعيد برامج وآليات ترشيد استهلاك الطاقة، انخفض كثيراً بعد عودة أسعار الطاقة إلى وضعها الطبيعي، بخاصة من طرف الناس والقطاع الخاص، وكأن الأسعار لن تعود وترتفع من جديد».

هذا الأمر «يؤكد أهمية تبنّي مفهوم تحسين كفاءة الطاقة، بصورته العلمية والهندسية، وليس بصورته التقشفية التي لا يميل إليها أحد، بخاصة إنها تزول بزوال المؤثر»، يقول علقم، فيما يؤكد الكباريتي: «البيئة هي الأهم، وهي أجمل ما في الأردن».

# سؤال الهوية.. والاستبداد والوعي المغلق

**تـدور هذه الكتب الثلاثة بأشكال مختلفة، حول مفهوم «الآخر»، أكان ذلك في مجال النقد الأدبي والهوية الثقافية، أم في علاقة الحاكم بشعبه، أم تمثّلَ في «الظاهرة الطائفية» التي تخترع «الآخر» وتلغيه.**

فيصل دراج

**النقد الأدبي والهوية الثقافية**

ردّ الناقد المصري جابر عصفور في كتابه الجديد على السؤال التالي: لماذا لا يوجد نقد أدبي عربي؟

مع أن السؤال يبدو بريئاً يسأل عن الإنجاز العربي في حقل معين، بل يبدو غيوراً، لأنه يطالب النقاد العرب بإنجاز ما يجب إنجازه، إلا أنه ينطوي، ضمنياً، على «نزعة أصولية»، ذلك أن القول بنقد أدبي عربي لا يختلف عن المطالبة بنقد أدبي وطني أو إسلامي. يحيل هذا التصور على هوية ثقافية نقية خالصة، إذ للعرب نقدهم، مثلما أن للمسلمين نقداً آخر، علماً أن النقد الأدبي، حال ألوان أخرى من المعرفة، محصلة لمساهمات إنسانية مختلفة، كان للعرب وللمسلمين دور فيها، ذات مرة.

## رفض الآخر دفعَ جابر عصفور لنقد كتاب حسن حنفي

يستدعي السؤالُ موضوعَ الهوية، وهو أمر لا خلاف عليه، ويستدعي قبل ذلك السياقَ الراهن، الذي يجعل من الهوية هاجساً مستمراً. فلم يكن موضوع الهوية غائباً عن الفكر العربي الحديث، الـذي كـان ينظر إلـى المستقبل وأعطى الهوية العربية أبعاداً مستقبلية، ورأى معنى الهوية في المستقبل الذي يعيد صياغتها ويجعلها جزءاً من الحاضر. لعل هذه الهوية، التي كانت تفتش عن ذاتها، بعيداً عن الوهم والانغلاق، هي التي أملت على الفكر العربي أن ينفتح على الآخر، وأن يتعلم منه وينقده معاً. أما في السياق الراهن، المتّسم بتداعي الثقافة والسياسة والفكر النقدي، فإن الهوية المرغوبة تأخذ أبعاداً ثلاثة: فهي كاملة مستكملة لا تحتاج إلى الحركة والتطور، وهي صورة عن الماضي الكامل الذي جاءت منه وعليها أن تعود إليه، وهي نقيض كلّي للآخر، دون ضرورة معرفته والتعرّف إليه.

لعل رفض «الآخـر» دون التعرّف إليه هو ما يدفع بجابر عصفور إلى نقد كتاب حسن حنفي **الاستغراب**، الذي هو في نهاية المطاف استشراق مقلوب، بل إنه يتقهقر إلى ما وراء «الاستشراق المعماري»، لأنه لا يعتمد على المقارنة المعرفية، بل يقوم على منطق «الثأر» أو «الانتقام»، كما يقول عصفور.

يدفع هذا المنطق إلى أمرين: تعيين الذات الكاتبة، أو المفكر المفترض، مرجعاً للمعرفة الموضوعية، فهو: المعرفةُ ومستعمِلُها في آن، والتعاملُ مع الفكر الاستشراقي، في تاريخه الطويل، بوصفه مجموعة من الأفراد الذين على المفكر المصري أن يقوم بمحاكمتهم وقصاصهم ومعاقبتهم، كما ينبغي أن تكون العقوبة. ومع أن حنفي يحاول الرد على «المركزية الأوروبية»، فهو، في واقع الأمر يرد على مركزية بأخرى، أو يرد عليها بـ«أصولية فكرية» ترى في «الشرق» مرجعاً للحقيقة، وفي «الغرب» مركزاً للضلال. لا ينسى عصفور وهو ينقد «الأصولية الشرقية» أن ينقد أيضاً «الأصولية الغربية»، كما تتجلى في ميدان النقد الأدبي بخاصة، قائلةً بـ«نقد أدبي عالمي»، مساويةً بين «العالمية» والافتراضات الغربية، وفارضةً، لزوماً، مقياساً واحداً للإبداع حيث المبدع الحقيقي هو الذي يأخذ بمعايير الغرب الجمالية.

يطالب عصفور، وهو ينقد الأصوليات في أشكالها المختلفة، بهوية ثقافية - نقدية مفتوحة، تنفتح على الآخر وتتعلم منه وتحافظ على خصوصيتها، ذلك أن الكوني لا وجود له إلا بالخاص، وأن الإبداع الثقافي الإنساني قائم في «التنوّع الخلاق»، الذي يفترض حواراً بين الثقافات الإنسانية المختلفة.

**جابر عصفور، النقد الأدبي والهوية الثقافية، كتاب «دبي» الثقافية، الإصدار 21، 2009.**

**الكوني يكتب عن المستبد النموذجي**

انصرف إبراهيم الكوني في روايته الجديدة **الورم** إلى تأمل الحاكم المكتفي بإرادته، الذي يضع داخله كل شيء ويلغي ما تبقّى.

وضع الروائي دلالة السلطة في مجاز بليغ، هو «الخُلْعَة» السلطوية التي تلتبس بجلد لابسها، بل إنها تصبح جلد المستبِدّ الأبدي، لا سبيل إلى «استعادتها» ولا طريقة للفصل بين «الجُبّة» وجسد الحاكم، حتى لو حاول الأطباء والسَّحَرة ذلك، ولا وسيلة لإخراجها، حتى لو اجتمع العقلاء وغير العقلاء، كما لو كانت «الخُلعة السلطوية»، أي اللباس السلطوي، هي روح الحاكم وجسده وقوام وجوده.

تأتي «الخلعة» من الخارج، وتذوب في الجسد، وتترسب في الروح إلى أن يغيّبُ الترابُ المستبِدَّ في

لحظة منسية. والواقعة الرمزية هازلة ومأساوية معاً. هازلة: لأن جوهر المستبدّ العتيد من اللباس الذي وقع إليه، قيمته من لباسه، فهو خارج اللباس لا يساوي شيئاً؛ ومأساوية، لأن هذا اللباس يتيح للحاكم أن يكسّر أرواح البشر.

أخذ الكوني، بتقنية الأمثولة، الحكاية الرمزية التي تستوعب واقعة خارجية وتفيض عنها. لكنه آثر، بغية توسيع المكان وتوضيحه، الأخذ بأمثولة مؤسطرة، لا تلتفت إلى تحديد المكان والزمان. ولعل هذه الأسطرة هي التي جعلته يساوي بين السلطة ومترادفات قديمة مثل: الخلعة، السترة، الجُبّة، والطريدة.

عبّر الكوني عن معنى اللعنة السلطوية

**الكوني في روايته «الورم»، أخذ بتقنية الحكاية الرمزية، مع الأخذ بأمثولة مؤسطرة لا تلتفت إلى تحديد الزمان والمكان**

بإشارات فنية متعددة: اللعنة هي الأسوار، التي تفصل بين «الواحة» والخلاء، وهي زبانية السلطة الذين يقمعون المواطنين، وهي الطقس الدموي الضروري الذي لا تكون السلطة إلاّ به، وهي الجشع واختلاس ما في جيوب البشر، وصولاً إلى «بيع الماء» والهواء واستباحة الصحراء. بيد أن معنى اللعنة لا يتكشّف واضحاً إلاّ من خلال التراتبية غير المقيّدة، فغرفة المستبدّ معروفة ومجهولة معاً، وراء كل سورٍ سورٌ، وبعد كل حاجزٍ حاجزٌ، وخلف كل حاجبٍ حاجبٌ، وفي كل موقع مرتزق – مرتبة، ووراء المواقع والمراتب جميعاً حاكمٌ منعزل يتطلع إلى السماء ويمتهن الأرض.

تبادل المواقع بين الحكاية والخطاب جعلَ من **الورم** رواية فلسفية، ترى في الحكاية مناسبة رحبة هادئة للحديث عن العدل والزهد والإثم والبراءة، وعن سطوة الزمن التي تعلّم المستبدَّ ما لا يرغب في تعلّمه. رغم هذه المستويات الروائية، فإن لغة إبراهيم الكوني، المصقولة المتأنّية الكثيفة التي توحي بالقدم، أعطت الرواية شكل رسالة متصوفة، صاغها إنسان عادل قديم، شهد ظلماً واسعاً وثبّته كتابةً ومضى.

سؤالان طرحهما الكوني في روايته: إن كان المستبدّ يستطيع أن يفعل ما يشاء، فما هي طبيعة الأطرافَ التي تعترف به؟ وهل من لقاء ممكن بين الحاكم المكتفي بذاته والحكيم الفيلسوف الذي يعتقد أن الحكمة تروّض الشذوذ؟ حاول إبراهيم الكوني في **الورم** النفاذ إلى جوهر السلطة المستبدة، ووضع في خطابه النافذ غضباً حكيماً، لم تعرفه الرواية العربية إلاّ في حالات نادرة.

**إبراهيم الكوني، الورم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008.**

**«توترات القبطي» والطائفية القاتلة**

عاد الروائي السوداني أمير تاج السر، في عمله الجديد **توترات القبطي**، إلى ماضٍ غائم الملامح، وعطفَ عليه مكاناً لا ينقصه الغموض.

فَصَلَ الروائي، من البداية، بين الدين الحقيقي القائم على وحدة العقل والقلب، و«دين الجشع والكراهية» القائم على الجهل والغرائز. غير أن ما ميّزه إدراكه الواضح للعلاقة بين الوعي وشروطه الاجتماعية، فالحياة البائسة تنتج وعياً أكثر بؤساً.

يتمثّل المتعصّب الطائفي، كما رسمته الرواية، بوعي ثلاثي العناصر قوامه: الاختراع، والتماهي، والتماثل، من وجهة نظر ثنائية قاطعة وجهاها الخير والشر. يخترع المتعصب ذاته ويتماهى بالحق المطلق، ويخترع نقيضه ويماثله بالشر المطلق الواجب اجتثاثه.

تتعين الحركة الروائية، بهذا المعنى، بمجموعتين من المواقف، تحيل إحداهما على «الحق القاتل» المنتقل من جريمة إلى أخرى، وتعكس الثانية «القبطي المهزوم»، الذي يمتثل إلى إرادة الحق وينفّذ ما أراد.

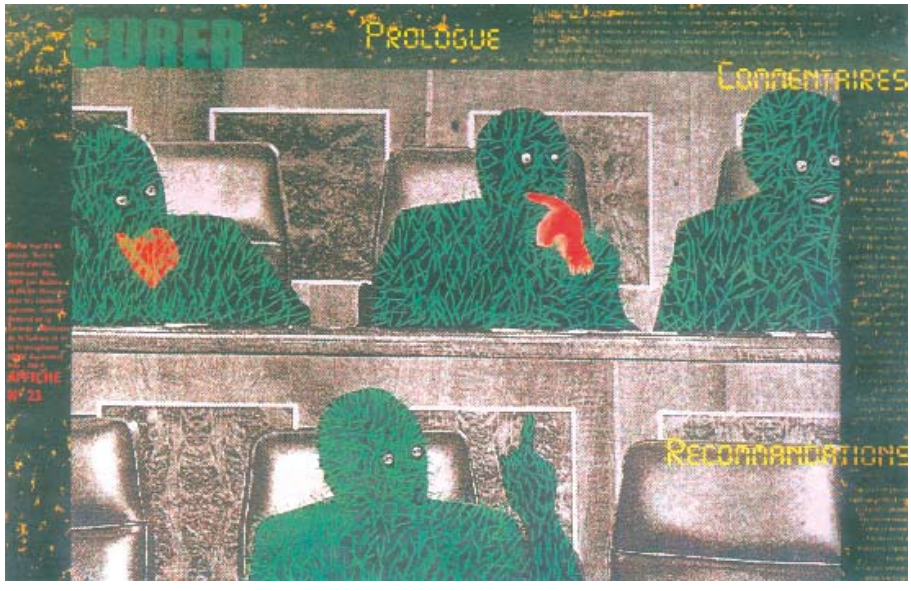


لذلك يأخذ المتعصب ما شاء من الصفات: الأمير، المتّقي، أمير أمراء الجهاد، حامل ريح الجنة، المنتصر في الدارين، هذه الفانية وتلك المتوَّجَة بالجنة.

يعوّض الوعيُ المتعصب الفقير، الآتي من هوامش عامرة بالجهل والجوع، فقرَهُ بثلاث صفات: اللغة المنذرة الفخيمة، التي تستبدل بالواقع صخبَ الكلام، والشكل الجهادي الزائف، المحمّل بالتجهّم والغضب بسبب أو من دون سبب، والألفة المريحة في التعامل مع الجنة، التي يلامس المتعصبُ أبوابَها، قبل الوصول إليها، ذاهباً إلى النعيم و«الحوريات».

يخترع المتعصبُ الطائفي ذاتَهُ، مستبيحاً الدين واللغة وحقوق الآخرين، غير أن ما يبدو أكثر رعباً هو: اختراع الآخر، أي ذلك «القبطي المهزوم»، الذي يساوي الكفر والدنس، الذي إن لم يهلك وجبَ غسلُ عقله وروحه ولغته وتخليصه من «شرور المسيحية». وبقدر ما رفع الروائي الهوس بالحوريات إلى مقام الفانتازيا، استولد من «غسل الضمائر الكافرة» فانتازيا ثانية، حيث للغسيل غرف وخبرات مجرَّبة واستغاثات لا تتوقف إلا بعد استبدال أرواح بأخرى.

أنتج الخطابُ الروائي شكلين من الصور المتقابلة، ذلك أن الجهادي الملتبس بالحق لا يعرف الجديد، مثلما أن المخلوق «التابع الواجب غسله» ثابت بدوره، يقول ما قاله سيده ويفعل ما يريده. بسبب ذلك تبدو ملامح «الطائفيين» متجانسة، ورغباتُهم متماثلة، وأرواحهم متطابقة، فقد اخترعوا أنفسهم و«التهموا» أفضل الصفات. وفي مقابل ذلك، لـ«الأرواح المغسولة» ملامح واضحة، ففي سرائرها من الرعب والقنوط ما يعيد تشكيل وجوهها بلا انقطاع، تعيش تبعثراً متعددَ الوجوه، وتنتظر مصيراً غامضاً مفتوحاً على اليأس. هذا الفرق بين الثابت الذي غادرته الحياة والمتغيّر القلق الغامض المصير، يضع في البنية الروائية الملهاة والمأساة معاً: تأتي الملهاة من فعل التكرار، الموزع على كلمات وأفعال محدودة، وتأتي المأساة من أحوال ضحية، تدور بين الموت والصمت والخضوع، فإن هجست بماضيها وقعت عليها عين رقيبة قاتلة، «تمتلك صلاحية الولوج إلى الأحلام»، كما تقول الرواية.

في النهاية، فإن **توترات القبطي** إضافةٌ روائية ودفاعٌ عن التسامح، وتنديدٌ بمجتمعات تحاصرها «جماعات مهجورة» يخترعها الفقر وتردّ عليه بفقر أشد.

**أمير تاج السر، توترات القبطي، الدار العربية، بيروت، 2009.**

## في فرنسا اليوم

# هيمنة اليمين السياسي وتحذير من خطر على الأدب

**تتعرّض هذه الكتب الثلاثة إلى وجوه الحياة السياسية والثقافية في فرنسا اليوم: فهي تعالج سياسة ساركوزي الانتخابية، التي أوصلته إلى رئاسة الجمهورية، اعتماداً على شعارَين: محاربة الإرهاب، والدفاع عن «روح القومية». غير أن نجاحه لم يكن ممكناً من دون تحولات اجتماعية متعددة الوجوه، بما في ذلك الثقافة والمثقفين وأصول التدريس الجامعي.**

فيصل دراج

**بادو: تحولات المجتمع الفرنسي وانتخاب ساركوزي**

في كتابه الجديد: **لماذا وقع الخيار على ساركوزي؟** يفسّر الفيلسوف الفرنسي الشهير آلان بادو، نجاحَ ساركوزي بالتحولات الداخلية في فرنسا وبمعطيات العولمة الجديدة، وبصفات ذاتية يتمتع بها رئيس الجمهورية الجديد، وبأزمة اليسار. فقد تصدّع اليسار البرلماني وانهار ولم يعد قادراً على تجديد نفسه. وزاد الأمر تعقيداً صعود مشاكل اجتماعية جديدة، مثل قضية العنصرية والمهاجرين الذين لا يحملون «أوراقاً ثبوتية» تؤمّن لهم إقامة شرعية في فرنسا.. في مواجهة هذه القضايا لم يستطع اليسار الفرنسي أن يميّز نفسه من اليمين، ولا أن يقترح حلولاً مختلفة. إضافة إلى ذلك، هناك ما يدعى: «الإرهاب»، الذي يدفع المواطن الفرنسي إلى اختيار الطرف الذي يعِدُه بالأمان وسلامة المواطنين.

استثمر ساركوزي، بمهارة عالية، موضوع الخوف، واعداً المجتمع الفرنسي بوضع حدّ نهائي للتطرّف في مصادره المتنوعة: المهاجرون، الشباب، العمّال، الإرهابيون، وكل أولئك الذين لا يمتثلون إلى القانون ويهدّدون صورة فرنسا وقيمها المتوارثة.. تجنّبَ في خطابه السياسي النبرة العنصرية، مختاراً صياغة ذكية: فهو يريد أن يكون رئيساً لهؤلاء «الذين يحبون فرنسا»، ورئيساً قاسياً مع «الذين لا يحبون فرنسا».

وضع ساركوزي في لغته السياسية المرنة، «الروح القومية العليا» فوق الاعتبارات الاقتصادية، ومعنى ذلك أنه يستطيع أن يتخذ ما شاء من الإجراءات الاقتصادية باسم «الروح القومية»، سواء خدمت هذه الإجراءات الطبقة البرجوازية، دون غيرها، أو تعاملت مع مصالح فئات الشعب المختلفة باهتمام محدود وجزئي.

جمع ساركوزي بين «سياسة استثمار الخوف» و«الروح القومية»، وذلك في زمن عالمي مضطرب تخترقه «أيديولوجيا صراع الحضارات»، التي تلقى هوى لدى أنصار «الهوية الأوروبية» في أشكالها المختلفة. لهذا استطاع ساركوزي أن يستعيد اللغة القومية التقليدية بيسر وفاعلية، تلك اللغة التي لم يكن بإمكان المجتمع الفرنسي أن يقبل بها لولا السياق العالمي الراهن المأخوذ بثنائية: الإرهاب، ومحاربة الإرهاب.

ساركوزي، الذي يحلم بدور فاعل لفرنسا في العالم ، انجذب كما يقول مؤلف الكتاب، إلى شخصية رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، وإلى شخصية جورج بوش. ولا يقتصر الأمر هنا على إعجاب شخصي، فهو يتطلع إلى دور جديد لفرنسا داخل التحالف الأوربي – الأميركي. وفي النهاية ، فإن التحوّلات الداخلية والخارجية، تمنح ساركوزي قوة كبيرة، فيتخذ حتى اليوم، ما شاء من القرارات دون صعوبات كبيرة، في مجالَي السياسة الداخلية والخارجية معاً. لا غرابة أن يرى بعض المحللين السياسيين في ممارسات الرئيس الفرنسي ملامح «بونابرتية»، أي ملامح الرئيس الذي لا يحتاج كثيراً إلى استشارة غيره.

**Alain Badiou: de quoi Sarkozy est-it Le nom? Nouvelle Editions Linges, paris ,2007**

**تـودوروف: وظيفة الأدب محكومة بـ«الشرط الإنساني»**

تسفيتان تودوروف أستاذ فرنسي من أصول بلغارية، متعدد الاختصاص: فهو فيلسوف وضع كتاباً شهيراً عن فلسفة التنوير الأوروبية عنوانه: **نحن والآخرون**، وله كتاب شبه فريد: **غزو أميركا**، بحث فيه عن الأصول الفكرية التي سوّغ بها «الفاتحون» إبادة الهنود الحمر.

يتناول في كتابه الجديد **الأدب في خطر** موضوعاً قديماً، دافعت عنه طويلاً المدرسةُ الواقعية في اتجاهاتها المختلفة، تمحور حول الدور الاجتماعي للأدب. لكنه في تناوله يأخذ موقفاً جديداً في الأدب والنظرية، يغاير مواقفه السابقة، خلال ثورة 1968.

إذا كان السياق الأدبي الفكري، في ستينيات القرن الماضي، القائل بالواقعية وبالأدب الملتزم وبالصراع الطبقي في الأدب، هو الذي دفع تودوروف، ربما، إلى الانزياح إلى المدرسة الشكلانية، والاحتفاء بالأدب كنص مغلق، والقول بـ«علم الأدب»، فإن السياق الراهن المتطرف في دفاعه عن «النصّية»، هو الذي ألزم الناقد الأخلاقي باستئناف الأفكار

الواقعية السابقة وتصحيحها وتطويرها.

أكثر من ذلك، أن جيل الستينيات المتمرّد، الذي انتمى إليه تودوروف، انشغل كثيراً ببناء النظريات الكبيرة التي استفادت من البنيوية والماركسية وعلم اللغة وعلم النفس، على خلاف المناهج المسيطرة اليوم التي حوّلت قراءة الأدب إلى موضوع مدرسي لا يكترث بالميراث النقدي القديم، ولا بمضمون الأعمال الأدبية، انطلاقاً من أن الأدب مجرد كتابة يشرحها مدرّسون لا قضايا لهم، إلى تلاميذ لا ينشغلون بالقضايا السياسية والاجتماعية.

يدافع تودوروف عن وظيفة الأدب في مواجهة نزعة ليبرالية جديدة تلغي وظيفة الأدب، موحية بأنها تنتمي إلى بنيوية سابقة، كما لو كان دعاة البنيوية، في ستينيات القرن الماضي، ليبراليين جدداً «قبل الأوان».

لهذا يندّد الناقدُ بلغاريُّ الأصول بـ«التغيرات» المنهجية، «التي ترفع زوراً رايةَ البنيوية» الفقيرة، عوضاً عن أن تدفع القارئ إلى «التفكير بالشرط الإنساني»، لأن قضايا الإنسان كانت، وما زالت، هي موضوع الأدب، بالمعنى الحقيقي.

لا علاقة بين «النص المغلق» الذي يقول به الجامعيون الفرنسيون اليوم، و«النص المغلق»، الذي كان قال به البنيويون قبل أربعة عقود. فقد انتمى البنيويون السابقون إلى ثورة 1968، وانشغلوا بقضايا سياسية وأيديولوجية واجتماعية، مميّزين بين موقفين: موقف في الدراسة الأدبية يعزل العمل الأدبي عن الواقع، وموقف خارج النص الأدبي ينشغل بقضايا القارئ وينقد النظام الرأسمالي في وجوهه جميعها.

جعل تودوروف من قراءة المناهج الأدبية المسيطرة اليوم، قراءةً للتحولات السياسية في فرنسا خلال أربعين عاماً، مستعملاً كلمة «الخطر» بمعنى صريح، وآخر مضمر: فإذا كان الوضع الخطير في الأدب ماثلاً في إلغاء الدور الاجتماعي للأدب، فإن الوضع الخطير في المجتمع ماثل في سيطرة أفكار الليبرالية الجديدة، التي تحوّل الأدب إلى لعب شكلانية، ولا تكترث بموقع الإنسان فيه.

صاغ تودوروف قوله الاحتجاجي بلغة بسيطة، متوجهاً إلى جمهور واسع، وذكّر في قوله ببداهات كان يقرّها الجميع، قبل أربعين عاماً. فلم يكن أحد يماري في قيمة الإنسان وحقه في الحياة،

**في ممارسات ساركوزي ملامح بونابرتية كرئيس لا يحتاج كثيراً إلى استشارة غيره**

ولا بضرورة نقد الواقع من أجل الارتقاء به. ولم يكن هناك أساتذة جامعيون يهملون «تاريخ الإنتاج المعرفي»، أو «تاريخ النظرية النقدية»، ذلك أن الانطلاق من الحاضر والاكتفاء به يعني بكل بساطة أن الحاضر هو الزمن الوحيد، الذي لا يمكن الاستعاضة عنه بأي زمن آخر، بما في ذلك المستقبل.

**Tzvetan Todorov: La Litterature en peril Flammarion, paris, 2007**

**نواريل: مستقبل المثقفين في فرنسا**

جيرار نواريل واحد من المؤرخين القلائل الذين انشغلوا بتحليل فرنسا المعاصرة. يقرأ في كتابه **مستقبل المثقفين في فرنسا** وضع المثقفين في علاقته بتحولات البنية الاجتماعية، وبالتاريخ الفرنسي الحديث الذي بدأ مع الثورة الفرنسية العام 1789.

ينطلق نواريل من فكرة أساسية ترى في المثقف، تعريفاً، قوة تقدمية، لأنه وُلد مع الثورة الفرنسية وساهم في انتصارها. وإذا كان دوره في زمن سابق تجلّى في إنتاج أدب قومي وخلقِ لغة قومية مشتركة، ونقدِ الأفكار التي كان يقوم عليها النظام القديم، فإن دوره الراهن يتجدّد بالدفاع عن المنجزات التي جاءت بها الثورة الفرنسية: النظام الجمهوري، والمؤسسة البرلمانية، وتوطيد المجتمع المدني وفاعليته.

**يدافع تودوروف عن وظيفة الأدب في مواجهة نزعة ليبرالية جديدة تلغي هذه الوظيفة**

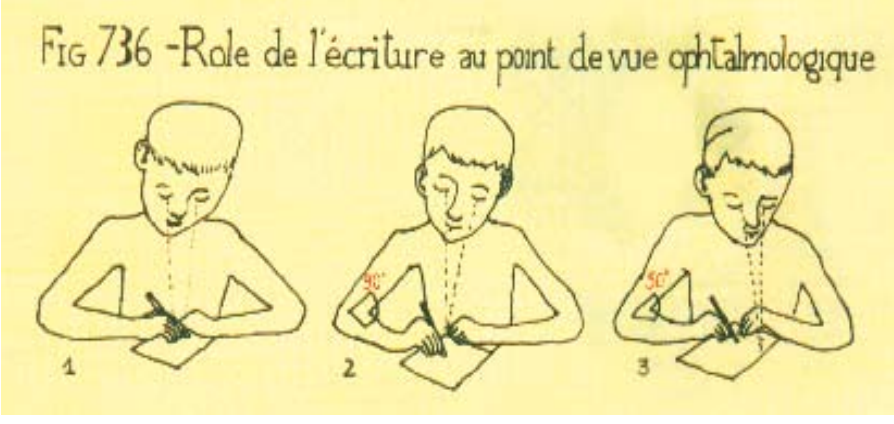


أدرج نواريل في كتابه ثنائية المضطهَدين والمضطهدين، التي تستمر اليوم بأشكال مختلفة، وعطف عليها الفاعلية الأيديولوجية للقوى الحاكمة، التي تجعل «ضحايا المجتمع الرأسمالي» يرون الوقائع اليومية من خلال «حجاب»، وغير قادرين على التعبير عن أنفسهم في «الفضاء العام». على هذا، فإن دور المثقف لا يتعيّن فقط في إنتاج معرفة أكاديمية «تقدّمية» تحلل الخطاب الرسمي وتردّ عليه، بل إن دوره صوغ لغة جديدة مفهومة تتوجه إلى «الإنسان العادي».

يطرح هذا المنظور ثلاثة أسئلة: من الذي يمتلك حق الكلام، وبأية لغة يصوغ كلامه؟ وبأية لغة يصوغ الذين لا يحق لهم الكلام أفكارهم؟ مع أن في كلام المؤرخ ما يستعيد أفكار ماركس عن الطبقات المسيطِرة والأفكار المسيطِرة، فإن خطابه كله يدور حول ضرورة انفتاح المثقف على الإنسان العادي والحياة العامة. غير أنه لا يفعل ذلك من أجل جماعي له آثار سياسية. هذا العمل، ومنذ الثورة الفرنسية، هو الذي صاغ هوية المثقف الفرنسي، التي تعيّنت دائماً بقتاليتها ودورها النقدي: فالمثقف يواجه السلطة بالحقيقة مدافعاً عن الجمهور، ويندّد بالمثقفين الذين ينجذبون إلى السلطة ويقومون بتضليل الجمهور. بل إن المثقف، وكما يؤكد نواريل أكثر من مرة، هو الذي يرفض طمس الحدود بين الضحية والجلاد، وبين المضطهَدين والمضطهدين.

أكّد المؤرخ في كتابه ثلاثة أبعاد: إن المثقف الفرنسي لا يكون مثقفاً إلا بانتمائه إلى مُثل الثورة الفرنسية، وأن الصراع الاجتماعي الذي أدى إلى هذه الثورة ما زال قائماً اليوم، وأن على المثقف الفرنسي الراهن أن يقوم بنقد ذاتي، كي يستطيع القيام بدوره.

**Gerard Noiriel : l'avenir des intellectuals en France. Fayard, Paris, 2006**

«توعية الجمهور» فقط، بل لجعل هذا الجمهور عارفاً بأفكار الثورة الفرنسية وقادراً على الدفاع عن «المثُل الجمهورية»، انطلاقاً من واقع فرنسي جديد، انتشرت فيه العنصرية وكراهية الغرباء وأفكار الليبرالية الجديدة التي تمجّد «الفرد» وتقمع «الجماعة».

يتضمن الكتاب برنامجاً ثقافياً - سياسياً: يطالب بتوليد لغة سياسية جماهيرية جديدة، ويطلب من المثقفين عملاً جماعياً يسهم في إعادة بناء الوعي اليومي. ومع أن الخطاب يدور حول علاقة المثقفين بالجمهور، فهو دعوة للمثقفين للانخراط في عمل

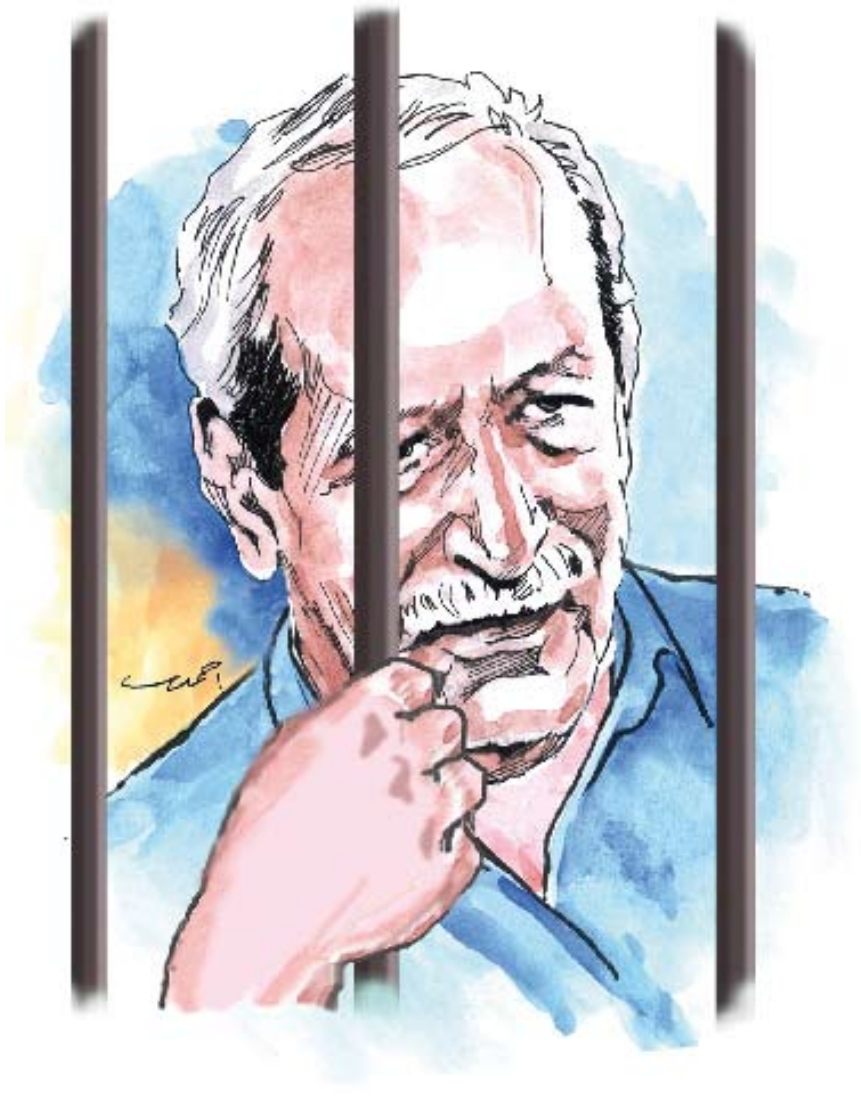

# ضافي الجمعاني: من حزبه إلى سجنه

**المذكرات الشخصية هي سيرة حياة صاحبها وتجربته. لكنها أيضاً أحد أشكال التوثيق لمرحلة تاريخية والتعبير عنها، بخاصة عندما يكون صاحب تلك المذكرات مشاركاً في أحداثها المهمة وله موقف منها ودور فيها.**

مازن الساكت

هنا نحن لا نتحدث عن كتابة التاريخ، فتلك مهمة لها منهجيتها العلمية وشموليتها وتعدد مصادرها ومقارناتها. لكن تناول الأحداث التاريخية من خلال السيرة الذاتية تفتح نافذة مهمة للاطلاع عليها ومعرفة حقائقها ومنهجها، بخاصة في ظل غياب التوثيق والدراسات العلمية والموضوعية لهذا التاريخ.

من هنا تأتي أهمية قراءة مذكرات ضافي الجمعاني، التي تضاف إلى مذكرات عدد ممن عاشوا تلك المراحل، بل رافقوه في رحلة العمر أو بعضها. وهي أهمية خاصة لما تضمنته المذكرات من تفاصيل مباشرة لقضايا وأحداث كانت عناوين رئيسية في أوقاتها، وأثّرت بشكل مباشر في مجريات الأحداث وتطورات الحياة السياسية والعامة في الأردن والمنطقة.

الأهمية الأخرى لهذه المذكرات، في سياق تقييم المذكرات الشخصية للعديد من صناع تلك المرحلة، تكمن في ما تطرحه من تحليلات ما زالت تتخذ المواقف نفسها التي اتخذتها في تلك المرحلة، بما فيها من خلافات وتخندق في المواقع الفكرية والسياسية، رغم نضج التجربة والوعي بها، وهي مواقف لا بد من فهمها في سياقها التاريخي ومراحلها، كما لا بد من تقدير الصراحة والشجاعة لكاتبها الذي ما زال متمسكاً بها، وإن اختلف المرء معها أو مع بعضها.

تلك مقدمة تعكس ما مثلته مذكرات الجمعاني، الضابط في الجيش العربي، ابن البادية وأحد شبان الأربعينيات والخمسينيات، زمن النكبة الفلسطينية والمد القومي والوطني، والمناضل العنيد الذي دفع سنوات من حياته في السجون يفوق ما أمضاه نلسون مانديلا من سنوات.

أهم ما ميز نشأة ضافي، أنه درس في مدرسة المطران، ولعل ذلك أسهم في خلق وعي مبكر لديه، والمحطة الأهم هي دخوله الجيش، الخطوة التي حددت سيرة حياته اللاحقة.

في مرحلة شهدت نمو حركة الاستقلال العربي، واغتصاب فلسطين وهزيمة 1948، وفي ظل الصراع الدولي واستقطاب المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، انخرط ضافي كما يقول في مذكراته، في «حركة الضباط الأحرار» في الجيش، وانتمى لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي»، مع رفاقه شاهر يوسف أبو شحوت ومحمود المعايطة، وعدد آخر من الضباط الذين شكلوا جميعاً جزءاً من ذكريات ضافي في فترة الخمسينيات وما تلاها، حيث يتحدث عن علاقته بهم ورأيه فيهم ودورهم في تلك الأحداث.

تقدم مذكرات ضافي رؤية وتسرد أحداثاً وتطرح موقفاً من مرحلة الخمسينيات وتشكيل «الحكومة الوطنية»، حكومة سليمان النابلسي، ودور الجيش و«حركة الضباط الأحرار» وواقع الحركة السياسية وأحزابها في تلك المرحلة وبشكل خاص «مؤامرة 1957»، وتفاصيلها كما يرويها ضافي، الذي يؤكد، كما أكد غيره من الضباط في مذكراتهم وأحاديثهم، أنه لم يكن هناك «انقلاب»، بل تحرك لغرض إعادة حكومة النابلسي بعد إقالتها.

المميز في مذكرات ضافي أنه يطرح خلافه

الرئيسي مع «حركة الضباط الأحـــرار»، وحـتـى مـع «حـزب البعث»، وهـو مـا يُرْجعه في مذكراته إلى ما يصفه بـ«تخلي الـحـركـة والـحـزب عـن هـدف استبدال النظام السياسي»، لـصـالـح هـدف آخـر هـو إبـعـاد «كلوب» وتعريب قيادة الجيش. وضافي في كل سرده وتحليله لأحداث تلك المرحلة يرى أن ذلك هو السبب الرئيسي في النتائج التي وصلت إليها «الحركة»، وفي انتهاء المرحلة «الديمقراطية».

يذكر ضافي أسماء تنظيم الضباط أو قيادته: شاهر أبو شـاحـوت، محمود المعايطة، ضافي الجمعاني، قاسم الناصر، تركي الهنداوي، أحمد زعرور، نذير الرشيد، شوكت السبول، جعفر الشامي، غازي العربيات، عبد اللّه قاعد، مازن العجلوني، محمود الروسان وسواهم.

ولعل من أدق تحليلاته عن الحركة أنها بحثت عن «محمد نجيب» أردني، فوجدته في علي أبو نـوار، وذلـك بعد أن رفض علي الحياري.

كما يـذكـر أنـهـم اتصلوا بـالإخـوان المسلمين الـذيـن اشـتـرطـوا الالـتـزام بحركتهم للتعاون معهم.

ويـــروي الـجـمـعـانـي دوره وقصته في عملية طرد «كلوب» التي تمت بأمر من الملك حسين، وقـاد محمود المعايطة عملية الإبـعـاد، إذ كـان دوره تأمين المعسكر الرئيسي في الزرقاء.

كانت إقالة حكومة النابلسي في نسيان/أبريل 1957 بداية النهاية لمرحلة تاريخية جديدة، حيث حُظر العمل الحزبي، واعُتقل بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحـرار، وهرب آخـرون إلى سورية بعد أحداث الزرقاء والاضطرابات في صفوف الجيش.

تسرد المذكرات تفاصيل التحقيقات والمحاكمة التي جرت لهم، فقد حُكم على معظمهم بالسجن لمدة عشر سنوات.

يـروي ضافي في مذكراته حياة السجن في المحطة والجفر، وعلاقات السجناء بعضهم ببعض وحياتهم اليومية وخلافاتهم السياسية ومناقشاتهم بعد أن اختلطوا بالعديد من قادة الأحزاب في ذلك الوقت، مثل: منيف الـرزاز، فائق وراد، يعقوب الزيادين ووديع حداد. كما يروي قصة حفر نفق ومحاولة الهرب عبره من سجن الجفر، وتطورات الأحـداث العامة والخاصة وتأثيرها فيهم وهم بعيدون عنها، وعلاقتهم بإدارة السجن والحرس.... إلـخ، ثم خروجهم من السجن في زمن حكومة وصفي التل الأولى وعودتهم إليه بعد فترة، حيث تم اعتقال عدد منهم لمدة عام على إثر انقلابَي حزب البعث في سورية والعراق العام 1963.

في الجزء الثالث من المذكرات يروي ضافي علاقته بحزب البعث ومـوقـفـه مـن قـيـادتـه القومية وانتمائه لتنظيم البعث (حركة 23 شباط/فبراير في سورية)، ولعبه دوراً رئيسياً فـي حياة التنظيم (الفلسطيني الـمـوحـد) بتسلمه منصب أمين سر قيادته القطرية، وعلاقته بعدد من قياديه وتقييمه لهم.

وهـو فـي سـرده لـكـل تلك الـذكـريـات يـؤكـد عـلـى موقفه الفكري والسياسي وفهمه لحركة «البعث» وأهدافها ودورهـا، وهو موقف نقدي للعديد من الأحداث والقيادات، بما في ذلك قيادة حركة 23 شباط/فبراير التي عمل معها، وكان تحليله الأساسي يستند إلى التخلي عن هـدف تغيير النظام واستمرار المطالبة بالديمقراطية والدفاع عنها، وهو فهم نجده لدى العديدين ممن شاركوا في الحركة السياسية، لشعار الـحـريـة في «البعث»، هذا الفهم وهذا الموقف الـذي كـان يرفض ما كـان يُطلق عليه «الديمقراطية الرأسمالية»، ويطرح في تلك المراحل شعار «الديمقراطية المركزية».

لكن تلك المواقف لا يجدها المرء في المذكرات حين تتحدث عن العراق، إذ يكتفي الجمعاني بموقفه المؤيد لتصدي العراق للطائفية في إيـران وللمخططات الأميركية، وهـو تجاهل مفهوم يؤكد فيه المؤلف موقفه الفكري والسياسي.

كما أن مجمل تناول المذكرات للأحداث، كبيرها وصغيرها، دائماً مـا يرتبط بـوجـود «الـمـؤامـرة» تصريحاً أو تلميحاً، لذلك تظهر فقرات وعبارات لم تُستكمل، وفي الغالب، لأسباب تتعلق بأشخاص يريد المؤلف أن يتجنب الوضوح في الحديث عنهم.

مذكرات ضافي الجمعاني تقدم أحداثاً في مراحل مهمة شهدها الأردن والمنطقة، وتفاصيل تمثل أدواراً لعبها أشخاص في تلك الأحداث. وهو في كل ذلك يتبنى موقفاً يذكّرنا بتلك المواقف التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وذلك يزيدها أهمية، لأنها تمكّن من إعادة النظر والتقييم النقدي لتلك المراحل.

**ضافي الجمعاني، من الحزب إلى السجن 1948-1994، مذكرات، دار الريس، لندن، 2007**

**حركة الضباط الأحرار بحثت عن «محمد نجيب» أردني وجدته في علي أبو نوار**

**يطرح المؤلف في كتابه خلافه مع حركة الضباط الأحرار ومع حزب البعث**

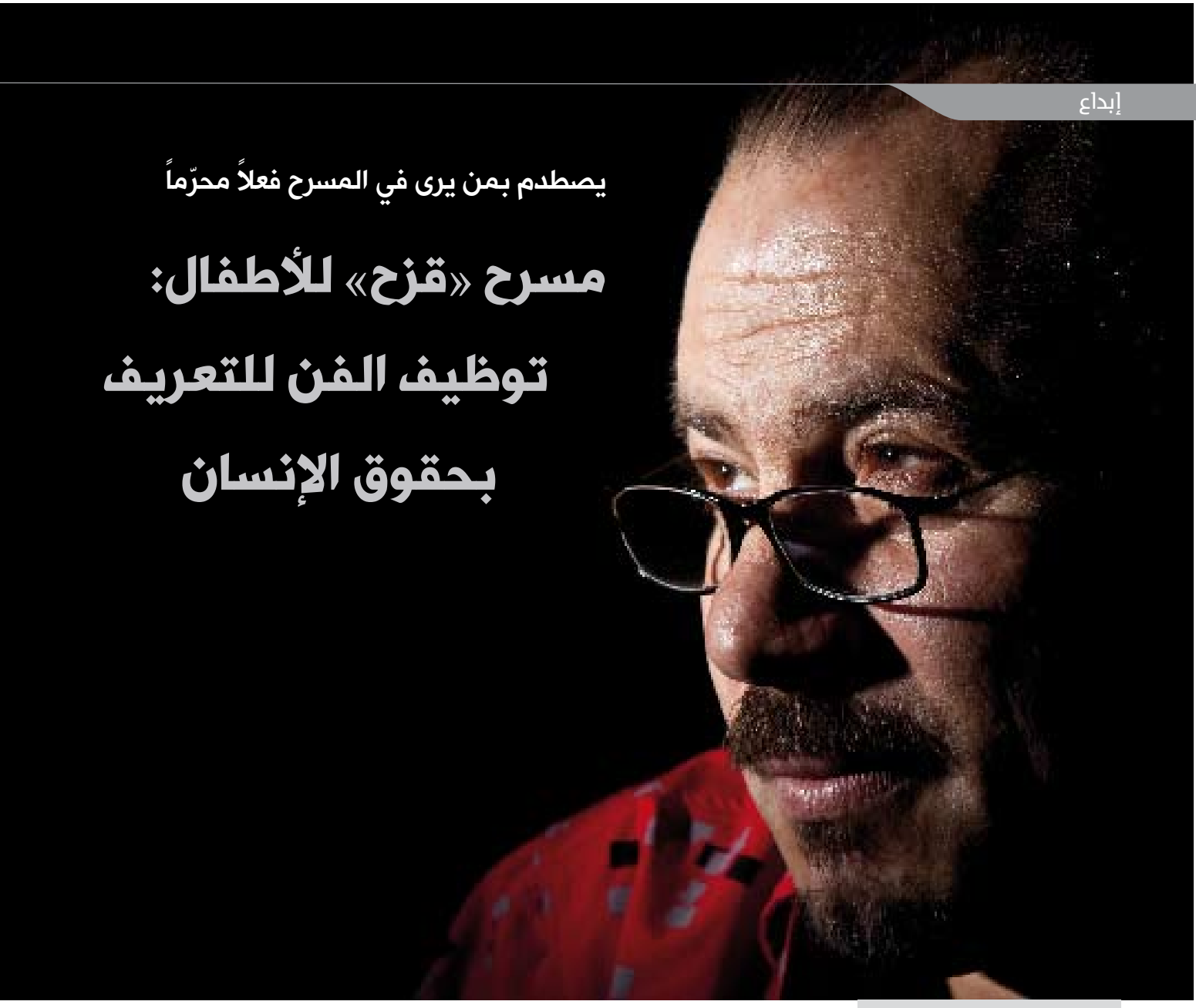

### يصطدم بمن يرى في المسرح فعلاً محرّماً

# مسرح «قزح» للأطفال: توظيف الفن للتعريف بحقوق الإنسان

**مسرح «قزح» للأطفال مشروع ريادي في حقل تعليم حقوق الإنسان للأطفال باستخدام فن الدمى، فهو يوظف أولاً «أبو الفنون» بكل ما ينطوي عليه من فلسفة وشعر وأدب وموسيقى ورقص، كما يملأ مساحة فارغة بين الأسرة والمدرسة. هذا المشروع بدأ بعرض «نحن هنا» الذي شاهده عشرات الآلاف من الأطفال، ويستعد لعرض جديد حول الجندر.**
**«السّجل» حاورت الفنان صلاح الحوراني، مؤسس المشروع، للتعرف إلى معطيات هذه التجربة.**

حاوره: حسين أبو رمّان

**«السّجل»: ما الذي أخذك باتجاه مسرح الطفل؟**

- لدي شعور دائم بأن الطفل العربي في خطر. ويتعرض الأطفال للعنف الجسدي أو السلوك العدائي تحت مسميات التأديب أو التربية. ولو راجع كل منا طفولته، لربما اكتشف معنى الانتهاك لحقوق الطفل. الطفولة هي مصنع الذات لدى الفرد، ولا يمكن للذات أن تكون مؤثرة عندما تُجبل على الانتهاكات. جيلي ورث الهزيمة، وهو يصدّرها إلى الجيل الذي يليه، لهذا أقاوم بطريقتي الخاصة، مستخدماً مهنتي لتأدية واجبي في الدفاع عن حقوق الطفل.

**«السّجل»: كيف استلهمت فكرة استخدام المسرح في خدمة حقوق الإنسان؟**

- بوصفي فناناً وعضواً في منظمة العفو الدولية، أشعر دائماً بالإحراج، لأن الدراما الأردنية، بأشكالها وصنوفها المختلفة، لا تُعنى بحقوق الإنسان، بخاصة في ما يتعلق بقضايا المرأة والطفولة. لذا قررت أن أشكّل فريقاً متخصصاً في مسرح الدمى، ليسهم في تعليم الأطفال وتربيتهم على حقوق الإنسان. هذا لا يضع المسرح في زاوية نمطية، بل يفتح أمام الخطاب المسرحي نوافذ متعددة على الذات الثقافية وعلى ثقافة الآخر.

**«السّجل»: هل كان تأسيس الفرقة ميسراً؟**

- منذ بدأت العمل على تأسيس مسرح «قزح» للأطفال أواخر العام 2006، واجهتني صعوبات عديدة، منها أن فن الدمى يكاد يكون قد انقرض. وعندما ينقرض فن ما تزول معه العناصر المكونة له، وهي هنا تصنيع الدمى وفن تحريكها، ما اضطرني إلى تنظيم ورشة تدريب لستين شاباً وشابة، وقد خرجنا بستة محرّكين قادرين على تنفيذ العرض المسرحي. واكتشفنا أن مسرح الدمى مكْلف إنتاجياً، لكننا تغلبنا على هذه الصعوبة بتعاون «الهيئة التنفيذية لعمّان مدينة صديقة للأطفال» التي أسهمت في إنجاح هذه التجربة.

**«السّجل»: ما فئات الأطفال التي يُتاح لها مشاهدة الدمى؟**

- لا بد هنا من العودة إلى السؤال: لماذا كان المسرح عبر التاريخ ضرورة؟ لأنه، بوصفه فناً راقياً، تتحقق فيه شروط

## صلاح الحوراني

ممثل ومخرج مسرحي. مدير مؤسسة الشعاع العربي للفن والإعـلام. شارك في أكثر من خمسة وعشرين عملاً مسرحياً منوعاً، وما يزيد على أربعين عملاً تلفزيونياً من إنتاج أردني وسوري، عُرضت في التلفزيون الأردني وتلفزيونات عربية عدة.

ثلاثة: الملامسة الحيّة مع الحواس، الحوار الجمالي مع العقل، والاجتماع الكبير مع الحقيقة. لذا لا بد أن يكون مسرح الأطفال مجانياً، وهذا ما نلتزم به. لقد حمل العمل الأول لمسرحنا اسم «نحن هنا»، وبدأنا عروض الدمى في عمّان، ثم انتقلنا إلى المحافظات بمدنها الرئيسية وبعض قراها النائية وباديتها، وشاهدَها 30 ألف طفل من خلال 73 عرضاً مجانياً، بتغطية من جانب مؤسسات راعية.

**«السّجل»: هل تنجح في جمع جمهور متنوع جندرياً؟**

- لست من يحدد التركيبة الجندرية لجمهور الأطفال الذي يشاهد المسرحيات. هناك ماكينات تُعِدّ هذا مسبقاً. فحين نُدعى لتقديم عرض في مدرسة للأطفال الذكور أو الإناث، يكون التصنيف قد أجري سلفاً. وطبعاً هناك عروض محدودة العدد تكون مختلطة. لكن أسوأ ما نتعرض له، هو الاصطدام في بعض المحطات بمن يتخذ موقفاً مفاده أن المسرح بكليته فعل محرّم، وأن الدمى شكل من أشكال الأصنام، وهذا يحدث معنا في العديد من مدارس وزارة التربية والتعليم.

**«السّجل»: تتعامل مع الأطفال بوصفهم كتلة متجانسة، أم على أنهم أولاد وبنات؟**

- المسرح يخاطب الإنسان، ولم يصنفه ذكراً أو أنثى. الجمهور هو العنصر الأساسي في العملية المسرحية، ومن دونه لا وجود للمسرح، إذا جرى تصنيف الجمهور جنسوياً، إلى أطفال ذكور وأطفال إناث، يكون الفعل المسرحي ناقصاً على مستوى التفاعل مع العرض. بهذا تختلف العروض المصنفة جنسوياً على مستوى الجمهور، عن العروض «الطبيعية»، أي المختلطة.

**«السّجل»: هل تواجه صعوبات على صعيد كتابة النص المسرحي؟**

- البحث عن نص مميز في مسرح الطفل يشبه البحث عن إبـرة في كومة قـش. كتابة المسرح تتحرك في اتجاهين: الأول استهلاكي يلهث خلف ثقافة الربح المادي. والثاني يذهب إلى الغموض والتراكيب المعقدة، وكل منهما أخطر من الآخر. في حين أن الأدب العربي ينطوي على كنوز معرفية غير مستغَلّة إذا نظرنا إليها بمنظور حقوق الإنسان. فإذا قرأنا **ألف ليلة وليلة** بهذا المنظور سنكتشف أن شهرزاد وظّفت فن الحكواتي لتنقذ ألفاً من النساء من الموت، وأن كليلة ودمنة لبستا ثوب الحيوانات لتتجاوزا سلطة الرقيب.

**«السّجل»: هل تعدّ الآن لعمل جديد؟**

- أعمل الآن على موضوع يتعلق بالجندر. ففي مجتمعاتنا العربية، يرتدي المولود الذكر اللون الأزرق، والأنثى اللون الزهري. من هنا تبدأ عملية التمييز بين الذكر والأنثى، وقد تنتهي بما يُعرف بـ«جرائم الشرف». فاللون جزء وركيزة أساسية من ركائز فن المسرح. كل عناصر العرض المقبل ستدور حول التناقض بين هذين اللونين، وصولاً إلى رفض حصر الحياة فيهما، والانطلاق إلى الحياة الملونة كما تظهرها الطبيعةُ في قوس قزح.

# داليا الكوري: "ابتسم.. أنت في جنوب لبنان"

سلمى إبراهيم

في وقت كان فيه سياسيون يركزون على تجنيب لبنان، الخارج توّاً من رحم حرب تموز/يوليو 2006، ويلات حرب أهلية محتملة، والسعي لإنجاح انتخاب رئيس جديد للبلاد آنـذاك، زارت مخرجة الأفـلام الوثائقية داليا الكوري أقارب والدتها القاطنين في قرية «بيوت الأسياد» الواقعة على الشريط الحدودي بين جنوب لبنان وإسرائيل، لتقدم صـورة دافئة وعميقة للحياة العائلية في القرية، تتقاطع مع الأحداث السياسية العامة.

مشاهد القصف الإسرائيلي لجنوب لبنان تفتتح الحكاية، ثم تقترب عدسة المخرجة موثّقةً تفاصيل حياة خالها رامي الذي يحلم بالبحر والسفر، وزوجته دلال التي تتحدث عن الحقائب المجهزة دائماً بما تحتاجه العائلة إذا ما اضطرت لترك المنزل، وعن الخوف والرعب الذي عاشته خلال الحرب، بينما تلتقط الصغيرة مريم الميكروفون لتلعب به.

محمد، المقاوم العنيد، يتحدث عن اعتقال الإسرائيليين له العام 1982، خلال الاجتياح الثاني، ثم يستذكر بمرح كيف خرج من القرية، بُعيد القصف خلال الحرب الأخيرة، حاملاً على درّاجته أطفاله الأربعة وزوجته، ثم يضحك وهو يعيد تمثيل الحدث أمام الكاميرا، داعياً أطفاله وزوجته لركوب الدراجة التي اتسعت لهم جميعاً.

المزارع علي، شقيق دلال، يستذكر حفل زفافه، وكيف اعتقله الإسرائيليون وهو ما زال يرتدي بدلة العرس، يضحك وهو يطلّ من بين أشجار الموز التي دمر القصف الإسرائيلي معظمها، لكن علي أعاد ترميمها لتعود «أحسن مما كانت عليه».

في ساحة بيته المدمر أسوةً بمعظم بيوت القرية، يجلس علي بجانب دلال متحدثاً عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام 1982، عندها كانت دلال -الطفلة آنذاك- تربّي جَدْيَيْن صغيرين، وتعتني بهما، وتُرضعهما الحليب، حتى باتا يعرفانها من صوتها ويلحقان بها أينما ذهبت. خلال القصف سقطت قذيفة على أحدهما فتمزق إرباً، وهو ما سبب الحزن لدلال أياماً عزفت خلالها عن الأكل.

ذاكرة الحرب في لبنان تمتد جيلاً بعد جيل، إذ ما زال أبو علي يتذكر جيداً حادثة اعتقاله العام 1978 من جانب الإسرائيليين، وكيف مُنعت رسائله من الوصول لعائلته. تلك الرسائل ما زالت وثائق يحتفظ بها أبو علي، ويقرأها بين حين وآخر، كما تحتفظ الجدّة بقصص مرتبطة بأشجار بستانها، تلك الأشجار التي قُصفت وعادت لتنبت خضراء مرة أخرى، كأنها تتحدّى الحرب بأسلوبها الخاص.

في الفيلم الذي عرضته مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون، عائلات تروي آلامها بالبسمة والضحكة الصافية، مؤكدةً صمودها وخروجها من الرماد منتصرةً للحياة. فمحمد يمارس هواية الصيد باستخدام بقايا بارود القنابل والصواريخ، بينما يُجري علي «عملية قيصرية» تساعد جنين الموز على الخروج للنور، أما النساء فيواصلن الإنجاب، ووفقاً لما يرويه محمد بفكاهة، فإن السبب في كثرة الإنجاب يعود لـ«انقطاع الكهرباء».

الكوري المولودة العام 1980، والحاصلة على شهادة الماجستير في صنع الأفلام الوثائقية من جامعة **غولد سميث** البريطانية، تشكّل لوحة فسيفسائية لنوع المرح اللبناني الذي يساعد عائلات الجنوب على تحمُّل حروب ما يزال حضورها طازجاً في الذاكرة، مستثمرةً في لوحتها صوراً حية، وأخرى فوتوغرافية، يتداخل عرضها على الشاشة مع حكايات أبطال الفيلم وصوت التلفاز الذي يبث نشرات الأخبار، والموسيقى المتشكل بعضها من صوت رامي وهو يغنّي لطفلته مريم: «البنات البنات.. ألطف الكائنات»، والطفلة ربى المحبة للرقص والغناء، وصوت هدير البحر على الكورنيش، أو صوت ضحكات عائلية، وأصوات لأناس يتسامرون خلف شبابيك حرصت الكوري أن تكون مصدراً للضوء في محيط خارجي يلفه السواد.

الفيلم الذي صَوَّرَ في البداية الصغيرةَ مريم داخل عربتها (الكراجة)، ينتهي بها وهي تتدرب على المشي، تسقط قليلاً، لكنها، وهي ابنة الجنوب بامتياز، تواصل الخطو للأمام. ولها تهدي الكوري فيلمها الذي نال العام 2008 جائزة مهرجان قرطاج الدولي للأفلام الوثائقية.

تطرح الكوري في فيلمها الذي أنتجته فضائية **العربية** الإخبارية، رؤية جمالية غنية يتقاطع فيها العام بالخاص، وتسترجع عبر قصة عائلة تشتت أفرادها منذ نكبة 1948 بين الأردن وفلسطين ولبنان وكندا، تاريخاً حافلاً بالحروب، متلمسةً الحلم الفردي/الجمعي بالأمن والاستقرار والحفاظ على الهوية. كل ذلك دون أن تتخلى الكوري التي أنجزت أفلاماً عدة منها: «عربيزي»، «احذر أمامك تعليق»، «الكوفية» و«صنع في الصين»، عن وضع المشاهد في أجواء الدعابة المتشكلة من مواقف ساخرة، مخضّلة بالدم والدمار.

# «خلاص المدمر»: ذروة تكنولوجيا المؤثرات الخاصة

محمود الزواوي

فيلم «خلاص المدمّر» هو الحلقة الرابعة في سلسلة أفلام الحركة والمغامرات والخيال العلمي «المدمّر» التي بدأت بفيلم «المدمّر» (1984)، وشملت أيضاً كلاً من فيلمَي «المدمّر: يوم الحساب» (1991)، و«المدمّر: ظهور الآلات» (2003). وحققت هذه الثلاثية السينمائية نجاحاً كبيراً على شباك التذاكر، حيث بلغت إيراداتها العالمية الإجمالية نحو 1100 مليون دولار.

الأفلام الثلاثة الأولى في هذه السلسلة جلبت النجوميةَ، والشهرة، والثراء لبطلها الممثل نمساوي المولد آرنولد شوارزينيجير، بطل العالم السابق في كمال الأجسام وحاكم ولاية كاليفورنيا الحالي.

يستند فيلم «خلاص المدمّر» إلى سيناريو للكاتبين السينمائيين جون برانكاتو، ومايكل فيريس، ويظهر فيه طاقم جديد من الممثلين، على رأسهم الممثل البريطاني كريتسيان بيل، الذي حلّ محل الممثل آرنولد شوارزينيجير في بطولة الفيلم الجديد.

يضم فيلم «خلاص المدمّر»، إلى جانب بطل الفيلم كريستيان بيل، طاقماً من الممثلين من جنسيات مختلفة، بينهم الممثل الأسترالي سام ويرثنجتون، والممثلة البريطانية هيلينا بونهام كارتر، والممثل الروسي أنطون يلشين.

أما مخرج الفيلم فهو الأميركي مكجي، الاسم الفني للمخرج جوزيف مكجينتي نيكول، الذي اشتهر في فيلمي «ملائكة تشارلي» (2000) و«ملائكة تشارلي: التحكم التام» (2003).

يواصل «خلاص المدمّر» مغامرات الأفلام الثلاثة السابقة في السلسلة، مع المحافظة على الإطار العام لأجواء قصص هذه الأفلام. تقفز أحداث قصة الفيلم الجديد إلى العام 2018، حيث يقوم جيش ضخم من الآلات المدمّرة بتمشيط الكرة الأرضية أرضاً وبحراً وجواً، بحثاً عن البشر المختبئين تحت ما تبقى من مباني المدن المدمّرة أو في مخابئ المناطق الصحراوية النائية.

تتحكم شبكة سكاينيت ذات الذكاء الاصطناعي في هذه القوة الهائلة من الآلات المدمّرة، وفي ما يتوافر لها من موارد ضخمة تفوق في عددها وعدّتها ما يتوافر لما تبقى من الجنس البشري. وكانت شبكة سكاينيت قبل 14 عاماً قد تمردت على مبتكريها وخرجت عن طوعهم وأضرمت حرباً نووية في العالم. ويقوم البشر الناجون من الحرب بتنظيم أنفسهم لإنشاء «المقاومة» ضمن مجهود مشترك لمحاربة الشبكة والمحافظة على الجنس البشري.

يُعِدّ بطل القصة جون كونر (الممثل كريستيان بيل) نفسه لقيادة حركة المقاومة وإنقاذ الجنس البشري في الوقت الذي يستعد فيه العالم للدخول في مرحلة جديدة في مواجهته لشبكة سكاينيت. إلا أنه يجد أن شيئاً ما قد تغير بظهور ماركوس رايت (الممثل سام ويرثنجتون)، وهو شخص غريب توقفت ذاكرته قبل 15 عاماً حين كان على وشك أن يُنفَّذ فيه حكم الإعدام، الأمر الذي يرغم كونور على أن يعيد النظر في ما يعرفه وأن يقرر ما إذا كان هذا الشخص الغريب قد أتى من المستقبل أو أُنقذ من الماضي، ثم يكتشف أنه أُنقذ على يد فتى مراهق اسمه كايل ريس (الممثل أنطون يلشين) قبل أن يُختطف ويُرسل إلى شبكة سكاينيت.

في غضون ذلك، تتأهب شبكة سكاينيت لشن هجوم شامل أخير ضد الجنس البشري. ويجد كونور وماركوس أن الخيار الوحيد المتاح أمامهما هو التحالف والتغلغل في أعماق الشبكة قبل أن يطلق قادة المقاومة ترسانتهم النووية على مركز عملياتها.

يبلغ الفيلم ذروته بمعركة فاصلة بين عناصر الخير وعناصر الشر تشتمل على سلسلة من المعارك والمطاردات المثيرة التي تُستخدم فيها الطائرات المقاتلة والمروحيات والدراجات النارية وحتى الجرافات، والرجال الآليون، ويتخللها أضخم وأكبر عدد من الانفجارات في تاريخ السينما، باستخدام أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المؤثرات الخاصة.

يتميز «خلاص المدمّر» بقوة إخراجه على يد مكجي الذي ينجح في تقديم فيلم مثير سريع الإيقاع يشد المشاهد. ويجمع الفيلم بين قوة أداء ممثليه الرئيسين وبراعة التصوير والموسيقى التصويرية والمونتاج والمؤثرات الخاصة المثيرة. ويختلف هذا الفيلم عن الأفلام السابقة في هذه السلسلة بالطابع الجاد للقصة، والجو العام الكئيب الذي يخيم على مشاهد المباني المهدمة والأراضي المقفرة.

صعد فيلم «خلاص المدمّر» إلى المركز الثاني في قائمة الأفلام التي تُحقق أعلى الإيرادات في دور السينما الأميركية في أسبوعه الافتتاحي، وحصد 72 مليون دولار. وبلغت تكاليف إنتاج الفيلم 200 مليون دولار، مما يضعه بين أكثر الأفلام الأميركية تكلفة.

## «بلقيس»: سيرة ملكة مشرقية ملأت الدنيا

من المنتظر أن يتصدر المسلسل التاريخي «بلقيس» قائمة أعمال الدراما التاريخية فور عرضه في الموسم الرمضاني 2009، لكونه من الأعمال الدرامية النادرة التي تتفرد المرأة ببطولتها.

المسلسل الذي يتخذ من أرض اليمن مسرحاً لأحداثه، وينتجه المركز العربي للإنتاج الإعلامي، يتناول سيرة الملكة المشرقية ذائعة الصيت «بلقيس». والعمل مأخوذ عن نص للكاتب رشيد خصاونة، من إخراج باسل الخطيب، وبطولة نخبة من نجوم الدراما التاريخية الأردنيين والعرب.

تبدأ قصة العمل من السنوات الأخيرة في عهد الملك «الهدهاد» والد «بلقيس»، يجسد شخصيته الفنان السوري أسعد فضة، والذي كان متسلطاً وضعيفاً في إدارة دفة الحكم، ما قاد إلى تردّي أوضاع بلاده من النواحي: العسكرية والاقتصادية والإدارية.

تتسلّم «بلقيس»، الأميرة الحميرية المميزة وملكة «سبأ» تجسد شخصيتها الفنانة الأردنية صبا مبارك، زمامَ الحكم، وتستطيع بذكائها وحكمتها، توحيد البلاد تحت قيادتها، وتحقق الأمن والرفاء الاقتصادي والاجتماعي لبلدها، حتى عُرف اليمن في عهدها بـ«اليمن السعيد».

من نجوم المسلسل: غسان مسعود، منذر رياحنة، محمد العبادي، هاني الروماني، عبير عيسى، وسهيل جباعي.

## لارا الصفدي تصارع المرض في «زهرات على الطريق»

تستعد الفنانة لارا الصفدي لأداء دور في مسلسل جديد بعنوان «زهرات على الطريق» يبحث في قضايا اجتماعية إنسانية.

تجسد الصفدي شخصية «مرح»، الفتاة المثقفة التي تسعى بجدّ لتحقيق حلمها بنيل الشهادة العليا في الجامعة. يتقدم شاب لخطبتها، وبعدها تكتشف أنها مصابة بالسرطان، فتبدأ معاناتها مع المرض وصراعها للتغلب عليه والتشبث بوهج الحياة.

المسلسل من إخراج محمد عايش، ويشارك في بطولته كل من: جميل براهمة، فؤاد الشوملي، ديانا رحمة، علاء الجمل، رفعت النجار، ومن المنتظر أن يُبث على الشاشة الصغيرة خلال شهر رمضان المقبل.

## جاكسون: الشائعات تلاحقه حتى بعد وفاته

برحيل مايكل جاكسون، مغني البوب الأكثر شهرة في العالم، تنتهي سيرة حافلة استمرت زهاء خمسة عقود غنية بالنجاحات والإخفاقات، والغموض، والشائعات التي كان أكثرها وقعاً على محبّيه ومريديه حول العالم، تحرشه الجنسي بالأطفال.

جاكسون، سليل الأسرة الإفريقية الفقيرة الذي اعتلى المسرح وهو في السادسة من عمره، وثابر على إرساء قواعد موسيقاه الرائعة، فتحَ الباب على مصراعيه لدخول السُّود إلى عالم الغناء وتحقيق الشهرة والنجومية، بعد عقود عانوها من التهميش والاضطهاد.

بدأ الغناء مع إخوته ضمن فريق «جاكسون 5» العام 1965، وخلال أعوام قليلة أصبح المغني الأساسي في الفرقة، ثم آثر تقديم أغانيه المنفردة. نالت أسطوانته «أوف ذي وول» فور صدورها العام 1981 نجاحاً كبيراً، وتوالت إنجازاته، فقدم مع المنتج والموسيقي كوينسي جونز أسطوانة «ثريلر»، ثم قدم أسطوانته «وي أر ذي وورلد» العام 1985، التي أدت دوراً أساسياً في التعبئة الدولية لمكافحة الجوع في إفريقيا، تلك التي ظلت تنظر لهذا المغني بوصفه «ابنها البار».

مثّلت أغانيه ثورة في عالم الموسيقى، نظراً لصوته ذي الطبقات المتعددة، وأدائه الجسدي على خشبة المسرح، وسعيه الدائم لتقديم الألحان غير المألوفة، والمضامين الإنسانية العميقة، لذا أصبح خلال فترة وجيزة مصدرَ إلهام للعديد من المغنّين والموسيقيين في أنحاء العالم.

كان جاكسون الذي أصبحت أعماله أيقونة في عالم الموسيقى والغناء، يستعد لإحياء سلسلة حفلات في لندن، يعيد بها مجده الغنائي ويحسّن أوضاعه المالية التي ساءت في الآونة الأخيرة، لكن القدر لم يمهله. وبحسب ما كتبته ليزا ماري برسلي، زوجته السابقة في صفحتها على موقع **ماي سبيس** الإلكتروني، فإنه كان على يقين أنه سيموت في سن مبكرة، مثلما مات والدها نجم الروك أند رول، ألفيس بريسلي.

الشائعات التي طوقت حياة مايكل جاكسون، لاحقته بعد وفاته أيضاً، إذ لم يحسم الأطباء أسباب الوفاة الحقيقية، فيما شاعت أخبار تفيد أنه تناول جرعات كبيرة من المخدرات أو الكحول، أدت إلى توقف قلبه عن الخفقان.

## الشراكسة: قصة حب تتغلّب على الصعاب

تمثل الهجرة الأولى للشراكسة مطلع القرن التاسع عشر، نقطة تحول في تاريخ الأردن، إذ التقت حضارتان متباينتان، تتمثل إحداهما بالعادات البدوية، وتمثل الأخرى التقاليد الشركسية والثقافة الخاصة بمن قَدِموا من جبال القوقاز والقفقاس.

في سياق تسليط الضوء على دور الشراكسة في تشكيل ملامح الأردن الحديث، إلى جانب العديد من الأعراق والثقافات التي ضمها الجسد الأردني، بدأ المخرج والمنتج الأردني المقيم في إنجلترا محي الدين قندور، التحضير لفيلمه «الشراكسة» بعد أن أنهى كتابة السيناريو والحوار له.

قندور قال لـ«السّجل»، إن قصة الفيلم «تدور حول قدوم مجموعة من الشراكسة مطلع القرن الماضي إلى شرق الأردن، والصعوبات التي واجهتهم، وكيفية تغلبهم عليها».

يتناول قندور هذه الفكرة درامياً من خلال قصة حب بين مهاجر شركسي شاب، وابنة شيخ بدوي، يواجهان أشكالاً من التحديات والصعاب، لكنهما يتغلبان عليها في النهاية.

من الممثلين المتوقع أن يؤدوا أدواراً في الفيلم: محمد العبادي، لارا الصفدي، محمد الضمور، علاء الجمل، هشام الهنيدي، رفعت النجار، وسحر بشارة.

## فرح فاوست: رحيل نجمة

بعد معركة طويلة مع السرطان، رحلت الأميركية فرح فاوست، 62 عاماً، نجمة المسلسل الشهير «ملائكة تشارلي». ظلت فاوست أحد رموز ثقافة البوب في الولايات المتحدة، نظراً لمظهرها الذي كانت تحرص على الظهور به، وطريقة تصفيف شعرها وارتداء ملابسها. وقد قلدتها في ذلك آلاف الفتيات حول العالم، وانجذب إليها الشبّان، لما اشتملت عليه تعابيرها من إغراء.

تعززت هذه الصورة لفاوست خلال السبعينيات والثمانينيات، عبر أدائها إعلانات تلفزيونية، وظهورها في ملصقات دعائية، كشفت عن مفاتنها وجمال طلّتها وروحها الطريفة، بهدف الترويج لمنتجات تجارية، وذلك قبل أن تبرع في التمثيل، وتصبح نجمةً في عالم الفن.

طريقها إلى الشهرة لم تكن معبّدة بالورود. هذا ما تؤكده صديقتها كاندي سبيلنغ التي أنجزت فيلماً وثائقياً عن حياة فاوست، تناول الصعوبات والتحدّيات التي واجهتها، لكنها تجاوزتها بالإرادة والتصميم، لتصل إلى مبتغاها من النجومية.

ارتبطت فاوست بعلاقة متقطعة مع الممثل راين أونيل لنحو ثلاثة عقود، أثمرت ابنها ريدموند، الذي وُلد العام 1985. وكان الاثنان قررا الزواج حين تتعافى فاوست، لكن الموت عاجلها.

جاء في رسالة كتبها راين لها، وبثتها مجلة **بيبول** عبر موقعها الإلكتروني: «سأشتاق لكِ».

## حدث تاريخي: «مناحي» يُعرض في السعودية

رغم توتُّر الأجواء بين مؤيدين داعمين لإيجاد صناعة سينمائية سعودية، وإنشاء صالات عرض لها، وبين معارضين يرون أن السينما تحمل مخالفة صريحة لمبادئ الدين، حظي الفيلم السعودي «مناحي»، بجماهيرية كبيرة، وحقق نجاحاً لافتاً.

فقد شهد مركز الملك فهد الثقافي، في 6 حزيران/يونيو 2009، أحداث شغب رافقت أول عرض للفيلم بالسعودية، بحسب **الوطن** السعودية، لكن الجمهور تحمس للفيلم منذ مشاهده الأولى، وباءت محاولات منع عرضه بالفشل.

الفيلم من بطولة فايز المالكي وإخراج أيمن مكرم. وهو يعدّ خطوة باتجاه صناعة سينمائية سعودية جادة. وقد عُرض في باريس وجنيف والقاهرة قبل عرضه في السعودية.

بدأت هذه الصناعة العام 2006 بفيلم «ظلال الصمت»، تلاه «كيف الحال» الذي صُوِّر في دبي العام 2006، ثم أُعلن عن افتتاح أول مهرجان سينمائي سعودي حمل عنوان «مهرجان جدة للعروض المرئية». وفي العام 2007 أُعلن عن مسابقة للأفلام السعودية تبنتها وزارة الثقافة والإعلام.

مؤيدون للسينما، يقولون إن السعوديين يشاهدون كل يوم عشرات الأفلام، ويتساءلون: ما المانع من إنشاء دور عرض رسمية وأهلية داخل السعودية؟ في حين يؤكد معارضون للسينما أنهم إنما يفعلون ما يمليه عليهم ضميرهم ودينهم.

كان الرئيس السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشيخ إبراهيم الغيث، وصف السينما، عقب عرض الفيلم، بأنها «شر مطلق». كما صرح الشيخ عبد اللّه بن منيع لموقع **إسلام أون لاين** برفضه لفكرة إنشاء دور سينما في السعودية: «علماء المسلمين من خارج بلدنا يغبطوننا على عدم وجود دور عرض سينمائية لدينا، وهذه سمة من سمات طهارتنا من هذه الوسائل الإعلامية الهادمة».

**روتانا** المنتجة لفيلم «مناحي» العام 2008، والمملوكة للأمير الوليد بن طلال، أكدت في تصريح للصحيفة الإلكترونية «حجة»، مواصلة «دعم الأفلام السعودية وصناعتها»، والعمل على «تفكيك أربعة عقود من رفض السينما في السعودية»، وتقديم «ما يتماشى مع روح الفن الأصيل، والابتعاد عن الابتذال أو التسطيح»، لتوفير منبر «تتعالى فيه الأصوات الشابة الداعية إلى فتح الباب واسعاً أمام السينما السعودية».

فنانون وإعلاميون سعوديون، عبّروا عبر استفتاء نشرته **العربية نت**، عن رفضهم المنع، مطالبين مجلس الشورى بدعم السينما التي تمثل منبراً دولياً للثقافة والحضارة. من بين هؤلاء: المخرجة هيفاء المنصور، والمخرج فهد غزولي، والإعلامية دلال ضياء عزيز. ما دفع عضو مجلس الشورى محمد رضا نصر اللّه إلى مطالبة المجلس بدعم إنشاء هيئة وطنية للسينما والمسرح، فيما دعا أعضاء آخرون في المجلس إلى ضرورة «إفساح المجال لسينما سعودية بطرق مقننة، وبما يتماشى مع روح الشريعة الإسلامية دون تجاهُل متطلبات العصر».

## إطلاق تلفزيون الويب «عرمرم»:

# فضاء تفاعلي بلا حدود

خرجَ تلفزيون الويب **عرمرم** إلى الحياة، بالتقاء مجموعة من المخرجين والصحفيين والمنتجين، بحثاً عن مساحة تعبيرية «حرّة» للشباب العربي، يطرحون عبرها رؤاهم تجاه قضايا تخص مجتمعاتهم وواقع حياتهم فيها.

يوفر **عرمرم** منصة بديلة للإعلام «السائد»، ومساحة إلكترونية تطرح قضايا الشبان عبر الفيديو، وتتفاعل معها، بالاستجابة لاقتراحات زائري موقع التلفزيون، وإتاحة المجال لمشاركاتهم المتنوعة.

أطلق **عرمرم** بثه التجريبي الذي احتضنته مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون، في نيسان/أبريل 2009، من خلال تركيب فني تفاعلي، وأمكنَ للزائرين الاطلاع على فيديوهات أنجزها القائمون على **عرمرم** في قاعة خاصة تَسيَّدها الأسود، وثُبِّتت على إطارها الداخلي كلمات مكتوبة بخط عربي فني غير مقروء. وبعد خروج الزائر من القاعة، يمكنه تسجيل انطباعاته واقتراحاته في صندوق صغير يحتوي على كمبيوتر وشاشات تصوير.

في إطلاقه الرسمي بالدارة، في حزيران/يونيو 2009، عرض **عرمرم** أفلاماً متنوعة، مُلْقياً الضوء على التصميم والمحتوى الجديدَين لموقعه، استجابةً لمقترحات الجمهور التي مثّلت بوصلة وجّهت إنتاج برامج التلفزيون، وأسست لحالة إعلام بديل، يتشكل بآراء المتلقّين ورؤاهم.

يبث **عرمرم** عبر أربع قنوات لا يتجاوز طول الفيديو الواحد فيها ثلاث دقائق، هي: «عَنْجَد» التي تطرح قضايا اجتماعية جادة، و«من هان» التي تتناول مبدعين وفنانين تشكيليين وتحكي عن إنجازاتهم بعفوية، و«فذلكات» المخصصة لبث البرامج ذات الطابع الساخر، و«عرمرميات» المفتوحة لمساهمة الشبان.

من بين ما عرضه **عرمرم** أفلام: «قصص: سور على جبل القلعة» الذي تضمن لقاءات مع ساكني المنطقة تحدثوا عن جمالياتها وأهميتها التاريخية وراهنها، وضرورة تطويرها بما لا يمس بآثارها التاريخية، و«واحد من النّاس» الذي يتناول جزءاً من سيرة ربيع زريقات مؤسس مبادرة «ذكرى»، وصاحب فكرة السيّاحة التبادليّة التي أعادت إحياء منطقة غور المزرعة، و«حكي زهري: المرأة والبرلمان» الذي تتحدث فيه النّائب ريم القاسم حول تجربة المرأة تحت قبة البرلمان.

> **منصة بديلة ومساحة إلكترونية مفتوحة**

واصل **عرمرم** عروض الفيديو بأفلام: «دليل الإنترنت: خالد محّادين يخبّرنا»، وفيه يتحدث محادين عن مقالته «مشان اللّه يا عبد اللّه» التي أكد فيها أن «هذا المجلس لا يمثل شعبنا»، وأن أداء أعضائه «موغل في الفشل والبحث عن المكاسب ونهب المال العام بالامتيازات والإعفاءات»، ما دفع مجلس النّواب لرفع دعوى ضدّه، لكن محكمة جزاء عمّان برّأته. وفيلم «قصص: من وعن الميتالجيين»، و«ما يطلبه المستخدمون: اضطهاد مستمعي موسيقى الميتال في الأردن» الذي ركز على معاناة فئة الشبان من عازفي هذه الموسيقى ومحبّيها، ونبذ المجتمع لهم. وتواصلت العروض بـ«حارات: ملعب في مخيّم السّخنة»، و«جغرافيا: مكتبة الجاحظ».

ضمن رؤية نقدية ذات طابع ساخر، قدم عرمرم: «الرّجل التّكسي: صاحبات»، «فن الفيديو: خالي من الدّسم» لمحمّد نور الخيري، «فأر التّجارب: بانج»، «إيش في؟: الفضاء الثّالث»، «أفلام قصيرة: الباب» لنورا الشّريف، وفيلم صامت عن الوسواس القهري.

اللافت، أن جمهور **عرمرم** الذي احتشد بالعشرات ليشهد حفل إطلاق التلفزيون رسمياً، تنوع ليمثل شرائح المجتمع على اختلافها، ومن فئات عمرية متعددة.

حول رؤية **عـرمـرم**، يقول فراس طيبة، أحد مؤسسي المشروع: «لم يعد بإمكان الإعلام التقليدي غض البصر عن قضايا الشبان الحساسة، ما لا نسمعه من هذا الإعلام نطّلع عليه من خلال الشبكة العنكبوتية، التي لا حدود لحريتها»، فيما تؤكد سيرين الأحمد، من مؤسسي التلفزيون: «المدونات واليوتيوب، متاحة للجميع ليقرأوا ويروا ويشاركوا، فما لا يبثه التلفزيون المحلي نجده على الفضائيات أو على الإنترنت».

تنوُّع غنيّ يجده الزائر لموقع التلفزيون **(www.aramram.com)**، حيث يمكنه مشاهدة الفيديوهات والتعليق عليها، وإبداء وجهة نظره في ما يُقدَّم له بمنتهى الحرية والشفافية.

تعليقات زائري موقع التلفزيون تنهال على أكثر الفيديوهات إشكالية، أو تلك التي تسلط الضوء على التابوهات، بخاصة ما يتعلق بقضايا المرأة.

من مؤسسي **عـرمـرم**، إضافة إلى فراس وسيرين: عامر الدويك، محمد حوشكي، وعبد السلام العقاد.

# حيوية التصميم

## جسد الفراشة وذيل الطاووس

الفخامة والأناقة، كانا عنوان عرض الأزياء الذي أطلقه المصمم اللبناني العالمي عقل فقيه لصيف 2009، بفندق فورسيزنز، بمناسبة افتتاح بوتيك "عقل فقيه" في البَرَكة مول، بعمّان.

جمهور العرض الذي قدمته الإعلامية ريم نجم، كان على موعد مع تشكيلة واسعة من فساتين السهرة والخطبة والزفاف، تميزت بدمج الأقمشة بين: الحرير، التول، الأورغنز، الشيفون، الدانتيل، والساتان. وقد طُعّمَ بعضها بالكريستال والشكّ والأحجار الكريمة، ما أضفى عليها لمسة سحرية وتألقاً لا حدود له.

تنوعت قصّات الفساتين بين الضيقة من الأعلى والواسعة تحت الخصر، وبين الضيقة التي تبدي تفاصيل الجسد مع قصات إضافية من القماش رُكِّبت على حواف الفساتين من الأمام أو الخلف بطريقة مبتكرة، أو القصّات الواسعة عند الخصر مع تركيز على جماليات القصّات المضافة التي تتخذ أشكالاً عدة، وتخريمات وزركشات مميزة.

رغم تنوع القصّات والموديلات المقدَّمة، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً أنها مفتوحة عند الصدر والظهر، وقد عكست روح الشرق وسحره، مع لمسات ذات طابع غربي.

مجموعة من فساتين عقل اعتمدت اللونين الفضي والأسـود، اللذين وقّعَ من خلالهما عقل العديد من التصاميم عبر مسيرته التي امتدت لأكثر من عقد ونصف العقد، وحقق نجاحاً عالمياً، فيما قُدمت تصاميم أخرى بألوان متمازجة من البني الفاتح كأرضية للتصميم تنتشر عليها الخطوط المتموجة من البني الغامق، وأخرى تتداخل فيها الألـوان معاً ضمن طيف يشبه قوس قـزح. هذه التصاميم منحت العرضَ حيويةً وحياة، بخاصة تلك التي تشبه قَصَّتُها جسدَ الفراشة أو ذيل الطاووس، فبدت الفساتين بألوانها المتناقضة والمنسجمة في آن، لوحةً تشكيلة مبهرة.

المغنية رولا سعد شاركت العارضات في تقديم مختارات من التصاميم، بخاصة فساتين الزفاف، وهذه ليست المرة الأولـى التي تقدم سعد فيها تصاميم لعقل فقيه، إذ عرضت العام 2007 في الإمارات العربية فستانَ زفاف مرصَّعاً بالألماس، تجاوزت قيمته 15 مليون دولار.

في ختام العرض، حيّا الجمهور العارضات اللواتي التَفَفْنَ حول عقل الذي جمعت تصاميمه بين الرقة والأنوثة والجمال والبساطة، محققةً متعة بصرية عزّ نظيرها.

«ديكورات المسرح، ومقطوعات الموسيقى جاءت وفق مقاييس عالمية»، كما تؤكد منظمة العرض لانـا بـشارات في تصريح لـ«السّجل». بشارات لفتت إلى «فـرادة هذه التجربة، وأهمية احتضانها في الأردن».

### دمج الأقمشة وتطعيم بعضها بالكريستال والأحجار الكريمة

تسريحات العارضات ومكياجهن الذي تواءم مع التصاميم المعروضة، حملت توقيع عماد بزي.

الحفل الذي رعته الأميرة عالية الطباع، وحضرته وزيـرة التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي، وعدد كبير من أعضاء النادي وأعضاء في السلك الدبلوماسي، وجمهور من الإعلاميين والمهتمين، خُصص ريعه لدعم الأعمال الخيرية التي يقوم بها نادي أنرويل في عمان، الذي نظم العرض.

# الحسيني توقّع «جريمة باسم الشرف»

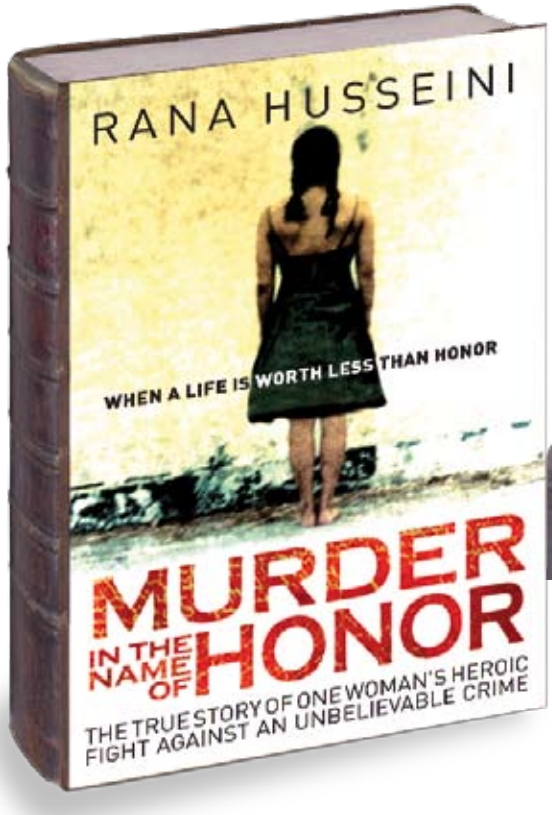

◄ **جريمة باسم الشرف**، كتاب رصدت فيه الباحثة والصحفية رنا الحسيني، موضوعاً كثيراً ما شُغل به قلمها، وحضرَ في كتاباتها الصحفية أو محاضراتها، منذ ما يزيد على عقد ونصف العقد.

في الكتاب، الذي احتُفل بتوقيعه في مكتبة **ريدرز**، الجهة الناشرة، في كوزمو بعمّان، تتناول الحسيني الهالة الإعلامية التي تُضخم قضايا جرائم الشرف في الأردن، مؤكدة بالبحث الموثق، أن جرائم الشرف التي حدثت في العام 2004 على سبيل المثال، كانت أقل من تلك التي شهدها الأردن في أعوام سابقة.

تردّ المؤلفة ذلك إلى ارتفاع نسبة الوعي عند المواطن، والتغطيات الإعلامية الحثيثة، ومناقشة الحكومة لقضايا الشرف بـ«جدية وشفافية».

تتناول الحسيني بداية جذور هذه المشكلة المرتبطة بالعنف ضد المرأة، وتسلّط الضوء على أبعادها التاريخية والسيسولوجية والدينية، موثّقةً معلومات حول جرائم الشرف في دول مختلفة حول العالم، للردّ على الذين استثمروا موضوع جرائم الشرف في الأردن، وضخّموه بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو شهرة آنية، رغم الإقرار أن هناك حالات تندرج في سياق جرائم الشرف، لكنها لا تشكل ظاهرة.

تحضر هنا، مثلاً، رواية نورما خوري **الحب المحرم** التي زوّرت فيها كاتبتها حقائقَ تتعلق بجرائم الشرف في الأردن، من خلال حادثة قتل راحت ضحيتها صديقتها داليا المسلمة التي أقامت علاقة مع شاب مسيحي، وفقاً للرواية.

بجهدٍ مشترك للحسيني والناشطة في مجال حقوق الإنسان أمل صباغ، تم كشف «الكذبة الكبرى» التي حاكت نورما روايتها حولها حيث قامت الاثنتان بتعرية الأخطاء والمغالطات التي روتها نورما، وأكدتا أنها عاشت معظم سني حياتها في أميركا وليس في الأردن التي هاجرت منه مع عائلتها ولم تكن تبلغ الثالثة من عمرها، ما دفع دار **راندوم** الأسترالية التي نشرت الرواية العام 2002 إلى سحبها من الأسواق بعد أن تكشفت الحقيقة، ودفْع ثمن الكتاب للقراء، وعلاوة على ذلك قرر الناشر إلغاء نشر الجزء الثاني من الرواية المعنون: **مسألة شرف**.

الحسيني أكدت لـ«السّجل» أن تزوير خوري للحقيقة لم يقتصر على وقائع روايتها، فقد حاولت أيضاً أن تُظهر للعالم أن موضوع جرائم الشرف مسكوت عنه، بخاصة في الأردن، منكرةً جهود منظمات إنسانية وحكومية أو أفراد وناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، لتظهر «كأنها هي صاحبة المبادرة في الكتابة عن هذه الظاهرة والتصدّي لها».

مغالطات خوري لم تطل أحداث الرواية حسْب، وفقاً لتقرير أعدّته فضائية **العربية** في 29 كانون الثاني/يناير 2005 عقب صدور طبعة مترجمة من الرواية عن دار **قدمس** للنشر والتوزيع في سورية، بل تعدّت ذلك إلى «تلفيق» أوردته في ختام الرواية، يفيد أن أكثر من 5000 امرأة يُقتلن كلّ سنة لأسباب تتعلق بـ«الشرف»، 1000 منهن في باكستان وأفغانستان، ونحو 400 في اليمن، و50 في لبنان، و1000 في مصر، والبقية، 2550 جريمة، في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وإذا ما قُسم هذا الرقم على هذه المناطق الثلاث (تجاوزاً)، تكون حصة كل واحدة منها زهاء 850 جريمة تتعلق بقضايا الشرف، تحدث سنوياً، وهو ما تجافيه الحقيقة والوثيقة.

«السّجل» خلال صدورها على شكل صحيفة، خصصت عدّاداً لرصد عدد جرائم الشرف التي تقع في الأردن. وفقاً للعدّاد فإن عدد هذه الجرائم خلال العام 2008، بلغ إحدى عشرة جريمة، استناداً إلى ما نُشر عبر وسائل إعلام مختلفة. فيما بلغ عدد الجرائم التي رصدها العدّاد نفسه 9 جرائم منذ بداية العام حتى 25 أيار/مايو 2009.

بعد نسخته الأولى بالإنجليزية التي وضعت تقديماً لها الناشطة في حقوق الإنسان الممثلة العالمية جين فوندا، من المنتظَر أن يصدر كتاب المؤلفة بنسخته العربية، خلال تموز/يوليو 2009، بحسب ما أكدته الحسيني في حفل توقيع الكتاب الذي حضره جمهور غفير من المهتمين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة، إضافة إلى إعلاميين وممثلين عن عدد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية.

## ارتفاع الوعي والتغطيات الإعلامية، أديا إلى تراجع نسبة جرائم الشرف

الحسيني عبّرت خلال الحفل عن أملها في أن يسهم كتابها في دفع عجلة التغيير بفاعلية للحدّ من مثل هذه الجرائم، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وحماية نساء حياتهن معرّضة للخطر.

# «شو هالإيام» تضيء على هموم المسحوقين

منذ انطلاقتها في تشرين الأول/أكتوبر 2006، ثابرت فرقة «شو هالإيام» على إثبات حضورها، وتأكيد طابعها الخاص، بوصفها تقدم موسيقى بديلة ذات دلالات اجتماعية راقية، ورؤية فكرية واضحة، تتجسد عبر موسيقى حديثة تتجاور فيها الآلات، وتتزاوج الألحان مشكّلةً خلفيات موسيقية ثرية ومتنوعة.

ولأنها تغنّي للناس، وللمسحوقين منهم على وجه التحديد، بحسب مديرها إيهاب أبو حماد في تصريح لـ«السّجل»، أهدت فرقة «شو هالإيام» محبّيها الذين تجمهروا في الساحة المقابلة للمدرج الروماني في وسط البلد، الخميس، 18 حزيران/يونيو، موسيقاها ذات التوزيع الجديد لأغانٍ عالقة في الذاكرة والوجدان، مستثمرةً اختلاف مرجعيّات أعضائها الموسيقية، التي تنوعت بين: العربي الكلاسيكي، الروك، الجاز والبلوز، مع غنى في الإيقاعات حققها تنوع الآلات بين: عود، بزق، غيتار كلاسيكي، إليكتريك، والباص غيتار.

عزفت الفرقة موسيقى «أبو علي» التي أبدعها زياد الرحباني معتمداً على آلات شرقية وغربية. بدأ الإيقاع متسارعاً ومعتمداً على البيانو، ثم تدرّج خفوتاً، لتستأنف الموسيقى تصاعدها قبيل الختام، حيث كان التركيز على أصوات الآلات الوترية وآلات النفخ التي عمّقت الإحساس بحالة بحث وجودية إنسانية، تجتاز طرقات مليئة بما يدفع للترقب.

كذلك، عزفت الفرقة موسيقى «أوراق الخريف» وأغنية «ولا كيف» لفيروز، التي أدتها إيناس محمد بصوتها ذي الطبقات المنخفضة والمنسجمة مع رتم الأغنية. إيناس غنّت أيضاً «بلا منسميه» لتانيا صالح، التي تقترب من إيقاع الروك، ما دفع الجمهور للتفاعل معها بقوة.

بإيقاع الروك نفسه، قدمت «شو هالإيام» أغنية «عيش يا كديش» لكاميليا جبران، من كلمات حسين برغوثي وألحان سعيد مراد، وقد انطوت على سخرية من الواقع الطبقي في المجتمع، ولامست هموم الفقراء، وهي الأغنية التي تسجّل، مثل سواها مما قدمته الفرقة، موقفاً ساخراً، يضيء على هموم الناس، ويعيد التذكير بمفاهيم الحرية والحب والوطن والإنسان، بحسب أبو حماد.

مما قدمته الفرقة أيضاً، أغنية «شد الحزام» لسيد درويش، وهي تعتمد على الموسيقى الوترية والإيقاعية سريعة الرتم، عميقة المعاني والدلالات، ومن كلماتها: «شد الحزام على وسطك غيره ما يفيدك، لا بد برضه عن يوم ويعدلها سيدك، إن كان شيل الحمول على ظهرك يكيدك، أهون عليك يا حر من مَدّة إيدك».

استخدمت الفرقة تكنيك عرض الفيديو على خلفيات عدد من الأغنيات المقدمة، وكان العرض متوائماً سرعةً وإبطاءً مع إيقاع الموسيقى، بما شكّل تحاوراً سمعياً بصرياً عميق الدلالة.

ومن الغناء الأردني، قدمت الفرقة «ناداني ونداديته» لتوفيق النمري، وسط تصفيق حارّ. ثم حيّا الجمهور أعضاء الفرقة: إيناس محمد، دانيا أسعد ومروة السيد (غناء)، بهاء عثمان (إلكتريك غيتار)، إيهاب أبو حماد (غيتار وعود)، علاء إبراهيم (بيس غيتار)، معن السيد (طار ورقّ).

## قدمت الفرقة «ناداني ونداديته» لتوفيق النمري وسط تصفيق حارّ

بذلك، تواصل الفرقة رسالتها التي تمثل امتداداً عصرياً لتجربة سيد درويش فنان الشعب، والشيخ إمام نصير الغلابى، ومارسيل خليفة الفنان الملتزم، وزياد الرحباني المناضل بإبداعه من أجل المسحوقين والمعذبين على الأرض، والذي تحمل الفرقة اسم أغنيته الشهيرة «شو هالإيام».

**مواقف لا تُنسى ارتبطت بمسيرة «الكابتن» محمد أبو العوض، شيخ المدربين الأردنيين، في دروب كرة القدم الأردنية، وفي مقدمتها ردّ فعله على قرار اللجنة الفنية في اللجنة الأولمبية الأردنية بالاعتذار عن مشاركة المنتخب الوطني في دورة بيروت العربية العام 1997، لتدني مستواه الفني، كما كانت ترى اللجنة.**

## أبو العوض شيخ المدربين الأردنيين:

# عشنا العصر الذهبي لكرة القدم الأردنيه

محمد الفرواتي

ما كان من أبو العوض إلا أن ناشدَ الملك عبد اللّه الثاني - الأمير حينئذٍ - للتدخل كي تعدل اللجنة الفنية عن قرارها. يروي أبو العوض أن الأمير سأله: «هل لديكم إمكانية للتأهل إلى الدور الثاني إذا شاركتم في الدورة؟»، فأجاب: «أنا واثق من فريقي». وقد وافقت اللجنة على المشاركة بعد أن تلقت توجيهات من الأمير، ولكن كان على أبو العوض التوقيع على تعهد بذلك. «أنا محمد أبو العوض أتعهد بأن ينتقل منتخبنا إلى الدور الثاني، وعليه أوقّع».

هذا «التعهد» و«كلام الرجال» الذي التزم به أبو العوض أمام الأمير حينها، كان في مكانه، حيث عاد المنتخب إلى عمان متوّجاً بكأس الدورة العربية. يستذكر أبو العوض: «شاركنا في الدورة وتأهلنا إلى الأدوار الثاني وربع النهائي والنهائي، ولعبنا ضد المنتخب السوري وفزنا بهدف على ستاد المدينة الرياضية في بيروت الذي كان ممتلئاً عن آخره». الهدف الثمين سجّله نجم المنتخب المهاجم جريس تادرس الذي كان يُلقَّب بـ«الدبور»، لأنه كان يعشق لسع شباك الفرق الأخرى، كما يقول أبو العوض.

عاد المنتخب للأردن على متن طائرة عسكرية خاصة أوعز الملك الحسين بتوفيرها للمنتخب، وكان الحسين على رأس المستقبلين في مطار عمّان، إضافة إلى أفراد الأسرة المالكة وكبار المسؤولين وجمهور كبير. «فور وصولنا ذهبنا مباشرةً إلى ستاد عمان الدولي الذي كان فيه زهاء 25 ألف متفرج، حيث أقيم الاحتفال الرئيسي بالفوز»، يستذكر المدرّب المخضرم.

مسيرة أبو العوض حافلة بالإنجازات خلال العصر الذهبي لكرة القدم الأردنية، فقد مارس الكرة لاعباً في «الفيصلي»، ثم حمل شارة الكابتن، ولعب مع المنتخب الوطني، وأصبح بعد ذلك مدرباً لـ«الفيصلي»، ثم مدرباً للمنتخب الوطني. يقول لـ«السّجل»: «بعد كل ذلك، عندما أصبحت خبيراً، لم يستفيدوا من خبراتي».

أبو العوض، يبلغ من العمر الآن 71 عاماً، لكنه ما زال يتمتع بروح الشباب. بدأت مسيرته مع الكرة قبل أكثر من نصف قرن، وتحديداً العام 1954 عندما كان طالباً في ثانوية رغدان، وكان يشرف على حصة الرياضة عادل عبد الرحمن

الـذي ضمَّ فريقَ المدرسة كاملاً لنادي الجزيرة الذي كان مقره في وسط البلد، كما يستذكر أبو العوض.

عندما أصبح في الخامسة عشرة، لعب أبو العوض مع فريق الناشئين. «نظراً لتميزي باللعب، تم ضمّي لفريق الكبار رغم صغر سنّي، وأشركني مدرب (الجزيرة) في لقاءٍ ودّي ضد فريق الاتحاد الحلبي، وكنت حينها أخشى اللعب مع الكبار».

## «فزنا ببطولة دورة بيروت بعد توقيعي على تعهد بالصعود للدور الثاني»

وفـي الـعـام 1956 انتقل للّعب مـع فريق الفيصلي، في الفترة نفسها التي انتقل فيها سلطان العدوان الـذي كان لاعباً معه في فريق الجزيرة، إلى «الفيصلي».

بدأ أبو العوض مسيرته مع الفريق الأزرق مباشرةً ضمن صفوف الفريق الأول، وكان مركزه في اللعب في خط الوسط، وهو الخط الذي تقع عليه مهمة ربط الدفاع مع الهجوم، ويُعَدّ مركز عمليات الفريق.

يتذكر أبو العوض من زملائه الذين رافقوه: شحادة موسى الذي أصبح مدرباً للمنتخب في ما بعد، ونبيل الحمارنة الذي كان صخرة الدفاع، وسلطان العدوان، وأديب فاخوري، وسواهم ممن شاركوا في مباريات ضمن صفوف «الفيصلي» والمنتخب على أرض ملعب الكلية العلمية الإسلامية الذي تحول للأسف إلى كراج للسيارات وباصات المدرسة.

في صفوف المنتخب الوطني لعب أبو العوض مباريات كثيرة، أهمها أمام نادي الزمالك ونادي الإسماعيلي، كما شارك في أول مباراة تقام على ستاد عمان الدولي بمناسبة افتتاحه في العام 1968 برعاية الملك الحسين، بين المنتخب الوطني ونظيره المصري، وخسر الأردن اللقاء بنتيجة ثقيلة (1-6). كان أبو العوض هو الذي أحرز الهدف الأردني الوحيد من ضربة حرّة من خارج منطقة الجزاء، ليكون هدفه بذلك أول هدف للأردن على ستاد عمان.

اعتزل أبو العوض اللعب بعد 18 عاماً، واتجه للتدريب في العام 1972 عندما درّب «الفيصلي»، أما العام 1992 فقد شهد قيادة أبو العوض للمنتخب، وكانت أول مشاركة له في بطولة الأردن الدولية التي شارك فيها منتخبات عربية وأجنبية عدة، وفاز فيها المنتخب بكأس البطولة، وكان ذلك أول إنجاز لأبو العوض في مسيرته كمدرب للمنتخب.

يتذكر أبو العوض: «في الدورة العربية التاسعة (دورة الحسين) كررنا الإنجاز التاريخي في العام 1999، وفاز منتخبنا بكأس البطولة والميداليات الذهبية بعد وصولنا للّقاء النهائي أمام المنتخب العراقي الـذي تقدمنا عليه 4-0، لكنة لحق بنا لنتعادل في نهاية المباراة 4-4، واحتكمنا للركلات الترجيحية العصيبة، وفزنا بالمباراة التي حبست أنفاس الجمهور الكبير وعلى رأسهم الملك عبد اللّه والملكة رانيا، وتوَّجَنا الملك بكأس البطولة والميداليات الذهبية ليحقق منتخبنا إنجازاً غير مسبوق، بفوزه بالمركز الأول في دورتين عربيتين متتاليتين».

أبو العوض يؤيد الاستعانة بالمدرب الوطني، شريطة توفير أسباب النجاح له وإشراكه بدورات تدريبية متقدمة. «الـمـدرب الوطني ابـن بلد، ويشعر مع اللاعبين، ويفهم لغتهم، ويكون قريباً منهم، إضافة إلى أهمية النتيجة بالنسبة له، بعكس المدرب الأجنبي الذي يأتي إلينا من أجل الفلوس، ويحظى بامتيازات كثيرة قياساً إلى نظيرة الوطني، وإذا لم يحقق نتيجة تُذكر يذهب لتدريب منتخب آخر».

تطبيق الاحتراف في الأردن ليس ناجحاً بحسب أبو العوض، لأن الأندية لا يتوافر لديها ميزانيات كافية، وهـي تستدين لتطبيق الاحـتـراف على لاعبيها فقط.

المقارنة بين الأمـس واليوم لا تجلب سوى الحزن لأبو العوض الذي يتحسّر على زمانٍ مضى: «كان هناك محبة وألفة بين اللاعبين، وبينهم وبين إدارات أنديتهم، ولم نكن نناقش الأمور المادية، لأننا نحب أنديتنا. أما اليوم فقد أصبحت العلاقة بين اللاعب وناديه مادية، وأصبح اللاعب يناقش ناديه بقيمة العقد المالي، وإذا لم يعجبه العرض يذهب بسهولة لنادٍ آخر، ورغم توافر الملاعب والميزانيات إلا أن كرة زمان كانت أحلى».

أبو العوض يستمتع حالياً بمشاهدة مباريات كرة القدم العالمية، ويشجع المنتخب البرازيلي، وهو معجب بأداء المنتخبين الإيطالي والإسباني. أمـا نـاديـه المفضّل فهو «برشلونة»، ولاعبوه المفضّلون: الأرجنتيني ميسي، الكاميروني إيتو، والبرازيلي كاكا.

أكـلاتـه المفضّلة: ورق الـدوالـي والكوسا المحشي من أيدي أم العوض. وهو يمضي سهراته مع عائلته، وسط زوجته وأبنائه، يراقب أداء أحفاده (عاصم، علاء، محمد، سليم، أحمد، سيف الدين وبهاء) الذين يلعبون كرة القدم مع فريق أشبال الفيصلي، وكلهم يريد أن يصبح نجماً مثل جده. أبو العوض يضيف بفخر: «لا غرابة في ذلك، لأن ثلاثة من أبناء شقيقي كانوا يلعبون في صفوف الفيصلي والمنتخب في آن واحـد، إضافة لابني عوض.. نحن عائلة نعيش مع كرة القدم».

### سيرة حافلة

- العمر: 71 عاماً.
- المسيرة الرياضية: 46 عاماً .
- المسيرة الرياضية كلاعب: 18 عاماً.
- المسيرة الرياضية كمدرب: 28 عاماً.
- العام 1954 : بداية ممارسة اللعب.
- العام 1972: اعتزال اللعب.
- العام 2000: اعتزال التدريب.
- حمل شارة كابتن المنتخب الوطني 8 سنوات.
- فاز بكأس الدوري كمدرب لـ«الفيصلي» 5 مرات.
- فـاز بـكـأس الـدوري كـلاعـب مع «الفيصلي» 15 مرة.
- المدرب الأردني والعربي الأول الذي فاز مرتين بلقب دورتين عربيتين متتاليتين.
- صاحب الهدف الأول للأردن على ستاد عمّان الدولي.

عشراتُ الشبّان في مقهى شعبي وسط البلد يتابعون لقاء فريقَي برشلونة الإسباني، ومانشستر يونايتد الإنجليزي، في نهائي بطولة الأندية الأوروبية. كان الجو رائعاً داخل المقهى الذي بدا ستاداً مصغّراً، حيث ارتدى عدد من الشبّان قميص «البرشا»، وارتدى آخرون قميص «مان يونايتد»، وكلٌ يشجع فريقه على طريقته الخاصة، يقوم ويقعد مع كل هجمة للفريق، ينادي على نجوم فريقه بشكل حماسي، ويعلّق على طريقة قيام اللاعب بتمرير الكرة، أو طريقته في التسديد، وعندما تضيع فرصة تسجيل هدف يبدو متحسراً، خائبَ الأمل.

وسط هذا الجو يشعر المرء أنه يجلس بين الجمهور على مدرجات ملعب ضخم، حيث حمل بعضهم علَم الفريق الذي يشجعه، وأخذ يلوّح به، ومنهم من حضر مبكراً وعلّق العلَم في إحدى زوايا المقهى.

كان مشجّعو فريق «البرشا» يمثلون الأغلبية. وعندما أحرز نجم برشلونة «إيتو»، الهدف الأول، صفّق بعض المشجعين ورقصوا، بل إن أحدهم صعد فوق الطاولة وهو يقول: «علّمهم يا غزال»، كون «إيتو» لاعباً أسمر ورشيقاً، وأخذ مشجّعو الفريق يعانقون بعضهم بعضاً يتبادلون التهاني.

واستمر ضغط الفريق الإسباني الذي أثمر هدفاً ثانياً برأسية رائعة من الحرّيف «ميسي»، قضى فيه على أحلام «مان يونايتد»، فقال أحد مشجعي «البرشا» بزهو: «واللّه إنك فنان يا ميسي».

أثناء سير المباراة، سأل شابٌ شاباً آخرَ يجلس بالقرب منه: «مَن تشجع؟»، فأجابه: «أنا برشلناوي»، وقال أحدهم لجاره: «أنا مانشستراوي»، وعلّق آخر: «توقعت أن تقولوا: أنا فيصلاوي، أو وحداتي»، فضحك أحد الشبّان وقال: «هذا كان زمان، لأن مستوى الكرة في البلد لم يعد كما كان في السابق».

أضاف الشاب: «أنا آتي مع أصحابي إلى هنا في كل مباراة عالمية، لنتمتع بالأداء الراقي، ونشجع الفريق الذي نحبه، لأننا نشاهد مستوى متطوراً وكرة حلوة، بعكس مستوى فرقنا الأردنية التي تـراجـعَ مستواها بـشـكـل ملحوظ، وحتى نتائجها العربية والآسيوية تراجعت».

الشبّان الذين يشجعون فريق «البرشا» غادروا المقهى والسعادة تغمرهم، وتابعوا احتفالهم بفوز «برشلونة» ببطولة الأندية الأوروبية، وطافوا بسياراتهم في شوارع البلد التي كانت شبه خالية أثناء المباراة، لكثرة أعداد متابعيها.

مدير المقهى قال: «بعضهم حجزَ الطاولات عندي قبل أسبوع من إقامة المباراة، وعندما بدأت المباراة لم يكن هناك متسع في المقهى لأيّ شخص»، وهذا ما حدث في الكثير من مولات عمّان ومقاهيها.

المفارقة أن مشجّعي أندية عالمية أخرى، تابعوا المباراة. يقول أحدهم: «أنا أشجع (مان يونايتد) نكاية بـ(برشلونة) الـذي فـاز على (تشلسي) الذي أشجعه، في لقاء قبل النهائي». ويقول آخر: «أنا أشجع (مان يونايتد) اليوم لأنني أشجع (ريال مدريد) غريم (البرشا) في إسبانيا».

لكن الكثيرين مـن المتفرجين كـانـوا من مشجعي «برشلونة»، ولسان حالهم يقول إن «برشلونة» زعيم أندية العالم.

# تجميد الألعاب الرياضية في الأندية

عهد الأندية المتعارَف عليه يمكن أن يكون قد ولّى، لشحّ الموارد المالية، ولما تشهده هذه الأندية «العريقة» من منافسة من جانب أندية ترعاها الآن شركات.

لذلك، لا غرابة أن يُقْدم نادٍ له تاريخه، مثل «الحسين»، على تجميد لعبة كرة السلة. فقد بدأ هذا النهج في الأردن منذ سنوات، عندما جمّد النادي الأهلي - العريق هو الآخر - اللعبةَ، بعد أن كان هو والنادي الأرثوذكسي قطبَيها في البلد. بل إن «الأهلي» ظل يوصَف أنه من أهم معاقلها، حتى إن معظم لاعبيه كانوا أعضاء في المنتخب، وفاز النادي مرات عدة في بطولات الدوري، ومثّلَ الأردنَ في الكثير من البطولات الخارجية.

قرار «الحسين» بتجميد اللعبة، جاء بسبب عدم قدرته على منافسة فرق الشركات، ذلك أن الشركات ترصد مبالغ طائلة لهذه الفرق، وتستقطب لاعبين محترفين أجانب. وكانت إدارتا ناديَي «الجزيرة»، و«أبو نصير» جمدتا اللعبة أيضاً منذ سنوات للأسباب نفسها.

وأخيراً، قررت إدارة نادي الحسين اللجوء لهذا الخيار، بعد أن ظل النادي المعقلَ القوي لكرة السلة في شمال البلاد، وكان لفريقه صولات وجولات في البطولات المحلية في الدوري والكأس.

عدد من لاعبي فريق «الحسين» كانوا ضمن صفوف المنتخب الوطني. هذا الفريق عمره زهاء نصف قرن، لذا فإن قرار تجميد اللعبة يستدعي أن يبادر اتحاد اللعبة لمناقشة هذا الموضوع مع إدارة النادي، ومد يد العون له لتجاوز ضائقته المالية، ويجب أن لا يمر هذا القرار مرور الكرام، مثل ما حدث مع الأندية الأخرى، لأن في ذلك خسارة للّعبة، في الوقت الذي تزداد فيه المطالب بإنشاء فرق جديدة، لا إلغاء الفرق الموجودة أصلاً.

إدارة «الحسين» لوّحت بتجميد لعبة كرة اليد أيضاً، للأسباب نفسها، رغم أن فريق النادي يُعدّ من أندية المقدمة في دوري الدرجة الأولى. وهي أيضاً دعوة لاتحاد هذه اللعبة لمناقشة الموضوع مع الإدارة، كما أن المجلس الأعلى للشباب بوصفه المظلة الرسمية للأندية مدعوّ لمناقشة ما يحدث على هذا الصعيد.

مؤلم ما يجري للرياضة الأردنية من عودةٍ للوراء في العديد من الألعاب، في الوقت الذي نشاهد فيه دول العالم تتقدم رياضياً.

# رونالدو يسحر فلورنتينو

الساحر الصغير كريستيانو رونالدو، سحرَ رئيس نادي ريال مدريد فلورنتينو بيريز، ليصبح لاعباً أغلى من الذهب، ويدخل تاريخ رياضة كرة القدم من أوسع أبوابه، عندما دفع فلورنتينو له مبلغاً حطّم فيه الرقم القياسي العالمي في سوق انتقالات اللاعبين، وصل إلى 94 مليون يورو.

كريستيانو يعشق تسجيل الأهداف، وهو هدّاف بالفطرة، ويعرف أنه ليس هناك ما يطرب الجمهور مثل رؤية الكرة تعانق الشباك. أما نقّاد كرة القدم، فيدركون من جانبهم أن الهدّاف عملة نادرة في دنيا الكرة المستديرة.

فلورنتينو، دفعَ هذا المبلغ الضخم إلى نادي مانشستر يونايتد، وهو مسرور، بعد مباحثات مضنية وطويلة بين الناديين. كل ذلك من أجل عيون رونالدو الذي يعدّه مشجعو «مان يونايتد» طفلهم المدلّل.

رونالدو ودّع فريقه القديم بعد أن سجّل له 118 هدفاً، كفلت له إحراز بطولة الدوري الإنجليزي، وبطولة أندية العالم.

فلورنتينو، الرئيس الجديد لـ«ريال مدريد»، ضمَّ أيضاً البرازيلي كاكا، نجم فريق ميلان الإيطالي مقابل 65 مليون يورو، وهو يبحث عن نجوم آخرين لضمّهم إلى صفوف فريقه الذي لم يحرز أيّ بطولة داخلية أو خارجية العام الفائت.

صفقة رونالدو حيّرت أندية العالم، نظراً لضخامة الصفقة التي حطّمت الرقم القياسي السابق عندما انتقل النجم الفرنسي زين الدين زيدان، الذي كان يلعب في صفوف نادي يوفنتوس الإيطالي، إلى صفوف «ريال مدريد»، مقابل 75 مليون يورو. وكان فلورنتينو، مهندس تلك الصفقة أيضاً.

هناك توقعات بأن ترتفع أسعار أفضل لاعبي العالم بشكل حاد بعد هذه الصفقة، رغم أن الوقت يبدو غير مناسب لهذا التحوُّل، بسبب ما يمر به العالم من فترة كساد. لكن فلورنتينو يقول: «إن شراء نجم ما، يمكنه أن يغطي ما يُدفع لهذا النجم، بل إنه يسهم في توفير دخل أكبر للنادي».

على ما يبدو، فإن شهية فلورنتينو بضمّ أبرز نجوم العالم ستستمر في المستقبل، حيث يسعى إلى ضم نجم نادي فالنسيا الإسباني دافيد فيا، إلى صفوف فريقه. وكان فيا أكد في وقت سابق، أنه لن ينتقل إلا إلى صفوف نادي ريال مدريد.

# وادي حمارة:
# الصعود من أخفض منطقة في العالم
# إلى أعلى شلال في الأردن

جلستُ، على قمة جبل، تتأمل البحر.. عجوز في الستين من عمرها.

مشهدٌ لا يميزه سوى أن الوصول إلى قمة هذا الجبل صعب جداً على رياضي في العشرينيات، لكن هذه البدوية ألِفَت الجبل، وعرفت مداخله ومخارجه، وروّضت دروبه الصعبة.

من يرى العجوز بعد أن تسلقت الجبل الذي يقابل البحر الميت في وادي حمارة، تعتريه الدهشة: كيف وصلت إلى هنا؟

هذه واحدةٌ من مفاجآت منطقة البحر الميت.

علا فرواتي

Retama raetam

الحجل الرملي Sand Partridge

Circaetus gallicus

شاهين مغربي Barbary Falcon

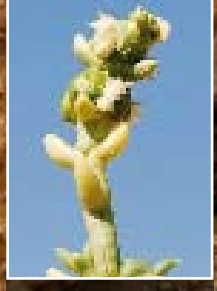

Anabasis setifera

عقاب صرارة (نسر الثعابين) Short-toed Eagle

Falco pelegrinoides

تصوير: رمزي طبّلت

عند التخطيط لزيارة هذه المنطقة، يتبادر إلى ذهن المواطن أو السائح تلك المياه المالحة، والشاطئ، والمنتجعات الفارهة التي تتناثر حول الماء. لكن عند التمعن، يتبين أن منطقة البحر الميت تتمتع بمقومات ليس لها مثيل في العالم، بخاصة بما يتعلق برياضة المسير والتسلق.

لذا، كانت أودية البحر الميت الخيار الأول لهذه الصفحة، حيث تشتهر المنطقة بأوديةٍ يُعدّ المسيرُ فيها «سهلاً ممتنعاً».

بدأت الرحلة من ما يسمّى «منطقة الفنادق» للدخول عبر ممرات معروفة إلى وديان البحر الميت، حيث «شددنا الرحال» إلى وادي حمارة.

الوادي لا يميزه عن سواه من وديان البحر الميت السبعة، سوى أن عناء المشي الطويل على طريق رملية ينتهي بجائزة كبرى، هي الوصول إلى أعلى شلال في الأردن تنهمر منه مياه عذبة باردة من ارتفاع 80 متراً.

الرحلة تبدأ عند مدخل الوادي من «الشارع الرئيسي» على ساحل البحر الميت. المشي في البداية سهل، تتخلله منابع صغيرة للمياه الجوفية تحيط بها شجيرات تعيش على «فورة المياه» من فينة لأخرى.

## الجبل أكثر ذكاءً من أي متسلق

لكن بعد نحو كيلومترين، يبدأ الوادي بـ«التكشير عن أنيابه» أمام المتطفّلين على أرضه العذراء، إلا من خطى البدو الرحّل الذين عايشوه إلى حدّ الأخْوة، عرفوه وعرفهم، وفكّوا ألغازه وطرقه الوعرة. أبناء المدن يقعون في متاهات عديدة لا يخفف وطأها عليهم سوى معرفة أن الوادي في النهاية قابل للترويض، يقبل العثرات ويهيئ لما هو أصعب وأجمل، في الخطوات اللاحقة.

تزداد دروب الوادي صعوبةً، وتكبر الصخور التي يتعين تسلقها للوصول إلى ممرات خلقتها إما عنزات تقضم ما تتكرم به نواحي الوادي بين فينة وأخرى، وإما بدو بحثوا عن مياه عذبة باردة برودة الثلج تنبثق من هنا وهناك.. ويبدأ انحدار الوادي وتزداد صخوره حدّةً حتى الوصول إلى سفح أول جبل يجب تسلقه. الجبل هنا أذكى من أي متسلق. ينظر إليه المرء فيخال أنه سهل ارتقاؤه، لكن المفاجأة أنه كلما تسلق المرء أكثر زادت مشقة التسلق، حتى إن الحجارة التي يستعان بها للاتكاء عليها تصبح أضعف على الرمال، ويصبح الإمساك بها كالقبض على غيمة متحركة.

اجتياز المئة متر الأخيرة قبل الوصول إلى قمة الجبل شبه مستحيل، دون مساعدة من متسلقين متمرسين يمدون حبل النجاة الذي يتعلق به المتسلق كقشة أخيرة.

هنا كانت المفاجأة، أجمل منظر للبحر الميت من هذا الجبل، حيث يبدو البحر المالح صفحةَ زجاج زرقاء، لا يشوبها سوى غيمة بيضاء تروح وتغيب لتأتي أخرى أجمل منها تصافح زرقة البحر لتشكّل منظراً فردوسياً.

ربما يخال لكثيرين أن الرحلة أشرفت على نهايتها، وهي هنا الوصول إلى ذاك الشلال الساحر الموعود. لكن الطريق إليه ما زالت طويلة، وكأن الطبيعة تقول هنا إنه لا جنى من غير تعب. الشلال الذي يمكن رؤيته من قمة الجبل كخيط رفيع يكبر كلما مشينا باتجاهه. المشي هنا يصبح أصعب، وينحدر الجبل ليجعلك تمشي بـ«المَيل» لكيلومترات عدة تصل بعدها إلى شلال صغير.

«وصلنا إلى الشلال؟». منظم الرحلة رمزي طبلت يصغي للسؤال الملهوف.

طبلت مؤسس مجموعة سير مجانية اسمها (Walking Jordan)، تنظم رحلات استكشافية مجانية مرات عدة في السنة.

«لا»، قال مبتسماً، «هذا نبع صغير.. الشلال في الأعلى. بقليل من الصعود يمكن رؤيته».

هذا هو الجزء الأكثر تميزاً في الرحلة. شلال كبير ينحدر «من السماء» بارتفاع 80 متراً، تقع تحته بركة مساحتها نحو 100 متر تسكنها الطحالب.

بعد قضاء بعض الوقت حول البركة لالتقاط الصور التذكارية وغداء خفيف، تبدأ رحلة العودة. النزول عن ذاك الجبل صعب جداً، لذا لا بد من اتخاذ طريق بديلة وعرة، لكن انحدارها أقل. صخور صغيرة صلدة وملساء تملأ الطريق التي كلما واصل المرء الانحدار عبرها، يندم على ارتداء حذاء أملس غير مخصص للمسير والتسلق، وهذا ما ينبغي تذكره جيداً في الرحلة المقبلة إلى ضانا.

### التسمية

يتردد أن تسمية وادي حمارة جاءت من حمارة ضاعت ولم يتمكن البدو الرحل من العثور عليها رغم محاولات عديدة. لغز اختفاء الحمارة كان محيّراً لدرجة أن الوادي سُمّي بهذا الاسم.

### نصائح لهواة التسلّق

تقدم الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، التي كُلفت بحماية مناطق الأردن الطبيعية المختلفة، نصائح للراغبين في ممارسة رياضة التسلُّق.

- لرحلات التسلق الطويلة، انتعل أحذية تسلُّق ذات نعل قوي، لأن الأحذية الخفيفة قد تؤذي ظهرك عند القفز من صخرة لأخرى.

- حاول أن لا تقلب أيَّ صخرة، وإن فعلتَ ذلك، لا تُعِدْها كما كانت. الصخور بيئة ملائمة لعدد من الكائنات، حيث تتوافر لها ظروف بيئية خاصة من حيث الرطوبة والإضاءة.

- عندما تذهب لتصوير الطبيعة، تأكد من أنك تحمل معك كاميرا جيدة و3 أنواع من العدسات: 300 - 500 مليمتر، عدسة مصغرة، والعدسة الواسعة. وتذكّر أن تحمل معك منصة التصوير، وحقيبة فلاش مضادة للماء، وحقيبة ذات نوعية جيدة.

- لا تقم بالتقاط الزهور والنباتات البرية، فهي تشكل بيئة لعدد من الكائنات الحية، بخاصة الحشرات، كما أنها توفر الغذاء والمأوى لعدد من الطيور. ولا تحاول تذوُّق أيٍّ من النباتات البرية إلا إذا كنت على يقين من أنها صالحة للأكل، فبعض النباتات البرية يمكن أن تكون سامة.

- عندما تقوم بالتسلُّق لا تضع يدك داخل أي جحْر، لأنك لا تعلم ما يمكن أن يتواجد في داخله. لا تحاول إخافة الزواحف، ولا تُصَب بالذعر إذا رأيت أفاعي، وحافظ على هدوئك، فالأفاعي لا تهاجِم.

**اختـارت الثلاثينية خلود الخليلي، الساكنة حي الجامعة في ضاحية الرشيد، هجرَ التلفاز هذا اليوم، وعدم مشاهدة «قصص درامية خيالية، أو أغـان تملؤها خلاعة ومياعة المضمون» بحسب تعبيرها.**

**خلود، بكالوريوس هندسة مـدنـيـة، والأم لمحمد ومأمون ونور الهدى، تفضّل البرامج الحوارية الأجنبية، بسبب «فائدتها وحداثتها واستقلالية كلّ حلقة».**

## ربّات البيوت والتلفاز:

# شغف بـ«المدبلج» والبرامج الحوارية

آمال إرشيد

◄ «السّجل» اتصلت مع 60 من ربات المنازل في منطقَتي عمّان الغربية والوسطى، أعمارهن بين عشرين وخمسين عاماً، لمعرفة اتجاهاتهن إزاء مشاهدة التلفاز، والبرامج التي يفضّلنها.

نتائج الاتصالات كشفت أن 20 في المئة فضّلن البرامج الحوارية، و20 في المئة المسلسلات التركية المدبلجة، واتجهت 7 في المئة للدراما العربية، و10 في المئة لمتابعة البرامج الدينية، و12 في المئة للأخبار، ولم تتجاوز نسبة مشاهدة برامج الطبخ 8 في المئة، و5 في المئة لقنوات الغناء. وهناك 5 في المئة من المتصّل بهن، كشفن عن عدم متابعتهن لأيّ برامج تلفازية.

العشرينية فـداء خليل، بكالوريوس نظم معلومات إداريـة وأم لطفلة، تسكن خلدا، ردّت شغفها اليومي بالمسلسلات التركية إلى «جرأة هذه المسلسلات في أسلوب الطرح»، بينما دافعت الثلاثينية سلوى خـوري، الحاصلة على شهادة الثانوية العامة، والأم لبنتين وولـد، من سكان عبدون، عن الدراما الأجنبية بشكل عام لـ«غناها بالحس الفكاهي المختلف عن الدراما العربية».

أما الخمسينية غادة عطا اللّه، دبلوم سكرتاريا، والأم لبنت وولدين، تسكن مرج الحمام، فوجدت في الأخبار والبرامج الثقافية الحوارية والاجتماعية «معرفة وتثقيف متجدّدَين».

اختصاصي علم النفس الاجتماعي حلمي ساري بيّن لـ«السّجل» أن النتائج التي كشفت عنها هذه الاتـصـالات، تعكس نظرية في الإعـلام تسمى «الاسـتـعـدادات والإشـبـاعـات»، يُشبع فيها الفرد احتياجاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال إحدى وسائل الإعلام.

ساري وضّح أن مراحل النضوج العمري تتحكم غالباً بخيارات المشاهدة، مشيراً إلى أن «إقبال كثير من العشرينيات على المسلسلات التركية سببه حاجتهن للعاطفة، أما إقبالهن بنسبة مماثلة على البرامج الحوارية فهو مرتبط بالميل لسرعة تلقي المعلومات».

## أشكال الرقابة المختلفة والموقف المحافظ والفتاوى، يبدو أنها لن تَحُول بين المشاهد والتلفاز

البرامج الثقافية الحوارية ذاع صيتها مع **أوبرا** الذي تقدمه الأميركية أوبرا وينفري، وهو برنامج حواري بدأ بثه منذ ربع قرن، وتطرّق لموضوعات عائلية ومجتمعية مختلفة، حصدت نسب مشاهدة مرتفعة جداً بحسب تصنيفات مجلة **فوربس** العالمية.

أما موجة المسلسلات التركية، فبدأت العام 2008 بعرض المسلسل التركي «نور» المدبلج للعربية بلهجة سورية على قناة **(mbc4)**. يروي المسلسل قصة ابن العائلة الثرية مهند الذي فقد خطيبته في حادث مفاجئ ليرتبط بعدها بزوجته «نور».

المسلسل هوجم من جهات محافظة، منها مجلة **سيدتي** التي استغربت تطرقَ وزيرة الثقافة الأردنية السابقة نانسي باكير للعلاقات الدبلوماسية بين الأردن وتركيا في حفل أقيم احتفاءً بالممثل «كيفانش» الذي مثّل دور «مهند»، خلال زيارته لعمّان في تموز /يوليو 2008. كما أن المحاضر في جامعة القدس المفتوحة محمود الحريبات تطرق في مقالة له بعنوان «إلى متى تستمر مهزلة المسلسلات التركية؟» في مجلة **أدبيات** (15 آذار/ مارس 2009) لـ«المخاطر العقلية والنفسية للدراما التركية على المنظومة القيمية للشباب العربي»، على حد تعبيره.

وحرّمت بعض الفتاوى الشرعية في السعودية بثّ المسلسلات التركية. من بين الفتاوى تلك التي أصدرها الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الذي وصف الفضائيات التي تبثها بأنها «محاربة للّه ولرسوله».

هذه المعارضة لقيت أذناً صماء عند معظم متابعي المسلسلات المدبلجة، الذين طلبوا المزيد منها، وتعلّقوا بأبطالها إلى حد كبير.

المخرج والممثل الأردني محمود الزيودي، يعزو نجاح المسلسلات التركية إلى «ما فيها من أفكار إنسانية محرمة في ثقافتنا».

الزيودي الذي أخرج أكثر من 65 عملاً درامياً أشهرها «هبوب الريح» و«وجه الزمان» و«الطواحين» و«التبر والترابم»، يرى أن «الإعلام العربي، بما فيه الفضائيات، مملوك لمؤسسات شبه حكومية مرعوبة من المحرمات وتمارس الرقابة بشكل يمنع توجه الدراما العربية لأفكار شبيهة».

وتابع في اتصال هاتفي أجرته معه «السّجل»، أن توجُّهَ المجتمع العربي نحو المسلسلات التركية سببه «ما تتضمنه هذه المسلسلات من حداثة وتجديد، ولما تكشف عنه من مظاهر الحياة العصرية، مثل السيارات والأجهزة الخليوية وغيرها».

موعد متابعة المسلسلات التركية أصبح طقساً يوميّاً عند الكثيرات، وأحياناً سبباً لخلافات ومناوشات عائلية تترافق مع موعد البث اليومي.

كارمن الطاهر، 47 عاماً، بكالوريوس اقتصاد، تسكن في منطقة تلاع العلي، تتابع المسلسلات التركية. كارمن وجدت في توافر أربعة أجهزة تلفاز في المنزل «حلاً» يخلصها من «النكد المسائي» لزوجها، على حد تعبيرها.

بعكس وجهات النظر المحافظة، يقول أستاذ علم الاجتماع ودراسات المجتمع العربي مجد الدين خمش، إن «هذا الاختلاف الذوقي النوعي له آثار إيجابية»، كما يرى في تملُّك الطاهر وغيرها أكثرَ من جهاز تلفاز في البيت، انعكاساً لـ«المستوى المعيشي الجيد للعائلة الأردنية».

ديما الفرح، ذات الأربعة والعشرين ربيعاً، ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتستعيض عن مشاهدة التلفاز، بالتوجّه للإنترنت «الأقل تكلفة»، كما تقول.

العشرينيات شكّلن 13,3 في المئة من المتصل

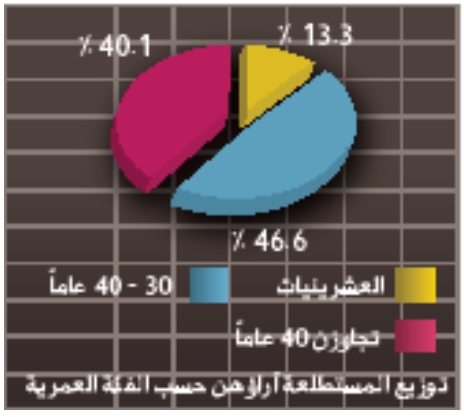


بهن، واتجهت 50 في المئة منهن للمسلسلات التركية المدبلجة، بينما توزعت النسب الباقية بالتساوي بين البرامج الدينية والأخبار والمسلسلات العربية والأجنبية.

السيدات بين 30 و40 عاماً اللواتي شكلن ما نسبته 46,6 في المئة من العينة الإجمالية، فضّلت 25 في المئة منهن، متابعة الدراما الأجنبية، وامتنعت 7,4 في المئة عن متابعة التلفاز. وآثرت 28 في المئة ممن تجاوزت أعمارهن أربعين عاماً البرامج الثقافية الحوارية، بينما امتنعت 4 في المئة عن المشاهدة.

## متابعة المسلسلات التركية أصبحت طقساً يوميّاً عند الكثيرات

أشكال الرقابة المختلفة والموقف المحافظ والفتاوى، يبدو أنها لن تَحُول بين المشاهد والتلفاز، لذلك من الضروري فتح أبواب الحرية الفكرية والإبداعية، أمام أعمال درامية عربية من شأنها احداث التغيير والنهوض بمستوى المشاهدة.

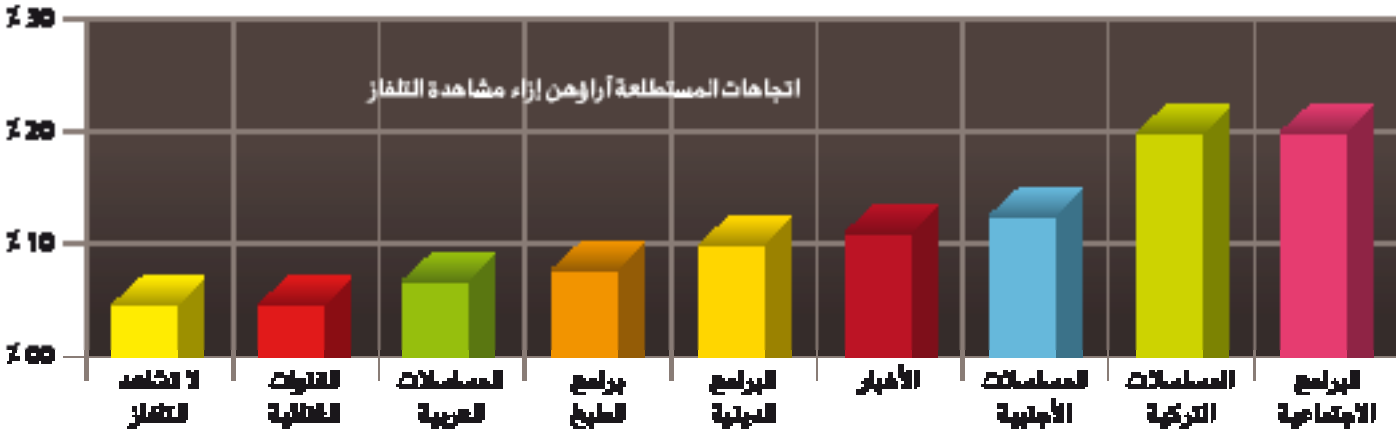

# رجال شائبون بشعر أسود!

**ليست المرأة وحدها من يفزع لظهور الشيب، وليست وحدها من يهرع إلى الكوافير لمعالجته عند ظهور أول بوادره.**
**يكشف خبراء التجميل أن كثيراً من الرجال يشاركون النساء فزعهن من الأبيض. هذا ما يقوله أمجد العبادي، الذي يعمل في المهنة منذ 22 عاماً، «الفكرة السائدة بأن هذا أمر خاص بالنساء خاطئة، فقد أمضيتُ عشر سنوات كوافيراً للسيدات، ورأيت الكثير جداً من الرجال يصابون بالرعب الذي يصيب النساء عند ظهور الشعرات البيض الأولى».**

ليلى سليم

◄ خبير التجميل خليل السيد، الذي أمضى في المهنة 35 عاماً، يوافقه الرأي، ويقول إنه إضافة إلى أن عدد مرتادي مركزه من الرجال مساوٍ تقريباً لأعداد النساء، فإن «الفكرة السائدة عن كون طالبي صبغ الشعر هم فقط من الفئات المتقدمة في العمر خاطئة، فكثير من الزبائن هم في الثلاثينيات، وهناك أيضاً ممن هم في العشرينيات».

الثابت أن صباغة الشعر ليست ابتكار العصر الحديث، فقد أثبت العلماء أنها كانت جزءاً أساسياً من العادات التجميلية للسلالات القديمة من الفراعنة، والصينيين، واليونانيين، والرومان، والفارسيين، وكانوا يستخدمون وصفات للصباغة قائمة على مكونات طبيعية، مثل الحنّاء لإعطاء اللون الضارب للحمرة، وورق التوت للأسود الداكن، وقشرتَي الباذنجان والكمثرى للبني، وورق البصل للكستنائي، إضافة إلى البابونج الذي يعطي اللون الأشقر.

صبغ الشعر للرجال والنساء، وسيلتهم لتغطية الشعر الأبيض، والاحتفاظ بمظهر أكثر شباباً. لكن كثيرين من الذين يرون الظاهرة مقبولة للنساء، يتحفظون عليها عندما يتعلق الأمر بالرجال، بخاصة عندما يكون صبغ الشعر تعبيراً عن هوس يصيب صاحبه، الولع بالبقاء شاباً. الأمر الذي تنتقده جنان 49 عاماً، فزوجها الذي يكبرها بستة أعوام يصبغ شعره بانتظام منذ كان في الرابعة والأربعين من عمره. «لا أفهم أبداً من أين جاءته القناعة بأن شكله بالصبغة أفضل، بالعكس، أشعر أن الأمر مثير للشفقة، أعني محاولته الظهور بمظهر الشاب، فكل ما عدا شعره يكشف عمره الحقيقي».

لكن حسام، 67 عاماً، الذي يصبغ شعره منذ 19 عاماً، يقول إن ذلك يشعره بالثقة أكثر في نفسه، ولا يرى سبباً لانتقاد الظاهرة. «أنا حرّ، أفكر بالمسألة بهذه الطريقة، الشعر الأسود يحسّن نفسيتي، لهذا أفعل ذلك».

أخصائي الطب النفسي محمد الحباشنة، يرى أن الاهتمام بالمظهر أمرٌ طبيعي للرجل والمرأة، لكن ما هو خاطئ أن يتحول الأمر إلى «مرض»، يكون سببه، بحسب الحباشنة، عدم تقبل المرء حقيقةَ أنه تقدم في العمر. «أحياناً يكون صبغ الشعر جزءاً من محاولة فاشلة يقوم بها الشخص للتشبث بشباب لن يعود، ويحدث ذلك مع أشخاص يتقدم بهم العمر ولا يكونون راضين عن إنجازاتهم، ويشعرون في المقابل أن الوقت المتبقي لهم غير كاف لتحقيق طموحاتهم».

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية سري ناصر الذي يميزه شعره الأبيض الكث، يؤكد على ذلك بالقول: «إن التقدم في العمر

## أمجد العبادي

◄ دخل المحل شاب في العشرينيات من عمره، وطلب مني أن أصبغ شعره بالأسود، وقد لاحظت أن شعره مصبوغ بالحناء، سألته، فأنكر أن يكون وضع حناء على شعره، لكنه في النهاية اعترف، وقال إنه يريد صبغ شعره ليتخلص منها. قلت له إنها ستتفاعل مع الصبغة إن كانت جديدة، فقال إنه وضعها قبل شهرين. عندما صبغت له شعره، قلب لونه إلى الأخضر، فأصابه الهياج وبدأ بالصراخ. لكنه بعدها هدأ، واعترف أنه كان وضعها على شعره قبل عشرة أيام. توصلنا في النهاية إلى حلّ، فقد حلقت له شعره على «الصفر».

## خليل السيد

◄ جاء أحد زبائني وطلب للمرة الأولى أن أصبغ شعره، وقد صبغت شعره فعلاً. بعد أيام اكتشفت أن زوجته طلبت منه الطلاق، فقد صادف أنه في اليوم الذي صبغ فيه شعره نام خارج منزله، وعندما عاد في اليوم التالي ورأته زوجته، ثارت ثائرتها، فقد اتهمته أنه تزوج عليها، وأنه تغيب الليلة السابقة لحضور زفافه.

حقيقة واقعة، وعدم تقبل الفرد لهذه الحقيقة يصيبه بالإحباط، ويعطّل طاقاته، وفي أحيان كثيرة يعزله عن الواقع».

لكن الفزع من الشيب لا يقتصر على المتقدمين في العمر فقط.

جمال، مثلاً 37 عاماً، يصبغ شعره منذ أربع سنوات، لاعتبارات وراثية بدأ ظهور الشيب لديه في سن التاسعة عشرة، وعندما أكمل الثلاثين كان شعره رمادياً. «كان عمري ثلاثين سنة عندما بدأوا يقولون لي: عمو، وحجي. هذه كلمات موجعة إن كنت في الخمسين من عمرك، فما بالك وأنت في أول شبابك؟».

لكن جهاد، 41 عاماً، ورغم أن حالته أكثر تطرفاً، لا يشارك جمال رأيَهُ. فهو أيضاً ولاعتبارات وراثية بدأ الشيب بالظهور في شعره ابتداء من سن الخامسة عشرة. «عندما تخرّجت في الجامعة، كان شعري أبيض بالكامل، وعندما خطبت، كانت قريبات خطيبتي يقلن لها إنني أبدو عجوزاً».

عندما يبدو منظر الشبان الذين يصبغون شعورهم متناسقاً، فإن الأمر ليس نفسه في حالة الرجال المتقدمين في السن الذين يفعلون ذلك، وهو ما يعبّر عنه حاتم، 68 عاماً، الذي بدأ يصبغ شعره في سن الثالثة والعشرين، نتيجة ظهور الشيب لديه مبكراً، ولم تكن العملية في تلك الأيام سهلة كما هي الحال الآن، فقد كان يذيب قرص أكسجين في الماء، ثم يخلطه بكريم الصبغة، ويدهن به شعره. كان ذلك في الستينيات ولم تكن هناك حينئذ مجففات شعر، فقد كان يجلس في الشمس حتى يجف شعره.

استمر حاتم في صباغة شعره 20 عاماً، ثم كفّ عن ذلك بعد أن تقدم به العمر. «لم أعد أرى أن منظري مقبول، لأنه لم يكن متناسقاً: وجه متغضن، مع شعر فاحم دون شعرة بيضاء واحدة، لهذا كنت أتحايل، فأترك أحياناً عند الصباغة بضع شيب هنا وهناك، لكن ذلك لم ينفع أيضاً». وأخيراً أقلع حاتم عن صبغ الشعر، قائلاً: «مرتاح، لأنني على طبيعتي».

«المظهر غير المتناسق» الذي يتحدث عنه حاتم، يصفه الحباشنة بـ«الهجين»، ويؤكد أن الأمر مرتبط بحرية الفرد ونظرته الخاصة لذاته، ويفصح عن رأيه الشخصي إزاء ذلك: «أستغرب فعلاً عندما أرى رجلاً في السبعين من عمره، وشعره فاحم السواد، هذا يخلق تنافراً هائلاً، ويضفي على الشخص مظهراً غريباً».

حياة من يبدأ بصباغة شعره ليست سهلة، بخاصة أولئك الذين يغلب الأبيض على شعورهم. وفق خبير التجميل رامز النسعة، فإن عملية الصباغة الكاملة للشعر يجب أن تتم مرة كل شهر تقريباً، وفي منتصف الشهر يكون هناك صبغ لجذور الشعر الأبيض التي تبدأ بالنمو. وهي العملية التي يسميها حاتم: «الصيانة». «أنا أكره هذه المرحلة جداً، وأشعر أنني أبدو مثيراً للسخرية، عندما يصبح شعري بلونين، ولا أرتاح إلا عندما أقوم بصباغته مرة أخرى».

إذا كان الشعر يحتاج إلى «صيانة» كل أسبوعين، فإن «الشنب» يحتاج إلى أكثر من ذلك، لأن معدل نمو شعر الشوارب أسرع من معدل نمو شعر الرأس، وبذلك فإن الجذور البيضاء لشعر الشوارب تبدأ بالظهور بعد يومين أو ثلاثة من الصبغة. لذا تقول جنان إنها وزوجها يستخدمان قلم المسكارا نفسه. «لا يستطيع طبعا صبغ شواربه كل ثلاثة أيام، لهذا يستخدم قلم المسكارا أو الآي لاينر خاصتي لتغطية البياض».

## إقبال الرجال على صبغ الشعر لا يقلّ عن إقبال النساء

ناصر يُلقي باللائمة على وسائل الإعلام، التي يرى أنها كرّست الصورة المثالية التي يجب أن يكون عليها الشخص. «في الإعلانات، والأغاني، والبرامج الحوارية، تركيز كبير على شخصيات شابة وجميلة، تُطرح بوصفها الصورة المثالية لما يجب أن يكون عليه الشخص». يضيف ناصر: «يتم استثناء كل الأبعاد الأخرى التي تكوّن الشخصية من علم وثقافة وخبرة وأخلاق، ويجري اختزال المرء في صفتين فقط: الشباب والجمال». يلفت ناصر النظر إلى مفارقة ملموسة في الدراما تعزز هذه الفكرة. «في الغالب، الشخصيات الخيّرة في المسلسل أو الفيلم هي الأصغر سناً والأجمل، والشخصيات الشريرة متقدمة في السن وقبيحة».

حباشنة يقول إن تقبل الفرد لذاته، وللمرحلة العمرية التي يمرّ بها بتغيراتها كافة، دليلٌ على صحته النفسية، وإن محاولة التشبث عبثاً بشباب ولّى مجرد آلية دفاعية لا تشكل تعويضاً حقيقياً. وهذا ما يعبّر عنه حسين (61 عاماً)، فرغم أن شعره وشواربه مكتملا البياض، إلا أنه لم يخطر له إطلاقاً أن يلجأ للصبغ. حسين الذي يقول إنه يشعر بنفسه جميلاً دون أن يتجمل، يرى أن «الرجل يمكنه أن يكون جذاباً إن احتفظ بروح شابة لا بشعر أسود».

### رامز النسعة

في الماضي لم تكن أرقام الصبغات دقيقة، كما هي الحال في الوقت الحاضر، لذلك كان الزبون يتفاجأ أحياناً لأنه حصل على لون مختلف في الدرجة عن الذي طلبه، وكان هذا يثير إشكاليات كبيرة مع الزبائن. الآن لم يعد هذا يحدث، مع ذلك حدث مرة أن أخطأ المساعد في إعداد الخلطة، وبعد الانتهاء من صبغ شعر الزبون قلب اللون إلى الأزرق. المفاجأة أن ذلك الزبون تقبّل الأمر بروح برياضية وصار ينظر إلى نفسه في المرآة ويضحك. وقد تمكّنا من تدارك الخطأ بإعادة الصبغة.

### الأسعار

تتفاوت الأسعار التي يتقاضاها الحلاقون، والسعر بحسبهم تحدده جودة المادة المستخدمة، وحرْفية الحلاق، ومستوى صالون الحلاقة، والطبقة الاجتماعية التي يتعامل معها.

الصالونات الشعبية تتقاضى 3 دنانير. الحلاقون الأرقى قليلاً يتقاضون بين 7 و10 دنانير بحسب طول الشعر. الأعلى درجة يتقاضون مبلغاً يراوح بين 15 و20 ديناراً. أما صالونات الفنادق الراقية فتتقاضى مبلغاً يصل إلى 50 ديناراً.

أحمد أبو خليل

## مناقشون بلا حدود

اللجنة الوزارية المكلّفة بتطبيق اللامركزية في المحافظات، وهي اللجنة الوزارية نفسها التي كانت مكلّفة بتطبيق اللامركزية في الأقاليم، باشرت عقد اجتماعاتها بعد التخلّي عن فكرة الأقاليم والإبقاء على فكرة المحافظة.

بمقدور أنصار اللامركزية أن يبتهجوا باعتماد المحافظة كأساس، فبذلك يصبح لدينا 12 «لامركزاً»، بينما كان يُفترض في حالة الأقاليم أن تكون لدينا ثلاثة «لامراكز» فقط لا غير.

لكن من غير المعروف إن كان أعضاء اللجنة أتيحت أمامهم فرصة «أخْذ نَفَس»، للانتقال من نقاش فكرة إلى أخرى، أم إنهم «مناقشون مبدئيون» على أهبة الاستعداد للقيام بأيّ نقاش.

## مظالم على الطريقة الدنماركية

قيل في الإشاعات إن الدنمارك لم يعجبها قانون ديوان المظالم، وقد تتوقف عن تمويله.

الأصدقاء الدنماركيون لا يعرفون أن لدينا في البلد، بدائل كثيرة للقيام بمهام ديوان المظالم التي تتركز أساساً في التوسُّط بين المواطن والدوائر الحكومية، وإنصاف مَن يقع عليه ظلم إحدى هذه الدوائر.

ينقسم المواطنون في البلد في علاقتهم مع الدوائر الحكومية، إلى مَن «يأخذ حقّه بيده»، ومَن «يأخذ حقّه بمصاريه» ، ومَن يأخذ حقّه بـ«العنبطة» بعد أن اعتاد على أن «يدبّ الصوت» في الدائرة المعنية، لأنه على قناعة أن دوائر الحكومة «ما بتيجي غير بالصوت العالي»، وأنه بغير «الهوبرة» لن تتحقّق المطالب الحقّة وغير الحقّة.. وهكذا.

عند كثيرين يُعدّ «التظلم» وسيلة للضعفاء، وهو يحتل مرتبة اجتماعية دونية بين أشكال المطالبة بالحقوق. لن يتمكن الديوان من تحقيق حصة له في هذا المجال، إلا إذا نالت الشكوى المقدمة عن طريقه مرتبة اجتماعية عليا، وهذا لا يتحقق إلا عندما يصبح للديوان «دالّة» على بقية الدوائر والوزارات، أو أن يكون للديوان مدير «قَدْ حالُه»، بحيث يتمكن كلّ من يتمتع بعلاقة معه من نوع «مؤخّرتين بسروال» أو من نوع «الحيط بالحيط» أو ما يماثلهما، أن يحقق مظلمته.

بريشة الرسام البلغاري «فالنتين جورجيف»

## حرية تعبير بلا تعبير

حرية التعبير في الأردن مصانة بشرط أن لا يكون هناك تعبير، أو على وجه الدقة بشرط أن يكون التعبير مما يعجب الجهات المعنية بالإعجاب.

وفي كل حالة من حالات التعبير، هناك جهة أو جهات معنية بالإعجاب أو عدمه، ولن نذكر هذه الجهات، لأن هذا قد يستدعي التغاضي عن بعضها.

لكن الطريف أن حرية التعبير نفسها قد لا يعجبها بعض التعبير، بدليل أنه كثيراً ما تجد معلّقاً يقول: «إن فلاناً أساء لحرية التعبير»، مع أن حرية التعبير نفسها يُفترض أن لا تستاء من التعبير أيّاً كان، وفي أقصى الحالات يمكن لحرية التعبير أن «تتعشم».

## السلطة التنفيعية

«التنفيعة» من أشهر الكلمات التي تُستعمل في وصف علاقة الأفراد بالدوائر الحكومية، وإن كان تعريف التنفيعة أصلاً لا يستثني دوائر القطاع الخاص.

التنفيعة هي مال يُنفَق بشكل قانوني، لكن مع توافر بعض الظروف أو الشروط، مثل أن لا يكون هذا الإنفاق ضرورياً، ويكتفى بأن يكون جائزاً، ومثل أن لا يكون الإنفاق مشروطاً بالشخص الذي جرى تنفيعه بالتحديد، أي أن تكون الخيارات مفتوحة، لكن يكون هناك إصرار على تنفيع أحد هذه الخيارات دون غيره.

لكن بكل الأحوال يُشترط أن لا يكون الشخص الذي يجري تنفيعه محتاجاً فعلاً، وإلا أصبح أقرب إلى الصَّدَقة، ولهذا فإن التنفيع مشروط بالمقادير الكبيرة من المال.

## تحت القانون وفوقه

في تصريح للوزير المعني بالتصريحات، قال: «لا أحد فوق القانون».

التصريح دقيق وصحيح تماماً، فلا أحد فعلاً فوق القانون، لكن ذلك لا يعني أن موقع الناس بالنسبة للقانون موقع واحد.

نعم، الناس تحت القانون، لكن بتفاوت، فهناك من هو تحت القانون مباشرة ويكاد يلتصق به، بينما هناك من يقعون تحته بمسافات قد تقصر وقد تطول.

تنوُّع مواقع الناس بالنسبة للقانون لا ينتهي هنا، فهناك فئة من الناس يقعون لا فوق القانون ولا تحته أيضاً، ذلك لأنهم يضعون القانون في «الجيبة الصغيرة»، وآخرون يضعون القانون تحت أباطهم ويمشون.

بالمناسبة، لم يعد ممكناً الاستعانة بأسنان المشط للإشارة إلى أن الناس سواسية أمام القانون، ذلك لأن أسنان الأمشاط نفسها لم تعد سواسية أمام شَعر الرؤوس.

560 2555
www.3ardotalab.com

عرض وطلب
خدمة متفاعلة لمنفعة متبادلة

إعلانك معنا
بينتشر

# الهاشمي الذي ترجّل بنبل

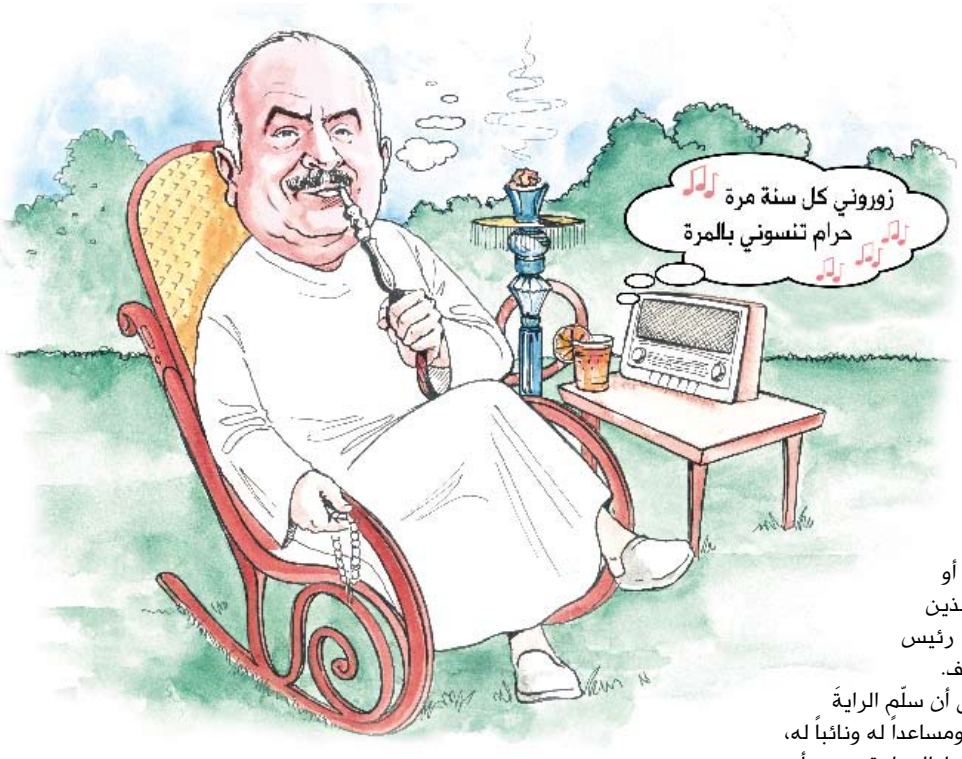


السجل – خاص

ترجّلَ بنبل.

هذا ما يتفق عليه كثير ممن عرفوه من قرب، أو عملوا معه، سواء من خصومه أو من أصدقائه الذين التفّوا حوله وهو يؤدي أكثر من دور؛ ولي العهد، رئيس منتدى الفكر العربي، وقبل ذلك وبعده: الأمير المثقف.

عرفه الأردنيون منذ كان شاباً يافعاً متوقّداً، إلى أن سلّم الرايةَ بشجاعةٍ وكرامة، للوريث الشاب. عرفوه أخاً للملك ومساعداً له ونائباً له، لذا لم يكن غريباً أن ترتبط صورته بصورة الحسين طوال ما يقرب من أربعين عاماً.

منذ العشرينيات من عمره وهو يشارك في المحافل الدولية، ويتحدث في أكثر المواضيع تعقيداً، بخاصة الاقتصاد، تماماً مثل أساتذة الاقتصاد في الجامعات.

عمل طيلة 34 عاماً، تولّى فيها العهد، بطاقةٍ غبَطُه عليها كثيرون، وفي الوقت نفسه، تذمَّرَ كثيرون من «حاشيته» ومستشاريه، من دافعيةٍ اتّسم بها الأميرُ و«ضاقوا بها ذرعاً».

في الوقت الذي كان أقرانُه من أولياء العهد في دول العالم الثالث، يقضون نهاراتهم ولياليهم تُلتقَط لهم الصور في «الكازينوهات» وعلى الشواطئ، كانت وسائل الإعلام تُظهره متحدّثاً لبقاً، بعيدَ النظر في المحافل الدولية، ومناقشاً بارعاً في منتديات الحوار. لقد أعطى للأردن صورة بلد أكثر تحضراً، بفضل لباقته وثقافته وقوة حضوره. وصفه أحد السياسيين الأجانب بقوله: «He gave Jordan an image of sophistication that really exceeded the reality of the place».

على هذه الخلفية من الثقافة واللباقة والحضور القوي، حظي بعدد كبير من الصداقات، لكنه ربما حظي بما يساويهم من الخصوم في الداخل والخارج.

تربّى على يديه، بموافقة الحسين الراحل، جيلٌ من السياسيين، تنكّرَ له معظمهم في ما بعد، رغم أن ذلك لم يكن مطلوباً منهم. إذ «لم يُعاقَب أحد على الإطلاق ممن خدم في معية سيدي حسن بعد أن سلّم الراية»، يقول وزيرٌ خدمَ في الحكومة التي تشكلت بإشرافه، أثناء تلقّي الحسين للعلاج في **مايو كلينيك**.

يروي أحد المقرّبين منه، إنه ذهب لتعزيته بعد رحيل الحسين: «دُهلتُ عندما دخلتُ إلى المكاتب. كنتُ أظن أنني سأجد المكان يعجّ بالمعزّين، ولكن لم يكن هناك غيري من خارج كادر المكتب. خرجَ الأمير للسلام عليّ، فاندفعت نحوه بالأحضان أعزّيه، فقال بحسرة الذي فقدَ شقيقَه: شايف... وفاء الأصدقاء، وأشار بيديه إلى فراغ المكتب الذي كثيراً ما شكّل «المطبخ الحقيقي» الذي كانت تخرُج منه المقترحات للحسين، لتُترجَم في ما بعد إلى سياسات عامة للبلاد».

كان ملاذاً لكلّ من لم يستطع الوصول إلى الحسين، يأتون إليه، فيفتح الأبواب لهم. كان يلتقي الأمناء العامين للأحزاب، والنقباء، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، يحاورهم في العمق، ويتدخل في كثير من الأحيان عند «الأجهزة» للكفّ عن مطاردة سياسي، أو للحيلولة دون اعتقال آخر «في الفترات الحرجة»، بعد انتهاء مرحلة الأحكام العرفية، كما يؤكد أحد الناشطين الحزبيين.

فاعليته لم تقتصر على الداخل، فقد كانت له مساهمات غير منظورة أحياناً، على الصعيد الدولي؛ من خلاله حقق الأردن حضوراً مهماً في نشاطات ومنابر لم تُعِرْها الدبلوماسية الرسمية الأردنية أيَّ اهتمام، وذلك بإصراره الدؤوب على المشاركة في المؤتمرات الدورية والسنوية التي تعقدها الأحزاب الأوروبية الرئيسية على اختلاف توجهاتها، باستثناء الفاشية منها. وحين يتعذّر حضوره، كان يبتعث مندوبين إليها. ويُستقبل المندوب -رجلاً أو امرأة - بحفاوةٍ من المنظّمين.

مشاركاته تترك دائماً وأبداً انطباعات إيجابية عن الأردن، ما سهّلَ للمفاوض الأردني، إلى حدّ كبير، نيل مكتسبات من دول الغرب، نظراً لأن الأحزاب في الغرب تُمثّل في برلمانات بلادها، إما في المعارضة أو في الحكم.

بعد أشهر من مغادرته ولاية العهد، توجّه لحضور مباراة لكرة اليد بين فريقين وطنيين. عندما دخل الملعب قوبل بتصفيق حارّ من الجمهور الكبير الذي ملأ المدرجات، الذي ردّد بعفوية المحبّ: «أهلا بهالطلّة».

في مطلع الألفية الجديدة، دُعي لإلقاء محاضرة في مدرج الهندسة بالجامعة الأردنية. «كان الملك وافق بحرارة على أن يتوجه الأمير إلى الجامعة لإلقاء تلك المحاضرة»، يقول أحد المقربين منه، لكن «للأسف، حاولت أطراف حكومية حينئذ الحيلولة دون إقامتها»، وكان إلقاء المحاضرات «إبداعاً آخر من إبداعاته». بعد ذلك دار حوار بينه وبين الجمهور، فرفع أحد الحضور يده وقال: «أنا مواطن أردني واسمي:... لم يتسنَّ لي أن ألتقي بك بعد أن سلّمتَ الأمانة، حتى أشكرك على ما تمتعتَ به من نبل وكرامة، وأخلاق هاشمية». وما كان من الحضور إلا أن التهبت أيديهم بالتصفيق، بمن فيهم مسؤولون كبار في الدولة، كانوا في الصف الأول بالمدرج.

يقول أحد كبار رجال الدولة ممن ساهموا في تشكيل مجلس الأعيان الأخير، إن أحد الحضور اعترض على التجديد لاسم بعينه في المجلس، لكن «الملك عبد الله أصرَّ على إبقائه قائلاً: هذا الرجل مُا زال يخدم في معية عمّي بوفاء وإخلاص».

هو لم يتقاعد، فما زالت له مساهماته القوية والفاعلة والمؤثرة في مجالات الفكر وحوار الحضارات والثقافات والأديان، والتنمية المستدامة، وحقوق الفلسطينيين.

إنه الحسن بن طلال.